

الاستيطان الإيطالي في ليبيا

لا.. للرغبة في أرض الآخرين

تأليف: فيديريكو كريستي

ترجمة: يونس فنوش

La colonizzazione italiana in Libia

Federico
Cresti



Non desiderare
la terra d'altri

Carocci

الاستيطان الإيطالي في ليبيا

لا.. للرجبة في أرض الآخرين

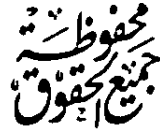
تأليف: فيديريكو كريستي

الاستيطان الإيطالي في ليبيا

تأليف: فيديريكو كريستي

ترجمة: يونس فنوش

الطبعة الأولى 2026م



ردمك ISBN: 978-9959-9794-9-0

رقم الإيداع: 2025/493

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية - بنغازي، ليبيا

هاتف: 9097074-9096379-9090509

جميع حقوق الطبع والاقتباس والترجمة من هذه الطبعة الأولى

محفوظة للمترجم

الاحتلال الإيطالي لليبيا..

في أرض الآخرين ...

تأليف: فيديريكو كريستي

إلى بابيت..

هناك في الزاوية الأعمق في روجي ...

إلى ستيفانو ..

لأنه لا يفقد أبداً قدرته على الاستياء ..

وكذلك إلى جويدو (جويدوتشو) ..

في انتظار الذهب عبر الصحاري ..

وإلى إخوتي: ماريا فيرا وجان فرانكو

فهرس المحتويات

1.	كلمة المترجم	7
2.	مقدمة	11
3.	برقة بين الجغرافيا والتاريخ	23
4.	احتلال برقة: ولادة فكرة	49
5.	الإيطاليون في برقة قبل التهدة	75
6.	تحقيق السلام في برقة	107
7.	هيئة احتلال برقة	137
8.	بناء أولى القرى الزراعية	163
9.	فشل وبعض المحاولات الجديدة 35 - 1937	179
10.	أحد المحتلي: أميريغو دوميني، قاتل ماتيو تي	209
11.	خطة إيتالو بالبو لاحتلال ليبيا	217
12.	العشرون ألفاً 1938	247
13.	برنامج 1939 والأحد عشر ألفاً	289
14.	الاحتلال الأهلي: القرى الزراعية الإسلامية	301

15. إيطاليا و(ليبيا) في حرب 317
16. الاحتلال الإنجليزي الأول لبرقة 331
17. من جيش للعمل إلى طبقة ملاك 387
18. الاحتلال الإنجليزي الثاني (ديسمبر 1941 - يناير 1942) 415
19. من برقة إلى طرابلس: الحساب الختامي 435
20. خاتمة 439
21. ملحقات الصور 455

كلمة المترجم

عنوان هذا الكتاب يلخص في عبارة قصيرة فكرته الأصلية التي بني عليها.. وهي وصف ما فعلته إيطاليا من خلال مشروع الاستيطان في ليبيا، الذي نفذ بتخطيط عام مسبق، وكان هدفه إرسال عشرات الآلاف من الإيطاليين، للاستقرار في أراضي ليبيا، بصفة مستوطنين، أنشئت لهم العديد من المجمعات الاستيطانية، قسم كل منها على عدد من المزارع، وصف ذلك المشروع بأنه في حقيقته عمل استعماري، بني على رغبة وتطلع للاستيطان في أرض ليس للإيطاليين حق فيها، لأنها أرض غيرهم.

ولعل ما يذكر من فضل للمؤلف، أنه وثق بدقة شديدة، وقراءات واسعة لوثائق تاريخية تتعلق بهذا المشروع، بدءاً بتبلور فكرته، ثم ما بذل من جهود وخطط لوضعه قيد التنفيذ، حتى الشروع في تنفيذه على الأرض، سواء في منطقة طرابلس أو في منطقة برقة، بسرد أعداد الإيطاليين الذين رشحوا للمشاركة في المشروع، والمناطق التي جاؤوا منها، حتى تسجيل الرحلات البحرية التي حملتهم من إيطاليا إلى المناطق التي كانوا مرشحين للإقامة فيها.

وقد استعرض المؤلف بتفصيل شديد، يذكر له أنه استند فيه إلى وثائق تاريخية تمكن من الوصول إليها بعد جهود كبيرة بذلها في هذا الخصوص، فجاء هذا التفصيل حافلاً بالكثير من المعلومات الدقيقة حول مختلف الملابس التي

أحاطت بالمشروع، بدءاً من ذكر أعداد المستوطنين الذين رشحوا للسفر إلى ليبيا، وتفصيل مسار رحلاتهم على الأراضي المخصصة لهم، سواء في طرابلس أو في برقة، حتى وصولهم إليها واستقرارهم فيها، ثم سرد الجهود التي أخذوا يبذلونها لاستصلاح الأرض وزراعتها وانتظار الاستفادة مما سوف تدره من محاصيل وإنتاج.

وقد اتسم عمل المؤلف بكثير من الأمانة العلمية، عندما تطرق إلى وقوع ما سماه الاحتلال الإنجليزي الأول، إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية، ودخول إيطاليا فيها، متحالفة مع ألمانيا فيما سمي (المحور)، ضد قوات الحلفاء التي تركزت على بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. وذكر بتفصيل اتسم بالكثير من الموضوعية والعلمية، ما حدث أثناء هذا الاحتلال، وما تعرض له المستوطنون من حوادث، في مواجهة قوات الحلفاء، حتى تغير الموقف العسكري الميداني بدخول ألمانيا، فتمكنت قوات المحور (ألمانيا وإيطاليا) من إجبار قوات الاحتلال الإنجليزي على التراجع والانسحاب من الأراضي الليبية. ما أتاح للإيطاليين والمستوطنين فرصة العودة إلى ما كانوا عليه في مستوطناتهم ومزارعهم.

بيد أن الموقف لم يلبث أن تغير بعد هزيمة قوات المحور في معركة العلمين الشهيرة التي انتهت بتمكن القوات الإنجليزية من دحر قوات المحور، حتى اضطروا إلى الانسحاب من ليبيا كلها.

وهنا يخصص المؤلف جزءاً من عنايته بذكر العديد من الحوادث والوقائع التي جسدت موقف الليبيين الذين رفضوا مشروع الاستعمار الإيطالي برمته، وما اتجهوا إليه من القيام بأعمال انتقامية ضد المستوطنين، وما تعرض له

المستوطنون من آثار تغير موقفهم من قوات مستعمرة مسيطرة، إلى قوات منهزمة، فذكر المؤلف العديد من الأعمال الانتقامية التي قام بها الأهالي ضد المستوطنين.

وبالطبع لم يفت المؤلف توثيق الموقف الذي كان للحركة السنوسية، ولا سيما في مناطق برقة، وما كانت تحظى به من التقاف الليبيين حولها، وما قامت به مؤسساتها الدعوية والثقافية من خلال الزوايا التي كانت قد أسست في مختلف أنحاء البلاد، وخاصة برقة.

وقد تتبع المؤلف بدقة شديدة وأمانة علمية يشهد له بها، تطورات الموقف، بعد خروج الإيطاليين ومستوطناتهم، وتولي الليبيين مقاليد أمور بلادهم، بعد توحيد البلاد تحت حكم الأمير محمد إدريس السنوسي.

وهنا ينتهي المؤلف إلى استخلاص العبرة الأساسية التي تستمد من هذه الصفحة من صفحات الاستعمار الإيطالي، والتي جعل منها عنوان كتابه (لا للرغبة في أرض الآخرين).. فالإيطاليون لم يكن لهم أي حق في أراضي ليبيا، التي يملكها أهلها وسكانها.

وفي تقديري أن لهذا الكتاب أهمية تاريخية، ولا سيما من حيث غناه بالكثير من التفصيلات والشواهد التاريخية، وبالفعل وجدت أنه يستحق ترجمته إلى العربية ليتاح للقراء من أبناء اللغة العربية في كل مكان.

المترجم: يونس عمر فنوش

مقدمة

من صميم عمل المؤرخ أن يبحث ويقرأ الخرائط، التي غالباً ما تكون مهترئة بسبب مرور الزمن وعدم العناية، وأحياناً في أماكن لا تلائم مطلقاً العكوف عليها بالدراسة، فتكون مظلمة، كما تكون عادة أماكن التخزين، التي تترك فيها الوثائق القديمة، وأحياناً تكون شديدة البرودة خلال الشتاء، وتكون أكثر اعتدالاً في فصل الصيف، وتكون دائماً منعزلة وصامتة، أماكن يعمها السلام، نظراً لغياب الوجود الآدمي وتعرضها للنسيان. وقد ولدت الفكرة الأولى لوضع هذا الكتاب في أحد هذه الأماكن، وكان جيد التهوية هذه المرة، ويقع في مكان عال، بين السماء والأرض: طبقة كبيرة في أسفل سقف وزارة رومانية، سقفاً مائل، ومفتوح للهواء من خلال باب، يطل على مدى البصر، على أسقف بيوت روما بين سنوات الثمانمائة والتسعمائة.

في هذا السقف السفلي كانت منذ عدة سنوات مكتومة "خرائط الممتلكات المفقودة"، التي أطلقت عليها هذه التسمية، بدلاً من التسمية البيروقراطية التي يطلقها عليها المكتب الذي كان مكلفاً بالعناية بها: بقايا أوراق من انهيار إيطاليا الفاشية وحروبها، بقايا المطاعم الشرقية لروما الثالثة، بقايا الحكاية الاستيطانية، وحكاية أفريقيا الإيطالية والإمبراطورية التي كانت قدراً لا مفر منه. أكادس غير متجانسة من الأوراق والخرائط والملفات كما يقول العاملون في الأرشفة، مكدسة بطريقة عشوائية، عند إغلاق المعاملات: وعليها رشات من الألوان، تظهر على

الأبيض والأسود الغالب في الخرائط، ومنها تظهر شرائح كثيفة بلون أحمر باهت، أو أخضر مكثف، أسهم أو التزامات لبعض المصارف من منطقة البلقان، ولحساب قيمتها الاسمية يصاب أحدنا بالذهول لكمية الأصفار التي تنتهي بها، التي عند جمعها تنتهي إلى قيمة الصفر الحقيقية، أي نتيجتها النهائية.

ووسط هذه الأكوام كانت هناك أوراق مؤسسة الاستيطان في ليبيا، وتضافرت لدي عدة شواهد أنني قد نجحت، على الأقل عبر قائمة بالهيئات المتوقعة. وقد حفزني التعبير على الابتسام، لما يدفع إليه من معنى المقبرة، حيث كانت تتم الاستعدادات لتحويل الأرشيف الوطني إلى القبر.

ولقد كان عملاً طويلاً، وغير نظيف، محاولة إضفاء بعض النظام على تلك البقايا، عندما تجد بعضها مبعثرة بين عدد كبير من أوراق أخرى. وكان علي أولاً أن أتعلم كيف أتعرف عليها بقراءة العناوين التي كانت مكتوبة أو مطبوعة على صفحاتها الأولى، أو على أغلفة الملفات التي تضمها، ثم ملاحظة نوع الصناديق التي تحتويها، والخطوط التي تميز بعض المواد المفضلة، الألوان الرمزية، وربما يمكن وصفها بأنها صناديق، من زمن ما بين حربين، تضم الخرائط، أو درجات اللون السماوي التي تميز المجلدات الضخمة، ذات الأحجام غير المعتادة، حيث تنتظم مجموعات لا نهاية لها من الأرقام والحسابات، ما يعكس إدارة مالية امتدت لمدى عشرات السنين، بما تضمنته من تفاصيل تشمل المبالغ المالية بالليرة والفواصل والملايم، للإشارة إلى أنها هي الحسابات الصحيحة، وأن غيرها يمكن أن يهمل. وعند محاولة إعادة وضع كل تلك المكتشفات المختلفة في نظام ما، ولو كان تقريبياً، برز إلى الضوء نظام بسيط

للأرشفة، بقيت منه، لم تمس تقريباً، إشارات مالية، غير مكتملة في بعض الجوانب.

إن عمل المؤرخ، في عبارة جميلة تترك للخيال التعامل مع غموض الصورة الذهنية المتخيلة، ولكنها في هذه الحالة كانت أيضاً بقايا قفازات من المطاط، كتلك التي تستخدم في المستشفيات وتستخدمها عاملات النظافة، والتي تجعل الأيدي تعرق، أو الكمادات التي تحمي الوجه من الغبار، وكانت تستعار من العمال في مواقع العمل، وكانت تجعل التنفس صعباً جداً؛ إذ كانت تثير الغبار في كل مكان، وكان يصعب تحملها في أوقات الصيف. ولكني في الحقيقة كنت أفضل مساحة تحت السقف على الأقبية العميقة الموجودة في مكان يشبه وزارة رومانية كانت مرتادة قبل ذلك بسنوات، ذات بنية خاصة محدبة، كانت في طبقاتها العليا، تسمح بظهور ساحتين واسعتين متقابلتين، مزينة في وسطهما بأحوال واسعة للماء، لها نافورات عالية، كانت تشغل فقط في الأعياد. وكنت قد تعودت على رؤيتهما عند قدومي من الخارج، على امتداد الطريق المؤدي إلى البحر، عند مدخل حي المعرض، الذي لم يكن له وجود أساساً، وكان والذي يسميه حي (الثلاثة وأربعين)، مفضلاً النغمة المحببة، عن ذلك الاسم الصعب والأقرب إلى النكتة (E42). وهنا كان الظلام دامساً، لولا شعاع ضعيف من النور وأحياناً بعيد جداً (كان يعطيني الانطباع بأنه أشبه بمنجم مهجور)، والعثور على مفاتيح الكهرباء من وسط العتمة المربعة بشكل غير معقول، لم يكن دائماً سهلاً، وسط متاهات من الملفات المليئة بأوراق، والمغطاة بالغبار، ومن أجل تجنب التعب، ولسهولة العمل دون الحاجة إلى نقل الأوراق من أسفل إلى أعلى، إلى صالة القراءة التي وضعوها تحت تصرفي، جمعت تحت منضدة للعمل

بعض الأشياء المهمة (منضدة، كرسي مقوس قليلاً، مصباح من المعدن موديل الخمسينيات). وخلال ذلك الظلام والصمت كنت أشعر أنني مثل الأحذب في بطن كلب البحر، محاطاً بأشياء مستجلبة من البحر، وبشمعة للإضاءة، بنفس المشهد الذي رأيته يتجسد من خلال أحد الكتب التي قرأتها في مرحلة سابقة. وعلى الأوراق التي وجدها في هذين الأرشيفين عملت مدة طويلة.

كان أولهما أرشيف الرعاية الاجتماعية (EUR). لم أكن أنا من عثر عليه. ولكن أحد الدارسين السابقين، هو سلفاتوري بونو، كان قد وضع له تحليلاً مختصراً. طلبت منه أن يأذن لي بمواصلة العمل الذي بدأ به، بما يتجاوز مجرد القائمة التي كان وضعها، من أجل إعادة بناء جزء من قصة الاستيطان الإيطالي التي كانت محل اهتمامي منذ وقت طويل. وقد تبين أن الأوراق كانت زاخرة بالمعلومات، وسمحت لي بوضع الخطوط الرئيسة لصورة كاملة بما يكفي لقصة الاستيطان الزراعي في ليبيا الغربية (طرابلس)، ولكن لا شيء تقريباً حول ليبيا الشرقية (برقة)، حيث دامت الحرب ضد المقاومة المضادة للاستيطان مدة أطول وكانت أكثر قسوة، ما أدى بالطبع إلى تقليص مدة الحضور الإيطالي إلى فصل قصير زماناً ومكاناً.

فأين يمكننا العثور على شهادات حول ذلك الجزء من قصة الاستيطان الزراعي الإيطالي في ما سمي الشاطئ الرابع لإيطاليا. فحتى ذلك الوقت لم يكن قد عثر بعد أرشيف المعهد الذي تولى تنظيمه لحساب الحكومة الإيطالية: كان من المؤكد أن ثمة أرشيفا قد وجد، فقد تم الكشف عن نسخ من الوثائق، في مراسلات بين الوزارات المختلفة (وخاصة وزارة أفريقيا الإيطالية)، مع المعاهد التي كانت تهتم بالمسائل الاستيطانية.. وأخيراً ها هي ذي في قبو أحد مباني

روما ما بعد الوحدة، أو ما بقي منها، في الصناديق التي انتهت إلى حالة رديئة بسبب الاستخدام والإهمال، أو في المحافظ الخالية تقريباً ولعلها كانت توجد بها وثائق خاصة، كان من المفضل أن تختفي، ولا أحد يعلم حكايتها بالضبط.

وحيث إن هذا العمل يركز أساساً على الساحل الشرقي للمستعمرة، الذي اتخذ اسم (برقة) ذا النغمة الأثرية، فإنه يطمح إلى استكمال صورة الاستيطان السكاني في ليبيا، الذي كنت قد شرعت في وضع خطوطه العريضة منذ عدة سنوات، في مؤلف قديم خصص للإقليم الغربي، طرابلس. وتمثلت مصادره الأولى في الأرشيف غير المطبوع لـ (entecol) (كما كان يطلق عليه عندما كانوا يفضلون استخدام مترادفات بنفس المعنى وذات نغمة أكثر رنيناً على التسميات الجافة. ما يعيد إلى الذاكرة اسم (المينكولبوب Minculpop) وهي المؤسسة المختصة باستعمار ليبيا، إضافة إلى أوراق أرشيفات أخرى مشهورة، مثل أرشيف الدولة المركزي، وأرشيف معهد الرعاية الذي سبق ذكره، وأرشيف وزارة أفريقيا الإيطالية، المحفوظ في روما في أرشيف أفريقيا الإيطالية التاريخي الدبلوماسي في وزارة الشؤون الخارجية، أو المعهد الزراعي لما وراء البحار في فلورنسا. وخلال الأبحاث في الأرشيفات الخارجية عثرنا على بعض الوثائق المفيدة تتعلق بموضوع الدراسة: نذكر هنا فقط الأرشيفات الوطنية التونسية (دار المحفوظات التاريخية) الموجودة في قلعة طرابلس، ومكتب التوثيق العمومي التابع لـ (kew Gardens) في لندن.

وقد أتاح عالم الدراسات في السنوات الأخيرة مساحة مهمة لمسألة الاستيطان الزراعي ضمن الإطار العام لتاريخ ليبيا الإيطالية. وقد اتسمت بأهمية خاصة البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة، ابتداء من أعمال جاري لـ.

فولر، عن طرابلس، التي بدأت بأطروحة دكتوراه سنة 1969، ثم ألحقت بأبحاث مختلفة نشرت في مجلات علمية، وقد استندت أعمال فولر أساساً على الأدبيات التي نشرت في فترة الاستيطان. وقد كان كتاب كلاوديو ج. سيجري ذا طابع تاريخي بحت بعنوان: الساحل الرابع: الاستيطان الإيطالي في ليبيا، وكان هو المرجع الأساس بالنسبة لي عند بداية عملي. وقد اعتمد كتاب سيجري، الذي ترجم أيضاً إلى الإيطالية، في مصادره الأساسية، على وثائق المعهد الزراعي لما وراء البحار في فلورنسا، التي يرجع الفضل فيها لمديره أرماندو موجيني، لا من النواحي الفنية فحسب، عن أهم العمليات الاستيطانية في ليبيا.

وفيما يتعلق بالأعمال الإيطالية يجب أن نشير في البداية، حسب التسلسل التاريخي، مؤلف بيترو باليكو وجوزيبي بالوني، المنشور في 1971 الذي كان ضمن سلسلة كانت تهتم بدراسات (إيطاليا في ليبيا) من منشورات وزارة الخارجية. وإذا أمكن تجاوز الصورة المرعبة التي تستمد من الرؤية التاريخية، التي يظهر من بين ما يظهر منها أن "الاستيطان الحضري في برقة اتسم في بدايته بالكثير من الحذر، من خلال محاولة التقليل قدر الإمكان من التدخل في مصالح السكان الأصليين، وأن السكان الليبيين في المناطق الريفية كثيراً ما كانوا يشغلون عن مهتهم المعتادة بسبب تواصل عمليات الشرطة خلال السنوات التي سبقت التهدة، حتى أن أعداداً منهم، تم نقلهم من مواطنهم الطبيعية إلى أماكن أخرى، ولو بصورة مؤقتة. وقد تضمن الكتاب في جزئه المخصص لبرقة كمية كبيرة من المعلومات والتحليلات ذات الصبغة الفنية والاقتصادية والفلاحية.

وقد خصص أنجيلو ديل بوكا مساحة مهمة غنية جداً بالوثائق لإعادة بناء قصة الاستيطان الزراعي في مؤلفه المهم حول الصورة التاريخية للوجود الإيطالي

في ليبيا. وقد استفدت كثيراً بكتابه، لإعادة بناء الصورة من ناحية التاريخ العام للقصة كلها. وقد كانا ذات فائدة أقل فيما يتعلق بالاستيطان الزراعي، ولكنهما كانا أيضاً غنيين بالإشارات والمعلومات العامة حول الجانب السياسي من الحكاية فيما يتعلق بالمستعمرة، ولا سيما الجزء المخصص لليبيا في أعمال إنريكو دي ليوني حول "استعمار أفريقيا الشمالية".

ولكن ما زال ينقص تحليل ضاف شامل وتقدير لمعنى ومفهوم ونتائج الاستيطان الإيطالي في ليبيا، وكذلك الاستيطان الإيطالي في مجمله؛ وعلى كل حال نجد بعض الإشارات المفيدة في المقالة القصيرة التي كتبها إيتالو بيرسيجاني: من أجل إعادة تقييم السياسة الاقتصادية الإيطالية في ليبيا (1920-1940).

وفيما يتعلق بالجوانب القانونية المتصلة بمصادرة الأراضي المستعمرة، تعد أعمال لوتشانو ماروني ذات فائدة كبيرة، حيث نشر مؤخراً بحثاً حول (الحق في ما وراء البحار)، خصص فصلاً منه لموضوع (الممتلكات الإسلامية وإنشاء الملكية الإيطالية في ليبيا، أعاد فيه بناء الجدل حول الإجراءات التي أدت إلى التأسيس القانوني لمصادرة الأراضي التي رُوي أنها مفيدة للاستيطان، قبل سنوات عشر من السيطرة الفاشية النهائية على البلاد.

أما عن مواجهة المقاومة التي قامت بها قبائل برقة، فقد تم دعم الأعمال الرائدة التي قام بها جورجيو روشا، ابتداءً من المقالة التي نشرت سنة 1973 عن مواجهة المقاومة العربية في برقة في الفترة 1930-1931، بمساهمات إنزو سانتاريللي ورومان ه. راينيرو ولويجي جوليا وإريك ساليرنو. وقد أولى الدارسون

الليبيون اهتماماً كبيراً بهذا الموضوع، ولا سيما منذ تأسيس مركز تاريخ الجهاد سنة 1978 في طرابلس. وقد اهتم هذا المركز، من بين ما اهتم به، بجمع شهادات الرواية الشفهية، من بين الباقين على قيد الحياة من رجال المقاومة، الذين خصص لهم مجموعة من المنشورات بعنوان (الرواية الشفهية)، التي لم أتمكن من الوصول إليها، ولكنني علمت عنها عبر إشارات غير مباشرة.

وقد كان نيكولا لابانكا من بين عدد قليل من الدارسين الذين ركزوا على أهمية الشهادات المستمدة من العمال الذين هاجروا إلى المستعمرات الإيطالية لبناء التجربة الاستيطانية للطبقات العاملة، على الرغم من قلة الوثائق المتعلقة بمسألة الاستيطان الزراعي في برقة، فقد مثل لي كتابه "مواقع تحت الشمس: يوميات ومذكرات عن الحياة والعمل في مستعمرات أفريقيا"، بالغ الأهمية وزودني بحوافز للتأمل إلى جانب مواد توثيقية.

وفي السنوات الأخيرة أولت مدرسة الهندسة في بولونيا عناية خاصة بالجوانب الهندسية للاستيطان الزراعي، وخاصة إنشاء القرى الاستيطانية الجديدة، بدءاً بالمعرض الذي نظم في تلك المدينة بين 1993-1994 عن الهندسة الإيطالية في ما وراء البحار، التي طبع منها كاتالوجا زود بالعديد من الإيقونات. وقد نشر في الآونة الأخيرة كتاب يتعلق بهذا الموضوع نفسه بعنوان: الهندسة الإيطالية في ما وراء البحار: أطلس للأيقونات، مزود بكمية مهمة من الوثائق، شملت أيضاً القرى الليبية الجديدة. وحول القرى الاستيطانية جدير بنا أن نذكر مقالات بيير جورجو ماساريتي، التي نشرت في عدد من المطبوعات، وأطروحة الدكتوراه التي أعدتها فيتوريا كابريري.

وقد أثار موضوع الهندسة والتخطيط الحضري لقرى الاستيطان اهتماماً أيضاً بين دارسي الإيطالية في جامعات الولايات المتحدة، نشير منها في هذا الخصوص أبحاث ومقالات كريستينا كلارا فون هينبيرج وميا فولر.

كثيرون هم أولئك الذين أدين لهم بالاعتراف بالفضل وبالشكر لما قدموه لي من مساعدة في العمل الذي كان هذا الكتاب من ثماره.

وفي روما لعلي أخص بالذكر بياتريس سميريليو، العاملة آنذاك في أرشيف الدولة المركزي، التي بينت لي الطريقة المثلى للوصول إلى وثائق الـ (Entecol) وإرمينيا شيكوتسي، العاملة في المعهد نفسه وجوفانا بيروتسي والفونسو ديميليو من وزارة الخزانة، الذين سهلوا لي الوصول إليه، وإلى المعهد الإيطالي لأفريقيا والشرق، ودانييلا راتسولا وأنتونيلا مارتيللوتشي اللذين سهلا لي الحصول على نسخ من حصيلة الوثائق الغنية جداً التي يحتويها المعهد. وكذلك في روما أشكر لويجي جوليا الذي قدمني إلى معمل البحث والتوثيق التاريخي في قسم الدراسات الدولية في جامعة روما الثالثة، الذي كان له الفضل في إيجاده، لسماحه لي الحصول على نسخ من الصور التي التقطها، ولا أنسى إليساندرو فولتيرا لنيكولا مساعدته في الاطلاع على المراجع، وكذلك فرانشيكا باولو سيكا للدور القيادي الذي قامت به للتعرف على المكتب التاريخي لسلح الجو العسكري، وإلى إدارة المكتب لمنحها الإذن بالحصول على نسخ من بعض الوثائق. وفي فلورنسا الشكر لأنتونيلا بيجاتسي في المعهد الزراعي لما وراء البحار. وفي طرابلس الشكر لمحمد طاهر الجراري مدير المركز الوطني للمأثورات والدراسات التاريخية، لمنحه الإذن بالاطلاع على موجودات المكتبة في المركز، وللزملاء في هذا المركز الذين استقبلوني بترحاب وحفاوة، وأخص بالذكر

صلاح الدين حسن السوري الدارس والمختص بمسألة الاستعمار والتاريخ الليبي الحديث. وكذلك حبيب وداعة الحسناوي، ومحمد الديك.

ويجدر بي الإشارة إلى نيكولا لابانكا وإيلينا ماوجيني وفرانشيسكو بريستوبينو وإرنستو سوزيجان وكذلك صلاح الدين حسن السوري وسيرجيو كوديروني وأخيراً علي عبد اللطيف حميدة، وشكرهم على تكريمهم بأن أتاحوا لي بعض المطبوعات التي يملكونها، ومعظمها لم يكن من السهل العثور عليه، إضافة إلى مساعدات قيمة في الحصول على مراجع. وقد كان سلفاتوري بونو كريماً جداً بإذنه لي باستعارة بعض المراجع من مكتبته غير العادية، كما أود الإشارة إلى دوره المهم في تيسير اللقاء والتعاون بين المؤرخين الإيطاليين والليبيين، بدءاً بحلقة الدراسات التي نظمت في جامعة بيروجيا سنة 1985، وكان لي الحظ بالمشاركة فيها.

وأدين بالشكر أيضاً ليليا زوالي لترجمتها بحث يوسف سالم البرغشي (المعتقلات والأضرار الناجمة عن الغزو الإيطالي)، الذي نشر في كتاب (عمر المختار) الذي أعده ع البربار، في طرابلس سنة 1983.

وأود كذلك تقديم الشكر لأنجيلو ديل بوكا لتشجيعه لي لنشر هذا العمل، ولنيكولا لابانكا لجهوده في تنظيم لقاءات وحلقات بحث مع الباحثين الليبيين في جامعة سيينا: في هذه اللقاءات أتيحت لي الفرصة لتقديم جزء من هذا الكتاب وعرضه للنقاش. وأدين بالشكر لنيكولا لابانكا لناشري أعمال أحد هذه الملتقيات (سيينا- بيستويا 2000). وأدين بشكل خاص لنيكولا لابانكا بالإذن لي لإعادة نشر جزء من مقالتي التي قدمها في تلك المناسبة (السنوات الأولى لنشاط مؤسسة استعمار ليبيا من خلال وثائق الأرشيف الخاص به، في نيكولا لابانكا

وب. فينوتا، اللذين أشرفا على إنجاز (حالة استعمار، شاطئي المتوسط ...
بيستويا 2000، ص ص 93-115). وهذا يصدق أيضاً فيما يتعلق بالناشر،
وخاصة روث بن غياث، لجهودها في نشر الترجمة الإنجليزية (في شكل نص
مختصر)، ونشير في هذا الصدد إلى: السنوات الأولى لوكالة استعمار برقة
(1932-1935)، في مؤلف ر. بن غياث وم. فوللر، الاستيطان الإيطالي،
بالغراف ماكميلان، نيويورك 2005 (ص ص 73-82). وبنفس القدر أشكر
إدارات تحرير مجلات (أفريقيا، الأفريقية، دراسات تاريخية) و(مسارات البحث)
لإتاحة فرصة نسخ أجزاء من مقالاتي المنشورة في السنوات الماضية على
صفحاتها.

وفي مرحلة التحرير النهائية والإعداد للنشر استقدت كثيراً بملاحظات
كلاوديا إيفانجيليستي من دار النشر كاروتشي.

وأخيراً أود تقديم الشكر لإيليزابيث وعزيزتي بابيت للقراءة الفاحصة وآرائهما
القيمة حول تأليف هذا الكتاب، إضافة إلى دعمهما في هذه السنوات الصعبة من
حياتنا. فلها ولابننا ستيفانو أهدي هذا العمل.

كاتانيا- روما 30 يوليو 2010

برقة بين الجغرافيا والتاريخ

أطلق عليها من جهة الجغرافيا- السياسية في المرحلة الاستيطانية اسم (برقة) القسم الشمالي الشرقي من ليبيا الحالية، التي يمتد خط الساحل فيها على البحر المتوسط بين خليج السلوم في الشرق، وإحدى النقاط في أقصى جنوب خليج سرت (مقطع الكبريت)، بين رأس لانوف والعقيلة، وفي الجنوب الغربي ينتهي الحد الجنوبي لهذا الإقليم في الصحراء الكبرى. وفي غياب المعلومات البيولوجية الدقيقة حددتها الجغرافيا الاستيطانية بخط العرض 29 شمالاً، جنوب وإحات مرادة وأوجلة وجالو والجغبوب، التي كانت تقع في حدودها الإدارية.

لا تمثل برقة الخصبة سوى جزء من هذه الأرض الشاسعة، ولها جزء محدود من الشريط الساحلي، تقريباً من الحدود الشرقية لخليج سرت حتى درنة وما بعدها، وهي منطقة هضاب (الجبل الأخضر). الجبل، كما كان يسميه الإيطاليون كان أيضاً يعرف بهضبة برقة.

هضبة صغيرة من الحجر الجيري ذات سطح متموج، تكثر فيه الأخاديد الناتجة عن سيول المياه. وتظهر هذه الهضبة، باختلافات كبيرة عن منخفض إقليم سرت، مع بقائها بالقرب من البحر إلى درجة إخفاء أي منطقة ساحلية، مع تمييز ثلاث درجات من الارتفاع الذي يبلغ 900 متر، حتى الوصول بعد ذلك إلى منطقة مارماريكا، بارتفاع يقل عن مائة متر.

يمر الجبل بموازاة الساحل في شكل مقوس قليلاً، ممتداً بمسافة حوالي 300 كم باتجاه خط الطول، بين بنغازي ودرنة. ومن حيث خطوط الطول تتميز الهضبة بالارتفاع بشكل سريع من مستوى سطح البحر بانحناءات مختلفة، وتهيمن على مسافة تقرب من 30 كيلومتراً من البحر، بارتفاع يزيد قليلاً عن 870 متراً، ولها امتدادات مختلفة، فبالإتجاه نحو الجنوب نجد أولى مناطق السهل والصحراء، بمسافات تبعد حوالي 50 إلى 100 كيلومتر. وينحدر جزؤها الجنوبي بالتدرج نحو الصحراء: كانت في العهد الاستيطاني تسمى إقليم (البلط)، التي تعني بالعربية الحوض الذي تتجمع فيه مياه الأمطار التي تنزل من الهضبة نحول بحر الرمال العظيم، على امتداد عدد من الوديان الموسمية التي تهبط في مسارات متوازية.

لا توجد الأراضي الخصبة إلا ناحية غرب صحراء سرت، حيث تتصل الصحراء بشواطئ البحر المتوسط، محددة، بأراضيها القاحلة الفاصل بين طرابلس، إلى الغرب، وبرقة إلى الشرق. في الشرق توجد صحراء أخرى، وهي مارماريكا (برقة البحرية)، تمتد حتى مصر ما بعد درنة. وقد صنفت برقة الخصبة، المحاطة بالبحر من جهة الشمال والغرب والشرق، وبالصحراء من جهة الجنوب، من قبل الجغرافيين بأنها جزيرة: أكثر من 300 كيلومتر من الصحراء يفصل الهضبة عن الواحات الواقعة على خط العرض 29 شمالاً التي أشرنا إليها آنفاً، في الحدود الجنوبية للمنطقة المستعمرة.

في بداية القرن العشرين، في مرحلة الاحتلال الإيطالي، كان سكان هذا الإقليم حوالي 200 ألف نسمة، وكانت نسبة الحضر ضئيلة جداً. وكان ثلاثة

أرباع السكان يعيشون في الخيام معتمدين على اقتصاد زراعي-رعوي، كان يقتضيهم اتباع دورات من التنقل بين مناطق الرعي المتسعة كثيراً أو قليلاً.

كان مجمل السكان البدو يعيشون في تجمعات، ذات طابع قبلي، كانت تحتل أراضي محددة جداً: وكانت حدودها نتيجة صراعات أو اتفاقيات حددت بمرور الزمن مساحات كافية للمناشط الحيوية اللازمة للبقاء على قيد الحياة لكل جماعة. وبالمرور من الغرب إلى الشرق، وتحديد الجماعات الرئيسة فقط، نجد أولاً أراضي المغاربة، الذين يسكنون منطقة سرت. تأتي بعد ذلك قبيلة الفواخر والعواكير والعرفة والعبيد والدرسة والبراعصة والحاسة وعائلة فايد. وفي أقصى حافة الجبل تبدأ أراضي العبيدات، في إقليم الحدود بين ليبيا ومصر (مارماريكا).

معظم هذه الأراضي، وخاصة أراضي العواكير والعبيد والبراعصة وآل فايد، الذين يشغلون الهضبة كلها تقريباً، كانت لها امتدادات من قرب البحر نحو الجبل: وكانت هذه السمة تتسق بالطبع مع محور حركة القبائل الساعية إلى المراعي والأعمال الزراعية عبر اختلاف الفصول، في مسارات منتظمة، وباحترام أراضي الجيران. وكانت ثروة القبائل وأساس وجودهم الاقتصادي تعتمد على تربية المواشي: ومنتجات الاقتصاد الرعوي، الضرورية للاستهلاك المحلي، وكان ثمة تبادل تجاري مع مصر، حيث كانت مواشي برقة تحظى بقبول كبير في مصر نظراً لجودتها.

وإذا كانت تربية المواشي هي المصدر الرئيس في هذه الأراضي، (وتقريباً في ليبيا كلها في المرحلة التي سبقت الاحتلال)، فإن وسائل الإنتاج لم تقتصر فقط على الرعي، فقد كانت ثمة شبكة إنتاج معقدة تربط بين مجموعات

تخصصت في مختلف قطاعات الإنتاج، من الإنتاج الزراعي (وخاصة في الواحات) إلى التجارة والصناعات التقليدية. وقد كان سكان البلاد متجانسين جداً: فقد كانت ليبيا أكثر البلاد تأثراً بالثقافة العربية في كل المنطقة، خارج منطقة الجزيرة العربية، ولم يتبق من السكان البربر سوى جماعات صغيرة في واحات الصحراء، وكان وجود الأقليات غير المسلمة نادراً، مثل الأقلية اليهودية.

فيما يتعلق ببنية التنظيم الاجتماعي، فقد تطرق عدد من الباحثين لمناقشة الشكل الذي اقترحه إيفانز بريتشارد، ثم طوره جيلنر، للمجتمع المغربي، الذي تتميز فيه كل مجموعة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج، بما يميز كل مجموعة عن الأخرى. وتمت الإشارة إلى أنه ليس هناك توازن بين المكونات، ولا تساوي فيما بينها، وهناك مستويات عديدة من الاختلافات في التكوين، وفي العلاقة بين الأجزاء التي تجسد تأسيساً اجتماعياً معقداً، ولا تظهر وجود طبقات فحسب، بل وجود جماعات مختلفة عن بعضها البعض تمام الاختلاف داخل كل قبيلة، ضمن إطار من عدم المساواة عميق (عبيد، عاملين في الصناعات اليدوية، الزبائن). وكانت القبائل نفسها توجد بناء على موازين القوة التي تفرضها الصراعات فيما بينها، أو بينها والدولة التي كانت تشاهدها كيف تتحرك بطرق مختلفة حسب الأحداث، وهو ما حدث لاحقاً في مواجهة الاحتلال الإيطالي، وفي تنظيم حركة المقاومة.

من الناحية السياسية والإدارية تشمل المنطقة التي تحدثنا عنها ما يعرف اليوم بإقليمي بنغازي والخليج. في أواخر مرحلة الاحتلال قسم الجزء الشمالي إلى

محافظتين: بنغازي ودرنة (وحددت هاتان المدينتان عاصمتين لهما، على نفس نمط التقسيم الإداري في الوطن الأم إيطاليا).

وتعود أصول السكان في برقة الخصبة إلى أزمان سحيقة. ربما إلى بداية الألفية الأولى من العصر المعروف، حيث ترجع علاقات التبادل الاقتصادي بين السكان الأصليين والإغريق الذين وصلوا من جزر البحر المتوسط (جزيرة كريت لا تبعد إلا 300 كيلومتر من ساحل المنطقة) وتمكنوا لاحقاً من فرض هيمنتهم. ووفق رواية هيرودت كان أول من حط رحاله في شواطئها بعض المستوطنين من جزيرة تيرا، جزيرة سانتوريني الحالية. وبعد قليل اندفع هؤلاء نحو الدواخل أسس التيريون مدينة قورينا بالقرب من الموقع الذي كان يوجد فيه نبع ماء غزير. وبخلاف ما ذكر في المصادر التاريخية، قد يعود تأسيس هذه المدينة إلى حوالي منتصف القرن السابع الميلادي. وقد أدى وصول جماعات جديدة من المستوطنون من منطقة البيلوبونيز وغيرها من جزر بحر إيجه إلى نشوب صراعات بينهم والسكان الأصليين. وبمرور القرون فرضت قورينا نفسها عاصمة لمنطقة شاسعة تحدها من الغرب هيمنة قرطاجنة. وفي منتصف القرن الرابع تم ترسيم الحدود بين المنطقتين عند النقطة التي انتهى إليها الأخوان فليني في منطقة سرت غير بعيد من مدينة سرت الحالية.

وقد أسست المستعمرات الإغريقية مدناً عديدة، وفي العهد البطلمي كونت خمس من هذه المدن: قورينا، أبوللونيا، طلميثة، توكرة، ويوسبريدس/برنتشي، اتحاد المدن الخمس في برقة. ومع انتهاء عهد البطالمة انتقلت هذه المنطقة إلى حكم روما التي جعلتها في 74 ق.م. إقليماً، مواصلة تطوير الاحتلال وإعمار

الأرض. وفي عهد تريانو تعرضت برقة لهزة عنيفة بسبب الثورة اليهودية (116م)، فقد شهدت المنطقة تطوراً مهماً في وجود اليهود في مختلف مراحل التيه اليهودي القديمة، وخاصة بعد دمار الهيكل في القدس، في عهد تيتوس، وقد أدت الثورة إلى دمار شديد والعديد من الصراعات التي لم يتمكن الإقليم من النهوض منها. وقد أسس هادريان، الذي كان يحاول إعادة إعمارها، مدينة على الشاطئ سميت باسم (هادريانوبوليس).

وفي عهد ديوكليزيانو أصبحت منطقة المدن الخمس إقليم ليبيا الشمالية، وقد انتقلت عاصمته من قورينا إلى طلميثة، الميناء الرئيس في شمال شرق هادريانوبوليس. وفي الشرق شمل إقليم ليبيا السفلى كل منطقة مارماريكا حتى حدود الأرض الخصبة في النيل. لكن الأزمة التي عصفت بالإمبراطورية دمرت النظام الاقتصادي، ما أدى إلى فقدان تلك المدن أهميتها، بسبب تعرضها لكوارث طبيعية، مثل الزلزال الذي وقع سن 365، أو بسبب هجوم السكان البدو الذي تجاوزوا حدود الخط الدفاعي الذي أنشئ لفرض النظام على هؤلاء السكان.

في عهد جستنيان تم تحصين المدن الكبيرة، وتم إعادة بناء وإعادة ترميم جزء من الـ؟؟؟، في حين أصبحت طرابلس وبرقة إقليماً واحداً. لكن هجمات السكان البربر أدت إلى تخريب أعمال الاستيطان التي تمت خلال القرون الماضية، في حين أن وصول حملة فارسية من جهة الشرق، في عهد سيطرة الساساني كسرى الثاني، احتلت البلاد، وكانت بمثابة إعلان عن التغيرات الكبرى المتلاحقة، التي وصلت هي أيضاً من الشرق مع الغزو العربي.

عند الجغرافيين العرب أصبحت هذه المنطقة إقليم برقة، على اسم المدينة التاريخية القديمة التي عرفت أثناء حقبة الاستيطان باسم (بارشي)، وهي عاصمة المنطقة بعد الاحتلال العربي الذي بدأ بقيادة عمرو بن العاص في حملته سنة 22 للهجرة (642-643م). وقد أخذت (برقة) فيما بعد اسم (المرج): الحقول الخضراء، وهو الاسم الذي ما زالت تعرف به حتى الآن. ولكن اسمها القديم بقي اسماً للمنطقة كلها.

خلال القرن الأول من الحكم العربي كانت برقة مسرحاً للعديد من الثورات التي كان يقوم بها السكان البربر ضد الإدارة المصرية للمنطقة، وكانت تتبعها. وعند احتلال الفاطميون لمصر، وتحول حكمهم إلى منطقة النيل، حيث أسسوا مدينة القاهرة سنة 972م، أصبحت برقة مقراً لحاكم يعينه الخليفة في أواسط القرن غزا البلاد قبائل بني هلال العربية، الذين تابعوا مسيرتهم نحو الغرب، حتى استقروا في الأرض التي تعرف حالياً بتونس ومراكش، بينما استقر فيها بنو سليم الذين جاؤوا بعدهم، وأخذوا يتضاعفون عدداً، وفي مرحلة الاحتلال يقول معظم قبائل برقة إنهم من نسل بني سليم، ومن أحد أجدادهم (سعد)، الذي ورثوا عنه تسميتهم (قبائل السعادي).

وابتداء من هذا الغزو شهد التعريب والبدونة تطوراً مهماً، أدى إلى إنهاء آثار الحياة المدنية القديمة تماماً. ويقول ابن خلدون الكاتب والفيلسوف والمؤرخ العظيم الذي عاش بين 1332 و1406م: "في زمن ما قامت مملكة صنهاجة بنهضة كبيرة في مجال الزراعة في منطقة برقة، ولكن العرب البدو حملوا إليها الدمار، حتى أنهم، بأعمالهم الإجرامية، أوقفوا توسع الأراضي الزراعية، وأنهوا

الأعمال المفيدة لحياة الناس. وهكذا انتهت البلاد إلى دمار، وتحولت إلى صحراء.

وفي النصف الأول من القرن الخامس، وقع الإقليم الساحلي من ليبيا الغربية في منطقة تأثير الملوك الأسبان، الذين أرسلوا حملة بحرية سنة 1510 واحتلوا طرابلس. ولكن هيمنتهم لم تدم طويلاً على أي حال. فبعد عدة سنوات وقعت طرابلس وجزيرة مالطا في 1551 تحت السيطرة العثمانية، الذين أسسوا فيها حامية. وأصبحت المدينة عاصمة لإحدى مناطق الإمبراطورية وكانت برقة جزءاً منها، على الرغم من أن حدود هذا الإقليم لم يتم تحديدها، ولم تكن ثمة علاقات بين طرابلس وهذا الإقليم حتى القرن السابع عشر. وتشير المصادر الشحيحة عن هذه الفترة إلى مدى الفقر الذي كان يعيشه السكان، وانعدام الأمن في طرق القوافل. وهكذا يصفها حسن الوزان الزياتي وإلياس جوفان ليوني أفريكانو، في بداية الخمسينيات:

صحراء برقة: تبدأ هذه الصحراء من ريف مصراته، ثم تمتد نحول الشرق، حتى حدود الإسكندرية، التي تبعد حوالي ألف وثلاثمائة ميل. ومن ناحية المساحة تمتد حتى مائتي ميل تقريباً. برقة هي ريف مهجور وجاف، حيث لا يوجد ماء ولا أرض صالحة للزراعة. وقبل مجيء العرب إلى أفريقيا كانت هذه الصحراء غير مأهولة، وبعد مجيئهم سكن الأقوياء منهم الأماكن المهجورة، أما الضعفاء فبقوا فيها حفاة عراة، وتحت ضغط المجاعة، بسبب بعد الصحراء عن أي تجمع سكاني، ولا يحدث فيها أي شيء ذو بال، ولأنهم كانوا يحرسون على

الحصول على الحبوب وغيره من المواد الضرورية لحياتهم، كانوا يجبرون على تشغيل أولادهم.

يمكننا أن نتخيل أنه حتى نهاية القرن السابع عشر كانت القبائل في هذا الإقليم تعيش مستقلة تماماً، حسب عاداتهم وتقاليدهم البدوية. الباشا محمد (1633-49) الحاكم في طرابلس، والباشا عثمان الساقلي (72-1649) بدأوا إخضاع البلاد: في سنة 1635 احتلت بنغازي فرقة عثمانية وشيدت فيها قلعة. وبعد بضع سنوات وصلت بعثة انطلقت من طرابلس حتى أوجلة، حيث استولت على غنمة كبيرة (شملت العديد من العبيد)، وحملتها إلى طرابلس. كذلك تم احتلال درنة وبحلول 1662 أصبح كل السكان في منطقة، تمتد تقريباً من سرت حتى الجبل الأخضر، تحت سيطرة العثمانيين، وكانوا يدفعون ضريبة لعمال الباشا في طرابلس الذين كانوا يقيمون في بنغازي ودرنة.

وقد كانت العلاقات بين سكان برقة والحكومة المركزية تتركز على الضرائب، وخلال القرون التالية كانت كثيراً ما تحدث ثورات ورفض لدفع الضرائب السنوية المستحقة، التي كانت آنذاك تفرض فرضاً بالقوة. وخلال القرن الثامن عشر وقعت عدة حوادث من هذا النوع: حيث نظم حاكم طرابلس خليل بي (09-1702) سنة 1706 حملة مسلحة (تفيد المعلومات أنها تكونت من 1000 فارس، وصلوا حتى أوجلة وبنغازي ودرنة. وبعد عدة سنوات، في 1715، نظم أحمد بي (أصبح فيما بعد باشا) القرماني حملة ضد علي أبو قبيلة، الذي ادعى أنه المسيح (المهدي)، وكان له اتباع كثيرون بين المتمردين على الحكومة المركزية. وكان أحمد، مؤسس أسرة حاكمة معترف بها من قبل

القسنطينية، وظلت تتمتع باستقلال كبر عن الإمبراطورية حتى سنة 1835م، ووجدت نفسها مضطرة للقيام بعدة حملات ضد قبائل برقة التي لم تكن تعترف بسلطتها حتى (1719-21).

من بنغازي ودرنة، المدينتين الوحيدتين في المنطقة، كان الحكام ينظمون عملية استيفاء الضرائب التي كانت بنسبة العشر من كل الممتلكات: (وأساساً الحيوانات)، من كل القبائل. في إحدى هذه الحملات المسلحة التي كانت تجبر القبيلة على الدفع، سنة 1817، كلف بالعمل في هذه الحملة، بصفة طبيب، القادم من جنوا باولو ديللا سيلا، وكان من أوائل الأوروبيين الذين عبروا دواخل برقة، وتركوا عنها وصفاً حياً. وكانت تلك الفترات التي شهدت عدم استقرار السلطة المركزية، تشجع على التمرد ورفض دفع الضرائب، ورداً على ذلك لم يكن مندوبو طرابلس يترددون في أخذ رهائن تحت تهديد السلاح من رجال الأسر الغنية وترحيلهم إلى طرابلس.

في الفترة التي تمت فيها رحلة ديللا سيكا كانت الحدود الشرقية للسلطنة التي تختفي وسط الأراضي الصحراوية في (مارماريكا)، تقع على ارتفاع خليج البمبة، وتمتد إلى الشرق منطقة لا تعود لأحد، وتتحرك فيها قبائل متحاربة، كانت بين حين وآخر تهجم على الأراضي القريبة وتنهب ما لدى الحجاج على امتداد الطريق المحاذية للبحر.

احتلال الجزائر من قبل حملة فرنسية سنة 1830، مثل بالنسبة للبواب العالي أزمة خطيرة، خوفاً من فقدان أراضي أخرى في المحافظات المغربية القريبة، فقررت حكومة السلطان إعادة هذه الأراضي تحت سيطرتها المباشرة.

وحيث إن هذا لم يكن ممكناً تحقيقه في تونس، لكنه، في طرابلس، كان إعلاناً عن نهاية مملكة القرمانليين، التي أزيلت من الحكم في 1835: وتم احتلال بنغازي، التي ابتعد عنها عثمان بي القرمانلي، وأعيد احتلالها من قبل فرقة عثمانية في سبتمبر من تلك السنة.

وقد اتخذت الإدارة العثمانية الثانية في برقة عدة أشكال في الفترة من 1835 حتى الاحتلال الإيطالي 1911-1912. تحت ولاية حاكم يقيم في طرابلس حتى سنة 1863، كان يديرها قائمقام. وبين 1871 و1963 أصبحت تحت إدارة متصرف الذي كان يعود بسلطاته مباشرة من القسطنطينية. في 1872 أصبحت ولاية مستقلة، وعادت في سنة 1888 تحت إدارة متصرف. وكانت هذه التغيرات ترجع إلى ترتيب سلطات وتقسيمات إقليمية وقعت في مختلف مراحل الإصلاحات التي تمت في القرن الثامن عشر. وفي مستوى أقل تم تحديد مناطق النواحي، وكانت كل ناحية تحت إدارة مدير. وفي المناطق التي تسيطر فيها القبائل بقي النظام التقليدي حيث يوجد (شيخ) في قيادة كل قبيلة.

وفي الفرمان السلطاني الذي منح الباشا الحاكم في مصر استقلالاً واسعاً رسمت الحدود بين مصر وبرقة على امتداد ساحل البحر المتوسط حتى راس الكنائس. ثم مد خلفاء محمد علي سلطانهم إلى جهة الغرب، حتى مرسى مطروح، ثم حاولوا مد الحدود حتى السلوم وخليج البمبة. وفي إطار المحاولات لمد الحدود الواقعة تحت النفوذ المصري، في بداية ستينيات القرن الثامن عشر انتشرت، في أوساط الملحقيات الأوروبية، أخبار عن مفاوضات بين الباب العالي ومصر، كانت تهدف إلى ضم برقة وطرابلس. وبخلاف ذلك تم دعم

النفوذ العثماني في ليبيا، وخاصة في الإقليم الشرقي، حيث أنشأ الحاكم علي رضا باشا ناحيتين جديدتين، عاصمتهما البمبة وطبرق، مكوناً في هاتين الناحيتين حامية عسكرية محصنة. وأنشأ علي رضا، الذي توقع بعد افتتاح قناة السويس أن ساحل برقة كان مرشحاً لأن يكتسب أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة، عدة تجمعات بشرية في الإقليم الذي كان الوجود البشري فيها ضعيفاً جداً.

عموماً إذا كان من الحق أن السلطة العثمانية قد قويت، فمن الحق أن سلطة الباب العالي في إقليم برقة لم تكن تشمل فعلياً سوى مساحة جغرافية محدودة وضيقة بمحاذاة ساحل البحر، في حين أن الدواخل كانت دائماً تظهر فيها ملامح واضحة من الاستقلالية، تحت سلطة دينية-سياسية، لم تكن تقبل مشاركة السيطرة على الإقليم: الحركة السنوسية.

وقد ظهرت الطريقة السنوسية، الإخوان السنوسيون، التي أسسها محمد بن علي السنوسي، ومنه اتخذت اسمها، وكان عالماً داعية، أصله من المغرب الأوسط، وقد ظهر في برقة قبيل منتصف القرن الثامن عشر، وحظي تدريجياً على ثقة السكان. وقد أتاحت عدة رحلات في بلدان أفريقية في حوض البحر المتوسط، وفي الجزيرة العربية لمؤسس الحركة أن يتعمق في دراساته للعقيدة الإسلامية. وقد عمت في هذه الأنحاء شهرته كعالم واسع المعرفة، وذي مهابة قدسية. وبتطويره طريقة صوفية لتفسير التعاليم القرآنية استقر محمد بن علي السنوسي في 1843 في أراضي البراعة في الجبل الأخضر، على بعد بضعة كيلومترات إلى الجنوب من قوريني القديمة، وقام بمساعدة أتباعه بإنشاء أول مقر للحركة السنوسية سمي الزاوية البيضاء.

كانت تعاليم السنوسي تعبر عن إسلام مبسط تماماً، وفق عملية تعيد شائعة لدى عدد من المفكرين الإسلاميين بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تنطلق من الرغبة في العودة إلى نقاء التعاليم الإسلامية الأصلية. وكان هذا الإسلام يتوافق مع عقلية السكان البدو ومتطلباتهم.

وفي مثل هذه المنطقة، منطقة الجبل الأخضر، التي يسكنها بشكل كامل شعب الخيام، ظلت غائبة على مدى قرون المؤسسات الدينية ذات الطابع الديني المركب. وهكذا أصبحت الزوايا التي أخذت تنتشر في المنطقة كلها، لا مراكز للدعوة فقط، ولكن للتأهيل الديني، ثم أصبحت لاحقاً مراكز لسلطة معترف بها، نظراً لما يتمتع به مؤسسها من شخصية ذات حضور مهم. وفي هذه المنطقة حيث لم يكن الانتماء المطلق للأرض ظاهرة شائعة، مثل تأسيس الزوايا أول مخطط لتكوين شبكة من المؤسسات الإنسانية لتخريج جماعات مستقرة، استأنفت، على نحو ما، تقليداً قديماً كان قد أصبح طي النسيان للاستيطان الزراعي.

كانت بنية الزاوية بسيطة، فهي عبارة عن بناء من الحجر أو من أية مواد أخرى قابلة للبقاء (كثيراً ما تكون في منطقة استعمار يوناني أو روماني، مستفيدة من هياكل أبنية قديمة، أو من آثار أبنية قديمة يعاد استخدام مكوناتها)، وتتكون من عدة أقسام، تتجمع تدريجياً. وفي حالة أهم هذه الزوايا، مثل زاوية الجغبوب، كانت توجد بالقرب من المباني المكونة للزاوية مساكن كان بوسعها إيواء بضع مئات من الأشخاص، ولكن في العموم كانت الزوايا صغيرة الحجم وتضم عدداً محدوداً من البشر. وإلى جانب ذلك كانت توجد حقول أو مزارع، وتوجد المقبرة،

وغير ذلك من الفضاءات المخصصة للاستخدام الجماعي، في مناسبات معينة من السنة، وخاصة في رمضان، حيث يتاح للأتباع أن يقيموا، من أجل الممارسة الجيدة للتعاليم الدينية.

وسرعان ما توسعت الحركة السنوسية إلى أبعد من منطقة الجبل، حتى وصلت إلى واحات الصحراء، مثل واحة الجغبوب، التي أصبحت في الوقت نفسه مقراً لمؤسس الحركة، حيث نقل إليها سنة 1856 مركز الحركة. وقد شكلت الزوايا، التي انتشرت في الأراضي الليبية، وحتى خارجها، وكانت عند وفاة محمد بن علي السنوسي سنة 1959م 22 زاوية، تشكل حلقات في شبكة كانت تنشر الدعوة المحمدية إلى جانب تعاليم مؤسسها، أبعد من حدود برقة وفزان، حيث وصلت إلى مصر والسودان وغيرها من الأقاليم في أفريقيا الغربية والوسطى، مثل منطقة بحيرة تشاد.

تحت شعار (دين ودولة): أي دين وسلطة سياسية، لم يكن الإسلام السنوسي، كما كان الإسلام في أصوله الأولى، ظاهرة صوفية وروحية، ولكن نظاماً اجتماعياً معقداً كان يبدو أنه تمهيد للتحويل نحو شكل الدولة. وفي الحقيقة، إن السنوسية، كانت إلى جانب الدعوة والتكوين والشعائر الدينية، وقد توزعت على مفاصل الطرق الأكثر أهمية، طرق القوافل القادمة من أفريقيا السوداء عبر الصحراء حتى تصل إلى سواحل المتوسط، أو تنتشر في المناطق شبه الصحراوية أو السهول التي تستقر فيها شرائح من السكان الذين يمارسون الرعي الموسمي، وسرعان ما تتحول إلى مراكز للتأهيل الاجتماعي والمهني المتصل بمصالح السكان الاقتصادية.

وقد أدى منح العطايا والعشور (الزكاة) إلى الحركة من قبل السكان، في منطقة آخذة في التوسع، إلى جعلها في وقت سريع قوة اقتصادية، تملك أراضي شاسعة، ما جعل الزوايا مراكز لتوطين طائفة من السكان البدو، تدور حولها الأنشطة الزراعية، ولكن أيضاً مراكز خدمات متنوعة، كان بوسعها أن تتطور إلى مستويات استثنائية (مثل زاوية الجغبوب)، التي كانت مركزاً مهماً للتأهيل الديني، احتوى مكتبة غنية، وأصبح مأوى يقدم للتجار والحجاج مكاناً يأوون إليه، ويجدون أماكن آمنة لتخزين بضائعهم، إلى جانب طرق للمرور. وقد شبه إيفانز بريتشارد الزوايا وعلاقاتها بالأرض المجاورة بأديرة أوروبا في القرون الوسطى، بقوله: وإضافة إلى الاستجابة لحاجات دينية، كانت هذه الزوايا تؤدي أغراضاً عدة. فقد كانت مدارس، خانات للقوافل، مراكز تجارية، مراكز اجتماعية، أماكن محصنة وأمنة، محاكم، مصارف، مخازن، مأوى للفقراء، مقابر وأماكن للدفن، إضافة إلى كونها قنوات تعبر من خلالها العناية الإلهية. كانت مراكز للثقافة والأمن في بلاد متوحشة، وكانت الزوايا في هذا المحيط الذي يتسم بالعنف والقسوة، تمثل نقاط استقرار في بلاد كان كل ما فيها غير ذلك في حركة دائمة.

كانت بنية الحركة تضع على رأسها الشيخ الكبير، الذي كان الإيطاليون في المرحلة الاستيطانية يسمونه (السنوسي الكبير)، الذي كان في الأصل هو المؤسس، وجاء بعده أحد خلفائه. في الجغبوب كان الشيخ الكبير محاطاً بمجلس يتكون من حوالي عشرة من الأتباع المقربين. ثم يأتي بعد ذلك شيوخ الزوايا، الذين كانوا يتمتعون بمستويات عالية من الثقافة الدينية، وكانوا مكلفين بإدارة المراكز المحلية، وتنفيذ توجيهات القيادة، وتعليم المنضوين الجدد، وجمع تبرعات الأتباع. وكان لكل زاوية، حسب حجمها وأهميتها، عدد من الشيوخ المساعدين،

ذوو مهام محددة، ولها عموماً وكيل، كان يعنى بالشؤون المالية، وتوزيع العطايا، ومختلف الشؤون الاقتصادية. وكان شيوخ الزوايا يجتمعون دورياً لمناقشة الأمور التنظيمية والمستجدات.

كانت قاعدة الهرم تتكون من كل المنتمين إلى الحركة، ومن كانوا من المبادرين في تأسيسها: كان يطلق عليهم الإخوان. وكان تنظيم الدعوة يقوم على الدعاة. ومن أجل امتلاك التأثير الأكبر، واكتساب الأهمية للحركة كان السنوسيون يسعون لاستقطاب الشخصيات ذات المكانة العالية والأعلى مستوى من التعليم في القبيلة، بهدف التأثير على الجماهير. وبصفة عامة كانت الطريقة المتبعة هي إرسال معلم للمنطقة التي كانت مستهدفة بنشر الحركة فيها، يقوم بتعليم الشباب، وترويج مبادئ الحركة، وكان يحظى بإعجاب الشيوخ الذين كانوا يلجؤون إليه للحصول على نصائحه. وعندما يصبح المجال مهيباً، يقوم بدعوة الأهالي للتبرع بالأراضي، وهو ما كان ضئيلاً مقارنة بالعطايا الإلهية، وهكذا كانت الزاوية تحصل على الحقول والنخيل وغيرها من العطايا التي مثلت الأصول الأولى للزاوية التي كانت على وشك التأسيس.

هذه السطور التي كتبها ذلك الباحث الإيطالي الشاب، حول الفترة الفاشية، تبسط إلى حد مبالغ فيه الاستراتيجية التي اتبعتها الحركة السنوسية للانتشار، من خلال اعتماد رؤية تتسم عموماً بمخالفة السلطة الإكليريكية، تهدف في نهاية المطاف إلى سلب ما لدى أولئك البدو من ثروات، مقابل منحهم سراً يتصل بمقابل أكبر في الحياة الآخرة. وهي سطور تتفق مع الإيديولوجية السياسية لدى الكاتب، التي ظهرت في الفترة التي كتبت فيها. ولكنها، على كل حال، لا تغلح

بالقدر الضروري والكافي لتوضيح العلاقة التي نشأت بين الحركة السنوسية وسكان الجبل الأخضر، وبشكل عام ربما يمكن اعتبارها مثلاً للفارق بين الرؤية الرسمية الإيطالية لتاريخ ليبيا ومجتمعها، وبين حقيقة الوضع السياسي في البلاد. وهو ما أشار إليه عدد من الباحثين. وقد كان هذا الاختلاف، في النهاية، هو أصل التضارب والتناقضات التي اتسمت بها في العموم السياسة الاستيطانية، وخاصة في مواجهة السنوسية، وعجز الحكومات الاستيطانية عن الاستجابة للتوقعات والضرورات التي يفرضها المجتمع المحلي في حول حاجاته وقضاياه الرئيسية المتعلقة بتركيبته وحاجاته للحفاظ على بقائه.

وفي الواقع كانت العلاقة بين السنوسية والسكان مبنية على المشاركة في إطار التبادل، الذي كانت القبائل فيه تحصل على خدمات، لا على الصعيد الروحي فقط، الذي كانوا بحاجة إليه، ولم تتمكن أي مؤسسة حكومية في السابق من ضمانه لهم. ولا يمكن إلا من خلال فهم هذه التبادل، فهم الكيفية التي سار بها انتشار السنوسية في الجبل، في مسار يختلف عما تمت الإشارة إليه في الفقرة المذكورة أعلاه، حيث كانت المبادرة تتم غالباً من طرف القبائل نفسها، التي كانت تطلب من السنوسي الكبير أن يرسل إليهم شيخاً، يكون قادراً على تعليم القراءة والكتابة لأولادهم، والإشراف على الحاجات الدينية، وإنفاذ العدالة حسب قواعد الشريعة الإسلامية، بالتدخل بإصدار أحكام شرعية فيما ينشعب بينهم من نزاعات، وهكذا. وبعبارة أخرى، عن الأحكام الموجهة سياسياً من قبل من قاموا برؤية الحركة السنوسية من خلال العلاقة المباشرة بالتوسع الاستيطاني لحكوماتهم (مثل دوفرييه وجيليو وآخرين)، كان من المعترف به على نطاق واسع الدور الإيجابي الذي قامت به الحركة في إطار إحداث تقدم في عملية (تمدين) القبائل في

الجبل. لنقرأ على سبيل المثال هذا التقرير عن رحلة تمت في بداية القرن العشرين: وحيث إنهم كانوا ذوي طيبة وكرم، فقد تحضر هؤلاء منذ عدة سنوات بفعل عمل السنوسيين الصبور والمسال، ما أدى إلى بعض التغيير في عاداتهم. فبينما كانت السرقة وقطع الطرق والقتل وسفاح المحارم شائعة، اليوم باستثناء بعض سرقات للحيوانات، لم يعد ترد الشكوى إلا من بعض العداوات بين القبائل بسبب الخصومات حول ملكية الأراضي وحدودها، وهي خصومات كانت تعالج بطريقة دموية أو سلمية، عن طريق وساطة شيوخ الزوايا الذين يسمون حكماء ورجال صلح. وهكذا كان شيوخ الزوايا والأماكن التي يستقرون فيها يقومون بأدوار بالغة الأهمية لإقامة الحياة المدنية والدينية بالنسبة لسكان المنطقة: وإلى جانب تحفيظ القرآن، كان الشيخ يحرر الوثائق والالتزامات، وعقود البيع. وكان الإمام، إلى جانب قيادة الممارسات الدينية، يبرم عقود الزواج، ويصدر أحكام الطلاق، ويسهم بنجاح في حل المنازعات بين القبائل.، وهكذا يتضح أن الزاوية كانت تمثل الملجأ لأولئك الذين يتعرضون لنوع من الملاحقة أو يحتاجون إلى الحماية، أو لأنهم فقراء بحاجة للمساعدة، أو لأنهم بحاجة إلى مرشدين أو حماية قانونية. بل إنها باتت أيضاً مركزاً لإطلاق الدعاية السياسية للحركة، التي أصبحت، من خلال ممارسة مظاهر السيادة، ولا سيما في مجال ممارسة العدالة، تضع الأسس الأولى لتأسيس دولة مستقلة.

وهكذا، انطلاقاً من المجال الديني والاجتماعي، أصبحت العلاقة بين الحركة وسكان برقة، تأخذ الطابع السياسي، فبالانضمام إلى الحركة، التي تمكنت من توحيدهم، تم استيعاب مظاهر التنافس والعداوات الموهلة في القدم

التي كانت تفرقهم، وأصبحت قبائل البدو تجعل منها الناطق باسمهم والممثل لمصالحهم.

وقد أعطت الحركة للقبائل المختلفة الفرصة للتعبير عن أنفسهم سياسياً كجسم واحد لأول مرة، في علاقاتهم بالعالم الخارجي. فقد وفرت القبائل للحركة نسقاً اجتماعياً، وأعطت الحركة لهذا النسق تنظيمًا سياسياً، في الوقت الذي كانت فيه تنهياً للاتصال بقوى سياسية خارجية، تختلف عن المجتمع القبلي.

وقد أدركت السلطات العثمانية التي كانت قد سيطرت على ليبيا في الفترة نفسها التي وصل فيها محمد بن علي السنوسي إلى برقة لأول مرة، أن عليهم التقاهم معه إذا ما أرادوا دون مشقة كبيرة خضوع الإقليم كله، ولكن أيضاً فزان وطرابلس، إلى السيطرة الإمبريالية الجديدة. وهكذا أصدر السلطان عبد المجيد الأول سنة 1856م فرماناً بإعفاء ممتلكات الحركة السنوسية من الضرائب، والاعتراف لها بحق جمع الزكاة من المنتمين إليها. وقد أبقى خلفه السلطان عبد العزيز على هذه المزايا، واعترف للحركة بمزايا إضافية ذات سمات دينية شملت كل الزوايا التابعة لها.

بعد وفاة محمد بن علي السنوسي، تولى قيادة الحركة أحد أولاده: محمد المهدي، الذي وسع حضور الحركة إلى الجنوب، في أقاليم أفريقيا الوسطى، من دارفور إلى السنغال. في سنة 1895 قرر محمد المهدي نقل مقر الحركة إلى منطقة الكفرة، داخل مجموعة من الواحات على بعد حوالي 700 كيلومتر جنوب الجغبوب، و1000 كيلومتر من ساحل المتوسط. وكانت هناك عدة أسباب وراء هذا الاختيار: فمن ناحية كان أحد الأهداف نقل "عاصمة" الحركة إلى مكان

أقرب إلى منطقة انتشارها، ومن ناحية أخرى كان هذا المكان يسمح لمحمد المهدي بالاحتفاظ بمسافة بينه وبين الأوروبيين، الذين كانوا دائماً أكثر اقتراباً من المناطق الساحلية لإفريقيا المتوسطية، وكذلك من العثمانيين، الذين كانوا يرغبون في توسيع إشرافهم على معسكراتهم نحو الجنوب الليبي.

في السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شهدت العلاقة بين حكومة إسطنبول والحركة السنوسية فترات من التوتر، ولكن تم بطريقة أو بأخرى ترسيخ نوع من التوازن بين الطرفين: فمن خلال الاعتراف المتبادل بين الطرفين لأولويات كل طرف نشأ توازن، واعتراف متبادل سمح للحركة بالتمتع بحرية واسعة في الإدارة السياسية والاقتصادية، وفرض السلطة الوحيدة الحقيقية في المناطق البعيدة عن الساحل وبعض مناطق دواخل الصحراء، التي لا تمتد إليها السلطة العسكرية العثمانية. وبالمقابل كانت الحركة السنوسية تعترف بصفة عامة بسلطة الباب العالي السياسية، وتقر بالدعاء للخليفة في أعقاب صلاة الجمعة في المساجد التي كانت تتبعها: وفي الوقت نفسه كانت تحاول الحفاظ على استقلالها في المناطق الجنوبية، وظلت لمدة طويلة ترفض رفع الراية العثمانية في الجغوب والكفرة، أو السماح لممثل سلطة الباب العالي بالإقامة فيها، على الرغم من طلب الباب العالي ذلك أكثر من مرة. وبعيداً عن الصور المختلفة للإدارة السنوسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يمكن القول إن برقة كانت آنذاك تعد أرضاً تركية سنوسية، مقسمة إلى منطقتين تسيطر فيهما السنوسية سيطرة شبه تامة.

خلال السنوات من 1904 حتى 1910، قامت السلطات في بنغازي بمحاولات لتعديل التوازن الذي كان قائماً آنذاك، ولكنها دخلت في مواجهة مع سلطة السنوسية، وكانت بمثابة ثورة حقيقية، قامت الحركة والقبائل فيها برفض دفع أي ضريبة حتى إلغاء تلك الترتيبات، ولا سيما بعد محاولة فرض ضرائب على ممتلكات الحركة وزيادة قيمتها، وهي الضرائب التي كانت تفرضها الحركة تقليدياً على قبائل البدو. وهو ما أدى إلى اعتراف الباب العالي باستحالة السيطرة على البلاد دون موافقة الحركة.

في بداية القرن العشرين، وبعد وفاة محمد المهدي في 1902، انتقلت السلطة في الحركة السنوسية إلى ابن عمه أحمد الشريف، وهو ما أدى إلى فقدان الحركة بعض مناطق نفوذها الواقعة إلى الجنوب، تحت ضربات الدول الأوروبية. وبعد الحادثة التي وقعت في (فاشيودا..) 1898م، التي أوشكت أن تؤدي إلى نشوب صراع مسلح بين فرنسا وبريطانيا، لتقاسم النفوذ في أفريقيا الوسطى، والاتفاقية لترسيم الحدود ومناطق النفوذ في الصحراء وما بعدها، احتلت فرنسا وادي وإقليم تبستي والأراضي الواقعة شمال بحيرة تشاد. وفي هذه العملية واجهت فرنسا مقاومة السنوسيين، الذين دمرت عدداً من زواياهم وخربت ممتلكاتها. هذا نفسه ما حدث في الصحراء الجزائرية التي كانت فرنسا تنتهي لفرض سيطرتها عليها في تلك الفترة ذاتها. وهنا أيضاً تعرضت بعض زوايا الحركة، مثل زاوية جانبيت للدمار.

تحت ضغط الهجمات الأوروبية، وعلى الرغم من الوضع في برقة بعد الانقلاب الذي نفذته الاتحاد والترقي (1908م)، وإعادة العمل بدستور

الإمبراطورية، فقد أرسلت الحركة إلى البرلمان العثماني ممثلين عن أحزاب كانت تعارض حركة تركيا الفتاة، وشهدت العلاقات بين المقاطعة الليبية وحكومة الإمبراطورية تقدماً ملحوظاً. وابتداءً من 1900م قبل أحمد الشريف رفع الراية العثمانية وإرسال قائمقام تركي إلى الكفرة. ومن أجل إيقاف التقدم الفرنسي من جهة الجنوب تم وضع معسكرات تركية حتى في الواحات الأبعد ناحية الجنوب، في حين اتجه الباب العالي للاعتراف بالحركة بالمزيد من المزايا، الجهة الوحيدة التي كانت قادرة على القيام ببعض المقاومة في حالة وقوع هجوم إيطالي.

وعندما أعلنت الحكومة الليبرالية بقيادة جوفاني جوليتي الحرب، وبدأت احتلال ليبيا (أكتوبر 1911م)، كانت القوات المسلحة التركية تتكون من 2000 رجل مسلحين تسليحاً رديئاً، فلم تجد القوات الإيطالية أي مقاومة لنزولها في طبرق ودرنة وبنغازي، في حين كانت القوات التركية تتسحب نحو الجنوب. قامت الحركة السنوسية بالدعوة للمقاومة لدى القبائل، وبدأت في تجنيد المتطوعين الذين اتجهوا للالتحاق بالقوات العثمانية بقيادة ضباط أرسلتهم إسطنبول لقيادة المقاومة (كان من بينهم عزيز بك المصري، أنور بي ومصطفى كمال، الذي أصبح فيما بعد أتاتورك)، فبلغ عدد القوات التركية العربية بين 8000 و12.000 وحدة، وأجبرت القوات الإيطالية على اتخاذ موقف الدفاع داخل خطوط دفاعية محصنة.

وبعد احتلال القوات الإيطالية جزر بحر إيجه، في ظل الضغط الذي مثلته الأحداث الدولية، وفي ظل استحالة إرسال الدعم لقواتها في المقاطعات الأفريقية، أضطر الباب العالي لقبول التفاوض، وفي 18 أكتوبر 1912م تم توقيع معاهدة

سلام مع إيطاليا في أوشي (غير بعيد عن لوزان)، وأجبرت على سحب قواتها المسلحة من ليبيا. والواقع أن القوات التركية النظامية لم يتركوا برقة تماماً، وواصلوا في السنوات التالية نوعاً من المقاومة ضد الاحتلال، قبل مغادرتها إلى إسطنبول عقب توقيع معاهدة أوشي. التقى أنور بك مع السيد أحمد الشريف وطلب منه باسم السلطان مواصلة الحرب ضد المحتلين مؤكداً دعم الإمبراطورية له.

وفي ظل الوضع الجديد الذي فرضه الاحتلال الإيطالي وفرضته الاتفاقيات الدولية، وجدت السنوسية نفسها في 1913 على رأس دولة جديدة، تقوم على مقاومة الغزو الأوروبي، ومستقلة عن الباب العالي، ولكن إسطنبول واصلت إرسال المعدات اللازمة للحرب في برقة، بينما بقي العزيز المصري على رأس القوات التركية ولم يغادر المنطقة إلا في نهاية 1913.

ومع نشوب الحرب العالمية الأولى، ابتداء من منتصف 1915 وجدت الإمبراطورية العثمانية نفسها تخوض الحرب ضد إيطاليا: في هذه الفترة كان السنوسيون، لمواصلة تصديهم لقوات الاحتلال، بحاجة ماسة للسلاح والمساعدات، ولم يكن بوسع أحد غير إسطنبول وحلفائها توفير ذلك لهم. فبدأت الغواصات الألمانية في تغذية الجهد الحربي، بإنزال أسلحة وأموال وضباط أتراك (مثل نوري باشا أخي أنور باشا، وضباط ألمان. وهكذا أخذ أحمد الشريف يجد نفسه منغمساً في حرب أجبرته على القتال، لا ضد الإيطاليين فقط، ولكن ضد الفرنسيين أيضاً في الجنوب، وضد الإنجليز في الشرق.

وبعد تعيينه حاكماً للمقاطعات العثمانية في أفريقيا الشمالية، أعلن زعيم السنوسية الحرب المقدسة (الجهاد) ضد أعدائه. ومتبعاً خطة هجوم أعدتها هيئة أركان القوات العسكرية التركية هاجمت القوات السنوسية المعسكرات الإنجليزية في منطقة مارماريكا، واندفعت حتى سيدي براني ومرسى مطروح. وخلال الهجوم المضاد الذي شنته قوات التحالف في الشهور الأخيرة من سنة 1916، تمت خسارة الأراضي التي كانت قد احتلت، كما احتلت القوات البريطانية الواحات الواقعة في الصحراء الغربية المصرية، في حين استولى الإيطاليون على كل إقليم طبرق، بعد استسلام العبيدات والسنوسي محمد الهلال، الذي أجبرته حالة الجذب والظروف الصعبة التي نشأت عن الحرب على الاستسلام.

لقد كان وضع أغلبية السكان في هذه الفترة رهيباً: فإلى جانب القحط، الذي حل بعد إغلاق الإنجليز الحدود مع مصر، تراكمت على البلاد كوارث أخرى، مثل الطاعون الذي دمر القبائل في الفترة 1916-1917، حتى أنه بات بالإمكان الحديث عن كارثة بشرية حقيقية. وإزاء الحقيقة التي باتت تتبين بشكل متزايد، وهي عدم واقعية المقاومة ضد القوة المتزايدة للخصم، أخذت تظهر خلاقات عميقة داخل الفئة الحاكمة في الطريقة، وإبعاد أحد قادتها من المواقع التابعة للأتراك والألمان، قرر إدريس السنوسي الذي أخذ يحل تدريجياً على رأس قيادة الحركة محل ابن عمه أحمد الشريف، التفاوض مع الطليان والإنجليز، فعقد اتفاقية عكرمة (غير بعيد عن طبرق) في أبريل 1917م، ملتزماً بإيقاف الضباط والجنود الأتراك الذين كانوا لا يزالون موجودين في برقة، ثم أبعادوا إلى واحات الدواخل. ولم تنجح محاولة قام بها أحمد الشريف لمواصلة المقاومة في إقليم طرابلس بجزء من الضباط والقوات العثمانية الذين كانوا يرفضون الإقرار

بالهزيمة. وبعد بعض الوقت هرب من البلاد على متن غواصة ألمانية، وكان آخر من بقي من الأتراك يغادرون طرابلس، في الشهور الأولى من سنة 1919م.

وهكذا انتهى بهذا الشكل الوجود التركي في ليبيا. ومنذ ذلك الحين أصبح مصير البلاد رهين بما لدى السكان من قوات وقدرات.

احتلال برقة: ولادة فكرة

في أواخر العقد الثامن عشر، قام البروسي فريدريك هورنمان بالسفر إلى الحدود الجنوبية للمنطقة، عبر الطريق التي كانت تربط بين القاهرة وواحة سيوة وأوجلة، حتى وصل إلى مرزق في 1798م ومنها لم يتم التعرف على أراضي برقة، وخاصة في المناطق البعيدة في الداخل، في أوروبا، إلا في وقت متأخر، وخاصة عن طريق روايات الرحالة. أرسل وصفه لرحلته إلى منظمة تطوير الاكتشافات في دواخل أفريقيا، الذي كان قد طبعه.

وفي سنتي 1811-1812 عبر البيزانو أجوستينو شيرفيللي البلاد من طرابلس حتى درنة، تابعاً لحملة عسكرية، ولكن لم يبق من مذكراته التي حررها خلال الرحلة سوى ما طبع في فرنسا سنة 1825 وهو مجرد اقتباس قصير عن البقايا الأثرية من المدن الإغريقية الرومانية. وقبل ذلك بعدة سنوات تمت طباعة مذكرات إيطالي آخر، وهي التي ذكرت آنفاً بعنوان "رحلة من طرابلس حتى الحدود الغربية لمصر، ووضعها باولو ديلا شيللا، وهي التقرير الأكثر تفصيلاً حول منطقة برقة، وخاصة الجبل الأخضر، الذي طبع حتى تلك الفترة.

وعندما رحل باولو ديلا شيللا في فبراير 1817م، كطبيب ملحق بحملة أطلقها باشا طرابلس لإخماد تمرد، عبر كل المنطقة الساحلية من طرابلس إلى درنة، حتى حدود مارماريكا. وإلى جانب اهتمامه الرئيس بالجوانب الطبيعية وبالأثار القديمة، لم يهمل في عمله ملاحظة المناظر الطبيعية وتخيل الآفاق

الاقتصادية التي يمكن أن تتفتح فيها لو تم تدخل استعماري من قبل أمة أوروبية. وعندما وصل إلى الالبار، على الضفة الغربية للجبل الأخضر، وهو موقع غني بالآبار الموهلة في القدم، وغنية بمياه ذات جودة عالية، وصف مشهد الهضاب كما يلي: مساحات خضراء موهلة في القدم، تغطي القمم، وتضفي عليها طابعاً خاصاً. الهواء النقي الذي يتنفسه المرء في هذه الهضاب، وما يشملها من تفرّد، تغذيه المناظر الطبيعية، تشيع في النفس الطمأنينة واللذة، التي تضفي على هذه الإقامة سمات محببة. ومن ثم لا أعجب من أن تتسج من هذا النبع الخالد مشاعر لذیذة، وتخلق ذلك التعاطف مع طريقة هؤلاء البدو في الحياة، الذين حافظوا على عادات حياتهم الأبوية.

العقيدة في الأولياء كانت التعبير عن روح التدين الشعبي السائدة في البلاد، وقد زار ديللا شيلالا أحد الأولياء، سيدي محمد الحمري، الذي شاع حوله في جميع الأنحاء شهرة كبيرة عن كراماته. ويركز وصف ديللا شيلالا على الاحتفالات التي كانت تقام عند مرور القوات، وخاصة التضحية بعجل كان دمه ينشر على أرض المقام، وكان لحمه يوزع على المريدين، وكذلك أفضل الموجود من الفواكه التي كانت تحشد حول الضريح. ويواصل ديللا شيلالا الرحلة ويقول: تتفتح أماك وديان جميلة بين امتدادات تلك الهضاب المتعرجة، ويذهب البدو من واد إلى آخر، مع قطعان أغنامهم، التي تتغذى على المراعي الخصبة، التي تحافظ عليها المياه العذبة طازجة وغنية.

وقد رحلنا لعدة أيام بين منعطفات تلك الهضاب، ونحن نعيش في كل مرة متعة جديدة، حيث يلفت أنظارنا ذلك التنوع غير المحدود من المشاهد، وبقايا

المباني القديمة، التي تقابلنا في كل خطوة، وتعود إلى عهود كانت توجد فيها أمم قوية.

وتزخر أراضي الهضبة في الحقيقة بالآثار، وخاصة في محيط شحات وجردس وسلنطة: وقد دلت الشواهد على أن البلاد كلها كانت مسكونة في الأزمنة الماضية، حيث يمكن السفر طويلاً على مخلفات مدن قديمة مدمرة. ولم تكن حالة الإهمال التام التي توجد فيها المنطقة تحول دون أن تلفت خصوبة الأرض نظر المسافرين، حيث ينبت الزيتون وينتشر فيها تلقائياً بغزارة ويغطي مساحات كبيرة. وكان البدو الذين لا يعرفون من الدهون غير الزبد، لا يعيرون هذه الشجرة أي اهتمام، وكانوا بسبب عقيدة لديهم يمنعون الآخرين من جني ثمارها أو صناعة الزيت منها، وهو الذي كان عبر بنغازي يمكن أن يمثل ثروة كبيرة لهذه المنطقة. وإلى جانب أشجار الزيتون كانت تنمو أيضاً أشجار ضخمة من التين والخروب والفسق والأجاس البري. وكان مجمل مشهد البلاد، المتروك كله لمصيره، يوحى بأفكار كثيرة من الخصوبة، لم تكن توحى بها إلينا تلك الأراضي لو أنها زرعت برؤية صناعية. وكثيراً ما كانت تبهرني خصوبة تلك الأرض، بذلك الهواء النقي معتدل الحرارة الذي يستنشق فيها، والمحاطة بالعديد من الآثار التي تدل على حالة الازدهار التي كان يعيشها سكان برقة القدماء. ولم أكن أفهم كيف أن الجيوش الأوروبية، التي كانت تتحرك بدوافع دينية وقد سيطرت على هذه الأراضي، لم تفكر أية قوة في إنشاء مستعمرة هنا، لتوطيد أقدامها في أرض برقة فائقة الغنى.

بعد هذه الفقرة يتوقف ديلا شيللا عبر عدد من الصفحات ليتخيل ما يمكن أن تكون الوسائل لوجود إدارة أوروبية لاقتصاد هذه المنطقة. يقول إنه لا خشية

من معارضة الأهالي، حيث إن هذه الشرنمة من قطاع الطرق التي لا تمثل خطراً إلا للحجاج الذين يقابلونهم في طرق الصحراء، لا يمكنهم مقاومة جيش متطور، ولا يمكنهم الحصول على مساعدات من الأراضي القريبة منهم، حيث إن هضبة برقة معزولة كلها من البحر ومن الصحراء. وبعد الاحتلال سيكون من السهل تأمين السلام والانسجام بسرعة، باحترام عادات السكان وأعرافهم، وسوف يسهم عملهم في تحقيق ازدهار للمستعمرة، من خلال مواصلتهم على ممارسة الرعي، وتطوير منتجاته، بفعل الحكومة الجيدة والإدارة الرشيدة التي يقدمها الأوروبيون. وهكذا يمكن أن يجد الاحتلال توازناً جيداً بين متطلبات الحداثة والتنمية التي تأتي بها أوروبا وتقاليد الرعي المحلية.

وأود أن أشير إلى أمر يتيح لنا طبيعة المكان، وهو أنه لم يحظ أي فرع من الزراعة بالاهتمام والرعاية سوى الزيتون والكرم والنخيل. هذه النباتات تغطي قمم الهضاب الجيرية التي ينشأ فيها هذا الإقليم، والمواقع الرملية للساحل المطل على. وتوحي المراعي الجميلة بين هذه المواقع بأنها يمكن أن تكون مسرحاً للرعي لهذه القبائل الجواله، التي إن اطمأنت إلى أن أحداً لن بزعجها في ما اعتادت عليه، بل يشاهدون نمواً غير معتاد لإنتاج حيواناتهم، يمكن أن يكونوا حلفاء موثوق فيهم للمستوطنين الجدد.

ويرى ديلا شيللا، أن الصوف، الذي يعد أجود كثيراً من أفضل الأصواف الإيطالية (وهي فكرة مبنية على أحكام القدماء) يمكن أن يكون أساساً لصناعة متطورة. ومن ثم فلم يكن ثمة أي داع لإزعاج السكان المحليين، الذين سوف

يتبينون، مع الوقت والقرب من المستوطنون، أنهم يمكن أن يحققوا تطوراً نحو صور من الحضارة أكثر تقدماً.

ولا شك أن التعامل الطويل مع شعوب غير متحضرة، ولا سيما التأثير السامي للعقيدة الدينية التي كانت دائماً عاملاً مؤثراً في تمدن الأمم المتخلفة حيثما احتكوا بها، بترويض هذه الأنفس المعادية والمنعزلة، لخلق الاستعداد لديها لإقامة علاقات اجتماعية متينة.

وكان ثمة ما يدعم صحة ذلك المشروع الذي يرى إمكان أن يتعايش على نفس الأرض شعوبٌ أوروبية متطورة وسكان ما زالوا يواصلون العيش وفق تقاليد الحياة الرعوية، فحسب ديللا شيللا كان هذا هو الحال في الأزمنة القديمة، عندما أكدته الثقافة الهلينية من خلال إبداعات قورينا وغيرها من المدن الإغريقية من خلال الآثار المذهلة، أنها قد حققت التوازن والازدهار من خلال تعايش شعبيين. ومن المهم ملاحظة أن التدخل الاستيطاني الذي تخيله ديللا شيللا لم يكن موجهاً بشكل مباشر إلى تدخل إيطالي، وذلك لأنه كان من الصعب، في المرحلة التي قام فيها برحلته، إيجاد قوة في شبه الجزيرة بوسعها تنظيم حملة مثل هذه.. وبالطبع كان يمكن أن يكون لتدخل استعماري من قبل دولة أوروبية قوية، نتائج إيجابية من جهة تحقيق منافع اقتصادية تجارية لموانئ الأدریاتيك والأراضي القادرة على الانصهار في الطرق التي ينشؤها الوضع الجديد.

وقد كانت بعض الأفكار التي وردت في هذه المقالة مرشحة لأن يكون لها شأن كبير في التطورات المتلاحقة التي مر بها المشروع الاستيطاني. وقبل كل شيء فقد كان وجود آثار الحضارات القديمة المنتشرة في المنطقة، والمؤسسة

على الاقتصاد الحضري والاستثمار الزراعي للأرض، يسمح بافتراض أن برقة كانت تملك في ذاتها الإمكانيات الضرورية للتطور الزراعي. أما ثانياً فيتعلق بأن السكان المحليين لا يملكون القدرة على استثمار تلك الإمكانيات، وهم مرشحون بحسب التقاليد الموروثة أو بسبب الجهل للتمسك بأنماط من الاقتصاد مبنية على الاقتصاد الرعوي التي كانت تحول بينهم وبين التطوير. وإلى جانب ذلك تقول المقالة أن من الممكن التوفيق بينها ونمط اقتصاد زراعي تأتي به قوة بشرية من الخارج، في شكل مستوطنين أوروبيين، وبين نمط الرعي غير المستقر الذي يمارسه السكان المحليون. وأخيراً القول بأن المستوى الحضاري المتقدم للأوروبيين يمكن أن يسهم في تطوير ظروف الحياة في أمة بربرية وعاجزة عن التقدم.

بيد أن الوعي بأهمية برقة لم يشهد في السنوات التالية مباشرة لنشر مقالة ديلا شيللا في الدول الأوروبية بروز أي عوامل جديدة. فقد كانت الاهتمامات الأوروبية تتجه قبل كل شيء نحو أراضي الجنوب، التي اتجهت إليها العديد من البعثات لاستكشاف طرق القوافل عبر الصحراء، وبلورة المعارف الجغرافية للمناطق الداخلية لأفريقيا. وقد عبر المستكشفون الإنجليز جون فرانسيس ليون وذكسون دينهام وهيوغ كلايبرتون ووالتر أودني والكساندر جوردون لاينج مسارات الطرق الواقعة في أقصى الغرب، التي تربط بين طرابلس ومرزق، ولم يعبروا برقة الخصبة. بينما قام الفرنسي جان ريموند باشو بالتنقل فيها كلها، في رحلة حملته من الإسكندرية في مصر (التي غادرها في نهاية 1824)، إلى قورينا وبنغازي ثم إلى واحات خط العرض 29 شمالاً، ومنها عاد إلى مصر. وكانت رحلته قد تمت بدعم محمد علي خديوي مصر آنذاك عبر رسائل توصية إلى

باشا طرابلس. وكان اهتمام باشو يتوجه أساساً نحو التاريخ القديم وبقايا الآثار التي قابلها خلال رحلته، ولكنه من خلال وصفه يطرح بعض التعليقات المهمة عن البلاد وعن سكانها. وقادما من واحة سيوة دخل إلى منطقة مارماريكا وأبهره ذلك المشهد الغريب والمهم الذي شاهده لدى قبائل البدو في بداية موسم الأمطار.

كل العائلات تتحرك: ويتم التساؤل أي المواقع تهطل عليها الأمطار أولاً. وحالما يعرفون أحد هذه المواقع يهرعون حالا للذهاب إليه. تربط الجمال والأفراس إلى المحاريث، وعلى الفور يتم حرث الأرض، وتصبح جاهزة لاستقبال البذور، التي تمثل إلى جانب الحليب ما تعتمد عليه هذه الشعوب البربرية، ولكنها في الوقت نفسه ذات تقاليد في الترحيب والضيافة.

وعند توغله في الهضبة باتجاه آثار قورينا، لاحظ باكو الاختلاف الكبير بين الأرض المائلة للبياض في مارماريكا والأرض الحمراء، ذات الخصوبة العالية في المنطقة الشمالية، حيث ينمو النبات يانعا، مع غابات tuie والعرعر، وlentischi وغيرها من النباتات المتوسطة. وعند مروره عبر المراعي دائمة الخضرة، التي تروى من منابع المياه، التي يقول الدليل أنها تبلغ 360 نبعا في كل أنحاء الإقليم، ولكن لا يوجد منها شيء في مارماريكا أو سرت التي يسميها باشو (صحراء برقة). وحيثما توجهت في هضبة قورينا تجد آثاراً لخزانات وقنوات مياه. وما يبهر المسافر في كل أنحاء هضبة قورينا ذلك التنوع بين الحضارة القديمة والحضارة الحالية، الذي يقارن بين أيام الفخر القديمة وصور الصراع والدمار والهمجية، التي تبدو أمامه.

وقبل رحلة باكو ببعض الوقت كانت بعثة إنجليزية قد قامت بدراسة سواحل ليبيا وبعض أعضائها توغلوا في مناطق الداخل، وقد جذبتهم إليها الآثار القديمة في إقليم قورينا. وفي التقرير الذي أعدته تلك البعثة نجد تأكيدات متكررة لخصوبة الأرض في الهضبة، وللجمال الفائق لأريافها وسهولها، التي يقارنونها بأرياف سهول سويسرا وإقليم سافويا. وبعد ذلك قامت بعثات آثارية أخرى بوصف هذه الأراضي نفسها، مؤكدين قلة عدد السكان فيها، ولكن قبل كل ذلك خصوبتها وكثافة مراعيها، التي تجعل منها إحدى أغنى مناطق ساحل المتوسط.

وقد اتجهت معظم أعمال الرحالة في النصف الأول من القرن التاسع عشر نحو الآثار الإغريقية- الرومانية والبيزنطية، وفي بعض الحالات نحو المرحلة الأولى من الوجود الإسلامي، في حين أن ما يتعلق بحياة السكان: تقاليدهم ومواردهم الاقتصادية، كان يتم التطرق إليه على نحو مختصر أو مكرر. وواضح أن السكان المحليين لم يفهموا في البداية الدوافع لاهتمام الأوروبيين بالآثار القديمة في المنطقة، وكانوا يظنون أن أعمال التنقيب كان مجرد حجة، لا للبحث عن أحجار قديمة، ما لم يكن يبرر تلك الجهود الشاقة، ولكن للبحث عن كنوز مدفونة.

وفي النهاية، وحتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، لم يتمكن سوى عدد محدود من الأوروبيين من التجول في منطقة برقة بحرية. فمن ناحية كان السكان المعتادين على الخضوع والاستسلام يجعلون الرحلة غير آمنة، ومن ناحية أخرى كانت السلطات العثمانية تخشى أن المستكشفين والرحالة الأوروبيين كانوا يعملون لخدمة أهداف بلدانهم في التحضير لاحتلال المنطقة. وقد أصبحت

هذه المخاوف أكثر قوة في الفترة التي أعقبت مؤتمر برلين في 1878 وأدت إلى احتلال تونس من قبل القوات الفرنسية سنة 1881، واحتلال قوات بريطانيا العظمى مصر سنة 1882، ثم عقد مؤتمر برلين الذي وضع الأسس الدبلوماسية لتقاسم القارة، حتى بات تدخل القوات الأوروبية في الأراضي الأفريقية أكثر إلحاحاً. وقد سهلت العلاقات الجيدة بين بروسيا، ومن بعد بين ألمانيا والإمبراطورية العثمانية، خلال عهد الإصلاحات، في العقود الأخيرة مهمة عدد من المستكشفين الألمان.

وقد كان هنريش بارت أحد أهم الرحالة في أفريقيا خلال القرن التاسع عشر الذين زاروا الساحل الشمالي للبحر المتوسط، خلال رحلة طويلة، قام بها بين المغرب ومصر، ووصل إلى قورينا، التي ترك لنا حولها وصفاً مختصراً، بعد جولة في "برقة الضيقة والمعطاءة". وكان بارت يخطط، خلال هذه الرحلة، لدراسة المناطق التي ازدهرت فيها الحضارة الفينيقية، وكانت اهتماماته أساساً ذات طبيعة تاريخية وآثرية، وكان معه أجهزة تصوير، وكان حريصاً على تدوين يوميات وافية، ذاكراً فيها أهم ما كان يقابله في طريقه، ولكنه، عند نهاية رحلته، هاجمه قطاع طريق، وسلبوه كل ما كان لديه. ولكنه نجح، اعتماداً على ذاكرته والملاحظات التي بقيت مدونة لديه حول جزء من رحلته عبر صحراء سرت وبرقة، ونشر تقريراً حولها سنة 1849.

وخلال السنوات 1868 و1869 قام ألماني آخر هو جيرهارد رولف بعبور برقة الخصبة، عبر رحلة بحرية بدأت من بنغازي وانتهت إليها. في بداية رحلته أخذ يتبع طريق الجبل الشمالية، تلك التي أخذته إلى موقع (قورينا)، كما ذكرها

في خارطة البلاد التي أرفقها بكتابه، متجهاً نحو الجنوب ثم إلى الغرب، وبعد قورينا تبع الطريق الجنوبية، التي تمر بالشفشاف وقصر القيقب وسلنطة ومراوة وجردس وبو مريم، وصولاً إلى بنغازي. وبعد قليل سافر من هناك بنفس الطريق التي مر بها في السابق باكو أثناء رحلته، وزار فيها أوجلة ووحدات جالو والجغبوب. وصل إلى مصر ووصل حتى سيوة، ومنها إلى الإسكندرية.

بعد عدة سنوات خطط رولف للوصول إلى الكونغو، انطلاقاً من السواحل الليبية، وعبر وادي. ومع أن عملياته لم تنجح، إلا أنه وصل حتى واحة الكفرة، التي لم يكن أي أوروبي قد وصل إليها، عابراً في المرحلة الأولى من الرحلة الطريق بين بنغازي وأوجلة. وهنا واجه عقبة السنوسيين، ولكن بفضل الدعم الذي كان يلقاه من الحكومة العثمانية، حصل على الإذن بالتوغل جنوباً: وعموماً اضطر بسبب العداء المعلن من سكان الكفرة، إلى قطع الرحلة والعودة بسرعة إلى ساحل المتوسط.

وقد ظهرت فكرة أن برقة يمكن أن تكون هدفاً استعمارياً مهماً لإيطاليا في أكثر من موقع في كتابات رولفر، وقد نقلها الباحثون الألمان، أكثر من مرة، إلى زملائهم الإيطاليين. في بداية الثمانينيات، وعلى الرغم من أن اهتمام حكومات روما كان يتجه أكثر نحو تونس، هذه الفكرة أخذت تتحرك في أوساط الخبراء. ونجد مثلاً على ذلك في كتابات جوزيبي هايمان، وهو قاض إيطالي أقام مدة طويلة في مصر، وسافر إلى عدة بلاد من منطقة الشرق الأوسط، وكان قد تمت التوصية به خلال لقاء في القاهرة مع جورج شفينفورث، وهو رحالة مهم وعالم طبيعة كان قد أسهم في المعرفة العلمية لمناطق أعالي النيل، كما يذكر هو نفسه،

لماذا أيها الإيطاليون لا تفكرون قليلاً في برقة، شبه الجزيرة تلك الواقعة بين طرابلس ومصر؟ تلك هي البلاد التي عليكم أن توجهوا إليها كل اهتمامكم، كي تؤسسوا فيها مصانع تجارية ومستعمرات زراعية؟ الأرض خصبة جداً، وخلال الشتاء تهطل الأمطار بغزارة، فتعوض بشكل كبير عن الجفاف الذي يعم في فصل الصيف، حيث تنمو غابات من أشجار الزيتون وأشجار cipresso، وكل أنواع الأشجار المثمرة تنمو فيها بطريقة طبيعية، حيث مر من هناك في إحدى المرات الأسطول الفرنسي، ومن هناك سهل عليه الوصول إلى وادي وأفريقيا الوسطى، أما دواخل البلاد، التي كانت في زمن مضى موقع حضارة إغريقية مزدهرة، وهي الآن تكاد تكون غير مسكونة، إلا من بعض البدو الرحل الملتصقين بقطعان حيواناتهم، ويرجح أن الحكومة العثمانية، التي لم تكن تحصل من هذا الإقليم على أي فوائد، ستكون غالباً مستعدة للموافقة على شروط مغرية لكل من يرغب في استعمارها. ويمكن للإيطاليين، مع تقدم الوقت، أن يبنوا سكة حديدية حتى مصر، يؤمنون من خلالها بنية ثابتة لنقل المراسلات وتأمين رحلات المسافرين حتى الهند، التي يمكن أن يتحول جزء كبير منها من الجزيرة، عندما يم توصيل السكك الحديدية من النمسا حتى بحر إيجة.

وقد كان جوزيبي هايمان عضواً في البعثة التي تكونت بمبادرة من مالفريدو كامبيريو وبتمويل من الحكومة الإيطالية وقامت بإجراء دراسات متقدمة عن أرض برقة في بدايات الثمانينيات: ولقد كان الطابع العلمي لهذه المبادرات في الحقيقة ثانوياً: لقد كان كامبيريو، الذي كان قد بدأ منذ 1877 إصدار مجلة باسم (المستكشف)، ثم تغير اسمها إلى (الاستكشاف التجاري)، وكان يؤيد فيها ضرورة التوسع الاستيطاني الإيطالي في أفريقيا، كان يفكر في إمكانية حفز

اهتمامات الرأي العام لتأييد مهمة أن نصبح مفيدين لحكومة كانت تريد اتخاذ المبادرة.

وقد افتتحت المؤسسة الإيطالية للاستكشاف الجغرافي والتجاري، التي أسسها كامبيرو آنذاك، في ثمانينات القرن التاسع عشر، في بنغازي ودرنة، مؤسستين، تهدفان لتأكيد حضور إيطاليا ومصالحها في برقة، وقد ترتب على ذلك سلسلة من الرحلات والبعثات داخل الأراضي، أسهمت في جمع معلومات أكثر دقة حول إمكاناتها الاقتصادية والتجارية.

وكانت أول بعثة لكامبيرو في برقة، تمت بناء على فرمان من السلطان العثماني، وإن كان العثمانيون قد أصدروا أوامر سرية للسلطات في بنغازي، بعرقلة تجول البعثة، وخاصة إبعادها عن الأماكن التي تبدو فيها البلاد في أفضل مظاهر ازدهارها، ومثيرة للشبهة. وقد نتج عن هذه البعثة وما تبعها من رحلات قام بها أعضاؤها وكذلك المسؤولون عن المحطات التجارية العديد من المنشورات، إلى جانب كتابات بقيت غير منشورة. ومن أكثر المنشورات إثارة في هذا الخصوص تقرير مخطوط تم الاحتفاظ به في الأرشيف الروماني، الذي جمع بطريقة ما مجمل المعلومات التي جمعها أحد أعضاء البعثة هو بيبيترو مامولي (وقد كان أحد أولئك الذين بقوا مدة طويلة في برقة)، خلال إقامته في المنطقة. وبعد التحاقه ببعثة للمشاركة في الإعداد لبعثة مانفريدو كامبيرو، بقي مامولي في المنطقة لبعض الوقت ابتداء من 1881، مقيماً أساساً في درنة. وعندما وصل إلى بنغازي عبر البحر في فبراير 1881 وجد أن المدينة، وكانت تحفل بالحياة في أسواقها الريفية، وتقدم في دواخلها مظهراً من مظاهر متعة العيش،

بما يكذب السمعة التي كانت شائعة عنها بأنها تتسم بالخمول والكسل التي كانت تتسم بها الشعوب الشرقية.

وعلى الرغم من أنه لم يكن به أي بنية تسمح للسفن الكبيرة، لا بالوصول إلى الميناء فقط، بل حتى من الاقتراب منه، فكانت تجارة الملح تستخدم في العموم عدداً كبيراً من القوارب الصغيرة، التي تقوم في المواسم الخاصة بالعمل في تصدير الشعير على الدول الأوروبية: وكان قسم كبير من التصدير يتجه نحو إنجلترا، حيث كان شعير برقة يستخدم في إنتاج الويسكي. وكان الصوف والجلود تمثل مادة أخرى للتجارة، بينما كانت تأتي في مرتبة ثانية سلع أخرى تنتج عن الرعي، مثل الزبد، ونوع خاص من الصوف. وكانت طبقة الرقيق موجودة في بنغازي، حيث كان الزوجان الذين وصلوا إلى الساحل عبر الطرق الصحراوية ينقلون إلى إسطنبول.

وفي طريق عودته إلى مقر إقامته في درنة، في مقر شركة الاستكشاف، شاهد مامولي على طول الساحل بين بنغازي ودرنة عدداً من الخلجان، رأى أنه يمكن أن تنشأ فيها بعض موانئ، وخاصة بالقرب من رأس الهلال، حيث توجد منطقة خضراء تجعل هذا الجزء من المنطقة يختلف عن بقية أجزاء المنطقة، التي تتسم بالجفاف ولا توجد فيها مظاهر لحياة نباتية.

يقول: ثمة جدول ماء، يغذيه نبع كنت قد شاهدته في جولتي السابقة، وقد أعطاني هذا الجدول الانطباع بما يشبه الفاصل عبر الأشجار الكثيفة والغابات، التي تظهر حدودها من خلال اللون القاتم للنباتات التي تنمو على حوافها.

وقد بدت درنة لمامولي كمدينة يقطنها أناس عاملون، ذات أراض مسورة بعناية، مهيأة ومزروعة وبها مساكن معتنى بها، وإن كانت متواضعة. وكانت صناعة العباءات هي الصناعة الوحيدة السائدة، سواء لدى الرجال أو النساء، وكانت ضجة الأنوال المنغمة تصاحب خطوات المسافرين داخل المدينة. وكانت العلاقة بين درنة بالاقتصاد الزراعي في المنطقة بينة، وخاصة في مواسم البذر والحصاد. وفي هذه الآونة تصبح المدينة مهجورة من سكانها القادرين، فهؤلاء جميعهم يكونون قد ذهبوا إلى الريف للقيام بالأعمال الزراعية، لا في ضواحي المدينة فقط، التي كانت تكاد تكون محدودة، ولكن أيضاً في منطقة الهضبة التي تبعد عن المدينة مسيرة يوم أو أكثر. وقد أدت روح العمل الجاد لدى سكان درنة إلى خلق مستوى من رغد العيش، وإن لم يرق بالمدينة إلى أن تكون مدينة مزدهرة، فقد كان من عوامل نمو المدينة تلك الينابيع التي توجد على بعد كيلومترات قليلة، وكانت تتيح ري الحقول، وكانت القنوات المتصلة بالينابيع تعبر المدينة، ثم تتوزع عبر الطرقات، فتمنحها الهواء المنعش، ومختلف الفوائد المتصلة بالماء لمختلف المصالح المعيشية.

ومع أن وصف مامولي يعد غنياً في كل ما يتعلق بدرنة، فإنه ليس كذلك فيما يتعلق بمناطق الداخل. في الحقيقة. في الحقيقة تمكن من التجول في المنطقة، ولن عداوة السلطات المحلية (ففي أواخر مرحلة إقامته في درنة قررت هذه السلطات منعه من الخروج إلى الريف)، بطريقة متعجلة، ودون التمكن من دراسته كما ينبغي. فيبدو أن كثيراً مما كتبه مامولي بهذا الخصوص كان مستقى من شهادات غير مباشرة، اعتمد عليها تحديد الأرض التي رؤي أنها يمكن أن هدفاً للاستيطان. وقد كانت المناطق الصالحة للاستثمار من الناحية الزراعية تلك التي تمتد من

الصفصاف حتى قورينا ثم إلى الجنوب ذلك السهل الشاسع في مراوة، غير بعيد عن (سير) وسلنطة، وهما مركزان صغيران لمسكن من الخيام، يمكن استخدامهما لتوفير ما يلزم لإعاشة مستعمرة. وحيثما توجد مصادر مياه دائمة كان يمكن التفكير في وجود زراعة مروية.. وفي ظل عدم وجود بيانات دقيقة، كان مامولي يشير إلى نبع (عين مارة) وبئر تاكنس، الذي كان عند قدوم بعثة كامبيرو نبعا غنياً بالمياه النقية، وعند نافورات القبة وسلنطة والابيار، إضافة إلى عدد من الآبار القديمة التي لم تعد صالحة بسبب نقص الصيانة، ولكن كان من السهل إعادتها إلى العمل.

ولنقص المعلومات المناسبة اتجه مامولي إلى الاستعانة بالذاكرة لصياغة الفكرة إلى أن شح مياه الأمطار التي لاحظها العديد من الجواله لم يكن يرجع إلى ظاهرة مناخية ثابتة في الإقليم، ولكنها نشأت عن الدمار المستمر للغابات على أيدي الناس، وبلغت آخر مشاهدتها حوالي منتصف القرن الماضي. ولكي يمكن لعودة إلى معطيات مناخية أفضل كان من الضروري أن يترافق عمل الاستيطان مع سياسة شاملة لإعادة بناء الغطاء النباتي.

"وبناء على معرفة مباشرة، وإن كانت جزئية، عن الموقف الحقيقي للمنطقة، جعل ماموني نفسه في النهاية مبادر لإطلاق رؤية إيجابية جداً لإمكانية حدوث استثمار زراعي في برقة، وما تزخر به أرضها من قدرات. وفي وصفه للإقليم الواقع بين بنغازي وهضبة الجبل الأخضر، وفي إشارة خاصة لسهل المرج كتب ما يلي: "تلك الخصوبة الفائقة لبرقة، التي لم يستغل منها سوى ما لا يزيد عن العشر، بسبب نقص وخمول اليد العاملة، يمكن معالجتها بإعادة إحياء شبكات المياه الرومانية

وباستخدام موسع للمحاريث، ويمكن بتكلفة يسيرة فعل المعجزات. وقد قام بحساب الأرباح التي من الممكن تحقيقها من خلال توطين الزراعة الصناعية: في الحقيقة، فإلى جانب الشعير والقمح وجدت مقالة جيدة تتعلق بنقص (أي على الرغم من نقص) الأعمال التمهيدية، بدا لي أنه لا يوجد أفضل من هذا المكان تنجح فيه زراعة الفول السوداني (الكاكاوية)، التي كانت لها نتائج ممتازة في طرابلس وبور سعيد: وكون هذا لم يتم فعله من قبل، فذلك يرجع فقط إلى طبيعة هؤلاء الفلاحين البدو، الذين يحرثون الأرض، ويبدون فيها القمح والشعير، ثم لا يظهرون من جديد إلا في موسم الحصاد.

وقد جاء في صفحات مامولي التعبير عن الإسكان بشكل موسع، مهماً موضوع التجارة. وقد حرص على توقع اعتراضات من كانوا يخشون ردة فعل البدو: فبادئ ذي بدء سوف أنصح أيا كان بعدم اتخاذ مواقف جزئية، حيث إن طبع سكان هذه الوديان ليس عنيفاً، كما كان البعض يحاول إقناعي بذلك، وأرى أنهم سيتقبلون وجود المهاجرين باعتبارهم فرصة لتحقيق المزيد من المكاسب. من جهة أخرى فحتى بعيداً عن قناعاتي هذه فإن وجود الحامية في القلعة سوف يكفي لاستبعاد أي محاولة للتمرد. وقد تضمنت خطة مامولي، التي بنيت على فكرة تنفيذ مرحلة أولى بهجرة ما لا يقل عن أربع مائة فرد، دراسة حول الطريقة المثلى لزراعة الأرض، وتكلفة بناء المساكن الأولى للمستوطنين.

وقد أثارت رؤية مامولي العديد من الانتقادات عندما نشرت تقاريره في إيطاليا، وبعد فشل المراكز التجارية في بنغازي ودرنة، التي تم إغلاقها في 1883، عرض مامولي نفسه أمام أعضاء شركة الاستكشاف نتائج تجربته التي دامت سنتين،

معترفاً بأن تقاريره الأولى حول المعطيات الزراعية في برقة كانت مشوبة بتفاؤل متعجل.

ومهما كانت درجة تفاؤل تقارير الرحالة والآثاريون والمبادرون في مجال التجارة حول برقة، والتي وضعت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، فقد شكلت تلك التقارير رأياً مؤيداً لفكرة احتلال برقة من قبل قوة أوروبية، في منظور إحداث تطورات إيجابية لاقتصاد الإقليم، يمكن تحقيقها من خلال هذه العملية. وقد جاء ذلك في المختصر الجغرافي الذي وضعته إليزي ريكلوس، في وصف منطقة برقة، وركزت فيه على ما تعانيه المنطقة من ضعف سياسي.

من الناحية السياسية هذه الهضبة هي جزء من ولاية طرابلس، ومن ثم فهي تخضع، على الأقل ظاهرياً، لسلطة سلطان القسطنطينية، ولكنها جغرافياً هي متميزة تماماً من منطقة طرابلس، وقد بينت الحوادث كيف أن الاستقرار السياسي فيها لم يكن ثابتاً. ولذا لم يكن مستغرباً، عند تقسيم مناطق النفوذ في أفريقيا، الذي كانت تقوم به الدول الأوروبية، أن توضع برقة وطرابلس خلال وقت قصير، تحت نفوذ إيطاليا وقوة أخرى، بدلاً من تركيا. ومن جهة أخرى كانت الحكومة، التي تخضع ظاهرياً لزعماء تختارهم إسطنبول، ولكنهم في الحقيقة كانوا يخضعون لنفوذ السنوسيين، الذين كانوا يسيطرون تماماً على كل المنطقة، الواقعة بين الحدود المصرية وسرت الشرقية.

وقد أشار ريكلوس في وصفه لبرقة لعدد من خصائصها الرئيسية بقوله: الأرض الأقل سكاناً في كل حوض المتوسط (حسب ريكلوس يقدر عدد السكان بحوالي 300.000 نسمة، وربما 250.000 فقط) وهي التي لا يأتي إليها

الأوروبيون، ولا يوجد في ساحلها إلا عدد قليل جداً من المرافئ، وليس لها أي أهمية في المبادلات التجارية. وعلى كل حال يبين ساحل برقة، الذي يبعد أقل من 400 كيلومتر إلى جنوب رأس (ماتابان)، كم أن أفريقيا تبدو وكأنها تأتي لعناق أوروبا: وإذا كان مستغرباً أن الحضارة الغربية لم تكن قد انتشرت، ولو بطريق ردة الفعل، في هذه البلاد، المتصلة إلى هذا الحد مع القارة (السوداء)، بات من الممكن توقع أن تتجه نزعة التوسع في أوروبا أيضاً إلى هذا الساحل، وكان مؤكداً أن برقة لن تلبث أن تصبح مستعمرة، يتجه إليها، كما حدث قبل 25 قرناً، مهاجرون صناعيون من اليونان وإيطاليا. وبعد وصفه لشواطئ المنطقة انتقل ريكوس إلى الدواخل، مشيراً إلى الجبل الأخضر باعتباره المنطقة الأفضل من حيث مناسبتها للاستيطان البشري.

"هذه الهضاب، التي تتسم كلها بسمة الاستدارة، هي من بين أكثر جبال أفريقيا شبهاً بجبال الأبنين. حيث الأشجار العالية، هنا وهناك، وكذلك المنخفضات ودرجات الحرارة، والهواء الذي يكتسب عند مروره بالغابات روائح تذكر بتلك التي نجدها في إيطاليا. وهنا أيضاً تنبع من ثنايا الصخور مياه نقية. وعند التجول في منطقة برقة سوف يخيّل إلى الإيطاليين أنهم في بلدهم. وبالمثل سوف تبدو كذلك الآثار الإغريقية القديمة، التي تشير إلى أن اليونانيين قد جعلوا من برقة يونان أفريقية. أما العرب فإن مجرد الاسم الذي أطلقوه على جبل برقة (الجبل الأخضر) يدل على إعجابهم بهذه المنطقة. إن تنوع النباتات وغازة المياه الجارية كان كفيلاً بإقناع أولئك بسهولة تحويل تلك الهضاب والوديان إلى مواقع للبهجة، من جهة أنهم، من أي مكان اتجهوا إليها، من الجنوب أو من الشرق أو الغرب، كانوا يعبرون أراضي جرداء وصعبة.

وباختصار كان الجبل الأخضر جزيرة، يحوطها من جهة بحر من الماء (البحر المتوسط)، ومن جهة أخرى بحر من الرمال والصخور (الصحراء). وكانت جزيرة جميلة. وحتى من حيث المناخ المنطقة تذكر بإيطاليا.

يتميز الجزء الشمالي من برقة، في شمال صحراء السرير وما يسمى برقة البيضاء، بما يشبه مناخ إيطاليا. على مستوى البحر تكون درجة الحرارة، حسب خطوط العرض، بين 21 و22 درجة مئوية في المتوسط، أعلى بعدة درجات من الحرارة في إيطاليا الجنوبية، ولكن على المرتفعات، حيث تكون الحرارة معتدلة، الحرارة مماثلة لمنطقة صقلية ونابولي. وبعض المناخات يمكن تشبيهها بمناخ برقة، من حيث الثبات والبرودة.

وبعيدا عن التقارير العامة وشديدة التفاؤل الواردة في الأدبيات الجغرافية وكتابات الرحالة في نهاية القرن التاسع عشر، وأخذاً في الاعتبار غير ذلك من التقارير المختلفة، سوف يكون ضرورياً الانتظار حتى عام 1909 كي نحصل على أول دراسة، وإن كانت مختصرة، لبرقة من حيث الجغرافيا والمياه، وهي تلك التي قامت بها البعثة الإنجليزية الموفدة من المنظمة اليهودية الإقليمية، التي كانت في السابق قد أطلقت دراسات في أماكن أخرى من العالم (في تكساس وأفريقيا الشرقية)، بهدف الترويج لهجرة اليهود إليها بهدف العمل في الزراعة.

كانت البعثة بإشراف جون ولتر جريجوري، أستاذ الجيولوجيا في جامعة جلاسجو، التي كان الأستاذ الصهيوني زانجيل قد طلب السماح له بدراسة إمكانية إنشاء مستوطنة يهودية. وشارك في هذه العملية خبير في الهندسة المائية، وخير في الزراعة في شمال أفريقيا، وطبيب كانت مهمته دراسة ملائمة الأرض من

الناحية الصحية، وكذلك ناحوم سلوش، وهو أستاذ من جامعة السربون، كان يعد من أفضل دارسي موضوع الوجود اليهودي في ليبيا.

كانت المنظمة الصهيونية قد جهزت البعثة بموافقة الإدارة العثمانية (رجب باشا) الذي كان آنئذ حاكماً عاماً وقائداً عاماً للقوات العثمانية في منطقة أفريقيا الشمالية، حيث أعد مخططات لتنمية البلاد، وكان يؤيد جداً فكرة إنشاء مستوطنة يهودية في برقة، بأمل أن تتحول إلى عقبة أمام الاحتلال الإيطالي المتوقع: ولذا تمكن الباحثون اليهود من التجول في كل المنطقة كما يحلو لهم، في حين أن ذلك لم يكن مسموحاً لهم به في الماضي، مع تمتعهم بحراسة مسلحة تحفظ لهم أمنهم. بعد وصول البعثة عن طريق البحر، نزلوا في توكرة، ثم وضعت أولى قواعدها في درنة، التي بدت لهم مثيرة جداً، وخاصة بسبب ينابيعها الكثيرة التي جعلت منها مدينة حديقة: وانطلاقاً من درنة جهزت قافلة لعبور منطقة الهضبة باتجاه الغرب، وصولاً إلى بنغازي. وقد اختير لهذه الرحلة الفصل الأكثر سخونة، من حيث إن الهدف الأساسي للبعثة هو حساب الاحتياطات الدائمة المتوفرة من المياه في المنطقة.

وكانت الطريق التي اتبعتها البعثة هي ذاتها الطريق التي عبرها الرومان للوصول إلى قورينا، وتوجد على طول امتدادها آثار أعمال المياه، التي تمت دراستها بعناية. وقد بينت الدراسات التي تمت في الصفصاف خاصة، عن الآبار الباقية من المرحلة الرومانية، كيف أنه في مساحة مهمة كان من الصعوبة بمكان مصادر مياه أخرى: في الحقيقة كانت هذه المصادر تغذي قنوات تمتد لمسافة 7 أميال، وتصل حتى قورينا، وتشير أحجام هذه القنوات، التي نشأت من مخزون من

المياه لم يكن يعد من حيث قيمته المطلقة مهماً كثيراً، كم كان هذا المخزون ثميناً ونادراً.

وقد كانت نافورة أبوللو في قورينا إحدى أهم الينابيع الباقية في الإقليم، والأجمل في كل أنحاء برقة. وقد درست البعثة إمكانية جعل قورينا مركز مستوطنة، بتقدير تكلفة إعادة تشغيل ميناء سوسة القديم، الذي يبعد عن قورينا مسافة 12 ميلاً، ثم تأمين الربط السريع بالمدينة عن طريق شريط سكة حديد محدودة. وبالطبع لم يكن المشهد بين قورينا والبحر دون أن يثير عناية المراقبين: "إن النزول باتجاه مرسى سوسة في منتهى الجمال. تتلوى الطريق إلى الأسفل في المساطب المتوالية، عبر بعض الغابات المحدودة، وتعطي مشهداً بديعاً في حلق وادي (DIMIELL) في الأسفل. ثم يهبط في قفزة نحو سهل ضيق يقع بين البحر والمقدمة الجافة للهضبة. وتشير بقايا الجسور الموجودة في مرسى سوسة إلى أن ارتفاع الأرض يكاد يكون هو ذاته كما كان في الحقبة الرومانية، وإن كان الميناء قد حدثت فيه تغييرات بسبب زحف الكثبان الرملية.

ولكن المياه الصالحة للشرب على امتداد الساحل كانت شحيحة جداً. كان يقطن في مرسى سوسة 55 عائلة، معظمهم من أصول يونانية، كانوا يزرعون الخضروات والحبوب في الحقول المجاورة. وعلى طول الطريق بين سوسة ودرنة لم يكن توجد أي مستوطنات أخرى.

وعلى الرغم من أن المنطقة كانت في غاية الجمال، إلا أن إمكانات نبع أبوللو في قورينا كانت مخيبة للآمال، ما أدى إلى استنتاج أنها لن تكون كافية لزراعة كثيفة. وإلى ذلك فإن ما تم خلال الحقبة الرومانية بإتاحة مياه الصفصاف للمدينة،

كان يعني بالضرورة أن مياه النبع الأساسي لم تكن تكفي حتى استهلاك السكان. وقد تخلت البعثة عن فكرة اتخاذ منطقة قورينا مركزاً استيطانياً، ومن ثم أخذت تبحث في منطقة جنوب الهضبة، بعيداً قليلاً عن الساحل، عن أراضٍ أخرى قابلة للاستثمار.

وعلى الرغم من وجود بعض المناطق، كانت تبدو أكثر خصوبة، من حيث غناها بالنباتات البعلية، فإن ذلك السائل الثمين كان يبدو أنه شحيح حيثما اتجهنا، فقد راقبت البعثة نشوب صراعات حول الآبار بين جماعات الرعاة، ومن ثم استخلصت أنه لا يوجد الماء الكافي للجميع. وقد كان السبب الرئيس في شحة المياه يرجع إلى عوامل جيولوجية: حيث يجعل منها تكوينها الجيولوجي أرضاً شحيحة بالإمكانات، إذ يؤدي عدم وجود طبقات رسوبية إلى عدم تجمع مياه الأمطار في طبقات الأرض، فتتناسب نحو البحر عبر قنوات سفلية، كان من الصعب جداً استثمارها لتطوير الزراعة.

وعند التوجه نحو بنغازي مرت البعثة في منطقة المريج بسهل واسع، رأت أنه أفضل منطقة يمكن أن يتم فيها تطور زراعي في كل الأنحاء التي تمت زيارتها: وقد قدرت أبعادها بحوالي 160 ميلاً مربعاً، ولكن حتى هنا لم تكن المياه كافية لتطوير زراعة تختلف عن الزراعة البدائية التي كان يمارسها السكان العرب.

وكان من مهمات البعثة القيام بتحليل علمي لمكونات التربة، بأخذ عينات، ثم فيما بعد تحليلها في بريطانيا العظمى: وقد بينت التحليلات اختلافات كبيرة في مستوى الخصوبة، وأعطت نتائج إيجابية فيما يتعلق بالاستثمار الزراعي. وقد قام تروتر، الخبير الزراعي الملحق بالبعثة، بتقييم النسبة المئوية لإمكانات وجود زراعة

في مرتفعات الهضبة، فرأى أن أكثر من نصف المنطقة (64%) صالح للزراعة، وخاصة زراعة الحبوب، وأن 30% منها هي أراض صالحة للمراعي وتربية المواشي، أما الجزء الباقي (6%) فهو أراض صخرية، ولم تكن تصلح إلا لنمو غابات بعلية.

وقد تبين فيما بعد أن هذه الرؤية كانت متفائلة جداً، وفي منتهى الخطأ، ولكن فيما كان الحكم النهائي للبعثة حول إمكانية توطين مستعمرة يهودية في برقة سلبياً، فقد كان هذا الحكم مبنياً أساساً على نقص إمكانات المياه. وفي الحقيقة، فعندما قامت البعثة بتقييم مصادر المياه الدائمة، خلصت إلى أن النتيجة الإيجابية لحصيلة عام من الزراعة كانت مبنية أساساً على مياه الأمطار وطريقة توزيعها. ومن البيانات المتوفرة كان يمكن معرفة أن الأمطار كانت شحيحة، وأن الحسابات حولها ليست مؤكدة، وحتى في أحسن الفروض بخصوص التغيرات المناخية، فقد تبين أن تكلفة إنشاء شبكة ري في هذه المنطقة ستكون عاملاً سلبياً:

تقدر كمية المياه المطلوبة للري بحوالي 22.77 سم، في كل موسم جاف، في كل المنطقة المزروعة، وهو ما يتطلب عملياً 1.816.000 لتراً في السنة، لكل ميل مربع (2.588.881 كيلومتر تقريباً)، وهو ما تقدر تكلفته، في أحسن الظروف، بحوالي 1.500.000 ليرة (على فرض توفر هذه الإمكانيات المالية). ليس ثمة ما يمكن عمله، ونحن لم نغامر بالدخول في هذه التفاصيل إلا لبيان كم سيكون صعباً ري المنطقة، نظراً لشحّة أمطارها وعدم انتظامها، حتى لو افترضنا توفر سائر الشروط. ومن هنا فيجب استبعاد أي فكرة عن الري بمعناه الحقيقي.

وقد عاد جريجوري بعد بضع سنوات للكتابة حول هذا الموضوع، مختصراً البيانات التي تم جمعها خلال تلك الرحلة، مؤكداً النتيجة التي وصل إليها: إن برقة لم تكن صالحة لإقامة مستوطنة يهودية، سواء بسبب الظروف المناخية والجيولوجية، أو من حيث إن سكانها من العرب "المشاغبين"، ستكون رافضة لاحتلال الأرض الجيدة والشواطئ. وعلى كل حال، خلال كل ذلك كانت الظروف السياسية قد أخذت تتغير، فسيطرت إيطاليا على المنطقة. ما أدى، كما يذكر جريجوري، إلى خلاصة مؤداها: "أن البلاد قد بينت أنها لم تكن مناسبة لإقامة مستوطنة يهودية، ولكن لا يمكن أن يستخلص من ذلك أن امتلاك إيطاليا للأرض لم تكن مرغوبة فيها، من جهة أن إيطاليا كانت مستعدة لصرف مائة مليون جنيه إسترليني من أجل احتلالها، ولم تكن لتبخل بصرف بضعة ملايين على الأعمال المتعلقة بالمياه والطرق والسكك الحديدية والموانئ وأعمال التشجير الضرورية".

وحسب جريجوري كانت هناك توقعات قوية لأن تتمكن إيطاليا من أن تنجح في إنجاز عملية استعمار مثيرة: ومن العوامل التي كانت لصالح إيطاليا قرب موطنها الأم من الأرض التي تم احتلالها، وعلاقتها التاريخية بالأراضي التي كانت فيها الإمبراطورية الرومانية، توفر اليد العاملة الفلاحية الخبيرة في زراعة الزيتون، الذي كان يبدو أنه الأكثر ملاءمة لمنطقة برقة. ومع ذلك فقد ظلت هناك عناصر سلبية، أولها مدى ملاءمة البنية الجيولوجية للمنطقة، وهي هضبة جيرية CARCICO، ذات أمطار شحيحة في الشتاء، وغير موجودة في الصيف. وبالمقارنة بأراضي كلسية أخرى، مثل أراضي الأديرياتيك البلقانية، والتي كانت تحظى بظروف مناخية أفضل، مقارنة ببرقة، يواصل جريجوري كلامه بالقول إنه لا

الجبل الأسود ولا دلماسيا ولا الهيرسكوفينا كانت قادرة على تعويض النفقات التي كانت الإمبراطورية الهنغارية النمسية لمواصلة تطويرها.

وبعيداً عن التأكيدات الحاسمة لأولئك الذين كانوا يؤيدون ضرورة تدخل إيطالي لاحتلال ليبيا، استناداً إلى ما تحفل به الأرض من ثروات، بات واضحاً من هذا أن كل ما قيل حتى الآن حول معرفتنا ببرقة كان محدوداً بما لدينا منذ فترة الاستيلاء على طرابلس، وفوق ذلك أن التقدير المتعلق بإمكانية تحقق استثمار زراعي كان بالغ التفاؤل. كما تمت ملاحظة ذلك.

فمن بين أولئك الذين تمكنوا من التجول في البلاد، سواء إيطاليون أو أجانب، ودونوا ملاحظات مباشرة، قلة فقط من كان لديهم الخبرة الضرورية؛ إذ يتبين أن العناصر التي تم جمعها كانت جزئية ومغرية، بقدر ما كانت مستندة على معلومات، لم تكن دائماً خالية من الغرض وكانت محصلة جهود شاقة، لم تكن توجد أي إمكانية للتحقق منها. وقد تمت رحلات كثيرة خلال المواسم الخصبة، ما يفسر نغمة التفاؤل التي نجم عنها الحديث عن تلك الإمكانيات المتوفرة في مجال الزراعة، ولا سيما فيما يتعلق بتوسعة الأراضي القابلة للاستثمار الزراعي. يضاف إلى ذلك أن البعثات تمت جميعها في شريط محدود وضيق من المنطقة الشمالية للهضبة (ولم يهبطوا إلى أكثر من 60 كيلومتراً من شاطئ المتوسط. ونجم عن ذلك أن الرحالة، لجؤوا، كي يعطوا معلومات عن الإقليم الواسع الذي لم يتمكنوا من رؤيته، إلى تقديرات مستمدة مما لاحظوه في المناطق التي تجولوا فيها، كما لو أن الأمر يتعلق بأرض ذات خصائص بيئية متجانسة، ما أدى بهم إلى تقديرات خاطئة.

وفوق ذلك لم يكن وصف الأوروبيين يحسب حساب السكان الموجودين على الأرض، إن لم يكن في ملاحظات متسعة حول قلة عددهم أو طرائف حول طرق معيشتهم وسلوكياتهم، التي تمكن الرحالة من ملاحظتها على عجل، أو سمعوا عنها مجرد سماع.

وفي غياب معرفة أكثر عمقاً بالموقف الاجتماعي في البلاد وبنياته الاقتصادية والإنتاجية، الذي لم يكن الرحالة في العموم يلقون إليه بالاً، ولم تكن لديهم القدرات العلمية والذهنية التي تسمح لهم بتطوير تلك الإمكانيات، كانت بعض الأفكار تبرز كمسلمات لا جدا فيها منذ العلاقات التي كانت قائمة في القرن التاسع عشر وبداية العشرين: وقبل كل شيء تلك المتعلقة بثراء البلاد في الأزمنة القديمة (وهي ثروة من الواضح أنها تستند إلى مصادر الثروة الزراعية واستثماراتها)، حيث كان الموقف الحالي إزاءها بالغ الفقر. إن الفكرة عن الثراء القديم كانت مبنية أساساً على روعة الآثار الموجودة في قورينا، وعلى الشهادات التي نجدها لدى الكتاب القدماء، إضافة إلى الآثار الجيولوجية للمرحلة قبل الإسلامية المنتشرة في كل منطقة الجبل الأخضر، والتي تدفع للتفكير بوجود بشري كثيف في تلك الحقب الموعلة في القدم. وقد توقع بعض الملاحظات تدهور الظروف المناخية، نتيجة عوامل انثروبولوجية وثقافية أو سياسية، مثل النظام القبلي الذي كان يسمح بوقوع الصراعات، الانتماء إلى الإسلام بخصائصه التي يتميز بها، وهي الجمود والإيمان بالقدر، وسوء الإدارة العثمانية، التي لم يكن لها اهتمام إلا بتحصيل الضرائب والمكوس، دون إيلاء أي اهتمام بتقديم السكان وتطويرهم المنظم.

الإيطاليون في برقة قبل التهدة

قبل التدخل الاستيطاني، كان الإيطاليون المقيمون في برقة يتركزون جميعهم تقريباً في بنغازي (حوالي 100 نسمة) وفي درنة (أكثر قليلاً من عشر)، حيث كانوا يمارسون مهناً متنوعة. وكان حضور الإيطاليين مهماً في مجال التعليم، حيث كانت توجد بجوار المدارس القائمة، معاهد التعليم التي يقيمها رجال الدين.

قبل الاحتلال كان التلاميذ الخمسمائة وستة وثمانون، أغليبتهم من اليهود، يلتحقون بالمعاهد التعليمية في بنغازي، التي كانت مقسمة إلى مدارس ابتدائية للذكور والإناث، ومدرسة مسائية، مدرسة ابتدائية للذكور تتبع البعثة الفرنسيةكانية ومدرسة ابتدائية للإناث تتبع أخوات سان جوزيبي. وفي درنة أخيراً كانت توجد مدرستان ابتدائيتان، للذكور والإناث، تتبعان بعثة الأخوات الفرنسيةكانية، وكانت تضم في مجموعها 265 تلميذاً.

لم يكن ثمة نشاطات زراعية، لأن الحكومة العثمانية، لفترة طويلة، بموجب مرسوم صدر في 1883 وحتى وقوع الانقلاب الذي أسس في سنة 1908 في إسطنبول نظام حكم جديداً، كانت فرضت العديد من القيود على بيع الأرض للأوروبيين، وذلك للحيلولة دون تكون ملكيات عقارية في الأراضي التي يمكن لهذه القوة أو تلك، ادعاء الحق في فرض الهيمنة السياسية على البلاد. وقد نجح القساوسة التابعون لبعثة المراقبين الصغار، التي نجحت في شراء بعض الأراضي

في منطقة برقة، غير بعيد من بنغازي، حيث كان يعمل شبان من العبيد الذين كان المبعوثون قد اشتروهم ثم حرروهم.

وكان بنك روما قد بدأ يعمل في مجال التوغل الاقتصادي، بطلب من الحكومة الإيطالية، باللجوء في آخر مرحلة للحكم العثماني إلى التخفي وراء شخصيات مستعارة للتمكن من شراء أراض. ومع ذلك فقد كانت سيطرته الفعلية على الأملاك العقارية محدودة (خاصة في ظل عدم وجود تسجيل عقاري)، وهكذا تبين فيما بعد أن معظم الأراضي التي اشتراها لم تكن صالحة لأي نمط من الزراعة، كما تبين في حالات أخرى عدم وجود مثل هذه الأراضي أصلاً.

إحدى هذه الأراضي، كانت في البداية تتكون من حوالي 35 هكتاراً، بقيت من واحة مهجورة تقع في نقطة القوارشة، على بعد أقل من 10 كيلومترات جنوب بنغازي، ونشأت فيها فيما بعد أول قرية زراعية استعمارية في برقة. وبعد 1911 تنازل بنك روما عنها للنقابة الاستيطانية الإيطالية، وهي إحدى هيئاته التي كان ينوي إن يحيل إليها الأنشطة الزراعية والصناعية في المستعمرة، وهذا أدى بدوره إلى تقديمها هدية للاتحاد الاستيطاني العربي الإيطالي (UCIA)، الذي انضم إليه. في منتصف العشرينيات أنشأت هذه الشركة، وفق الخطة الأولية، حوالي عشرة مساكن استعمارية ومصنعاً بالقرب من الآبار الرئيسية، وأعادت ترميم معسكر الشرطة، وشيدت كنيسة صغيرة ومدرسة حول ساحة صغيرة، متحملة على نفقتها تكاليف شق الطرق وإنشاء شبكة المياه. وقد قسمت الأراضي إلى مساحات معدة لتسليمها إلى مزارعين. وهكذا نشأت القرية: مساكن المستوطنين شيدت على طول الطريق الوحيدة التي تمر وسط الواحة. وفيما بعد شيد المالكون في أراضيهم مساكن

أخرى، مستفيدين من القروض التي كان يقدمها صندوق الادخار في برقة. ومما كان يميز هذه القرية بساطة مبانيها الشديدة، والبحث عن تقليل النفقات إلى أكبر حد ممكن. وقد قدم الاتحاد الاستيطاني إلى الأجهزة المختصة في المستعمرة مشروع إقامة مساكن استعمارية مزدوجة، تتكون من مبنى ذي طبقة واحدة، به غرفتان، إضافة إلى المطبخ والمرافق الصحية، مصطفة على طول الشارع. ويوجد خلف الغرف فناء يحيط به جدار، يضم الإسطبل ومخزن المعدات والتبن، مغطاة بسقف من الصفيح: وحسب نوايا من خططوا لهذا المشروع، هذا الفضاء يمكن أن يقسم فيما بعد بمناضد أو جدران رقيقة عند الحاجة لفضاءات جديدة. وكانت المواد المطلوبة للبناء تتبع معايير الاقتصاد نفسها: فبالنسبة للجدران كان المخطط له استخدام ملاط الطين مقوى بالطين العادي، الذي كان باستخدام بعض أعمال الصيانة قادرًا على مقاومة تأثيرات العوامل الجوية. وكان استخدام مواد فقيرة يلاحظ بشكل خاص في السقف، المغطى بمنشر من الحديد، وجدران عليها طبقة عازلة من أعشاب البحر وطبقة من التراب، ثم طبقة نهائية من الجير، وكل ذلك مجهز بميول خفيف لتسريب المياه.

حوالي سنة 1930 كانت الأرض الزراعية المحيطة بالقرية مزروعة بالحبوب، إلى جانب 250 هكتار من الكرم والزيتون وأشجار الفواكه (حوالي 700.000 شجرة). وقد ظل الإيطاليون المقيمون فيها يتناقص، حتى بلغ عددهم، سنة 1937، 13 فرداً.

ومنذ بداية الاحتلال تم إنشاء شركات زراعية صغيرة على الأرض التي تسيطر عليها القوات الإيطالية، وكانت الأراضي المختارة، خاصة في بنغازي

ودرنة، مخصصة لزراعة الخضر لبيعها في العاصمة، واشترت من مالكيها الليبيين. ثم وجدت مؤسسات أخرى خاصة، ذات امتداد ملحوظ، كانت تمارس زراعة الحبوب والرعي، بالقرب من الحصون العسكرية، في الفتايح بدرنة، وسيدي عبد الله بالقرب من طلميثة، بالقرب من المقبرة في منطقة قورينا. وكان من أولى المؤسسات الزراعية ذات الأهمية الكبيرة التي وجدت في برقة تلك التابعة لهيئة العمليات الاستيطانية، التي كانت تملك حوالي 2000 هكتار من الأرض، بالقرب من المرج وقريباً من قلعة طلميثة، التي سبقت الإشارة إليها، بينما كانت مؤسسات أخرى أقل حجماً قد توزعت في عدد من التجمعات تحت الإشراف الإيطالي.

وكانت أولى محاولات إدخال الزراعة المميكنة في الجزء الشمالي من الهضبة قد تمت في أواخر سنة 1919 على يد الخبير الاقتصادي فرانثيسكو فرونتالي، وكان تلميذاً في المعهد الزراعي في فلورنسا، وقد وقع عقد إيجار لمدة عام لأرض تبلغ مساحتها 250 هكتاراً في وادي (امبيزا AMBESA). وهي عبارة عن منخفض (CARSICO) يبعد حوالي خمسة كيلومترات عن شحات، التي كانت مياه السيول قد راكمت فيها طبقة مهمة من التربة الحمراء الصالحة لزراعة الحبوب: وكانت آثار المباني القديمة الموجودة في المنطقة توحى بوجود مصنع هناك. وكان مالك معظم أجزاء هذه الأرض هو ناتان بورجو (يبدو من اسمه أنه يهودي)، ولكن كان يعمل في المصنع أيضاً بعض الأهالي الذين قدموا وثائق ملكيتهم العقارية (طابو).

وكانت التجربة قد حظيت بتشجيع (وربما بإيحاء وتمويل) من المكتب الزراعي في بنغازي، الذي وفر لها المعدات اللازمة للعمل في المرتفعات ولغيرها من أعمال الإعداد. ولكن كانت ثمة عقبات مختلفة تجعل من الصعب تحقيق النجاح: نقص

المياه، قلة اليد العاملة المحلية وعدم تأهلهم على تقنيات الزراعة الحديثة، وصعوبة تبني أنظمة الزراعة المستخدمة في إيطاليا. وكانت الصعوبة الكبرى هي تملك الأراضي الصالحة للزراعة، من جهة أن أغلبها كانت ملكية خاصة وجماعية للأهالي، الذين كانوا يرفضون بيعها.

ليس لدينا أي معلومات حول نتائج هذه التجربة، ولا ما إذا تمت محاولتها مرة أخرى خلال السنوات اللاحقة، ولكن بالتأكيد لم تلق نجاحاً يذكر أكثر مما لقيته المحاولات الإيطالية الأخرى في برقة، في المرحلة الأولى للاحتلال، فالواقع أن كل هذه المحاولات اضطرت للتخلي تماماً أو التوقف عن النشاط بسبب مشكلات اقتصادية أو بسبب تدهور الوضع السياسي بين الحرب العالمية الأولى ومنتصف العشرينات.

وحتى نهاية العشرينيات كان إنشاء مستوطنات للقادمين من العاصمة، نتيجة نشاط استطلاعي أول، قد تم بصعوبة بالغة، في ظل مناخ من عدم الثبات. وكان مستوى المعرفة بمنطقة برقة، من الناحية العلمية، قد تأخر كثيراً، تبعاً للأحداث السياسية والإدارية في المستعمرة، منذ نهاية الحرب العالمية. وحتى بداية العشرينيات، ولمدة طويلة، ظلت المعرفة بأراضي المستعمرة تستند أساساً على جولات التعرف التي كان يقوم بها موظفون في الهيئة المستعمرة، وبعد ذلك قامت بعثات مدنية بالتجول في الأراضي التي سيطرت عليها القوات الإيطالية لتقييم مقوماتها الزراعية.

وتكتسب أهمية خاصة، من أجل إنجاز أعمال التحليل لاحقاً، ما قامت به نقابة الدراسات من أجل تعزيز قيمة برقة، التي أسست في ميلانو، وتولى رئاستها

السناتور أنجيلو فالفاسوري-بيروني، الذي كان قد أوفد سنة 1920 إلى المنطقة بعثة من الفنيين لتقييم إمكانات التطور الاقتصادي. وقد وصلت البعثة إلى بنغازي في 19 أكتوبر 1920، وبعد بضعة أيام شهدت في الترجمة توقيع الاتفاقية بين حكومة المستعمرة وشيخ الحركة السنوسية محمد إدريس السنوسي: وكان من ضمن ما تضمنه الاتفاق، تقسيم السيادة على الأراضي بين إيطاليا والسنوسيين، ما يضفي الشرعية على وضع فرضه الواقع، يشبه ذلك التعايش الذي سبق الاحتلال بين الأتراك والسلطة السنوسية.

وقد انتهزت البعثة فرصة تحقق السلام الذي تم في المستعمرة، فتمكن من زيارة كل التجمعات السكنية التي كانت قد اختارتها، مستفيدة بالدعم اللوجستي الذي يقدمه الجيش بالمعدات والرجال، الذي كان ضرورياً لتأكيد نجاح الرحلة وأمنها. وهكذا تمكنت من زيارة الشريط الشمالي من برقة بين بنغازي ودرنة، دون المغامرة بالتوغل في الجنوب في أراضي السهل والصحراء، والتخيم في العراء عندما تجد نفسها بعيدة عن المواقع الأهلة. ونادراً ما كانت البعثة، خارج هذه المناطق، تجد مستعمرات إيطالية، وفي حين كان السكان في بعض الحالات أكثر ودية، كانوا في غيرها غير مباينين أو معادين.

بعض الشيوخ والأعيان طلبوا عقد لقاء، حقق في بعض الحالات نتائج غير متوقعة، كما حدث في المرج مع الشيخ سليمان مسرب، شيخ أعيان العرفة في سلنطة، وطاهر العسلي، مرشح سلنطة في البرلمان، وبشير بوشطيف، المستشار السياسي السابق، وأحمد الجبالي شيخ فرع قبيلة فركاش، بعد أن عبروا عن نوايا جيدة إزاء مشاركة السكان في الأعمال الزراعية، والتنازل عن أراض لصالح شركة

إيطالية، وقد بينوا أن الهدف من اللقاء هو تحقيق تدخل عفوي من قبل البعثة لحل نزاع كان قد دام ما يقرب من قرن، بين قبيلة السلاطنة والشلمان، الذين كانوا في هذه الآونة يسيطرون على المنطقة الساحلية.

بعض الزوايا السنوسية التي زارتها البعثة كانت تمارس عملها ومسكونة، كما في زاوية البيضاء، وفي حالات أخرى كانت القرى المحيطة بالزاوية مدمرة تماماً. وفي تقريرها النهائي عبرت البعثة عن موقف إيجابي جداً حول إمكانية تطوير برقة: كل المنطقة الساحلية بين بنغازي ودرنة، على طول ما يقرب من 400 كيلومتر وبعمق يقع في المتوسط في مساحة 40 كيلومتر، كانت جديرة بأن تعد "موطناً ذا موارد كبيرة في الزراعة والرعي والتجارة، وكذلك في الصناعة، وهي موارد توجد الآن مخفية ومجمدة، فقط بسبب الرجال، لا لأسباب استثنائية تعود إلى الطقس وطبيعة التربة. وربما بسبب الجهل أو عدم الأمانة كان البعض يؤكدون أن البلد لم يكن سوى كوم من الرمال والصخور. وأمثال هؤلاء كانوا يوجدون في نواحي كثيرة من البلاد، ولكن لم يكونوا أكثر من أولئك الذين يوجدون في البييمونتي أو لومبارديا أو في إقليم فينيتو أو إقليم appenniniche. وبالنظر إلى أن الأرض التي تجولت فيها البعثة كانت بمساحة 16.000 كيلومتر مربع، وإذا أضيفت المساحات غير المستغلة بسبب الظروف غير المناسبة من حيث التربة، يمكن أن تبلغ المساحات المقصودة 600.000 هكتار، ويبقى بعد ذلك ما لا يقل عن مليون هكتار من الأرض المهيأة لزراعية الحبوب أو بتطوير زراعة الزيتون، وزراعة الكروم وتربية الحيوانات، أو بالأصح استثمار الغابات. لم تكن المياه تمثل مشكلة حقيقية، من جهة أن عدم توفر مياه الينابيع لا يمنع من التركيز على النباتات الجافة، ومن ثم كان بالإمكان إنجاز جزء يسير من التطوير

الزراعي من خلال زراعات غير مروية. وهذا لم يكن من شأنه إيجاد مشكلة، كما كانت تقول البعثة، من حيث إن ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية الإيطالية لم تكن قابلة للري، كما بين مونفيراتو وأستيغانو، أن مياه الخزانات كان يمكن أن تكفي لمعيشة البشر والحيوانات، إن لم نقل في كل أنحاء إيطاليا الجنوبية، وخاصة الجزر، ولكنها كانت تمر بحالة من الجفاف، أسوأ من تلك الموجودة في هضبة برقة.

وكان يفترض أن القواعد التي يمكن أن تبنى عليها الزراعة هي الحبوب: القمح والشعير والزيتون والكروم، إلى جانب الخشب المستمد من الغابات (التي يمكن أن تسمح بقيام استثمارات صناعية)، ثم الخضر والفواكه لتزويد السكان في المناطق الحضرية، وأخيراً بعض المنوعات النباتية، مثل الفستق، واللوز، والخروع، التي كان ممكناً أن تتوفر لها ظروف مناخية ملائمة.

وكان ممكناً أن تمثل تربية الدواجن والحيوانات المائدة الأساسية للدخل لأي شركة، من جهة أن الطقس ومقومات الرعي كانت تسمح أيضاً بتوفير نفقات التأسيس الأول، وأن تربية الضأن والخيول والخنازير كان يمكن أن تجد ظروفها ملائمة في أماكن مختلفة من المنطقة، وأن تربية المواشي كان يجب أن تكون هي الهدف الأول، لمضاعفة أعداد الحيوانات اللازمة للعمل في المستعمرة.

وكان يمكن أن تتجه التجارة للمبادلة بين ما تنتجه القبائل (الصوف، الجلود، المواشي، الزبد، الشعير) وبضائع مختلفة تستورد من الخارج (الأقمشة، الأرز، الدقيق، السكر، الزيت، الصابون). وكان ممكناً أن تسهم الصناعات الخفيفة في تحويل منتجات تربية الحيوانات (دباغة الجلود وتصنيعها، غسل الصوف وغزله،

صناعة الجعة من الشعير)، وكان يجب العمل على إعداد ورش ميكانيكا لإصلاح الآلات والمعدات. ولتطوير الإنشاءات العقارية كان يجب إنشاء أفران للجير والجبس، وورش نجارة لتحويل الأخشاب المنتجة من الغابات. وكذلك يمكن إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام مياه بعض الوديان، وإن كانت على نحو متواضع جداً، بينما كان يمكن أن تكون صناعة الفنادق، التي كانت آنذاك منعدمة تماماً، أحد المناشط المهمة. وأخيراً كانت المصادر البحرية تمثل آفاقاً مهمة في مجال استثمار منتجات صيد سمك التونة في جنوب بنغازي، وملح كركورة (إحدى كبريات إن لم تكن كبرى الملاحات في البحر المتوسط) وفي توكرة وراس التين.

وجدير بالملاحظة أن برنامج التطوير من خلال هذه الأنشطة لم يكن توجد له أي إمكانية للتحقق ما لم تطور المواصلات البحرية والبرية. وفي هذين القطاعين كان يجب البدء أولاً بتحريك الآلة الحكومية. فيما يتعلق بالطرق خاصة، نظراً لانعدامها تماماً، كان يجب إنشاء شبكة طرق بطول 650 كيلومتراً، وكان يتوقع أن يتطلب تنفيذها من ست إلى ثماني سنوات من العمل، لإنشاء العمود الفقري اللازم لأي تدخل زراعي أو صناعي. وبهذا الخصوص طلبت البعثة بعد عودتها إلى إيطاليا موعداً مع الفنيين في وزارة المستعمرات، وعرضت عليهم نتائج أبحاثها، والأسباب التي بنت عليها رأيها في ضرورة إنشاء شبكة من الطرق. وقد عبر الوزير نفسه عن موافقته على إسناد المهمة لشركة تنشأ لهذا الغرض، وكان يفترض أنها ستكون قادرة، فيما بعد، على تطوير أعمال الاستيطان، وكان جزء من الأموال اللازمة متوفراً في ميزانية المستعمرة، بينما يمكن أن يؤخذ الباقي من الأموال المخصصة للسكك الحديدية، التي أصبح إنشاؤها مكلفاً جداً، إلى جانب أنه لم يعد ذا أهمية عاجلة.

وفي منظور أن تتجه نقابة الدراسات، في وقت غير بعيد، مؤسسة استعمارية، عبر الوزير والحاكم عن استعدادهما للتنازل، وفق شروط ميسرة جداً، عن كل المعدات الزراعية والميكانيكية الموجودة في برقة. كما أن الشركة كان بوسعها إضافة إلى ذلك أن تستفيد مجاناً من كل المباني التي كانت منشأة للقوات، وكانت آنذاك مهجورة أو مهياة لذلك، وكان يمكن أن تكون مفيدة لها. وكانت أول مشكلة واجهت النقابة في تنفيذ برنامج المؤسسة الاستيطانية التي كانت قيد الإنشاء هي مشكلة ملكية الأرض.

باستثناء بعض الأماكن التي كانت الحكومة قد أتمت فيها الإجراءات النهائية بإنشاء مكاتب للتسجيل العقاري، لم تكن ملكية الأراضي محددة بشكل دقيق. ومن ثم كان ممكناً التوجه لشراء الأرض، فقط في النواحي القريبة من بنغازي وسلوق، مثل بنينة وتوكره ودرنة. وكان لأعضاء البعثة، خلال إقامتهم في برقة، اتصالات بعدد من الأعيان ذوي النفوذ في المستعمرة، وكانت لهم، خاصة في بنغازي، صلة بالسيد عثمان العنيزي، أحد أغنياء الملاك والتجار، وكان قد أخذهم في جولة لرؤية بعض أراضيه، وعبر عن تأييده للمشاركة في عملية تطوير أعمال زراعية مع المقاولين الإيطاليين، بالتنازل عن بعض ممتلكاته، ومنها ممتلكات مهنة في منطقة توكره. وكانت لقاءات أخرى لهم مع أعيان وملاك، مثل عمر باشا الكيخيا، أكدت وجود مجموعة من كبار مالكي الأراضي ذات القيمة المهمة في منطقة الساحل، وخاصة في بنغازي ودرنة، وكانوا أبدوا استعدادهم لبيع أراضيهم.

وعموماً، فبعيداً عن هذه الحالات، كانت معظم الأراضي ملكاً للقبائل، التي كانت تعتبرها ملكية لها، ومن ثم كانت ترى ضرورة التفاوض معها بخصوصها.

وكان المعتقد أن هذا لم يكن مستحيلاً، ولا حتى صعباً، فحسب ما أشار به الأعيان كانت الاتفاقات التي تتم وفق الأعراف التقليدية توفر ضمانات كافية مطمئنة، من حيث إن الملكيات القبلية لم تكن آنذاك توثق بأي شكل من الأشكال.

بعض هذه القبائل وفروعها كانت وثقت ملكيتها لمساحات واسعة من الأرض، وقد انتهت إلى أعداد ومساحات ضئيلة حتى أنه لم يكن ممكناً القيام باستثمار ولو قطعة صغيرة من هذه الثروة المعطلة. وكان ممكناً من خلال التفاوض مع المجموعات القبلية، عبر الوسيلة الفاعلة وهي الاتفاق مع الأعيان مالكي المكان (الذين كانت لهم نفس العلاقات القائمة بين المالكين والزبائن التابعين للشركة الرومانية) إنجاز عقود خاصة، لم يكن ثمة شكوك حول صحتها وصلاحيتها.

هذه العقود كان ممكناً أن تكون لمدة عشرات السنين: عشرين أو حتى ثلاثين، مع تحديد مقابل ثابت بالدينار، وكثيراً ما يكون في شكل حصة من الحصاد من جانب المالك، وخاصة في الأراضي الموجهة لزراعة الحبوب، أو للشراء المباشر، وكانت توجد أيضاً صيغ محلية للمحاصصة، مثل ما يعرف بالمغارسة، وهو عقد زراعة (كما تعرفه البعثة)، ينص على أنه في نهاية الفترة التي يتم فيها إحياء الأرض، بزراعتها بأشجار الفواكه، يعود نصفها لمن قام بإحيائها، بينما يعود النصف الآخر للمالك القديم. وبهذا النمط الأخير من العقود، كان بوسع المتعاقد، من خلال إنجازه أعمالاً مهمة، مثل حفر الآبار وإنشاء المباني وغيرها، أن يحصل على ما قد يبلغ ثلاثة أرباع المساحة الإجمالية.

جدير بالذكر أن الوزن الأكبر، في أي نمط من أنماط التعاقد، كان لسلطة السيد إدريس السنوسي، الذي كانت البعثة قد قابلته أكثر من مرة، وأبدى اهتماماً كبيراً، معبراً عن استعداد له لدعم جهود الشركة.

ولكن الظروف، بالنسبة للجانب التقني من التدخل، لم تكن جيدة، وخاصة فيما يتعلق باليد العاملة المحلية، التي كانت نادرة وغير مؤهلة، وكان المؤمل أنها مع الوقت يمكن أن تتطور. إلى ذلك لم يكن ممكناً إنجاز أي شيء على الأرض دون تمركز القوات في أراضي القبائل البدوية: في اتجاه خلق عادات وحاجات جديدة، بما يمكن من الرفع من مستوى معيشة الأهالي، وهذه كانت الطريقة الوحيدة لبلوغ مرحلة التمهيد لتوطين القبائل وإعداد اليد العاملة.

ومن أجل التغلب على مشكلة نقص اليد العاملة وضعف مؤهلات العمال المحليين كان ممكناً التعويل على الهجرة من الجارة مصر، ومن طرابلس، ولا سيما أنه كان ممكناً أن تعود من مصر القبائل التي اضطرت خلال النصف الثاني من القرن الماضي للهجرة من الاضطهاد التي كانوا يتعرضون له من القبائل الكبيرة، أو الهجرة للبحث عن عمل، بعد أن تعرضت حيواناتهم للإبادة خلال الصراعات المحلية.

وكان من الضروري خفض توظيف العمالة الإيطالية إلى الحد الأقصى، وحصر استخدامها في الأعمال المتخصصة أو الميكانيكية: حيث كانت هذه الأخيرة لا غنى عنها، نظراً للانعدام الكلي تقريباً للحيوانات الخاصة بالعمل في المستعمرة.

وتم الاتجاه لتوفير المساكن والمباني للاستفادة من الأعمال العسكرية التي تنازلت عنها الحكومة، أو للأكواخ وما شابهها، وقد سمحت الظروف المناخية الملائمة بتوفير تكاليف إنشاء المباني غالية الثمن. وفي النهاية كان يمكن الاعتماد بقدر من الثقة على تعاون السكان.

وعلى الرغم من أن العربي كان متأخراً بالنسبة لصور المعيشة الحديثة في المجتمع المدني، فإنه لم يكن بربرياً. فهو ذكي، عقلاني، فخور بماضيه العريق في التاريخ، وهو الآن يشعر بقوة برغبته في التقدم السريع. العربي ليس خبيثاً، فهو طبعي، كريم، وكثيراً ما يكون أقرب إلى الطفولة. يجب معرفة كيفية التعامل معه، وقبل كل شيء احترام عقيدته الدينية، حتى ما يتعلق منها بالاعتقاد الأعمى الفج في الخرافات. وفي مختلف المقابلات التي قامت بها البعثة لم يواجه أعضاؤها أي عداوة ضد مشروع إطلاق أنشطة زراعية وتجارية، بل على العكس وجدوا لديهم رغبة شديدة في التعاون لأجل نجاح المهمة. ويمكننا، اعتماداً على تأكيدات جلالة الأمير والسيد عمر باشا الكيخيا، أن نضيف تصريحات العميد والقاضي وبعض شيوخ القبائل في المرج، وبعض الأعيان الذين تمت مقابلتهم في أماكن أخرى: في مراوة وشحات وترت والقيقب والقبة. ولنذكر أن الضابط صوان في درنة، تحدث في ختام وليمة أقيمت على شرف البعثة كلها، وعبر عن أمنيته في نجاح أعمالها، وقال: إن برقة تنتظر وهي واثقة إعادة ولادتها على يد منظمة قوية، ستقودها نوايا جادة ومزودة بالوسائل المناسبة لا يمكن عدم اعتبارها من قبل كل السكان سوى أنها علامة على عمل خير، ومن ثم سيتم استقبالها والترحيب بها، وتسهيل مهمتها.

وكانت البعثة قد جمعت عينات من التربة من مختلف المناطق التي زارتها، تم فيما بعد تحليلها في إيطاليا لتقدير إمكاناتها الإنتاجية، ولكن لعلها كانت متفائلة أكثر من اللازم في حساب مساحة الأراضي القابلة للاستثمار الزراعي. أما فيما يتعلق بضرورة التعجيل بإنشاء شبكة الطرق، فلم تذهب مطالبها عبثاً، من جهة أن الأعمال في عهد الحاكم دي مارتيني كانت قد بدأت بالفعل. وبعد هذا بقليل بات ممكناً الحديث عن إنجاز أول محور مهيأ تماماً لعبور المركبات الآلية من بنغازي مروراً بتوكرة، ثم المرج، وشحات ودرنة.

وباستمرار عملية احتلال الأراضي، كانت الأراضي المتاحة للتنازل، أي الأراضي الحكومية، مستمرة في الاتساع. وكانت تتم، في الوقت نفسه، جملة من العمليات الفنية كان من شأنها أن تسمح للأراضي الزراعية بأن تدخل في إطار سوق حديث، ذي نمط رأسمالي، مع تأكيد الملكية، من خلال تأسيس سجل عقاري وغيره من الإجراءات الأساسية، من أجل تطور الاستيطان.

في سنة 1921 قررت هيئات المستعمرة الفنية أن تكون مشاركة المزارعين الإيطاليين على امتداد الطريق التي تربط بين بنغازي ودرنة، حيث توجد أفضل الأراضي في برقة. وقد كان وجود الطريق عاملاً استراتيجياً واقتصادياً ذا أهمية مطلقة، وخاصة أن تأمين المواصلات، مع سياسة العدوان الجديدة التي اتبعتها الحكومة الفاشية، والتتصل من الاتفاقيات مع السنوسية، التي اتبعتها طوال فترة إعادة الاحتلال، أصبحت ضرورة استراتيجية أساسية. وقد فكرت السلطات السياسية والفنيون في المستعمرة في أن تطور الطريق وتنشئ على امتداده بعض الاستراحات التي تستخدم للصيانة والدفاع، والتي كانت ستنشأ حولها مراكز استعمارية.

وهكذا أصبح الطريق من بنغازي إلى توكرة ودرنة، وهو يعبر مناطق زراعية ذات مستقبل واعد (يفترض أنه تحقق بالفعل) يمثل بشكل من الأشكال العمود الفقري للاستيطان في الجبل، ورسم حدود واضحة على الأرض للمناطق التي يجب أن تركز فيها الإدارة كل جهودها، من أجل إعداد البلاد لهجرة المستوطنون.

في النص الأول من سنة 1921 مكتب الخدمات الزراعية في برة، الذي كان في السابق مركز طرابلس، أصبح مستقلاً، ووضع تحت إدارة أرماندو موجيني، الذي كلف بوظيفة قيادية بصفته فني ودارس، في المنظمة وفي الإدارة العليا طوال الفترة التالية. وقد كان موجيني أحد أشهر الباحثين الإيطاليين في شؤون الزراعة الاستيطانية والاستوائية، واحتفظ بدور مهم حتى بعد العهد الفاشي. ولد في 1889، بدأ التعاون مع المعهد الزراعي الاستيطاني في فلورنسا منذ مرحلة الدراسات الجامعية في مجال الزراعة، وذهب إلى ليبيا للمرة الأولى في 1918، في مهمة تتعلق بتنفيذ بعض عمليات التفتيش ذات الطبيعة الفنية في جبل برقة. بين 1920 حتى 1924 كان في بنغازي، مديراً للمكتب الزراعي التابع للحاكم: وفي تلك الفترة كان عضواً في البرلمان البرقاوي. وفي سنة 1924 عين مديراً للـ IAC التي تغير اسمها لاحقاً للمركز الزراعي لما وراء البحار (وهي المهمة التي تولاها حتى نهاية 1924)، وكان كذلك عضو المجلس الأعلى الاستيطاني لوزارة المستعمرات ومستشار فني لهيئة استعمار ليبيا. وبتأثير موجيني تم خلال السنوات الأولى من العشرينيات تعميق التطبيقات الفنية المتعلقة بالنباتات وتربية الحيوان في الإقليم، ولكن لم يكن ممكناً القيام بأبحاث مكثفة كتلك التي قامت بها نقابة الدراسات حول تقدير قيمة برقة: فلم يسمح تطور خطورة الموقف السياسي وبداية المواجهة مع

السنوسية بعد سنة 1923، بإرسال مجموعات دراسات أخرى وتطوير المعرفة العلمية للأراضي، التي توقفت على مدى عقد كامل.

وقد أدى عدم تأكيد مصير المستعمرة بعد سنة 1921، وكذلك وصول الفاشية إلى السلطة في إيطاليا، إلى تعطيل تشكيل الجمعية الاستيطانية التي كانت نقابة الدراسات تقترح تنفيذها، وكان قد تم اختيار اسم لها: الشركة الزراعية الإيطالية العربية (SAIA). وكان المقرر أن تكون شركة مساهمة، كان اسمها في ذاته يدل على أنها تعبر عن إرادة التعاون بين الإيطاليين وليبيين: ولتسهيل المهمة تم الاتفاق على أن سعر كل سهم يجب ألا يتجاوز 500 ليرة، لإتاحة فرصة لعدد أكبر من العرب للمساهمة فيها، وكان يفترض أن يوجد في مجلس إدارتها ثلاثة أو خمسة شخصيات محليين، تم ذكر أسمائهم.

وكانت الروح التي تحرك من خلالها نقابة الدراسات هي ذاتها التي كانت قد دفعت، قبل ذلك بعدة سنوات، الحكومة الإيطالية للشروع في مباحثات مع ممثلين عن السكان الليبيين، ومن ثم التنازل عن المشروع لطرابلس وبرقة، في إطار مقترح لنوع من الوجود الإيطالي، كان يراد له أن يأخذ شكل محمية، أكثر من كونه تعبيراً عن سيطرة سلطة استعمارية مباشرة.

وقبل انتهاء الحرب في أوروبا انتهت عدة اجتماعات على أعلى مستوى بين موظفين في الدولة وبعض الخبراء إلى إعداد قاعدة سياسية جديدة يتم عليها إعادة ترتيب العلاقات مع السكان المستوطنون. وتم تقديم نتيجة هذه النقاشات في وثيقة أكدت الخطوط التي يجب اتباعها في مختلف جوانب التدخل: علاقة القسم السابع لهيئة ما بعد الحرب، التي اهتمت بالمسائل الاستيطانية.

وفيما يتعلق بالتدخل في مجال الزراعة وإصلاح الأراضي، نبهت البعثة إلى أن التوجه لتوطين مهاجرين إيطاليين، الذي يعني بالضرورة نزع الأراضي من العرب، ولو اتبعت سياسة التعويض المالي، سوف يثير الغضب والثورة، وهو ما يجب تجنبه، ومن ثم البحث عن وسيلة للتعاون مع الأهالي، في تطوير وتقديم الاقتصادي. ولهذا فقد كان يجب تضيق مدى الاستيطان الإيطالي، وكان يجب تسهيل التنازل عن الأراضي ذات المساحات الصغيرة، لتجنب وجود ملكيات زراعية كبيرة، تعتمد على استخدام اليد العاملة المحلية. وكان يجب، بقدر المستطاع، تشجيع وجود أشكال للمشاركة، من خلال اتباع كل الطرق الممكنة لتسهيل مشاركة طبقات الملاك الليبيين.

وقد أعدت في السنوات التالية، من خلال هذا التوجه للسياسة الجديدة نحو إشراك الأهالي المحليين في تطوير البلاد، مشروعات تستند إلى فكرة مشاركة العمل الزراعي بين الإيطاليين والليبيين. في سنة 1921 أسست في روما الجمعية الوطنية للهجرة والعمل (CNEL)، التي كانت تخطط لإنشاء جمعيات زراعية في برقة، وحوالي منتصف سنة 1921 طلبت من مجلس الوزراء ميزانية لتنظيم رحلة بعثة دراسية مكلفة باختيار الأماكن الأكثر ملاءمة لتطوير هذا التدخل. وقد اقترحت الجمعية إنشاء تشاركية يساهم فيها 50 عائلة من المزارعين، ثلثاهم من الإيطاليين والثلث الباقي من العرب، وكانت انطلاقاً من ميزانية مبدئية قدرها 3 ملايين ونصف مليون ليرة، ستكون قد استعادت ما صرفته بعملهم خلال خمسة عشر عاماً، وبذلك يكونون قد امتلكوها. وقد استند اختيار التشاركية برقة لتنفيذ فيها أول تجربة من هذا النوع، للتشابه في المناخ مع أقاليم إيطاليا الجنوبية، وكان مشروعها التمويلي قد أخذ في الاعتبار فكرة أن من المعروف أن في ليبيا أربعة فقط

من كل عشر سنوات تكون ذات محصول جيد، وأربعة محصولها ضعيف، واثنان محصولهما رديء.

قصة التشاركية التي أنشأها (CNEL) (التي كانت خطتها للتدخل أكثر إثارة، وبشكل ما، إلى جانب التعاون بين الإيطاليين والليبيين، وامتدادها في الأراضي، تشبه تلك التي تم تطويرها بعد ذلك بعدة سنوات، في فترة الاستيطان السكاني، ولكنها لم تتجاوز مرحلة التخطيط، ضمن المشروع الذي عرف باسم SAIA. لم نعثر على أي وثائق أخرى حول هذه المحاولات، ولكن توجه الحكومة الفاشية التي فرضت نفسها في نهاية سنة 1922، كان بكل تأكيد بعيداً عن روح التشارك والمساهمة الودية بين المستوطنون والمستوطنون في تطوير الأرض.

ومنذ البداية، وفي إطار استعمار ليبيا أظهرت أول حكومة لموسوليني اتجاهاً واضحاً نحو تفضيل تدخل الشركات القتالية الفاشية. أكدت هذا وثيقة في الأرشيف تعود إلى نهاية 1922، حيث يخبر فيها فيديريتسوني وزير المستعمرات وزير العمل بمشروع إنشاء هيئة كان يفترض أن تنجز أعمال استصلاح أراضي برقة: لتحقيق هذا الغرض، وبمبادرة من فيديريتسوني تمت مفاوضات مع العمل الوطني المقاتل والنقابة الوطنية للجمعيات الفاشية. ونظراً لأهمية هذه المبادرة تم تأكيد استعجال القيام بدراسة، كانت منتظرة في المستعمرة، باعتبارها عنصراً جديداً وفعالاً في التطور الاقتصادي وفي التهدة السياسية في برقة. وقد طلب فيديريتسوني من زميله بالانخراط في المبادرة وتأييد انخراط الـ ONC الذي كان يقع ضمن ولايته وكان يجب أن يسهم في تأسيس الهيئة الجديدة، ومنحها التزاماً مالياً مناسباً.

ولعل مبادرة فيديرتسوني، التي لم يكتب لها النجاح والتحقق، يمكن اعتبارها محاولة أولى لتأسيس هيئة عامة للاستثمار الزراعي في برقة. وستكون هذه الفكرة هي في النهاية، بعد تغيير قائمة المؤسسين والمشاركين، التي ستجد طريقها إلى التنفيذ بعد ذلك بعشر سنوات، أي في سنة 1932، عندما أسست هيئة الاستيطان.

وكان فيديرتسوني نفسه قد عرض الخطوط العريضة للتدخل الاستيطاني للحكومة الفاشية في خطاب له بتاريخ 14 أبريل سنة 1923، في افتتاح الأسبوع الاستيطاني في ميلانو، حين أكد: لا مجال بعد الآن لمفاجآت اقتصادية، لا بالمعنى المتفائل ولا بالمعنى المتشائم، ولا مجال كذلك لمبالغ عاطفية، أو لروح التراخي، ولكن مقترح حاسم لاستخدام الأرض، بطريقة مؤكدة ومنهجية، بالوسائل المناسبة والأقل تكلفة، لمصلحة إيطاليا والغالبية العظمى من الإيطاليين، وهي الأرض التي أصبحت وإلى الأبد تحت سيادة رايثا الوطنية.

بهذه العبارات تم إطلاق برنامج استثمار الأراضي المستعمرة، لصالح البطالة في إيطاليا، التي كانت قد أصبحت إحدى القضايا الجوهرية لدى القوميين (الذين كان فيديرتسوني أحد شخصياتها الأساسية)، في الفترة التي كان يجري فيها النقاش في البرلمان حول احتلال ليبيا. وكان يتم تأكيد ضرورة وضع ميزانية محدودة للتدخل ووضع مخطط له على الصعيد الوطني، استناداً إلى معرفة مؤكدة، لا على مجرد انطباعات. السكان الليبيون لم يكن لهم أي دور في هذه العملية، بل إنهم لم يذكروا مطلقاً.

وبينما كانت أجهزة الحكومة تخطط لإيجاد الوسيلة المثلى للتدخل في احتلال أرض كان من المستبعد جداً رؤيتها خاضعة للسيطرة الإيطالية (كما يؤكد

فيديرتسوني)، فحتى سنة 1924 لم تكن هناك دراسة موضوعية وشاملة للبلاد، ولم يكن ممكناً تصميم شبكة البنى التحتية (مثل محطات الأرصاد الجوية) التي كانت لازمة لمعرفتها بطريقة أفضل. وكانت الشروط اللازمة لتطوير الاستيطان الحضري تبدو على كل حال واضحة لمن كان مثل أرماندو موجيني ومساعديه في المكتب الزراعي في برقة، قد كونوا رصيذاً مهماً من المعرفة عن البلاد، خلال السنوات الماضية: في سنة 1924، في تقرير قدمه للحكومة، عرض برنامجاً للتدخل، مثل في السنوات التالية القاعدة للإجراءات المتخذة لصالح التطوير الزراعي في برقة.

وكان التقدير الأساسي، وهو في الوقت نفسه نتيجة تحليل لفكرة تدخل مستقبلي حول اقتصاديات المنطقة في حالتها الحاضرة، وما يمكن أن تسمح به في أي تدخل مستقبلي، يتهم الاقتصاد الرعوي والقائم على زراعة الحبوب، المعتمد على حياة البداوة. لقد كانت برقة بلداً دمره البدو الرحل، الذين لم يكن ممكناً أن يتحولوا إلى مزارعين ثابتين: إن طبيعة الأرض نفسها كانت تفرض بقاء نمط الحياة الرعوية، وهو النظام الوحيد الذي يمكن أن يجسد قيمة إقليم شحيح الموارد الطبيعية. وقد كان يمكن أن تفسح حياة البداوة غير المستقرة المجال للزراعة الثابتة ولكن في حده الأدنى، بينما تربية الحيوان والزراعة الثابتة للحبوب ستظل تمثل، حتى في المستقبل، مصادر الثروة الرئيسية. وفي الختام:

في منظور التنمية الزراعية كان الجزء الأفضل في المنطقة للمزارعين هي السهول الملائمة للرعاة. كان يجب أن يكون هذا هو المعيار الموجه في مجال التنمية الزراعية. وكان على ابن الأرض أن يؤدي الدور الأصعب والأكثر أهمية في استثمار المناطق الشحيحة والصعبة، وأن يواصل ممارسة الرعي في المناطق

المطلّة على المتوسط، وحده أو بالتشارك مع الإيطاليين، بينما يمكن لقسم آخر من العرب أن يشاركوا كعاملين بمرتبات أو شركاء في عملية التطوير الزراعي للأراضي الجيدة، أو الانخراط مباشرة في زراعة أجزاء من أراضيهم.

في هذا الإطار لم يكن ثمة مجال واسع للزراعة المستقرة، التي ربما كانت تحتاج إلى وقت طويل جداً كي تتطور، وعلى جزء صغير من الأراضي، تلك الواقعة بين توكرة وسهل المرج، خلف منطقة شحات، وفي مناطق الوديان في إقليم درنة، التي كانت تمثل الإمكانات الأفضل لوجود زراعة ثابتة.

وقد تم تحديد العوامل الرئيسية التي يفترض أنها ستسمح بعمل احتلال حضري في قائمة من المبادرات في مجال الأعمال العامة، وخاصة إنشاء طرق صالحة لاستخدام المركبات، وغيرها من مشروعات البنية التحتية، التي يمكن أن تسهل حركة التنقل داخل الأراضي، لتوطيد الهدوء والأمن، من خلال الإمكانات المتاحة على الأرض، ولا سيما التأكد من ملكيتها، وأخيراً تطوير الإقراض الزراعي. وكان الأهم من كل ذلك إمكانات الأراضي، وهي المشكلة التي حظيت باهتمام كبير.

وانطلاقاً من ملاحظة أن الأراضي الجيدة كانت متوفرة، ولكنها بمجملها كانت بأيدي الأهالي الذين يتمسكون بها بشدة، وكانت القضية هي إيجاد الطريقة المناسبة لنقل ملكية الأراضي من أيدي الأهالي إلى الإيطاليين، بدراسة كل الوسائل التي ستسهل بلوغ تلك الغاية، على الرغم من الموقف غير الودي من قبل الأهالي مالكي الأراضي. في بعض الحالات كانت الأراضي المملوكة للقبائل كبيرة بالقدر الذي يمكن أن يسمح بشراء أجزاء منها لتخصيصها للزراعة

الوطنية، دون خلق مشاكل خطيرة، ولكن في حالات أخرى الأمر لم يكن كذلك: قبائل العرفة والدرسة والحاسة، الذين كانت لهم أراضي في المنطقة الساحلية، كان يمكن أن يكونوا مهتمين بعملية الاستيطان التي كانت ستتم في المناطق التي يشغلونها.

وكان الحاجز الأكبر الذي يجب تجاوزه هو الأراضي التي تعود لملكية جماعية، والتي كانت عملياً تمثل كل الإقليم المطلوب لدى المزارعين الإيطاليين: وكانت الإدارة الاستيطانية تتعجل كثيراً الدفع نحو تفكيك تلك الأراضي، من خلال دراسة الطريقة المثلى لبلوغ هذه الغاية. وكان نزاع الملكية للمصلحة العامة الوسيلة الأولى التي يمكن استخدامها: وكانت الحكومة الاستعمارية قد بدأت سلوك هذه الطريق بقرار صدر سنة 1923 ينص على مصادرة الأراضي الواقعة حول المباني العسكرية، وعلى المساكن وغيرها من المباني الحكومية التي تبعد بمسافة كيلومترين. وكان يفترض أن تمنح الأراضي المصادرة بهذه الطريقة في شكل منح لمزارعين إيطاليين. ونص القرار على أن القرب من المباني العسكرية سيكون عاملاً أساسياً من الناحية الأمنية. وكان موجيني يرى في هذا القرار بداية موفقة للحل التدريجي لملكية الأراضي، وتسهيل الأعمال الزراعية القادمة، من جهة أن الحكومة كانت قد قامت بالفعل بتحويل بعض المباني العسكرية غير المستعملة لأفراد، ما يسمح بتفكيك الأراضي المحيطة.

وكانت المبادرة للاستيطان الزراعي يفترض أن تكون ذات طبيعة شخصية، وكان موجيني يحذر من تدخل العنصر الحكومي، الذي كان من شأنه، بكل تأكيد، أن يؤدي إلى عملية غير مجدية اقتصادياً. بينما كان يمكن أن يكون تدخل الدولة،

بخلاف ذلك، مناسباً من خلال تأسيس هيئة تتولى الوساطة بين المالكين من الأهالي والمستوطنون القادمين، في شكل صندوق الاستيطان الذي كان يتم الحديث عنه منذ وقت في صفوف الحكومة المركزية، ولم يترجم مطلقاً على أرض الواقع: وكان يفترض أن يكون الهدف الرئيس لهذه الهيئة شراء الأراضي المناسبة، وتقسيمها ثم بيعها للمستوطنين.

ومع ذلك كان يجب، بكل الطرق، تجنب الاستيلاء على الأراضي المرشحة للاستيطان، كيلا يؤثر ذلك على السلام والتوازن في صفوف السكان، من حيث إن: استخدام العنف في الاستيلاء على الأراضي، وإن كان في البداية يعطي الانطباع ببلوغ الهدف، فإنه، فيما بعد، يجعل عملية الاستيطان بالغة الصعوبة، من جهة أن المزارع لن يستطيع أن يفعل الكثير في بلاد تعيش حالة دائمة من الثورة، ما يمكن أن يكون في المستقبل سبباً في أضرار خطيرة، كما نتعلم من تاريخ الاستيطان.

وهكذا سيتأكد الحضور الإيطالي خلال فترة طويلة، وعبر عملية شديدة البطء: وهذا ما تدل عليه الشكوى من أن ما تم التوصل إليه من نتائج حتى ذلك الوقت كان هزياً جداً، وأن برقة لم يتم بعد توطين الإيطاليين فيها، يقول موجيني: قبل الاحتلال الإيطالي كانت برقة تعيش حالة من البربرية والتوحش، وكانت مجهولة تماماً، وتفقر لكل شيء، لم يكن فيها أمن، وكانت تعد غير قابلة للاختراق من قبل الأوروبيين، بل على العكس من ذلك يجب تجنبها، بسبب التطرف الأعمى لسكانها، ولكنها الآن بعد أكثر قليلاً من عقد من الزمان من الاحتلال، وعلى الرغم من الحروب والمكائد الخطرة، والجمود الطويل للحرب الأوروبية، تمكنت الإدارة الإيطالية من تأكيد وجودها حتى في المناطق الداخلية وفي منطقة سرت، وهي

المنطقة الواصلة بين مختلف الجهات، وسكانها المعروفون والقريبون منا في غالبيتهم، ما يعد نتائج إعجازية، سوف تؤتي ثماراً كثيرة في المستقبل.

وقد كانت تقديرات موجيني، ولا سيما في هذه الفقرات الأخيرة، هي أيضاً متقابلة أكثر من اللازم، كما أكدت ذلك المقاومة المسلحة الطويلة، على الرغم من ضرورة الاعتراف بأن من الحق أن حضور المستوطنين الإيطاليين، في النصف الثاني من العشرينيات، عند تنفيذ خطة إعادة الاحتلال، أخذ يمتد إلى ما بعد الأراضي المجاورة حول بنغازي، لاستثمار أراضي أبعد من ذلك: كان اهتمام الحكومة يتركز حول سهل المرج، التي تبعد حوالي 100 كيلومتر في شمال شرق العاصمة، حيث توفر المياه ومساحة الأراضي الخصبة تجعل من الممكن افتراض إمكانية تطوير زراعة الحبوب. في تلك المنطقة شملت الإجراءات العقارية أكثر من 15.000 هكتار، في سنة 1928 كان 5163 منها عليها حقوق امتياز، و3.727 ملك إيطاليين، و3.676 ملك لبيين، و3.347 ملكية للدولة، وقابلة لأن يتم التنازل عنها. وقد تحقق الشرط الأول اللازم لوجود المزارعين الإيطاليين: السيطرة وحرية التجول في المنطقة، من خلال إنشاء الطرق والسكك الحديدية، على نطاق ضيق، ربطت بالتدريج بين بنغازي والمرج، حتى وصلت سنة 1927. وعلى طول هذا الطريق أخذت تتكون بعض مراكز الاستيطان، مثل سيدي مهبوس (المسماة على اسم رجل صالح يوجد ضريح له في المنطقة)، وسمي فيما بعد باسم بريدابيو شيريناكو: وفي نهاية العشرينيات كانت الأراضي حول هذه الحامية، قد كونت قرية حديثة، بتصميم موحد، بها شوارع ومساكن ذات طبقة واحدة، يسكنها إيطاليون، وكانت في معظمها ممنوحة لملتزمين إيطاليين. وكانت إحدى هذه المناطق الأكثر

اتساعاً تلك التي منحت للبارون سافيريو بولارا، وكان بها مصنع مساحته حوالي 2000 هكتار، شيدت عليها بعض المنازل الاستيطانية، وإسطبلات وصهاريج.

ونجد في مجلد لمذكرات، نشر سنة 1990 لبابولا هوفمان، وصفاً حياً لصاحب الامتياز ومصنعه: كان هذا إقطاعياً قديماً من مواليد صقلية، وقد انطلق منها خلال العشرينيات والثلاثينيات لاستعمار تلك الأراضي الرائعة لمستعمرتنا الشابة، التي تمت مصادرتها من المتمردين البرقاويين، وقد تم ذلك بموجب القوانين التي أصدرها فولبي، لصالح الامتيازات الخاصة، المكونة من صقليين من منطقة بانتيليريا ومن تونس. ومثله مثل كل أصحاب الامتيازات كان إلى حد ما رومانسياً ومغامراً، وإلى حد ما ماهراً في انتهاز الفرص، وإذا علاقة بالنظام. وقد حاول خوض المغامرة الأفريقية الكبرى ونجح في اجتيازها، وخاصة ما يتعلق بتشغيل اليد العاملة المحلية، التي كانت رخيصة جداً. وعموماً كان يجسد المغامر الرومانسي الذي كان شائعاً في تلك الآونة. ولكنه من حيث الرومانسية، لم يكن لديه منها سوى المظهر الجسدي.

وحسب معلوماتي هذا أحد الكتابات القليلة الموجودة لدينا عن المستوطنين الإيطاليين الذين وصلوا إلى برقة في أواخر العشرينيات. وكانت معظم الأوراق المذيلة بالإهداء إلى بولارا ثمرة روايات ومذكرات تم تداولها في المحيط العائلي، إلى جانب استعادة صور فوتوغرافية، حيث إن الكاتبة كانت تروي مشاهداتها في إحدى رحلاتها إلى منطقة سيدي مهيوس، عندما كانت لا تزال طفلة ذات 10 سنوات من العمر أو أكثر قليلاً، بيد أن المسار الذي تم وصفه ذو أهمية كبيرة، كما هي المذكرات التي صاحبت تلك المذكرات، حول العلاقات مع الأهالي.

كان ذا شخصية مؤثرة، ذو قامة طويلة، نحيف، يلبس دائماً ملابس بيضاء، وقبعة من السعف، على رأسه الأشيب، فوق وجهه الذي لوحته الشمس، وكثير من التجاعيد الصغيرة تلتقي بين الأنف الكبير والعينين شديدي الزرقة، وشاربين جميلين يتجهان إلى الأسفل، ما يضيف عليه طابع سيد من الريف. وكان يرحب بالضيوف بابتسامة مرحبة، وإن كانت عيناه تظهران تلك الصرامة المعروفة عمن يكونون في موقع القيادة والسلطة، ولا يعرفون الحلول الوسط، لأنه عمل باجتهاد وصرامة، وخاصة في الآونة الأولى، عندما كان الاستيطان لا يزال صعباً، بسبب نقص العاملين الإيطاليين، وقلة العرب الذين خضعوا للإيطاليين.

وقد قدم بولارا بعض التنازل عن سياسة طليئة اليد العاملة الزراعية، حيث كان قد مهد لإقامة بعض عائلات إيطالية، إلا أنه كان يثق في اليد العاملة المحلية، من جهة أنها أقل كلفة، وربما أكثر قابلية للطاعة، وكان يوظفها في الأعمال الشاقة، على الرغم مما يبدو عليها من الاعتداد بعزة نفسها، ولم يكن لديه أي تعاطف مع أفكار السياسيين الذين كانوا يقترحون إيجاد مستعمرات صغيرة، تتناقض تماماً مع فكرة إنشاء مستوطنات زراعية كبيرة، (التي كان يتبناها البارون فرانكيتي)، أو فكرة استعمار كثيف كما كان يفكر بالبو، التي كان بولارا يعتبرها مغامرة خطيرة تقوم بها إيطاليا الفاشية. وكان يرى أن مستعمرات بالبو لم يكن ينتظر منها إلا إشاعة الفوضى والاضطراب والأوبئة، وأن العمال الليبيين يمكن أن تكون لهم نتائج أفضل، إذا ما عملوا تحت قيادة لا تتسامح مطلقاً: فالعاملون الليبيون تحت رئاسته كانوا ينظرون إليه باحترام، وبعضهم كان يبلغ حد تقديسه، كما تفعل الكلاب الأليفة، التي تخشى من لآخر بعض الضربات، وربما كانوا هم أنفسهم الذين قتلوه في الأربعينيات، لتصفية بعض الحسابات القديمة لهم معه.

وقد شكل المتنازلون عن ملكياتهم في إقليم برقة شركة صغيرة من الإيطاليين التي كانت تحرص على عدم تجاهل انتماءاتها البرجوازية، ولو باستخدام بعض الطقوس المدنية، التي كانت تمارس بطريقة متكررة. وهذا مثال من كتابات باولا هوفمان: في الأبيار (حوالي منتصف الطريق بين بنغازي والمرج)، في زيارة لمصنع بورغي، في غوط السلطان، تم لقاء مدني، تحت البيت البدوي المعروف، وكان كبيراً ومريحاً ومناسباً لاستقبال الشركة المنتخبة، كما لو أنه لاستقبال اجتماع لصيد الذئب، ولكن بدل السياط والقبعات وملابس الفروسية، كانت هناك ملابس بيضاء تبلغ الكعبين، وقبعات وذيول ثعالب زرقاء أو رمادية، كانت هي الشائعة في الثلاثينيات. وقد قام أصحاب المكان، وكانوا مسيطرين وحازمين، باستقبالنا وقدموا لنا الكعك والنبيد، بأيدي رجال لا يلبسون أحذية، كانوا يمرون وهم يهتزون صامتين، بين الضيوف. ولم يكن ينقص أي شيء في ذلك المصنع، حتى الكنيسة الكاثوليكية الصغيرة، التي بنيت بمواد لا أحد يدري من أين جيء بها. وباختصار كان هناك جزء من إيطاليا شيد بروح الحنين إلى الوطن.

ويرجع الفضل في تطور الامتيازات ذات الطابع الرأسمالي لأتيليو تيروتسي، حاكم برقة من نوفمبر 1926 إلى ديسمبر 1928، صاحب الإجراءات التي سهلت عملية مصادرة الأراضي ذات الملكية الجماعية، وتسليمها للإيطاليين. وخلال ولايته سارع مكتب الأملاك في بنغازي عمليات تأكيد الملكيات ورسم حدودها، ما سهل عمليات البيع والشراء، وإجراءات التنازل عن الأراضي المملوكة للدولة.

وابتداء من ولاية تيروتسي وتخصيص الأراضي الحكومية أخذ وجود المزارعين الإيطاليين يزداد. في تلك الفترة كان بالإمكان الحصول على تنازل بهدف

الاستيطان، بمجرد تقديم طلب إلى حكومة المستعمرة، يتضمن تحديد المنطقة المختارة، ومساحة الأرض، وخطة الإعمار، مع بيان القدرة المالية والفنية لتحقيق تلك الخطة. وكان مكتب الخدمات الزراعية في المستعمرة مكلفاً بدراسة المقترح من الناحية الفنية، وفي حالة الوصول إلى رأي إيجابي، يتم توقيع الالتزام. وكان العقد يتضمن عدداً من البنود، منها استعادة الأرض إذا لم يتم تنفيذ الاتفاق في المدة وبالكيفية المتفق عليها. وإذا ما تم تنفيذ الاتفاق كما تم التخطيط له، تصبح الأرض في النهاية ملكية خالصة للمستعمر الذي كان عليه أن يدفع كامل الثمن المتفق عليه عند البيع.

وكانت المخططات الموضوعية للتنمية تتضمن بعض المزايا، مثل مكافآت، قد تبلغ نصف تكلفة استيراد الحيوانات، وتكلفة بناء المساكن الاستيطانية، وحفر الآبار والمخازن وما إلى ذلك. ثم خصصت مكافآت أخرى إذا ما كان يعمل في المنشآت الممنوحة في التزامات عائلات إيطالية، أو مقابل الأعمال الصعبة. وكان يمكن للولاية أن تقترح تداعلات تشجيعية اقتصادية، لبعض الأعمال ذات القيمة المميزة.

ويمكن تقدير مساحة الأراضي الزراعية المستهدفة بالزراعة الإيطالية في هضبة برقة في سنة 1927، من خلال مجموع المساحات التي تم، وفق الإحصاءات الزراعية، حرثها وبذرها خلال السنة: 200 هكتار في المرج، 115 هكتار في تاكنس، 450 هكتار في مراوة، و1100 هكتار في الغارب (AL-GARIB)، و3000 هكتار في طلميثة، و800 هكتار في قصر ليبيا، و2000 هكتار في سيدي بوزيد، و1800 هكتار في (AL-BID)، أي ما مجموعه أكثر قليلاً من 11.000 هكتار.

وفي منطقة تقع شمال بنغازي أسست إحدى أوائل المؤسسات الزراعية المنظمة من قبل أجهزة الحكومة وهي المستعمرة الزراعية العقابية (كوفية) (هكذا سمى الإيطاليون منطقة الكوفية، التي كانت حوالي نهاية العشرينات تضم 80 معقلاً). هكذا تم ذكرها في دليل من تلك المرحلة، حيث يتحدث عنها بأنها إحدى النواحي التي يجدر زيارتها على طول الطريق بين بنغازي وتوكره: هناك تتم تربية البقر والضأن والحيوانات المنزلية، وبها مصنع لمستخرجات الألبان. وبها زراعة رائعة ومكثفة في حوالي 20 هكتاراً من القمح والكروم وأشجار الفاكهة، وخاصة الخضر في حوالي 6 هكتارات، وقد أعطت إنتاجاً ممتازاً وكثيفاً (طن ونصف من البازلاء المزروعة أعطت 100 طن من الإنتاج).

ثم ظهرت في نواحي بنغازي مستعمرات عقابية بهدف إنجاز العمليات الأولى لإعداد التربة في الأراضي التي سوف يعهد بها لشركات خاصة. إحدى هذه المناطق، كانت تسمى (كاستيلاتشو)، مساحتها 165 هكتار، اشترتها بالفعل حوالي سنة 1930، الشركة الإيطالية لما وراء البحار، التي كانت تملك التزاماً آخر مساحته 2500 هكتاراً، بالقرب من الأبيار.

وفي توكره استقرت سنة 1926 الشركة الزراعية لمنطقة ميلانو، بعد حصولها على التزام مساحته أكثر من 2000 هكتار، تم فيه إنشاء المركز الريفي باسم إدواردو كريسيبي. وقد بات من الممكن إنجاز هذا المشروع بعد أن أنجز السجل العقاري في بنغازي في هذه المنطقة التوثيقات التي سمحت بتحديد وتصنيف العقارات، بتقسيمها لأراض مملوكة للدولة، وأراض ذات ملكية غير مقسمة، وأراض مملوكة ملكية خاصة، على طول الشريط الممتد بين البحر والجبل. وكانت

الأراضي غير المقسمة قد خصصت بناء على حصص ذوي الحقوق على كل مساحة من الأرض. ومن الأرض المملوكة للدولة نشأ الالتزام حيث وجدت تربة صالحة للأعمال النشطة والواعد للمستعمرة، التي بذلت الأفضل والممكن في مجال الاستثمار الزراعي في برقة.

وقد بدأت الشركة عملها في 250 هكتاراً، بوضع أسس عملها داخل مساحة صغيرة، كانت مدمرة جزئياً، وتم إعادة بنائها لإنشاء مواقع صالحة للاستغلال: وكانت هذه المصغرة تحتفظ بطابعها العسكري، بفناء مربع واسع داخل سور من الحجر. يوصل إليه عبر بوابة كبيرة يعلوها قوس، ويدعمها برجان لهما فتحات. وقد وصفها تيروتسي بأنها إحدى المبادرات الزراعية الأفضل مردوداً اقتصادياً في برقة، ذات تنظيم ممتاز، ومزودة بإمكانات آلية وحيوانات للعمل والتكاثر. ولكن بعد عدة سنوات كانت نتائج إدارتها سلبية، وانتهت بالفشل: ونتيجة لعدم خبرة مديري المشروع بالأشجار المزروعة لم تمت جذورها، حتى أنه لم يبق في النهاية من المشروع غير المباني القائمة. وفي تلك الفترة أمر رودولفو غراتسياني بتسليم إدارة المركز الريفي لفرقة برقة من ميليشيا المتطوعين في الأمن الوطني، مع إعفاء عدد من أفراد الميليشيا تحت الإشراف الفني للمكتب الزراعي من الإقامة الدائمة في المنطقة. وكانت المبادرة تهدف إلى إحياء سجل وقائع الاستيطان العسكري في روما القديمة، وعرضت على المستعمرات المستحدثة فرصة الاستقرار في الأرض التي يقومون بإصلاحها، عند نهاية خدمتهم، فيصبحون مالكين.

بين 1926 و1927 كانت الإجراءات الحكومية تشجع المتعهدين، فقدم عدد من طلبات الالتزام، تم قبول 18 منها، تشمل ما مجموعه 11.000 هكتار من

الأرض. وكان معظم التعهدات يقع في سهل المرج، حيث كانت قد بدأت الدراسات في مجال الاستصلاح في مجال المياه: فجزء من هذه المنطقة كانت تغمره، كل سنة مياه الأمطار، فتحول دون زراعته، وهذه المياه تضيع فيما بعد بسبب التبخر وببطء تسربها في الأرض. وقد وجدت التزامات أخرى في مناطق مختلفة، مثل (SLEAIA)، حيث وجد التزام ألدو يونج، ومساحته 2800 هكتار، الذي كان أكبرها مساحة، وفي المليطانية حيث وجد التزام بازان و س 1890 هكتار، وبريدابيو البرقاوي، وكما أشرنا سابقاً التزام البارون سافيريو بولارا (1997 هكتار).

بالقرب من بنغازي، في الرحبة، غير بعيد عن الشاطئ وفي دواخل منطقة قاريونس تم إنشاء التزامات جيرولامو كاتيلينو (120 هكتار) وفرانشيسكو بيلي (100 هكتار) وأموري ومونديلو (30 هكتاراً)، بينما وزعت 905 هكتارات أخرى في أجزاء عهد ببعضها للفرق العقابية الزراعية، وبعضها لمزارعين إيطاليين كانوا قد بدأوا العمل فيها، بعد أن أتم مكتب الأعمال العامة إنشاء طرق وممرات فيها. كما تطورت في نواحي بنغازي أيضاً الملكية الزراعية الصغيرة، المقسمة إلى قطع من 5 إلى 10 هكتارات، كان قد اشتراها أساساً مزارعون من صقلية في منطقة القويهات، في جنوب شرق البركة، غير بعيد عن المدينة: وكان الملاك قد حفروا آباراً، وطوروا زراعة الكروم بكثافة، في أراض كانت في السابق تعد غير صالحة للزراعة، بعمل متواضع، ولكنه مثابر، على يد صقليين مجتهدين ومثابرين، قاموا بعد إصلاحها ببذل كل ما لديهم من روح أبناء الأم الكبرى.

وفي العموم لم يحقق الاستيطان الإيطالي الخاص في منطقة برقة تقدماً يذكر، ولم يتجاوز أقل من ربع الأراضي المخصصة للزراعة، وحسب إحصاءات سنة 1940، كان في برقة 232 شركة زراعية خاصة، تعمل في 35.056 هكتاراً.

تحقيق السلام في برقة

كما قلنا آنفاً كانت مرحلة الحرب العالمية الأولى بمثابة كارثة بالغة الخطورة بالنسبة لسكان برقة، بما عانوه خلالها من مجاعة وأوبئة وتدهور عام من حيث السكان والاقتصاد. وكات محاولة السنوسية خوض الحرب في كل الجبهات، ضد الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين، بمساعدة الإمبراطورية العثمانية والإمبراطوريات الوسطى، نوع من الجنون: فقد كانت ردة فعل الإنجليز على الحدود مع مصر، والأهم من ذلك الحصار البحري الذي قام به الإنجليز والإيطاليون، الذي جعل من الصعوبة بمكان الحصول على أي إمدادات بالسلاح والمؤن لبرقة، ما زادوا من صعوبة الوضع الذي كان أصلاً بالغ الصعوبة، وكانت تعاني منه القبائل. وعموماً لقد أجبر التمرد، حتى قبل انفجار الصراع، القوى الاستيطانية على التخلي، بشكل كبير، عن الأراضي التي كانوا يتحكمون فيها، محتفظين فقط ببعض المواقع المهمة على الساحل.

لقد كانت الحكومة الإيطالية، تحت إلحاح الحاجة لاستخدام كل قوتها في الجبهة الشمالية، تريد أن تؤمن نوعاً من الهدوء في الساحة الشمالية في ليبيا باستخدام الحد الأدنى من القوة: وهكذا بدأت مفاوضات في الزويتينة، وما صاحبها من وقف للقتال، بالتوقيع في عكرمة، في 17 أبريل 1917، من قبل الجنرال إميليو ومحمد إدريس السنوسي، الذي وجد نفسه بعد قليل، وبعد رحيل ابن أخيه أحمد

الشريف، على رأس الحركة السنوسية. وتم احترام وقف إطلاق النار في برقة لمدة بضعة سنوات.

وكما أشرنا في الفصل السابق، بدأت الحكومة الإيطالية، بعد توقيع اتفاقية عكرمة، وفي المرحلة الأخيرة من الحرب، إعداد سياسة استعمارية جديدة، يقوم تطبيقها على تحقيق مصالحها في الصراعات، وتكوين إدارة غير مباشرة في ليبيا، بمشاركة النخبة الإسلامية والسكان. وحسب الخط الجديد للتدخل الحكومي، تم تأكيد أن: في ليبيا يجب أن يتم التحرك بناء على اتفاق، وقيادة السكان، لا تجاهلهم، بوضع كل شيء فيما يحقق المصلحة المشتركة، لا باستهداف الاحتلال على حساب البلد نفسه، والتدرج في الدفع نحو رفع الأهالي، حسب قدراتهم، ودون السعي لإجبارهم على تبني ما تقدمه حضارة متقدمة، وجعلهم مجرد متعاونين تحت الإدارة الإيطالية. وباختصار فتحت ترويج نظرية الاحتواء، وتنفيذ سياسة المشاركة، التي تهدف إلى التقريب بين الإيطاليين والأهالي، بالترحيب بهؤلاء كمتعاونين وشركاء، مع احترام ديانتهم وأعرافهم، والسعي لإدخال التقدم في أوساط السكان، باستخدام النظافة والخدمة الصحية في المدارس، بالمعنى المباشر للكلمة، مع تطوير الزراعة والتجارة.

ولقد كانت محاولة تطبيق سياسة جديدة، بالتخلي عن استخدام القوة، والبحث عن نقاط اتفاق ومصالح مشتركة بين إيطاليا وسكان ليبيا، عموماً، وعلى الرغم من بعض النوايا الحسنة لدى قسم من الطبقة السياسية، محكوم عليها بالفشل. وقد كانت أسباب هذا الفشل متعددة، وسوف نقتصر على ذكرها، ومن بينها تلك التي نعدها أساسية، وهي التطور الذي حدث في أوساط النخبة السياسية والمجتمع الليبي

الذي كان، في خضم ذلك التحول السياسي الشامل الذي حدث في العالم العربي بين بدايات القرن ونهاية الحرب العالمية الأولى، قد بدأت تتأكد فيه الأحلام بالاستقلال وتقرير المصير والحكم الوطني.

ومع ذلك يجب ألا ننسى أنه في نوفمبر 1918 تم في اجتماع للزعماء السياسيين الطرابلسيين في القصبات إعلان الجمهورية الطرابلسية، التي عرفت أكثر باسم جمهورية مصراته، حيث كانت عاصمتها، وكان من أهم زعمائها: عبد النبي بالخير، وأحمد المريض، وسليمان الباروني ورمضان الشتيوي رئيساً لها. وخلال المفاوضات التي تمت لاحقاً اعترف زعماء هذه الجمهورية قصيرة الأمد بالرعاية الإيطالية بالتوقيع في خلة الزيتون الاتفاق الذي أدى بعد قليل إلى إعلان القانون الأساسي من قبل حكومة فينشينسو جاريوني (في مطلع يونية 1919). وعموماً ففي حوالي نهاية 1919 قدم بعض أعضاء النخبة المؤثرة في طرابلس مطالبات جديدة وضعوها للنقاش، تتعلق بالعلاقات بإيطاليا.

وفي سياق عملية التطور السريع للأفكار القومية برزت في طرابلس على أيدي بعض الأعيان والمثقفين في نهاية سنة 1920: تقرر في مؤتمر عقده في غريان عدد من الأعيان فكرة تشكيل حكومة، برئاسة شخصية مسلمة ينتخبها الشعب، لها سلطات دينية ومدنية وعسكرية كاملة، في حدود رؤية يعدها نواب البلاد. وقد نقلت هذا القرار إلى الحاكم تلك التي سميت فيما بعد هيئة غريان، وكانت تطلب أن تسافر إلى روما لتقديم مطالبهم إلى الحكومة المركزية.

وعلى الرغم من فشل هذه التجربة، لتشكيل حكومة غير مباشرة وشراكة تقوم بها إيطاليا الليبرالية، خلال تلك السنوات الممتدة من نهاية الحرب العالمية حتى

سيطرة الفاشية، لكنها كانت مثيرة وتجسد نوعاً من روح التفاهم واحترام سكان ليبيا، وكان يمكن أن تفيد، إذا ما تم تنفيذها، تجنب تلك الإبادة والكوارث التي وقعت فيما بعد.

وفي إطار سياسة الحكومة غير المباشرة تم في برقة إصدار قانون، أو دستور (القانون الأساسي) في 31 أكتوبر 1920، تلا ذلك انتخابات أدت إلى تشكيل برلمان، بدأ في عقد جلساته في أبريل من السنة التالية. وقد أحييت المفاوضات مع إدريس السنوسي وما تلاها من اتفاقيات: (الرجمة في أكتوبر 1920، وبومريم في نوفمبر 1921، وغوط السلطان في يولية 1922) الأمل لدى الحكومات الليبرالية الأخيرة في تفكيك القوات المسلحة السنوسية، وفرض سلطة السيادة الإيطالية بطريقة سلمية. وعلى كل حال فقد فشلت الاتفاقات، في حين أن البرلمان قام بعمله لبعض الوقت في برقة، أما في طرابلس فقد أدى التغير السريع في القرارات والمواقف السياسية (سواء من قبل الإيطاليين أو العرب) إلى ألا يكون لتمديد العمل بالقانون الأساسي عملياً أي أثر. وعلى الرغم من معرفة إدريس أن هذا سوف يعني قطع الاتفاقات المبرمة مع إيطاليا، فقد قبل في أكتوبر 1922 قرار مؤتمر عقد في طرابلس، دعا للاتفاق على ميثاق وطني، يعرض عليه الإمارة على كل البلاد. وبعد ذلك بقليل ذهب إلى الجغبوب، ومنها إلى مصر، تاركاً ليبيا، بعد تسمية محمد الرضا وابن عمه صفي الدين ممثلين له، بينما كانت القبائل البدوية تستعد لاستئناف الأعمال العدائية.

وفي هذه الأثناء كان الموقف الساسي في إيطاليا يتغير، ويتأكد حدوث نظام سوف يتجه بقوة نحو استخدام الشدة في إطار التدخل الاستيطاني. وقد أخذت

تحدث، حتى قبل مجيء الفاشية، معارضة لسياسة الحكومة المتجهة للتهدة والتوافق التي كانت تدعمها الأغلبية السياسية التي تكونت ما بعد الحرب. وفي حكومة جوزيبي فولبي، بعملية عسكرية خاطفة تمكنت القوات الإيطالية من احتلال مصراته، التي سميت فيما بعد مصراته البحرية، وذلك في نهاية يناير 1922، ومنذ ذلك التاريخ استؤنفت العمليات الحربية، بينما كانت المقاومة في طرابلس تنشط في القيام بالهجمات ضد المواقع الإيطالية. وفي الحقيقة أصبحت الاتفاقات السابقة مجرد حبر على ورق، بدليل ان جوفاني أميندولا، وزير المستعمرات نفسه، بعد شهر فقط من ذلك الحدث الذي أدى إلى احتلال مصراته البحرية، اتجه إلى تأييد الخط الذي اتخذه فولبي، الذي اتجه لاستعمال القوة لإكمال السيطرة الكاملة على منطقة طرابلس.

وحتى في مواجهة برقة والسنوسية، الذين اتبع أميندولا تجاههم خطأ توافقياً، تغير الوضع في الشهور الأخيرة من سنة 1922. فبعد المسيرة إلى روما (28 أكتوبر 1922)، تم التوصل إلى تشكيل أول حكومة لموسوليني، وبعد بضعة أشهر تم أول عمل عسكري، أعد له في السر، نجح في نزع السلاح في قسم أول من القوات السنوسية في برقة، وأعلنت آنئذ حالة الحصار. وفي أول مايو 1923 أعلن الحاكم الجديد الجنرال لويجي بونجوفاني سحب الاعتراف بالاتفاقيات المبرمة مع إدريس، مشرعاً الطريق نحو حرب جديدة.

إن ما سماه بعض المؤرخين الحرب الثانية بين إيطاليا والسنوسية، والتي عرفت أكثر بصفتها إعادة احتلال الفاشيست لبرقة، كانت عبارة عن مرحلة طويلة من مقاومة الأهالي، دامت حوالي 10 سنوات، وكانت مرحلة خطيرة ومؤلمة جداً من

الصراع بالنسبة لما يقرب من كل قبائل البدو، وأدت إلى أزمة سكانية كبيرة، لعلها أكثر حدة من كل ما سبقها، وما زالت أبعادها حتى الآن صعبة التحديد بالاعتماد على المصادر المتاحة. إضافة إلى كونها شديدة التعميم، فهي في كثير من الأحيان متناقضة، وصعبة التفسير، وفي بعض الحالات نجدها غير قابلة للتفسير بشكل مباشر، نتيجة استخدام معايير مختلفة في الحساب (كما نجده في التقسيمات الثانوية للأراضي)، ولكنها يمكن أن تكون مفيدة في تحديد طبيعة الكارثة بشكل تعميمي.

في السنوات 1922 و 1923 قامت حكومة الاحتلال بنوع من الإحصاء السكاني (لا يرقى بالطبع للإحصاء السكاني العلمي)، فذكر أن سكان برقة يبلغ 195.000 نسمة، منهم حوالي 10000 أوروبي. وكان يوجد بالأمكن الحضرية 35.000 نسمة من المسلمين، و 4.000 من اليهود. وفيما يتعلق بالقبائل فقد تم حساب 122,000 ينتمون لما يعرف بالسعادي وبعض المجموعات المستقلة، و 15,000 من قبائل المرابطين، شبه المستقلة، بما مجموعه 137.000 نسمة.

ومن المهم التذكير بحجم وانتشار القبائل، حتى توجد لدينا صورة أكثر دقة للسكان في منطقة برقة، قبل أن يتمكن ما يسمى (التهدة) النهائية من قلب المشهد، وإحداث الكارثة البشرية النهائية. فحسب آخر ما نشر في نهاية العشرينيات من القرن الماضي، كانت التجمعات القبلية في البلاد على النحو التالي:

1- العبيدات (أكثر من 30.000 سنة 1922) في منطقة أقصى الشرق، بين منطقة سوسة وطبرق.

- 2- الحاسة (حوالي 6.500 سنة 1922) في المنطقة الساحلية إلى الغرب من منطقة العبيدات.
 - 3- عائلة فايد (أكثر قليلاً من 100 شخص) في شريط يقع جنوب منطق الحاسة، وغرب منطقة العبيدات.
 - 4- الدراسة (حوالي 19.000 سنة 1922) غرب منطقة الحاسة، حتى قرب توكرة.
 - 5- البراعصة (حوالي 21.000 سنة 1922)، يحددهم من الشمال الدراسة، ومن الشرق الحاسة وأولاد فايد.
 - 6- العرفة، لا يعرف لهم عدد بالتحديد، ولكن أقل كثيراً من 9.000 نسمة، كما تم إحصاؤهم سنة 1922، في نواحي المرج.
 - 7- العبيد (حوالي 6.800 سنة 1922)، في سهل بنغازي، إلى الشرق من العرفة، ويحددهم من الشمال والشرق الدراسة والبراعصة.
 - 8- العواقر (27.000 سنة 1922)، في سهل بنغازي، من توكرة في الشمال إلى اجدابيا في الجنوب، ويحتلون كل المنطقة الغربية من الجبل.
 - 9- المغاربة: وينقسمون إلى رعيضات وشماش (SCEMMACH) (13.000 سنة 1922)، نصفهم يقطنون في برقة، في المنطقة الجنوبية من صحراء سرت.
- ويضاف إلى هذه القبائل الأساسية، الذين يصنفون تقليدياً إلى قسمين: الحرابي (أبناء حرب) والبراغيث (أبناء برغوث)، قبائل المرابطين، وهم بدو رحل ونصف رحل. وأهمهم: الحبان (HABBAN) والقطعان والمنفة والشواعر في منطقة مارماريكا الشرقية والفواخر في إقليم جنوب شرق بنغازي، والموالح (MUALECH) والسنينات والشهيبات والجرارة، وهم بدو في المنطقة الداخلية من مصر وسرت، وأخيراً الزوية في المنطقة الصحراوية بين اجدابيا وجالو والكفرة.

وكانت تتداخل ضمن أهالي برقة مجموعات مختلفة وقبائل، عربية وأيضاً سودانية وطوارق، في الواحات الداخلية (وعدهم الإجمالي حوالي 9.000)، وبهم يبلغ إجمالي عدد السكان 146.000 في الأراضي التي لا تخضع مباشرة للحكم الاستيطاني. وفي المجموع الذي يبلغ 195.000 نسمة في برقة، يوجد تقسيم إضافي، للسكان المستقرين في المناطق الحضرية، وعددهم يبلغ حوالي 144.000 نسمة، وشبه الرحل (16.000) والرحل (35.000).

بعد ذلك بعدة سنوات بات ممكناً الحصول على إحصاءات أكثر شمولاً، في بداية شهر أبريل 1929، فيما يشبه التعداد السكاني، الذي أحصى السكان على أساس التقسيمات الإدارية والعسكرية، فوصل إلى إجمالي 152.075 نسمة. وحيث إن كلتا النتيجتين (1922 - 23 و 1929) تعودان للمنطقة الجغرافية نفسها، فيمكن استنتاج أن الانهيار السكاني كان قد بلغ 43.000 نسمة خلال ست أو سبع سنوات، وهو رقم مرعب (وهو مرعب أكثر إذا ما قورن بمساحة الأرض) حيث إنه يمثل ما يقرب من ربع السكان الأصليين. وكان قسم كبير من هذا يعود إلى الهجرة نحو مصر وبلدان أخرى من الغرب الإسلامي، وليس لدينا معلومات مؤكدة حولها. جزء من هؤلاء المهاجرين يمكن اعتباره من ضحايا "إعادة الاحتلال"، سواء في صفوف المقاومة، أو ضمن السكان المدنيين، الذي كان يراقب الآثار الكارثية من الناحية الاقتصادية، وتضييق الخناق على نشاط الرعي، والتدمير المتزايد للثروة الحيوانية.

وقد كانت المقاومة في برقة تعتمد على شيوخ الزوايا السنوسية، الذين كانوا على رأس المقاومة المسلحة، إلى جانب بعض زعماء القبائل المعترف بهم تقليدياً.

ومن هؤلاء كان الأشهر هو عمر المختار، المولود سنة 1862، بالقرب من منطقة البطنان (في مارماريكا)، وهو ابن المختار بن عمر بن فرحات، من عائلة بريدان، وهي إحدى بيوت قبيلة المنفة. وأمه هي عائشة بنت محارب.

بعد أن درس في زاوية جنزور السنوسية، غير بعيد عن طبرق، وبعد وفاة والده انتقل بعائلته إلى الجغبوب، حيث بقي ثماني سنوات، لاستكمال دراسته. بعد ذلك تم إيفاده في بعثة إلى السودان ومصر، لحساب الحركة السنوسية، وفي سنة 1895، رافق في السودان أحمد الشريف. وهناك عين شيخاً لزاوية قرو، في تشاد، ثم زاوية عين كلك، التي انطلق منها في قيادة محاولة المقاومة ضد الاستيطان الفرنسي في وادي. في سنة 1906 انتقل إلى إدارة زاوية القصور، في منطقة العبيد، في جبل برقة، وعند وقوع الاحتلال الإيطالي تطوع في القوات التركية، للمشاركة في الحرب في معسكر بنينا، ومقاتلاً في الحرب الأولى التي نشبت بين إيطاليا والسنوسية.

وفي الكتابات التاريخية الحالية يتم تأكيد اختلافه مع إدريس السنوسي، عندما وقع هذا الأخير اتفاقيات الهدنة مع الإيطاليين، ثم عندما قرر مغادرة البلاد، ومن ثم أكد المختار زعامته للمقاومة. وعند بلوغ الاحتلال الفاشي كان عمر المختار قائداً لكل جماعات المقاومة في الجبل، حيث وضع لها تنظيمًا جديدًا، بتشكيل معسكرات مختلفة، لكل منها قيادة مستقلة، ولكن تحت إشرافه المباشر. وتحت قيادته أصبح النضال: شيئاً ما أكثر من مجرد تلك المقاومة المجزأة لشعب بربري ضد الاحتلال الإيطالي، وأكثر من مجرد تلاحق هجمات من تلك التي تعود عليها البدو على مدى قرون طويلة. لقد كان في الوقت نفسه حركة دينية ووطنية.

وكان الطابع الوطني والطابع الديني للمقاومة متلازمان تماماً في نظر أولئك الذين كانوا على قيادتها. وربما يكفي أن نذكر في هذا الصدد ما صرح به عمر المختار، عندما استأنف، بعد مرحلة هدنة، الحرب سنة 1929 مؤكداً أنه: إذا كانت إيطاليا تريد أن تحل السلام في ليبيا فما عليها إلا أن تحترم الميثاق الوطني لسكان طرابلس وبرقة، الذي يتلخص في المطالب التالية: (1) حكومة وطنية للليبيا، يرأسها زعيم مسلم. (2) تشكيل هيئة تأسيسية لإعداد دستور للبلاد (3) مجلس تشريعي منتخب (4) اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في التعليم وأعمال الحكومة (5) احترام التقاليد الإسلامية.

وقد خلقت المعارك التي قامت بها جماعات المقاومة صعوبات بالغة أمام القوات المسلحة الاستعمارية، التي استغرقت وقتاً طويلاً قبل أن تتعود على مثل تلك الاستراتيجية. من جهة أخرى، كما قال إيفانز بريتشارد: "الإيطاليون كانوا يحاربون شعباً، لا جيشاً، ولا يمكن هزيمة شعب إلا باعتقال جميع أبنائه أو إبادةهم". وقد تم استخدام كلتا الطريقتين. وإضافة إلى استخدام الآليات المدرعة والطيران استخدموا أيضاً سياسة الأرض المحروقة والإرهاب، بمهاجمة نجوع القبائل، وجر الرجال والحيوانات دون تمييز، ثم حرق المخزون من المواد الغذائية: وفي نهاية التمرد كان حوالي 90% من الثروة الحيوانية قد تم تدميره. وبالتدريج صارت المناطق التي يسيطر عليها الإيطاليون تتسع، وكان ذلك في بداية عملية محاصرة الجبل، الذي كانت الظروف الطبيعية فيه تسمح بممارسة المزيد من عمليات حرب العصابات لقوات المقاومة. وتم احتلال بعض المواقع الحيوية للسوسية، مثل اجدابيا والجغبوب، سنة 1923 و1926، بعد أن تم سنة 1925، توقيع اتفاقية مع مصر، تقضي بمنح هذه الواحة الأخيرة للجانب الإيطالي. وفي سنة 1927

كانت الواحات الواقعة على خط العرض 29 شمالاً (مثل مرادة وأوجلة وجالو) قد تم احتلالها.

ونظراً لاستحالة ضبط السكان في منطقة برقة، بدأت فكرة حشدهم في مخيمات محصورة في حدود تتشكل في أواخر العشرينيات. وقد نفذت أولى عمليات الحشد هذه خلال حكومة أتيليو تيروتسي، عندما تعرضت عمليتان عسكريتان صيف 1927 و1928 وعدد من أعمال الشرطة لمواجهة أدت إلى خسائر كبيرة في صفوف المقاومة، ما أجبر بعض القبائل على الاستسلام. وقد اتجه عمل حكومة الاحتلال لفصل السكان المستسلمين عن المتمردين، على النحو الذي يمنع المستسلمين من أن يكونوا بمثابة قواعد لدعم المتمردين. وهكذا كان على المستسلمين نقل مخيماتهم إلى مناطق قريبة من المعسكرات الحربية، ما أدى في مايو 1927، إلى تجميع 817 خيمة في اجدابيا، و800 في البريقة و500 بالقرب من العقيلة، إضافة إلى 500 أخرى نصبت إلى الشمال بالقرب من سلوق وقمينس. وكان يمكن اعتبار المنطقة الساحلية في سرت، حسب تيروتسي، قد تمت السيطرة عليها، ولكن المتمردين كانوا يقومون بعمليات مفاجئة للاستيلاء على حيوانات القبائل، للتزود منها بالغذاء.

ولكن ذلك لم يكن من قبيل النصب أو السرقة، كما كان يقول تيروتسي الذي كان يرى أن مقاتلي السنوسية كانوا رجال عصابات. لقد كان عملهم أشبه بضريبة أو مساهمة لدعم المقاومة لتمكينها من الحركة، كما أكد ذلك الجنرال غراتسياني، الذي قاد بعد بضع سنوات الفصل الأخير من عملية إعادة الاحتلال، عندما قال إن السكان جميعهم دون استثناء كانوا يدعمون المتمردين. وكان حل

المشكلة بالنسبة لسلطات الاحتلال يتمثل في عزل القبائل المستسلمة، حتى لا يتيسر لهم التواصل مع المقاتلين: وكانت الوسيلة المختارة لتنفيذ ذلك هي وسيلة (المعتقلات). في صيف 1928، اتخذ إجراء جديد يقضي بتجميع المستسلمين في مناطق الساحل، في مخيمات أكبر ومن السهل مراقبتها. وتم نصب 600 خيمة بين العقيلة ومرسى بريقة، و170 بالقرب من (Gtafia) و500 بالقرب من الزويتينة.

وفي نهاية 1928 ظهر على مسرح الأحداث في ليبيا المارشال بيترو بادوليو، الذي عينه موسوليني (وكان آنذاك وزيراً للمستعمرات) حاكماً للليبيا، في 18 ديسمبر من تلك السنة. وفي أول تصريح له موجه لسكان برقة وعد الحاكم الجديد بعفو عام، عن كل أولئك الذين يسلمون أسلحتهم، ويعلنون خضوعهم في مهلة محددة. وبانتهاء هذه المهلة لن يرى السلام أي متمرّد، لا هو ولا أسرته ولا حيواناته، ولا حتى ورثته. وفي نهاية التصريح أكد بادوليو أنه سيدمر كل الرجال والأشياء، إذا لم يكن الاستسلام تاماً.

في تلك الحقبة كان قادة السنوسية منقسمين، وكانت قيادة الحركة تواجه أزمة: فبعض ممثليها قرروا التسليم للإيطاليين، وآخرون فتحوا الباب لمفاوضات مع حكومة الاحتلال، وكان الإخوان (السنوسية) يعتبرونهم خونة، وآخرون قرروا الهجرة من ليبيا. وقد ثبت السيد محمد إدريس عمر المختار في مهمته، سنة 1929، في قيادة المقاومة، ولكن الحلقة كانت آخذة فس التضيق. في 1929 أصبح بالإمكان اعتبار كل منطقة طرابلس تحت السيطرة الإيطالية، وبعد بعض الوقت حتى فزان أصبحت كذلك. وكانت العمليات بقيادة الجنرال رودولفو

غراتسياني، الذي عين بعد هذه العمليات نائب الحاكم في برقة، وكانت هذه المهمة في السابق يتولاها دومينيكو سيشيليانى. ومع وصول غراتسياني في مارس 1930 بدأت المرحلة الأخيرة والأكثر قسوة في قمع المقاومة.

وكانت التعليمات التي تسلمها نائب الحاكم الجديد، عند تسلمه مهام وظيفته من رئيس الحكومة بينيتو موسوليني ومن وزير المستعمرات إيميليو دي بونو، أن تكون الأولوية لديه يجب أن يتضح بدقة كاملة التمييز بين السكان الخاضعين والمتمردين، من حيث تأمين سلامة وأمن الفئة الأولى، مع متابعتهم بدقة حتى لا يتصلوا بالفئة الثانية. وكان سيتم عرقلة أي محاولة للتأثير على السكان من قبل السنوسية، بمنع الحركة من تجنيد متطوعين. وكان يجب أن تتم مراقبة الحدود مع مصر لمنع أي محاولة لتزويد قوات المقاومة بالدعم. وفي المراكز الحضرية، وخاصة في بنغازي، كان يجب القيام بعمليات تطهير تجاه الأفراد مزدوجي الولاء، وأخيراً "التخلص النهائي من العدو في كل أنحاء برقة، كان يجب أن تكون له الأولوية، وأن يدعم بفرق المجندين غير النظامية، والقيام بأعمال الانتقام.

وقد جاء في أحد التقارير التي تناولت تحليل الوضع، المرسلة إلى روما، تأكيد غراتسياني كيف أن الإجراءات المتخذة حتى ذلك الوقت، تجاه المستسلمين، لم تؤد إلى أية نتيجة. فقد كان في الواقع واضحاً أن القوات التي يقودها عمر المختار كانت تستمد من هذا قدراتها على إعادة بناء نفسها، وكل ما يلزم لاستمرار بقائها: وكما هي الحال آنئذ، ودون القيام بعناية جذرية بتحليل شامل للمنظمة، كان يمكن أن تظل الأمور تسير على هذا النحو لمدى عشرات السنين، لاستبعاد فكرة أن العمل العسكري، مهما كان عنيفاً، يمكن أن يقضي نهائياً على (الأدوار)، التي

كانت تثبت أنها دائماً على استعداد لإعادة بناء نفسها، كما تثبت الخلايا في الأجسام الحية، التي تتصل بمخيمات الاعتقال، حيث يجمع الأهالي المستسلمون. ومن هنا فيبدو لي أن الوضع في برقة يمكن تشبيهه بجسم تعرض للتسمم، فيفرز في موضع من الجسم دمل ينضح بالصدید. والدمل في هذه الحالة هي أدوار عمر المختار، التي كانت نتيجة طبيعية لذلك الوضع غير المعقول. وكان يجب، للقضاء على هذا الجسم المريض، علاج أصل العلة، لا الاكتفاء بمعالجة أعراضها.

وقبل الوصول إلى هذه النتيجة، ركز غراتسياني على فكرة أن السنوسية كانت حاضرة بقوة، وأن كل السكان، دون تمييز، يساندون المتمردين، كما ذكرنا آنفاً. لم تكن القوى التي كان يمكن أن يمتلكها عمر المختار كثيرة، ولكنها كانت كافية لإرهاب المستسلمين والقيام ببعض أعمال العصابات، بالتوغل حتى دواخل المراكز الحضرية المأهولة، كما حدث في توكرة وشحات ودرنة. وكان المسلحون في هذه الفرق ينتمون إلى مختلف القبائل، ما جعل المستسلمين هم أيضاً يكونون ذوي علاقة وطيدة بالمقاومة، بحكم صلة الدم: وربما لهذا السبب ظلوا يواظبون على دفع الأعرار، المستحقة للسنوسية، محتفظين بنوع من الدفاع السلبي تجاه الأوامر والتعليمات الصادرة إليهم.

وكما قال جورجو روشا كان هذا التحليل صحيحاً، بل إنه لم يتحرج من الاعتراف بواقعية بأن المقاومة كانت لها قاعدة شعبية، وإن لم يعبر عن أي تأييد لأهدافها الحقيقية، ولطبيعة المجتمع الذي يجعلها تعمل.. ومن هنا فلكي يمكن السيطرة على التمرد كان يجب قلب النظام السياسي-الاجتماعي التقليدي: وكان هذا هو ما تحقق بالفعل بإغلاق الزوايا، واعتقال ونفي شيوخها، نزع ملكيات

السنوسية ومصادرتها، إبعاد الأعيان، ونزع السلاح من الأهالي، والإرهاب التام لكل من يواصل دفع الأعشار للحركة. وعندما فشلت الأعمال العسكرية على الأرض، على الرغم من تفوق القوات الإيطالية في العدد، وهكذا تم اتخاذ قرار ترحيل كل السكان.

منذ العمليات العسكرية التي تمت بقيادته، كان غراتسياني قد قرر نقل إحدى القبائل التي كانت متهمة بالتواطؤ مع المتمردين إلى طلميثة، ومنذ شهر مايو 1930 بدأت عملية تجميعهم في بعض المناطق التي كانت تعد السيطرة عليها ممكنة من قبل الفرق الاستيطانية، وعموما كان بادوليو من اقترح هذا الإجراء، على أن يطبق على نطاق واسع، يشمل كل المناطق المتمردة، بهدف إخلائها تماماً من السكان. وقد جاء في رسالة له ترجع إلى منتصف سنة 1930، وكان يحلل فيها أسباب النتائج الهزيلة التي حققها العمل العسكري، وصل الحاكم إلى هذه النتيجة: يجب قبل كل شيء إيجاد فاصل جغرافي واسع ومحدد جداً، بين التشكيلات المتمردة، والسكان المستسلمين. ولا يغيب عني مدى هذا الإجراء وخطورته، من حيث إنه يعني القضاء على السكان الذين يعدون خاضعين، ولكن على كل حال كانت الطريق قد فتحت، وما علينا إلا اتباعها حتى النهاية، ولو كانت نهايتها القضاء على كل سكان برقة. ومن ثم فمن العاجل جمع كل السكان المستسلمين في مساحة ضيقة، بحيث يمكن مراقبتهم بطريقة مناسبة، وبحيث يظل هناك مساحة لوجود احترام تام بينه والمتمردين. وبعد إنجاز هذا يمكن المضي نحو تحريك مباشر ضد المتمردين.

وقد تبع ذلك الأمر تفعيل الخطة، التي تمت الموافقة عليها من قبل موسوليني ودي بونو. وهنا أعد غراتسياني خطة ترحيل كل سكان برقة، على امتداد السهل الساحلي، بين الساحل وتوابع الهضبة: وقبل نهاية شهر يوليو كان قد تم تجهيز المخيمات في منطقة عين الغزالة- عكرمة- طبرق، درنة، شحات، ظلميثة، والأبيار، واجدابيا والعقيلة. وقد تم حشد قبائل البراعة والدرسة والعبيد بين ظلميثة وتوكره، بينما قبائل العبيدات الذين كانوا يشغلون منطقة واسعة من الأراضي في شرق الجبل وجزء من منطقة مارماريكا، وتقريبا من درنة حتى الحدود (وكانوا لهذا يعدون مسؤولين أساسيين عن توفير المؤن التي كانت تصل إلى المتمردين من مصر)، فقد أبعدوا أكثر من الآخرين من مناطقهم المعتادة لتحركهم.

ولعل المصير الذي لقيه العبيدات كان الأكثر قسوة من ذلك الذي تعرضت له بقية القبائل في برقة. فبعد حشدهم في المرحلة الأولى على طول ساحل مارماريكا، بالقرب من طبرق حتى عين الغزالة، وفي مرحلة لاحقة، بعد وقوع محاولة للسيطرة على محاولة هروب جماعي، بالتعاون مع المقاومة المسلحة، أجبر حوالي 10.000 من العبيدات على التحول، تحت حراسة القوات الاستعمارية، إلى معتقلات إقليم سرت. وكانت مسيرة لمئات الكيلومترات، تمت خلال شتاء بارد، وعبرت من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، كل منطقة برقة، بمحاذاة أطراف الجبل الجنوبية، وخلال هذه المسيرة بقي قسم من السكان، يصعب حصرهم (الأضعف والأقل مقاومة، وخاصة كبار السن، والمرضى، النساء والأطفال) مصرعهم.

وإلى جانب عملية الترحيل الثانية لقبيلة العبيدات، التي تمت في الشتاء التالي، كانت عمليات الترحيل الأولى يخطط لها أن تتم في نهاية فصل حصاد القمح في هضبة الجبل، في صيف سنة 1930. وهكذا إلى جانب فكرة حرمان المتمردين من هذا المصدر، ومن جهة أخرى عند نهاية عمليات الحصاد، لا يعود لأحد أي مبرر للبقاء في الجبل. وهكذا أصدر بادوليو الأمر بأن يطلق الرصاص على كل من يوجد في تلك المنطقة، باعتباره متمرداً.

وقد قامت حكومة الاحتلال، فيما يشبه عملية انتقام فعلية، بمصادرة كل ممتلكات السنوسية، بهدف إنهاء أي مصادر يمكن أن تستفيد منها المقاومة. ولم يكن هذا أول إجراء من هذا النوع: فقد تم سنة 1914 مصادرة ممتلكات الزوايا في الأراضي التي كانت تحت سيطرة القوات الإيطالية، وكانت المحاكم العسكرية تحكم بمصادرة ممتلكات الإخوان الذين يحكم عليهم بالإعدام. ولم يكن ذلك من قبيل نزع الملكية النهائي، ولكنه كان يعد إجراء قد يكون مفيداً لضمان امتلاك الحكومة الإيطالية وسيلة ضغط إضافية، خلال المفاوضات مع الحركة السنوسية. والحقيقة أن هذه الممتلكات المصادرة، ظلت حتى بعد هذه الإجراءات، تترك إدارتها لأعيان ذوي علاقة بالسنوسية، وكانوا بعد الاتفاقيات التي تمت بعد الحرب العالمية قد أبقيت لهم ممتلكاتهم، وفي أعقاب اتفاقية عكرمة قامت لجنة حكومية سنة 1919 بالاعتراف بممتلكات السنوسية في الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإيطالية.

وكان المرسوم الذي أجازته غراتسياني والإجراءات الحكومية اللاحقة التي صدرت في نهاية 1930، التي تستند إلى ما يسمى الأمن العام والدفاع الوطني، تتعلق بكل أنماط الثروة، أملاك ثابتة وغير ثابتة، تعود ملكيتها إلى العائلة

السنوسية: وكان هذا يشمل أيضاً حق الزراعة في الأراضي أو المؤسسات التقليدية المتصلة باستثمارها، وكانت بعض تفاصيل الإجراء تدفع إلى التفكير في: أن المشرع كان يهدف تقريباً، إلى جانب التوقي لأي محاولة لتهريب الممتلكات، كما سبق أن رصدت في تقارير سابقة، إلى اعتبار كل من شارك في الماضي في تكوين ثروات السنوسية شريكاً في الجريمة.

وبعد صدور هذا القانون، قررت الحكومة التنفيذ الفوري للمصادرة. وكان السجل العقاري في مارس 1931 قد تعرف على كل الممتلكات الثابتة في الإقليم، حيث كانت الظروف الأمنية تسمح بذلك، وفي المناطق التي لم تكن الظروف الأمنية تسمح، كان التحقيق يتم بطريقة غير مباشرة، من خلال القبائل المجاورة، التي كانت توجد في أراضيها زوايا سنوسية، ولم يكن ممكناً الوصول إليها. وقد سمحت عمليات التدقيق بالتأكد من أن السنوسية كانت تملك ثروة هائلة من النخيل، قدرت بحوالي 3.400 نخلة في واحات جالو واجخرة وأوجلة ومرادة، إلى جانب عدد من الآبار في الصحراء، كانت تحصل منها على دخل من خلال الرسوم التي كان يدفعها من يستفيدون منها. كما كانت الحركة تملك بساتين مزروعة في عدد آخر من الواحات. ما يقرب من ثلث الأراضي المزروعة في واحة (جبنة GIBNA) في أقصى جنوب برقة، وكانت تملكها زاوية مرادة. أما الممتلكات التي كانت تملكها الحركة في المناطق الحضرية فقد كانت محدودة ولا تزيد على أربع عمارات في بنغازي، وثلاثة مبان، بها العديد من المتاجر في المرج، وستة مبان في درنة، بينما توجد في ضواحي هذه المدن من ممتلكات الحركة مساحات كبيرة من الأرض الزراعية. وبإحصاء الأراضي الزراعية يبلغ إجماليها ما يزيد على 200.000 هكتار، معظمها كان يقع حول المباني التابعة للزوايا في الأراضي الساحلية، وقد

كانت، خلال الشهور السابقة، قد فقدت جزءاً كبيراً من ممتلكاتها، وكانت قد أبعدت عن المراعي الجيدة، ولكن الإجراء مثل الضربة النهائية الموجهة للسبوسية: فبدون ممتلكاتها لم يكن بوسعها أن تؤكد قوتها في المستعمرة.

وعلى كل حال فحتى بعد تنفيذ هذا الإجراء لم تنقطع الصلات بين المحاربين والقبائل: المتمردون استمروا في الحصول على مساعدات من القبائل، وكانت الترتيبات العسكرية غير كافية لمنع ذلك. ومن ثم اتخذت تدابير أكثر خطورة في مجال السيطرة، وفي الخريف والشتاء التاليين تم ترحيل جزء من المخيمات نحو الجنوب الغربي لإقليم برقة، إلى حدود صحراء سرت، بين بنغازي والعقيلة، في مخيمات محاطة بسور مزدوج من الأسلاك الشائكة، حيث كان الطعام مقنناً، وقلصت أراضي المرعى، ووضعت تحت الرقابة المشددة. وكان أي حيوان يخرج من المنطقة المحددة، يتم مصادره، وأي خروج عن الضوابط ولو كان فردياً، تدفع ثمنه جماعياً القبيلة كلها، التي لها قرابة بالمعني. ولضبط حركة عائلات المتمردين، وكل من يخترقون الأوامر الاستعمارية، تم إعداد مخيم خاص للعقاب في العقيلة، حيث كان النظام هناك أكثر صرامة، وللأسف أصبح نقطة سوداء في تاريخ ليبيا.

وقد أثارت صرامة وقسوة هذه الإجراءات التي اتخذت لتدمير المقاومة في برقة انتقادات كثيرة في الخارج، ونوعاً من المعارضة الخفية في إيطاليا، وخاصة سياسة المعتقلات الجماعية، التي تم اعتبار أنها معاملة غير إنسانية. وفي مقابل هذه الانتقادات عبر النظام الفاشي على ألسنة بعض مناصريه، أن تحقيق السلام، وهو الهدف من كل العملية، يبرر القيام بالحد الأقصى من عدم الإنسانية، والتضحية

بالحياة الآدمية، وملاءمة التدخل الجراحي، ومن ناحية أخرى يرفض الاعتراف، بعيداً عن أي دليل، بأن حشد السكان، قد أدى إلى وجود مخيمات الاعتقالات الجماعية.

وكان ثمة في المقابل بخلاف هذا توجه لإبراز كل تلك الميزات، التي كان يرمى من ورائها إلى إظهار المخيمات كنوع مثالي للعقلانية وحسن التنظيم، وتؤيد التطوير الاقتصادي والظروف الصحية لمعيشة السكان. وفي هذا السياق قد يكون من المهم، ما ورد في وصف مخيمات الاعتقال الخمسة الأساسية، في مداوالات مجلس النواب سنة 1932، خلال المناقشات حول ميزانية وزارة المستعمرات:

سلوق: في مخيم يبلغ محيطه حوالي 5 كيلومترات، تم نصب 5000 خيمة، وتقسيم الأهالي من قبائل العواكير والعبيد والعرفة إلى أربعة أقسام، بها آبار مزودة بأنظمة حديثة لرفع المياه وتوزيعها. وكان استخدام اليد العاملة مقابل أجور، ثم تسليم قطع أراض للاستخدام الزراعي، مما حسن من ظروف المعيشة للأهالي، الذين تمتعوا أيضاً بتوزيع 900 خيمة جديدة عليهم، وبعض الملابس الشخصية، وكذلك 8000 كيلو جرام من الشعير للبذر، مع توفير آلات زراعية للعائلات التي لم تكن تملك أي معدات للعمل. وكان يتم توزيع ما لا يقل عن 50 كيلو جرام من الشعير يومياً للفقراء. كما تم تجميع الأيتام والأطفال المهجورين في مدرسة مهنية، مزودة بمنامات وصيدليات، وصالة عرض، وحمامات... إلخ. وفي الوقت نفسه تم إعداد ملجأ للأهالي العجزة، الذين كانت توفر لهم رعاية صحية كبيرة، وتغذية خاصة.

سيدي أحمد المقرون: هذا المخيم المصمم مثل مخيم سلوق، كان محيطه يبلغ 2200 متر، ويوجد فيه 13.000 فرد، من قبائل البراعصة والدرسة، من منطقة الجبل. وتقدم للأهالي عموماً نفس الخدمات التي ذكرناها بخصوص مخيم سلوق.

اجدابيا: هنا تم حشد حوالي 9000 من المغاربة، الذين كانوا يسكنون أصلاً في مرحلة البداوة غير المستقرة تلك المنطقة الشاسعة. وكان السكان بالمقارنة بسائر المخيمات يجدون ظروف حياة أفضل نوعاً، فهم بقوا في أراضيهم، التي تتوفر فيها أفضل المراعي لحيواناتهم.

وفي أحد المخيمات التي يوجد بها أطفال، تم في وقت لاحق توفير مرافق رياضية وخدمة تعليم عام ومهني. وكان المغاربة يتوجهون، من خلال إنشاء المساكن المشيدة، نحو نمط الحياة المستقرة.

مرسى بريقة: كان هذا المخيم المكون من 2200 خيمة يستضيف العبيدات القادمين من إقليم درنة، مع المتأخين معهم من المرابطين. وكانت الأغنام تتمتع بمساحة شاسعة من المراعي في الوادي الفارغ. وكانت تتوفر مستلزمات النظافة، وبقية الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المذكورة آنفاً في المخيمات الأخرى. ويضاف إلى ما ذكر معمل خياطة، تعمل فيه أكثر من 200 سيدة، ونول لنسج القفاف والحصر.

العقيلة: في مخيم مثل المعنى الحقيقي للنفي، تم حشد 3500 من الأهالي، إما أقارب للمتمردين أو خارجين عن القانون، إضافة إلى الأهالي الذين كانوا

يقيمون في عين الغزالة، وفئة من المغاربة المقيمين في العقيلة. وتم تخصيص منطقة مناسبة للرعي للحيوانات.

وفي هذا المخيم، أفضل من أي مكان آخر، كانت الرعاية المعنوية موجهة للأطفال، وخاصة الأيتام، الذين كان يخصص لهم دعم معنوي وتعليم. وفي إطار الوقاية الصحية، ومراعاة لتقلبات الرياح، كان للمخيم موقع آخر، ينقل إليه صيفاً وشتاءً.

ويقدر أن 80.000 من الأهالي على الأقل، وربما أكثر من 100.000 فرد (وهذا يعني نصف سكان برقة عند بداية الاحتلال) قد تم ترحيلهم إلى المخيمات، بعد فقد كل ما كانوا يملكون من المواشي، وهو مصدر عيشهم الوحيد. ويمكننا من خلال بعض كتابات غراتسياني في مايو 1931، التي قام بتحليلها جورجو روشا وأنجيلو ديل بوكا، تكوين صورة دقيقة بقدر كاف (وفي جميع الأحوال أكثر دقة مما تم ذكره آنفاً) عن الوضع في المخيمات، في وقت كانت عملية الحشد قد أنجزت تماماً: وكانت معسكرات التعذيب المهمة قد تركزت جنوب بنغازي وفي منطقة سرت. وكان المخيم الأكبر هو مخيم مرسى برقة، الذي ضم 21.117 من العبيدات وسكان مارماريكا. يلي ذلك مخيم سلوق الذي يضم 20.123 من العواقر والعبيد والعرفة والفواخر والمغاربة، وكذلك مخيم سيدي أحمد المقرون وفيه 13.050 من البراعصة والدرسة، ثم مخيم العقيلة وفيه 10.900 بين مغاربة وأهالي مارماريكا وأقارب المتمردين المسلحين، ثم اجدابيا وفيه 10.000 شخص، لم يتم تحديد قبائلهم. وبعد ذلك مخيم الأبيار وفيه 3.123 من العواقر. وبالمجمل تم في هذه الموقيمات الست حشد 78.313 من سكان برقة. ويضاف إليهم المنفيون من المخيمات الصغيرة، مثل درنة (145 خيمة) وسوسة (1.354)

والمرج (538)، ودريانة (225)، وسيدي خليفة (130)، وسواني الترية (100)، والنوفلية (375)، ومخيمين في بنغازي الكوفية والقوارشة (245)، وبحساب 4 أفراد لكل خيمة يبلغ عدد المبعدين 12.448، ما يرفع الإجمالي إلى 90.761. ولكن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد. فعلينا أن نضع في الاعتبار الأفراد الذين قتلوا خلال مسيرة الترحيل، والذين ماتوا في المخيمات، بسبب سوء التغذية والمرض، وجراء محاولات الهروب، في الشهور الأولى للاعتقال. وهكذا يبلغ عدد المبعدين إلى ما لا يقل عن 100.000.

أما الذين كتبت لهم الحياة بعد هذه التجربة القاسية، فقد كان عليهم أن يعانون على مدى عدة سنوات حياة شاقة جدًا، تشبه حياة المساجين. كثيرون منهم كانوا يجبرون على أعمال شاقة، مثل شق الطرق، عند بداية المخطط لإنشاء شبكة معابر صالحة لحركة المركبات، كانت مهياة للتطوير مع الوقت.

وبعد احتلال الكفرة، حيث كانت توجد آخر زوايا السنوسية، التي كانت لا تزال حرة، اتجه غراتسياني لإطلاق الضربة الحاسمة على المقاومة التي كان يقودها عمر المختار: وتمثلت في إنشاء سياج من الأسلاك الشائكة على الحدود الليبية المصرية، يمتد من البحر المتوسط، على مسافة 300 كيلومتر إلى الجنوب نحو الداخل الصحراوي. وكان الهدف من هذا الإجراء منع التزود بالمؤن والسلاح من مصر، أو جعله بالغ الصعوبة، على رجال المقاومة أو الخارجين عن السيطرة، عبر تلك القناة التي كانت ما زالت باقية. وتقريبًا بالتزامن مع تنفيذ هذا الإجراء وقع عمر المختار في الأسر في سبتمبر 1931. وتم الحكم عليه في محكمة عاجلة وهزلية بالإعدام، في عمل غير إنساني، وإذا شئنا القول إنه من الناحية السياسية

غبي، بتلك المسرحية الهزلية التي تتمسح بالعدالة الرومانية. ذلك الزعيم الشيخ للمقاومة (كان يبلغ من العمر 70 سنة) تم شنقه بعد خمسة أيام من القبض عليه، في 16 سبتمبر، أمام المعتقلين في مخيم اعتقال سلوق.

وبعد إعدام عمر المختار، عاشت المقاومة أسوأ أيامها: يوسف بو رحيل الذي تم اختياره بديلاً للزعيم الذي سقط، بعد أن بات مستحيلاً الحصول على أي مؤن أو مساعدات من مصر، حاول اجتياز الحدود ولكن قتل هو ومن كان معه من الرفاق: ومع ذلك فإن أحد الرفاق وهو عبد الحميد العبار أحد شيوخ العواقر نجح في اجتياز الحدود، في حين أن أحد رفاقه من آخر من بقي من المقاومة وهو عثمان الشامي، سلم نفسه للإيطاليين. بعد ذلك بقليل، في 24 يناير 1932، كان بوسع الحاكم بادوليو أن يعلن أن المقاومة قد تم سحقها نهائياً، وأن ليبيا أصبحت مهدأة.

وقد كلفت المرحلة النهائية للمقاومة سكان برقة ثمناً باهظاً. من الصعب (بسبب عدم كفاية وتناقض المعلومات السكانية، التي تظهر على كل حال، مدى الانهيار الذي تعرض له سكان برقة بين سنتي 1923 و1932)، تحديد العدد الإجمالي للموتى الذين سقطوا بسبب الإرهاب والتهجير: ومع ذلك فقد تم الحديث عن 50.000 من سكان برقة لقوا حتفهم في هذه الفترة. فحسب الأرقام الرسمية الإيطالية بلغ عدد الموتى بسبب العمليات ضد المقاومة، بين 1923 و1931، حوالي 6.500. ومن ثم يمكن تأكيد أن العدد الباقي ذهب ضحية الأوضاع الاقتصادية والصحية التي نتجت عن أعمال الإرهاب والتشديد، ونجمت عنها ظروف معيشية مرعبة خضع لها المنفيون في فترة الاعتقال.

إن ما لدينا من معلومات لا يتيح لنا القدرة على التمييز بين كل هذه الأسباب، أو تحليل الطرق والأساليب التي تمت بها هذه المجزرة، التي يجب ألا ننسى أنها لم تمس المدن، وعمت فقط السكان الذين كانوا يعيشون في منطقة الجبل، والمناطق شبه الصحراوية.

هذه القصة التي حدثت في برقة، وتعد إحدى أعنف القصص في تاريخ الاستيطان الإيطالي، وإحدى أبشع أعمال الإبادة الجماعية التي تمت ضد السكان الأفارقة، وأرادتها الحكومة الفاشية، ظلت لوقت طويل نوعاً من المحظور تناوله بين المؤرخين الإيطاليين، ولم نجد إلا ما قام به جورجيو روشا وأنجيلو ديل بوكا وعدد آخر من الباحثين، من دراسات وأبحاث في الأرشيف ابتداء من أواخر السبعينيات من القرن المنصرم، لتقديم أوائل المحاولات لوصف خطورة سياسة التمييز العنصري التي مورست ضد قبائل الجبل الأخضر، في أوائل الثلاثينيات.

وخلال العقد الأخير أبدى الدارسون الليبيون عناية كبيرة بدراسة هذه المجزرة، التي اتسمت بلامح إبادة جماعية، وعلى الرغم من صعوبة الحصول على مصادر، وهي كثيرة من جانب سلطات الاحتلال، فإنهم تمكنوا من جمع الكثير من الروايات الشفهية والشهادات والقصص ممن بقوا على قيد الحياة، وقاموا بدراسة الذاكرة الأدبية والأشعار الشعبية، ثم قاموا بمقارنة وتحليل البيانات المتعلقة بتلك المأساة، مع البيانات السكانية العامة.

ومن خلال الأدبيات العلمية الليبية يظهر لنا إطار أكثر مأساوية، من ذلك الذي نجده عند الدارسين الإيطاليين. وبالطبع من الصعب الحكم على بعض النتائج العامة التي تم ذكرها: إذ ينقصنا في الحقيقة تحليل مباشر ومحدد للإنتاج التاريخي،

وخاصة ذلك الذي نشر باللغة العربية، وبالمقارنة المباشرة بأعمال الدارسين الليبيين، الذين نأمل أن تساعد التطورات السياسية الحديثة، وخاصة تلك التي أدت إلى اتفاق بين إيطاليا وليبيا، لتسوية التركة الموروثة عن الاستعمار، على تيسير التواصل بين الجانبين.

وربما يمكن القول بأن بعض التقديرات شديدة العمومية للخسائر التي تعرض لها سكان ليبيا خلال فترة الاستعمار الإيطالي، قد تم تضخيمها، لأسباب تتعلق بالدعاية، متصلة بالمسألة المضادة للاستعمار، والتي نشأت بعد الانقلاب العسكري سنة 1969. وبشكل خاص يجب التذكير بأن بعض الشخصيات السياسية الرئيسية المحسوبة على النظام الجديد قد أيدوا، في أكثر من مناسبة، القول بأن الاستعمار الإيطالي قد أدى إلى موت أعداد أكثر بكثير من الليبيين، يزيد كثيراً جداً عن تقديرات الدارسين الإيطاليين: فمثلاً أكد معمر القذافي سنة 1983، في مقابلة له، أن سكان ليبيا كان عددهم خلال الاستعمار الإيطالي 750.000، وأن الإيطاليين فعلوا ما هو أسوأ بكثير مما فعله هتلر، بينما صرح وزير الخارجية قبل ذلك بسنوات أن ما يقرب من مليون ونصف المليون من الليبيين قد أريدوا. ليس ثمة شك في أن هذه الأرقام بعيدة عن الصحة، ولا سيما مقارنة بما لدينا من معلومات عامة حول السكان: في الواقع هي أرقام تشير بالتقريب إلى كل السكان (في الحالة الأولى)، أو ضعف العدد الحقيقي (في الحالة الثانية)، لسكان ليبيا الذي كان موجوداً أثناء التعداد العثماني سنة 1911.

وقد كتبت في مقالة نشرت منذ بضع سنوات:

إن حساب الموتى (وهنا من المهم التذكير بأنه أثار العديد من الجدل في بلدان أخرى تعرضت من قبل للاستيطان، مثل الجزائر، ولكن يبدو أنه من خلال عملية تفاوض ذات طابع اقتصادي، ظهر في شكل هزيل من الأخذ والعطاء)، يجدر أن ينتقل هذا إلى مجال البحث التاريخي الموثق. ويبدو أن بعض المؤرخين الليبيين يتجهون إلى القيام بتقدير مبالغ فيه لعدد ضحايا الاحتلال وضحايا عمليات الاضطهاد، بينما يتجه المؤرخون الإيطاليون الذين قاموا بحوث عميقة للمسألة، مثل أنجيلو ديل بوكا، يقدرون ضحايا الليبيين طوال مرحلة الاحتلال بحوالي 100.000 قتيل، وإن كانوا لا يستطيعون بناء تقديراتهم على أسس شاملة ومؤكدة بما فيه الكفاية. ويظهر أن مشكلة توثيق هذا الجانب من قصة الاحتلال تتسم على نحو خاص بالتعقيد.

وعلى كل حال، إذا كان الجدل أو المفاوضات السياسية التي تستخدم بقصد تلك الأرقام المتعلقة بقصة ماساوية إلى ذلك الحد، لا أهمية لها على الصعيد التاريخي، يجب أن نلاحظ أن بعض الدارسين الليبيين، ربما تحت تأثير التصريحات الصادرة من زعماء سياسيين، يرون أن الحديث عن بضع مئات من الآلاف من الموتى، بسبب الاحتلال الإيطالي ليس بعيداً عن الصحة. ويقدم أحد الباحثين، وهو يقيم في الولايات المتحدة الأمريكية ونشر في الآونة الأخيرة عدة كتابات حول مرحلة الاحتلال، هو الدكتور عبد اللطيف حميدة، يتحدث، في كل كتاباته، عن موضوع المعتقلات، ومع وجود اختلافات في الأرقام إلا أنه يجعلها دائماً في معدل عال جداً: فمثلاً يقول "أن الاحتلال الوحشي الإيطالي أدى إلى

موت نصف عدد السكان، بمن فيهم المثقفون المتعلمون، أو كما يقول: "إن عدد سكان ليبيا كان يقدر بمليون ونصف المليون نسمة عند بداية الاحتلال الإيطالي سنة 1911. ومن هؤلاء مات نصف مليون، سواء خلال المعارك أو بسبب المرض والجوع والعطش. إضافة إلى 250.000 لبيي اضطروا إلى الهجرة إلى مصر وتشاد وتونس وتركيا وفلسطين وسوريا والجزائر". أما فيما يتعلق ببرقة يؤكد هذا الكاتب أن التهجير شمل ثلثي السكان المدنيين في ليبيا الشرقية، وهو عدد يقدر بحوالي 110.832 نسمة، بما فيه من نساء وأطفال.

بعض هذه الأرقام المذكورة جاءت نتيجة بحوث قام بها مؤرخ لبيي آخر هو يوسف سالم البرغثي، الذي قال إن الموتى جراء التهجير يمكن أن يرقى إلى ما بين 50.000 و70.000 (ولنذكر أن روشا وديل البوكا قدروا عدد الموتى بما لا يقل عن 40.000)، ويؤكد البرغثي أن الرقم النهائي للمنفين يأتي من حسابات مبنية على الوثائق الموجودة في الأرشيف الليبية والمقابلات التي أجريت مع من بقي حياً من المعتقلين.

وبعيداً عن الأرقام المتداولة بين المؤرخين، وعودة للأحداث التي وقعت في برقة، يمكن أن نستنتج أنه عند انتهاء عمليات إعادة الاحتلال كانت البنى الاجتماعية والدينية والاقتصادية والسكانية في البلاد قد انقلبت تماماً: كان ما يقرب من كل السكان يعيش في الشريط الساحلي، ومعظمهم كانوا يعيشون داخل مخيمات الاعتقال في حالة مزرية جداً. وكان الأهالي المحشودون في المعتقلات لا يملكون من وسائل للعيش، إلى جانب المخصصات التي تمنحهم إياها الحكومة، المرتبات التي تمنح للعمالة التي كانت تستخدم في مجال الأعمال العامة، وخاصة

شق الطرق: أما النخبة من المثقفين ورجال الدين فقد رحلوا إلى إيطاليا أو أبعادوا، وبعضهم كان قد هاجرا إلى مصر: السنوسية كانت تعد خارجة عن القانون، وقد فقدت كل ممتلكاتها، وثروتها الحيوانية، التي كانت في السابق تمثل المصدر الأساسي للثروة في البلاد، قد أبيدت بالكامل خلال الأعمال الحربية. وكان كل إقليم الجبل الأخضر قد أفرغ من سكانه، وكانت أراضيه الخصبة تنتظر قدوم سكان جدد: أي المزارعين الإيطاليين.

هيئة استعمار برقة

بعد فترة من التوقف، نتيجة أحداث الحرب العالمية الأولى، استؤنفت المبادرات والدراسات حول الاستثمار الزراعي في برقة، مع بداية العشرينيات. بين 1920 و1921، خلال التطلع إلى وضع التهئية في ليبيا، قدم وزير المستعمرات رأياً حول إمكانية إنشاء منظمة أو هيكل للإدارة الفنية للاستيطان.

ومع تولي الفاشية الحكم في إيطاليا، ظل النقاش قائماً حول هذا المشروع، كما قلنا آنفاً كان وزير المستعمرات لويجي فيديتسيوني قد اقترح أن يضم أيضاً إلى هذا العمل الوطني المحارب، نقابة الشركات الفاشية. وعلى كل حال، لم يتم تنفيذ المقترح، وبقي العمل الوطني المحارب منشغلاً، خلال الأعوام التالية، في مشروعات الاستصلاح الشاملة، وخاصة في المستنقعات (PONTINE)، بينما كان النقاش داخل الحكومة ظل مستمراً في إطار فروض مختلفة. ويبدو أنه في تلك السنوات كان موقف الليبرالي الذي يقول بالقيام بتدخل مباشر للرأسمال الخاص، لشراء أراضي الليبيين، مع تقليص دور الدولة وحصره في أدوار الرقابة والتنظيم العام، وكذلك اقتراح تأسيس صندوق للاستيطان كهيئة ذات شخصية عامة وشبه عامة، لتشجيع انتقال الملكية من الأهالي إلى الإيطاليين، لم يجد طريقه إلى النور.

وكانت السياسات الاقتصادية للنظام الفاشي قد أخذت تتغير ابتداء من 1926، في مواجهة الأزمة التي كانت تضاعف من إشكالية الوضع المالي، وكانت فوق كل شيء تنذر بخلق تدمير شديد لدى المواطنين بسبب الزيادة الهائلة في أعداد

العاطلين عن العمل. وحتى في المستعمرة كانت تمر فترة من الركود، أثرت خاصة في الزراعة، بدأت في السنوات الماضية، وأدت إلى التخلي عن العديد من الامتيازات، بعد فترة طويلة من الجفاف، أدت في أحيان كثيرة إلى الإضرار بالإنتاج الزراعي.

في هذا الإطار أنشئت في 1926 اللجنة الدائمة للهجرة الداخلية (التي ستصبح سنة 1931 مفوضية الهجرة والاستيطان الداخلي)، ومهمتها ضبط وتنظيم حركة السكان العاملين في هذه المناطق التي تعاني من معدلات كبيرة للبطالة، وتحويلها إلى مناطق قابلة للاستثمار. بعد ذلك بسنتين تم تفعيل العمل بقانون الاستصلاح الشامل، الذي كان يهدف إلى إطلاق حركة الاقتصاد، عبر سلسلة من الإجراءات في مناطق المستنقعات أو غير الصحية. وكان يفترض أن تكون الدولة هي التي تطلق هذه المبادرات وترعاها بتمويلات قد تصل إلى ثلاثة أرباع التكلفة، وكانت تهدف إلى خلق فرص عمل للعمال العاطلين عن العمل، وزيادة مرتبة في الإنتاج في القطاعات الأساسية.

وقد كان للتحويل من مرحلة النظام الليبرالية إلى مرحلة سيطرة الدولة، الذي حدث في تلك السنوات، نتائج حتى على صعيد السياسة الاستيطانية. سنة 1928 تمت عدة إجراءات في إطار المساعدات المالية للسمتوطنين، وكانت بمثابة تحول في الاتجاه نحو استعمار تدعمه الدولة مالياً. ومن المهم الإشارة إلى أن فيديرتسوني، الذي أصبح مرة أخرى وزيراً للمستعمرات، بين 1926 و1928، أطلق فكرة التنمية البشرية، واستيعاب اليد العاملة الوطنية في المستعمرات.

أما فيما يتعلق بليبيا، فإن النتائج المتواضعة التي كانت قد تحققت حتى ذلك الوقت في مجال هجرة الوطنيين (يجدر التذكير أنه حتى سنة 1931 كان عدد العاملين الإيطاليين في برقة لا يتجاوز 429 عاملاً إيطالياً في الشركات الزراعية، وحوالي 7000 في كل التراب الليبي)، تجعل من الضروري تغيير الاتجاه. وكان يبدو أن تحقيق هجرة جماعية شاملة لا يمكن أن يتحقق من خلال اقتصاد زراعي من النوع الرأسمالي التقليدي، الذي لم يكن لديه أي رغبة لتشغيل يد عاملة وطنية، التي تزيد تكلفتها كثيراً عن تشغيل اليد العاملة المحلية. وفي جميع الأحوال كان واضحاً أن أي تنمية للاقتصاد الزراعي في برقة، وبكل تأكيد لزيادة الهجرة الإيطالية، لا يمكن أن تتحقق قبل أن تصبح كل الأرض تحت الهيمنة التامة لإيطاليا. وكما سبق أن أشرنا تحقق هذا المستهدف في بداية سنة 1932، عندما أعلن بييترو يادوليو تحقيق التهدة في المستعمرة. وكان أحد العوامل الأخرى من أجل تطوير الاستيطان الوطني، أن توفير الأراضي اللازمة كان قد أنجز عملياً قبل ذلك بسنوات، عندما قررت الحكومة أن القبائل التي تم تهجيرها على مخيمات الاعتقال لن يعودوا مرة أخرى إلى مراعيهم في منطقة الجبل: الجبل الأخضر سيكون مخصصاً كله للمزارعين الإيطاليين. لا نستطيع أن نحدد بدقة متى اتخذ هذا القرار، ولعله يعود إلى الفترة التي اتخذ فيها قرار التهجير النهائي لسكان الجبل. بعد بضعة أشهر على إعلان التهدة نضجت العملية السياسية لتحديد البنية والأهداف التي يمكن أن تكون لهيئة عامة، مختصة بدعم تنمية الأعمال الزراعية في المستعمرة، وتم تأسيس هيئة استيطان برقة.

وقد وقع على قانون الهيئة الملك فيتوريو إيمانويل الثالث في 11 يونية 1932. وبموجب هذا القانون وضعت الهيئة تحت رقابة مفوضية الهجرة

والاستيطان الداخلي ووزارة المستعمرات، وكان هدفها استصلاح الأراضي التي كانت ستمنحها لها الحكومة. وكان رأس مالها يتكون، إلى جانب الأراضي، من مساهمات بلغت 38 مليون ليرة، إضافة إلى خمسة ملايين كانت ستخصصها المفوضية للهجرة والاستيطان الداخلي، والمؤسسة الوطنية للإقراض لصالح العمل الإيطالي في الخارج (ICLE)، وبنك نابولي، وبنك صقلية، والمعهد الوطني للتأمينات (INA)، والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، وبمليونين الصندوق الوطني للحوادث، والبنك الوطني للعمل، وبمليون الجمعية الوطنية للإقراض الزراعي للتطوير، وأخيراً مبلغ 3 ملايين يفترض أن تدفعها المجالس الإقليمية للاقتصاد التعاوني، وفق تقسيم للحصص يقوم به وزير التعاونيات. وكان على الأطراف المشاركة في هذا الموضوع أن تدفع ما عليها من التزامات على خمسة أقساط سنوية، ابتداء من تاريخ اعتماد الدستور.

وكانت هيكلية الهيئة تتكون من: الرئيس، الجمعية العمومية، مجلس الإدارة، وجمعية عمداء البلديات. ويساهم في الجمعية العمومية ممثلو المجالس الممولة، بينما يتكون مجلس الإدارة من الرئيس وأربعة عشر عضواً: 7 أعضاء رسميين (وهم مندوبون عن رئاسة مجلس الوزراء، ومفوضية الهجرة والاستيطان الداخلي، ووزراء المستعمرات والمالية والهيئات النقابية، وحكومة المستعمرة وغرفة التجارة الاستيطانية)، وسبعة أعضاء منتخبين، تسميهم الجمعية العمومية.

في 13 أغسطس سنة 1932 صدر القانون بتسمية لويجي راتسا رئيساً لـ ECC: وكان ذلك بناء على اقتراح من وزير المستعمرات إميليو دي بونو، قدمه لموسوليني في بداية ذلك الشهر. وفي السابق عمل لويجي راتسا مديراً لمفوضية

الهجرة والاستيطان الداخلي منذ إنشائها، بعد أن كان في شبابه أحد أقرب المساعدين لقائد الفاشية: في الحقيقة كان قد بدأ مسيرة مهنية موفقة، كصحفي في صحيفة "شعب إيطاليا"، التي كان يديرها موسوليني. ثم عمل سكرتيراً لكتل العمل الفاشية SANSEPOLCRISTA ومشرف على الكتل الفاشية في ترينتو. وبعد المسيرة إلى روما سمي سكرتيراً للنقابات الفاشية في ميلانو (1923-1927)، ثم أصبح نائباً سنة 1924، ووزيراً ثم رئيساً للنقابات الفاشية للزراعة (1928-1933)، ثم أصبح عضواً في المجلس الأعلى للفاشية. وبعد ذلك ببضع سنوات، في يناير 1935، عين وزيراً للأعمال العامة.

وبعد اختيار راتسا، الذي احتفظ بالمهمة السابقة، نائباً في البرلمان، وحضر لأول مرة في قصر القيمينال (مقر البرلمان)، ضمن مفوضية الهجرة والاستيطان الداخلي، وبالاتفاق مع وزير المستعمرات وحكومة برقة قرر أن المقر الرئيس للإدارة يجب أن يكون في المرج: وكان هذا الخيار مثيراً من الناحية الاستراتيجية بالنظر للأنشطة التي يجب القيام بها، من حيث إن المرج بين الدرجة الأولى والثانية للجبل الأخضر كانت قريبة جداً من بنغازي، في المناطق التي كان يزعم فيها تطوير الاستيطان الوطني.

تم الاجتماع الأول للجمعية العمومية في 25 أغسطس 1932، في مقر وزارة المستعمرات، وحضره الوزير إيميليو دي بونو ووكيل الوزارة ألساندرو ليسونا. في هذه المناسبة ذكر دي بونو ببداية الاستيطان في طرابلس، خلال توليه الحكومة، فيما ركز راتسا على بيان إمكانات برقة الزراعية، التي تسمح بتوطين عدد كبير من السكان من الإيطاليين، بما يسمح بتفريغ بعض المناطق الإيطالية ذات الكثافة

السكانية العالية. وكان هدف المؤسسة تطوير الاستيطان السكاني، على أساس اقتصاد زراعي، يمكن أن يوفر للمستوطنين وسائل المعيشة، ويمكن، مع الوقت، أن يضمن تحولهم إلى مالكين للأرض. وجدير بالذكر أن ظروف المناخ والطقس في المناطق المختارة في الجبل لا تختلف عن ظروف المناخ والطقس في بعض مناطق الجنوب الإيطالي، وأنه سيكون ممكناً أن تطور فيها زراعة الأشجار والحبوب، إضافة إلى الرعي. وقد اتسم تدخل المؤسسة بمعنى سياسي واجتماعي واضح، ولهذا دعا راتسا المعاهد المشاركة لمشاركة القناعة: بأنها لا تمنح أموالها لمؤسسة تتسم بالمجازفة، ومن ثم لن يكون ممكناً التفكير في تحقيق منفعة، أو معرفة منذ الآن ما يمكن أن يكون مردود المساهمات. وأكثر من هذا، أنه ضمن الأموال المذكورة في قانون 11 يونية 1932، هناك أيضاً الأراضي المحسوبة ضمن المصادر المتاحة في المستعمرة، وكذلك المساهمات المهمة التي ستوفرها المستعمرة نفسها.

وقد تم خلال اجتماع الجمعية العمومية إنشاء مجلس إدارة ولجنة تنفيذية، مع بيان أن المعاهد المشاركة سيكون لها الخيار في تعيين أعضاء في المجلس.

وفي اجتماع الجمعية العمومية بتاريخ 7 نوفمبر 1932، تم إقرار النظام الأساسي. وفي التاريخ نفسه اجتمع للمرة الأولى مجلس الإدارة: وكان من قراراته تعيين أنتونيو دي بينيديكتس على رأس الإدارة الفنية، وفي سنة 1932 كان قد قضى 12 عاماً في رئاسة الخدمات الزراعية في أريتريا.

وبعد أيام قليلة من تعيينه ذهب دي بينيديكتس إلى برقة للإشراف على تنظيم العمل، وزار المناطق التي كان سيتم فيها تطوير الأعمال. هذه المناطق كانت

متسعة جداً، وعملياً كانت تشمل كل منطقة الجبل: في الحقيقة خلال أولى اتصالاته بالسلطات في المستعمرة، حيث تم عرض برنامج التدخل، وإزاء طلب تسهيلات لبداية العمل، وافق حاكم برقة رودولفو غراتسياني على توفير مقر مناسب في المرج، إضافة إلى التعبير عن رغبته في ترك الجبل كله تحت تصرف المؤسسة، بينما كانت نيته هي محاصرة قبائل الأهالي الذين عادوا من مخيمات الاعتقال في المناطق التي تم تحديدها.

كان يجب أن يتم تنظيم الأعمال بسرعة: وكان يتوقع وصول الدفعة الأولى من المستوطنين من إيطاليا في ربيع 1933. واعتبرت الأمطار الغزيرة التي هطلت في آخر شهر نوفمبر عوامل مبشرة في اتجاه بداية العمل. وكانت الأعمال قد بدأت حتى قبل اعتماد النظام الأساسي: من جهة أن قانون إنشاء الهيئة كان يتوقع دفع أنصبة الشركاء عقب صدوره، وعلى الفور برزت مشكلة التمويل، التي ظلت على مدى طويل تؤثر في أعمال المؤسسة. وقد تم اعتماد النظام الأساسي في أواخر سنة 1932، ثم نشر في الجريدة الرسمية في منتصف شهر ديسمبر في السنة نفسها.

مادة 1: أهداف المؤسسة: إن مؤسسة استعمار برقة تعمل على استصلاح أراضي برقة، وتقسيمها وتوطين عائلات استعمارية من إيطاليا فيها، بهدف تكوين ملكيات زراعية صغيرة. وفي خط مواز يمكن للمؤسسة تحقيق الأهداف نفسها، حتى في الممتلكات ذات الملكية العامة، أو التي يمكن ممارسة تأثير عليها.

مادة 2: المؤسسة سوف تطلب من حكومة برقة، في إطار خططها للاستيطان، تخصيص الأراضي التي تنوي العمل فيها. وقبل أن تقوم حكومة المستعمرة بتخصيص أراض لمؤسسات أخرى أو أفراد، تتواصل مع مؤسسة

الاستيطان لممارسة حقها في أن تكون لها الأسبقية، بتحديد سقف زمني يمكنها خلاله اتخاذ القرار إن كانت تنوي أو لا تنوي ممارسة مثل هذا الحق. وفي حالة الإيجاب ستكون المؤسسة هي من تقوم بالتخصيص.

مادة 3: توفر المؤسسة للأراضي المخصصة حراسات حية وغير حية لأسر المزارعين. كما تقوم إضافة إلى ذلك بتقديم مساهمات ثقافية ومساعدات للعائلات في حدود الضرورة القصوى.

مادة 4: العائلات الاستيطانية يتم اختيارها وتوزيعها بمعرفة مؤسسة الهجرة والاستيطان الداخلي. وعليها أن تقوم فور وصولها إلى المستعمرة، بإنجاز أعمال نقل الملكية العقارية، والتفرغ لزراعة الأراضي المخصصة لهم، تحت الإشراف الفني والمساعدة من المؤسسة.

مادة 5: كل الأموال المقدمة سلفاً، بما في ذلك قيمة الأرض وقيمة الأعمال التي تنجزها المؤسسة، إلى جانب نسبة من المصروفات العامة تقيد ديوناً على العائلات، تتعهد بسدادها بالتدريج، حسب الشروط التي ينص عليها في القانون. وكل المساهمات التي تقدمها حكومة المستعمرة، في الأعمال التي تنفذها المؤسسة والعائلات، تقيد على حساب العائلات نفسها.

وعلى الرغم من الموقف الإيجابي والتفاؤل الذي ظل دائماً حاضراً في الوثائق الرسمية، فإن المهمة لم تكن سهلة: فقد كانت هناك عدة عوائق تحول دون تنفيذها بسرعة، مثل الوضع الجغرافي في المناطق المختارة، التي على الرغم من أنها ليست بعيدة عن بعض المراكز المهمة مثل المرج، لم تكن توجد بينها سوى ممرات

غير معبدة. لذا كان من الضروري والملح التدخل بإنشاء شبكة من الطرق. إلى ذلك لم تكن تتوفر مواد البناء، التي كان لابد من إنتاجها في عين المكان. كل هذا كان يستدعي مرحلة طويلة من التمهيد، بينما، على الصعيد السياسي، كان السياسيون يطلبون إنجازات ملموسة على الفور. وتحت هذه الضغوط كان لويجي راتسا يقول إن المهمة كان يجب أن تتم في منتهى الهدوء، لأن الصعوبات التي كان يجب التغلب عليها كبيرة، وكان يجب توقع كل الاحتمالات، لعدم الإكثار من الشفقة، بدلاً من الاستيطان.

وكان يفترض أن تظهر الأعمال الأولية للسلطات، التي كان ينتظر أن تصل في وقت قريب إلى برقة (كانت ينتظر زيارة من الملك نفسه)، لا مجرد مخيمات، ولكن مراكز زراعية، ولو كانت متواضعة من حيث نوع الإنشاء الهندسي، تعطي الانطباع بوجود عمل ثابت وجدي.

وكانت إحدى المشكلات الدقيقة هي اختيار العائلات الاستيطانية. تم اقتراح استدعاء مناضلين من MVSN يتم منحهم إجازات، تخصص لهم ملكيات مختلفة المساحة، من 10 إلى 20 هكتار، مع حيوانات وعاملين للخدمة والرعي، إضافة إلى مساكن. ونظراً لعدم وجود آليات ملائمة، كانت الأعمال الزراعية في البداية تسند لشركات محلية.

وفي مارس سنة 1933 بدأت تظهر النتائج الأولى للأعمال التمهيدية: تم تحديد المشروعات، التي كان يفترض أن يبدأ العمل في بناء 30 بيتاً استيطانياً، ثم طرح مناقصة لبناء 120 بيتاً للشركات المحلية من إيطاليا أو من المستعمرة.

وكانت المنطقة المختارة لهذا المشروع هي الزاوية البيضاء، بالقرب من بعض الينابيع ذات المياه العذبة، على ارتفاع أكثر من 600م عن مستوى سطح البحر، وتبعد حوالي 15 كيلومتراً في الجنوب الغربي من شحات، وأكثر قليلاً من 70 كيلومتراً في شمال شرق المرج. وكانت الزاوية البيضاء، كما سبق أن قلنا، هي أقدم مركز للسوسية في برقة، وظلت هي عاصمتها حتى انتقال العائلة السنوسية إلى الجغبوب سنة 1855. وعلى مسافة قصيرة من الزاوية يوجد أحد المباني، التي يقدسها كثيراً السكان المسلمون، هو ضريح سيدي رافع، الذي يذكر التاريخ أنه أحد أوائل أمراء إقليم برقة بعد الغزو العربي. المبنى الصغير ذو القبة التي تعلو الضريح دمرته مدافع القوات الإيطالية سنة 1913، ثم أعيد بناؤه بالشكل الذي يوجد عليه الآن.

وقد تم تسليم الأراضي الزراعية في الزاوية البيضاء إلى المؤسسة، دون انتظار التوثيقات العقارية المتعلقة بالملكية، التي كانت ستستغرق وقتاً طويلاً، وتم تأجيل التعامل معها إلى وقت آخر. وكانت التجارب الأولية لإنتاج المواد اللازمة للبناء في الموقع، مثل الجير والأحجار والطوب والأحجار المسامية تسمح باعتبارها كافية: وحسب رأتسا أنها يمكن أن تسهم في خفض تكلفة الوحدة السكنية.

ولم تكن الحاجة إلى التفكير في اقتصاد محدود جداً تتبع فقط من شح الموارد المالية، ولكن تتبع أيضاً من الحاجة إلى عدم إقبال كواهل المستوطنين بديون لن تكون لهم قدرة على الوفاء بها: ويجب ألا ننسى أن كل ما يتعلق بتجهيز المساكن والأراضي كان يجب أن يدفعها المزارعون الإيطاليون من خلال إنتاجهم، وعمل أيديهم. ومن ثم فقد كانت زيادة تكاليف الإنشاءات منذ البداية تمثل بالنسبة

للمستوطنين زيادة كبيرة في التكاليف المترتبة عليهم. وهكذا كانت مشروعات إنشاء مساكن استيطانية، التي اقترحها مكتب الأعمال العامة في برقة، قد تمت مراجعتها، بتقليص مواصفاتها الفنية والجمالية. فحسب المقترح الأول كانت تكلفة المنزل ستكون 50.000 ليرة، بينما كان من الضروري تقليص الرقم إلى النصف: وكان راقسا يحيل إلى تجربة تمت في بوليا، لإنشاء مساكن ريفية، يكلف الواحد منها 8.000 ليرة.

ومع أن قائمة الأعمال التي كانت المؤسسة تتوي أن تبدأ بها أعمالها في برقة، على الرغم مما حفلت به من تفاصيل، فإنها لا يمكن أن تخفي تواضعها. فيجب الإشارة إلى أنه بالرجوع إلى البرنامج النهائي الذي وضع قبل ذلك، تم إجراء تقليص واختصار له، حيث اختصرت المساحات المخصصة للزراعة التي كان يخطط لإنجازها خلال سنة 1933 إلى اثنتين بدلا من ثلاث. كما تم تقليص الأراضي في المنطقتين الأوليين من 20 إلى 10 هكتارات، بهدف الحفاظ على اجتماع العائلات الاستيطانية، وتجنب أن يضطر المستوطنون للابتعاد كثيراً عن مساكنهم. وكان واضحاً أن هذا الإجراء يتضمن أيضاً تقليصاً كبيراً في النفقات اللازمة لاستصلاح المناطق الزراعية الأولى. وأخيراً تم اتخاذ القرار بإقحام العائلات الإيطالية التي كانت توجد أصلاً في برقة، وكانت أعمالهم الزراعية غير ناجحة. وكان هذا الإجراء يمثل بدوره نوعاً من التوفير، من جهة أنه لم يكن ممكناً تحمل النفقات الضرورية لنقل عمال من إيطاليا.

وعموماً كان هذا الالتزام المتواضع من شأنه أن يوجد نوعاً من الأزمة من جهة قدرة الإمكانيات المتاحة على تنفيذ المطلوب. وكانت الأنشطة التي شرع في

القيام بها في الوقت نفسه، تحتاج إلى قوة مالية كبيرة، لم يكن النظام المقرر للحصول عليها في حدود الوقت المنصوص عليه في قرار الإنشاء كافياً مطلقاً. ومن هنا تم، كحل ممكن، أن يمنح بنك إيطاليا أو معهد إعادة البناء الصناعي، قروضاً لتوفير رأسمال المؤسسة بأقساط دون فوائد، أو فوائد بأقل قيمة ممكنة.

وكان الاتفاق حول الميزانية المقترحة موضع نقاش في أغسطس 1933، وكانت الأصوات المؤيدة والرافضة متساوية، حول الرقم المقترح، وهو أقل قليلاً من 40 مليون ليرة. كانت الإمكانيات المتاحة أقل بكثير من ذلك، وتتكون أساساً من خمس المساهمات المحددة للمؤسسات المشاركة، وتبلغ حوالي 7.6 مليون ليرة: وإلى جانب هذه الإمكانيات كان إجمالي المصاريف المتوقعة حوالي 4 ملايين، لأول مركزين استعماريين، وأكثر قليلاً من مليون ونصف لشراء الحيوانات. وفي المجل كانت التوقعات الأولى لمصاريف المشروع سنة 1933 أكثر قليلاً من 9 ملايين.

وكان واضحاً الخلل الكبير بين المهمة الموكلة للمؤسسة الجديدة من الحكومة، ومصادر التمويل التي أتاحت لها. وقد ظلت مسألة نقص التمويل مطروحة على مدى عدة سنوات، وفي مواجهة نقص الإمكانيات اتجه البحث عن وسائل أخرى للتدخل، مثل فتح مجال الاستعمار الزراعي لمساهمين آخرين. من جهة أخرى أخذت أمور إشكالية أخرى تبرز وجود خلاف أو نقص في التنسيق بين المؤسسات التي كان يفترض أن تدعم الفكرة، وخاصة بين الحكومة والمؤسسات المالية. وكان من هذه الإشكاليات، وربما أخطرها، تتعلق بالعلاقة بإحدى

المؤسسات التي ساهمت في تأسيس الـ ICLE، التي سنتوقف عندها الآن، بعيداً عن الفترة التي نتناولها في هذا الفصل.

الـ ICLE كان يفترض أن يساهم في التمويل بمبلغ 5 مليون ليرة، تدفع وفق الآليات المنصوص عليها في قانون تأسيسها. وبعد بضعة أشهر على نشر قانون التأسيس، قرر مجلس الإدارة والجمعية العمومية اعتماد النظام الأساسي، وأن يقوم كل طرف مشارك بدفع حصته المقررة. وقد رد رئيس المؤسسة، وهو نائب المملكة جوزيبي دي ميكيلس، أنه لن يستطيع القيام بذلك قبل أن يحصل على الإذن من وزير المالية: في الحقيقة كان النظام الأساسي للـ ICLE ينص على أن يكون لرأس المال ضمانات بالتعويض، بينما المشاركة في دفع رأس مال المؤسسة الجديدة يتبين أنها، حسب قانون تأسيسها، تعد قيمة ضائعة.

وقد كانت المشكلة معقدة: من جهة كان يتبين أن من المستحيل تعديل القانون الذي أسست بموجبه المؤسسة ICLE، وكان وزير المالية يرى أن العقدة لا يمكن حلها إلا باتفاق بين الجهتين المؤسستين: فالمؤسسة كانت بحاجة عاجلة للحصول على المال، وكانت تحت دي ميكيلس على أن يرضخ للواجب عليه وفق الالتزام بين الطرفين، وكانت الإجابة دائماً لا تتغير: وهي ربط الدفع بتعهد من الوزارة الراعية باستيفاء رأس المال، أو على تأكيد على حصولها على فوائد. وقد زاد هذا الاتفاق فيما بعد تعقيداً من جهة أن المؤسسة نفسها كانت تدير، بصفتها مالكة لعدد من الشركات الزراعية، التدخل الاستيطاني في برقة.

وفي سنة 1929، أصبحت الملكيات الزراعية في برقة جزءاً من رصيد الـ ICLE، بعد أن تنازلت لها شركة توسكانا للعمليات الاستيطانية (STIC) عن

ممتلكاتها بعد إعلان فشلها. مؤسسة STIC كانت قد أسست شركتها الزراعية بالتدريج بين سنتي 1922 و 1926 في المنطقة الساحلية شمال بنغازي، وفي سهل المرج عن طريق أعمال نقل الملكية، بالشراء أو الإيجار، بمبالغ يتم تحديدها بالاتفاق مع إدارة المستعمرة أو مع الأفراد. وكان أول تنازل تم الاتفاق عليه في 1922، في بقايا منازل في سيدي دخيل (SIDI DAKIL) وفي نيسيا. وبعد وقت جاء دور البقايا في سيدي عبد الله، بينما تم امتلاك البقايا في سيدي رحومة سنة 1924 من مالكة الفرد. وبعد ذلك تم بموجب عمليات بيع أو تأجير تأسيس الشركة الزراعية بمعنى الكلمة. وكانت أول أرض تم شراؤها في منطقة (المانج EL MANNEG) ومساحتها 1650 هكتاراً، من عائلة (GHEIR) من قبيلة السلطنة، التي كانت تملك سنة 1923 أراض أخرى، تم ضمها للملكية في سنوات لاحقة، في ظلمية أراض كانت تملكها الحركة السنوسية، وكان قد تم تأجيرها سنة 1925، وحول البقايا في منطقة سيدي عبد الله، أراض تملكها قبيلة الشلمان، وكان قد تم شراؤها سنة 1926. ثم هناك أراض أخرى (مساحتها 80 هكتاراً) بالقرب من سيدي عبد الله، كانت في البداية قد تم تأجيرها، من مالكة الفارس التواتي الكليلي سنة 1925، ثم تمت مصادرتها سنة 1930 عقب اعتقال أعيان برقة، بأمر من غراتسياني، ودخلت في ملكية الدولة، التي سمحت بحرثها. في الحقيقة لقد اشترت أراضي سيدي رحومة عائلة الرباط وعائلة بيت الحاج هارون وعائلة الفراسكا EL FRASCA من قبيلة السلطنة سنة 1926.

وأضيفت إلى هذه الأراضي، ومعظمها ورثت عن STIC، قطعة أخرى في شهر أغسطس 1933، عندما تنازل السجل العقاري في المرج، عن 2900 هكتار. وبالمجمل أصبح ICLE يملك سنة 1933 1.773 هكتاراً، و 2892 بصورة تنازل

مؤقت. وكانت ضمن التنازل المؤقت البقايا في سيدي عبد الله وسيدي رحومة، و36 هكتاراً في محيطها، بقيت ملكية للإدارة الاستيطانية.

وكان آخر ما تملكه المعهد التزام حكومي كانت سلطات الاستيطان قد طلبته، قبل سنوات من إنشاء المؤسسة: وكان هذا يتعلق بأرض شاسعة تقع بين الشركتين الزراعيتين: في سيدي رحومة وسيدي دخيل. وقد أنجزت الإجراءات الإدارية الخاصة بهذا من قبل الحكومة الاستعمارية في النصف الأول من سنة 1933، وفي تلك الفترة كان لمؤسسة الاستيطان حق الأسبقية في الشراء على كل الأراضي القابلة للاستثمار الزراعي. ولذا فلكي يحصل أي طرف على حق الالتزام كان عليه أن يحصل على إقرار بالتنازل عنه. وبينما كانت مظاهر التشدد في النواحي المالية تزداد حدة، وكان تحصيل الحصة التمويلية يبدو متعذر الحل، حاول راتسا، ولو بطريقة غير صحيحة، كان من الواضح ما لها من آثار تتسم بنوع من الابتزاز، أن يربط ديون الـ ICLE بطلب التنازل الجديد: على نحو يقوم فيه الـ ECC بالتنازل عن حقه في الأسبقية، مقابل تسديد الحصة المالية التي كان يستحقها. وعلى كل حال، يبدو أن راتسا أساء تقدير قوة ومبررات غريمه في هذا المجال دي ميكليس. وفي النهاية تمكن ICLE من الحصول على الالتزام الذي يرغب فيه، دون أن يتحمل أي مقابل، بأن يتولى، إلى جانب الأراضي التي كان أصلاً يملكها، مجموعة من الشركات الزراعية، تبلغ مساحتها 3.700 هكتاراً.

وقد بقيت مشكلة سداد حصة الـ ICLE بدون حل: حتى بداية 1934، على الرغم من مواجهة حاجة ملحة للمال. وقد تبين أن من المستحيل إيجاد توافق بين المبادئ التي أسس عليها مركز التمويل والحاجات المالية لمؤسسة الاستيطان.

وهكذا اقترح وزير المالية صيغة توافقية، يحول الطرف الأول للثاني ممتلكاته الزراعية، فيعفى بذلك من أي استحقاقات أخرى. وعلى الرغم من الحاجة الملحة للمال السائل، وفي مواجهة استحالة إيجاد حل بأي طريقة أخرى لهذه المعضلة، قبل راتسا العرض. ونقرأ بين سطور الاتفاق، على كل حال، فهماً مختلفاً للمسألة. فبينما كان راتسا يرى أن الملكية المتنازل عنها يجب أن تقيم بأسعار يتم الاتفاق عليها، وأن تتعد جزءاً من خمسة المليون المطلوبة، كان دي ميكليس يرى أن الالتزام يفترض أن يغطي كامل الدين، ومن ثم فقد رأى أن قيمة الممتلكات تعادل 5 ملايين.

وفي انتظار اعتماد الاتفاق من قبل مجلس الإدارة بدأت إجراءات تمرير الملكية، بينما كانت المؤسسة قد تولت مؤقتاً إدارة مؤسسة سيدي رحومة. وبينما كانت الأراضي التابعة للمؤسسة تستعد لموسم زراعة الحبوب، قرر راتسا البدء فوراً في استثمار الأراضي، بحرثة وبذر كل المساحة المتاحة. وقد كانت الأراضي التابعة للـ ICLE مهمة على نحو خاص للمؤسسة، التي كانت تخطط للقيام بعمل في سهل المرج، من حيث إن البئر الوحيدة الموجودة في تلك المنطقة كانت توجد داخل مؤسسة سيدي رحومة. وعلى كل حال كان تقدير لحجم الممتلكات يبلغ بقيمتها لما يزيد قليلاً عن مليون ليرة، ولكن مجلس إدارة المؤسسة رفض اعتماد الاتفاق، مقترحاً أن تخصص لها ضمن الاتفاق على الالتزام قيمتها الصحيحة، ولا يقبل بأن يكون مساوياً لحصتها البالغة 5 ملايين. وهنا رفض الـ ICLE. وبعد خوض العديد من المفاوضات دخل في الإشراف التام على الأراضي التابعة له. ولكي يؤكد امتلاكه لها قررت إدارة المعهد القيام بحصاد القمح: تم بعد ذلك تبادل مراسلات التزم فيها الـ ICLE بأن يدفع للمؤسسة المصاريف التي تحملها في

عمليات حرث الأرض وبذرهما، بينما تمسكت المؤسسة برأيها، ولو لم يكن ذلك بطريقة مباشرة، وتم الاتفاق على تقاسم المصاريف بين الهيئتين اللتين وجدتا أن من الإنصاف الاتفاق على تقسيم التكاليف بينهما بالتساوي. وكانت هذه القصة، التي ليس لها أهمية كبيرة، تبين كيف أن الخلاف بين المؤسستين قد بلغ مستوى عالياً من محاولة استعراض العضلات والمواجهات الشخصية، ولكن بينما كانت مبادرة الـ ICLE في سيدي رحومة قد تمت دون اتفاق أو عقد مكتوب، وجدت المؤسسة نفسها في موقف ضعيف.

وقد استمر الخلاف في السنوات التالية، ومنذ سنة 1935 لم يعد الـ ICLE يرسل ممثله إلى اجتماعات المجلس، ولم يؤد اللجوء إلى القضاء إلى أية نتيجة. وعبر معلومات مسربة تبين بعد عدة سنوات أن وزير المالية ومجلس الدولة قد انحازوا إلى الـ ICLE. وفي محاولة من الـ ECL العودة إلى المشهد، قال دي ميكليس إنه مستعد للتفاوض حول بيع الشركة بمبلغ لا يقل عن 20 مليوناً؛ وكانت تلك مجرد وسيلة لرفض أي نوع من التعاون. ومن هنا فبعد عدة سنوات كان ICLE هو الذي يعرض التنازل عن ممتلكاته من الأراضي.

وقد تم توسيع ممتلكات الشركة في سهل المرج في فترة الاستيطان الزراعي، وزاد عدد السكان فيها بفضل الامتيازات الجديدة: فبين 1938 و1939 تم بناء 58 منزلاً استيطانياً، ضمت هي والأراضي الملحقة بها العدد نفسه من العائلات التي جاءت من إيطاليا. وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة أكثر من 3100 هكتار، وأكثر من 4000 رأس من الماشية. وعموماً في بداية 1942 أدت الحرب إلى انهيار شركة سيدي رحومة: فقد أدت الاحتلال الإنجليزية إلى تدمير المحاصيل

والحيوانات، وأصبحت البيوت الاستيطانية إصابات بليغة، وفقدت كل سكانها، وأعطبت المعدات وآلات العمل تماماً، على نحو جعلها غير قابلة للإصلاح. وتقريباً كل المستوطنين تركوا ممتلكاتهم، ولم تعد المؤسسة تملك أي مصادر مالية لمواجهة الموقف. وفي هذه الظروف قدم الـ ICLE للوزارة اقتراحاً بالتنازل عن كل أنشطته في ليبيا للـ ICL التي رحبت بالتنازل لها عن شركة سيدي رحومة. وقد اشترط المعهد استرجاع الأموال التي صرفها فيها منذ 1925، ووافقت الشركة على ذلك، ولكن عدم وجود سيولة أجبر الوزارات المختصة (المالية وأفريقيا الإيطالية) على أن تتعهد بضمان العملية: وبإقحامه في هذا الموضوع أكد وزير المالية ذلك بقوله "إن تكلفة العملية لا يتوقع أن تضر بميزانية الدولة".

ومن خلال اتصالات متفرقة حوالي منتصف سنة 1942، انتهت قصة العلاقات المتوترة بين الجهتين: وبعد هذا بقليل، وتحت ضغط التقدم الأخير للقوات الإنجليزية، تم الأمر بانسحاب الإيطاليين من برقة، ومن ثم فقدت كل الأراضي نهائياً، بما في ذلك الأموال التي صرفت فيها. وبإغلاق ملف العلاقات مع الـ ICLE، الذي نقلنا عبر مدى بعيد من الزمن، والعودة إلى السنوات الأولى لنشاط المؤسسة، من الملائم ملاحظة أنه منذ البداية كان ثمة أزمات مالية متكررة.

خلال السنة الأولى خصصت الحكومة الإيطالية أكثر من 128.000 هكتاراً من الأرض: وفي 4550 من هذه بدأ العمل، بتكلفة بلغت 803.507 ليرة. وكان قد تم بناء 184 مسكناً استيطانياً، بمتوسط تكلفة بلغت 22.757 ليرة. وبحساب التكاليف الأخرى المخصصة لشراء الماشية، كانت كل أرض مساحتها في المتوسط 18 هكتاراً، ملحق بها منزل استيطاني وحيوانات، تكلف أقل قليلاً من 29.000

ليرة. كانت الأراضي المتاحة تغطي مساحة كبيرة، وكان القانون يمنح حق الأولوية للـECC، وإن لم يكن، على كل حال، قادراً على ممارسة مهامه كما ينبغي، بسبب نقص الموارد. وعلى الرغم من أن المؤسسة لم تكن تملك الوسائل لاستثمار كل الأراضي التي كانت قابلة للتطوير الزراعي في برقة، فإنها كانت تنوي، على كل حال، ممارسة حقها في الأولوية، وتأكيد احتكارها، أو على الأقل الاحتفاظ بحقوقها في أي مستقبل أفضل، على النحو الذي مكنها من عرقلة أي تدخلات أخرى.

وفي انتظار تحسن الوضع المالي استمرت الأنشطة، طوال سنة 1934 متركزة حول شحات وفي منطقة المرج. وكان قد بدأ العمل لبناء أربع قرى، كان يفترض أن تمثل العمود الفقري لتجمع السكان القادمين من إيطاليا: بيذا ليتوريا، لويجي دي سافويا، بريمافيرا، جوفاني بيرتا، وهي ما سوف نتحدث عنها في الفصل القادم. ولم يؤثر بناء القرى، على نفقة الميزانية المخصصة للمستعمرة، على مقدرات المؤسسة، التي ظلت تتخبط في مواجهة العديد من المشاكل. وإلى جانب النداءات الملحة للحصول على أموال إضافية، توالى، كما يشاهد في وثائق الأرشيف، التقارير عن وتيرة تقدم الأعمال، التي كانت تبرز النتائج المتحققة، وهي تشير إلى حالة فعلية من الضائقة الاقتصادية.

وفي مذكرة موجهة إلى موسولينى سنة 1934 يلخص راتسا الموقف، مشيراً إلى أنه خلال السنة الأولى من العمل (من مارس 1933 إلى مارس 1934)، وصلت من إيطاليا 154 أسرة، تضم 1048 فرداً، استقروا في المزارع المنشأة في المجمعين الأولين في بيذا ليتوريا ولويجي دي سافويا. وبحساب أرباب العائلات الذين كانوا يعملون في تحضير الأراضي، وكانوا من بعد سيذهبون للاستقرار في

أراضي مجمعي بيرتا وبريمافيرا، تكون المؤسسة قد ضمت 1297 مستوطناً إيطالياً، يتبعونها مباشرة. ويضاف إلى الفلاحين العمال الإيطاليون والليبيون التابعون لشركات المقاولات: 340 منهم كانوا عمالاً إيطاليين، وحوالي 700 ليبيين. وكانت المرتبات التي تدفع لأرباب العائلات، الذين كانوا تحت الاختبار، ولعائلات المستوطنين، يرسل جزء منها إلى إيطاليا، وكانت تمثل جزءاً مهماً من النتائج المترتبة على العمل في تلك الفترة الصعبة للاقتصاد الإيطالي. كان قد تم بناء 178 منزلاً استيطانياً، وخصص قسم كبير من العمل لإنشاء خزانات المياه.

وبكثير من التفاؤل قرر الرئيس راتسا، على الرغم من تلك الصعوبات المالية، أن يعطي للأعمال دفعة أخرى متجهاً، خلال النصف الثاني من سنة 1934، لإطلاق عمليات لإنشاء مجمع خامس، بالقرب من شحات القديمة، وسماه (مادالينا). وكان إيتالو بالبو هو من اختار هذه التسمية، لذكرى أومبيرتو مادالينا، وهو بطل من أبطال الجو، قاد إحدى أوائل الرحلات عبر الأطلسي، ومات بعد ذلك إذ سقط هو وطائرته في البحر مقابل ساحل توسكانا. وفي مجمع مادالينا كان يخطط لإنشاء 150 منزلاً استيطانياً، إضافة إلى 100 أخرى كان يفترض أن تزيد من كثافة الوجود في المناطق التي كانت محتلة. كما كان في المخطط إنشاء معصرة زيت في منطقة الغريب، وحوالي 15 شركة رعوية: ولأجل تطوير القطاع الحيواني كان يخطط لشراء 6.000 بقرة.

وعند اكتمال المخطط لسنة 1934 كان يفترض أن يوجد في برقة 400 أسرة من المستوطنين، ثم يبلغ عددهم 500 بنهاية مارس 1935: وكان الاتجاه هو توزيع العائلات الجديدة حتى في مناطق بعيدة عن القرى الموجودة، لأن المياه

المتوفرة كانت لا تكاد تكفي لمن كانوا يقيمون فيها. ونظراً لمحدودية شبكات المياه في المباني كان يتجه التفكير لاحتمال بناء المصانع الجديدة بالقرب من ينابيع المياه.

ولا نعلم ما هي المعايير التي اتبعت لاختيار المستوطنين في هذه المرحلة الأولى. وفي وثيقة كانت متأخرة، حملت توقيع مدير الشؤون المدنية والسياسية في حكومة الاحتلال، نجد تأكيداً لمعلومة تقول إن من بين 300 من أرباب العائلات الذين وصلوا المنطقة، 250 كانوا من ذوي السوابق. ولا نعلم إن كانت سوابق جنائية أو سياسية؟ ذلك أن ثمة معلومات عامة حول إرسال معارضين سياسيين محتملين للنظام، توجد في أدبيات ومذكرات حول الهجرة الإيطالية إلى ليبيا، حيث يؤكد بالبو أنه نظف الهجرة الاستيطانية بعد توليه الحكومة، مطالباً بأن يكون المستوطنون في سنتي 1938 و1939 من ذوي الإيمان المؤكد بالفاشية. وعلى الرغم من جهود البحث لم يمكن العثور على وثائق أرشيف مفوضية الهجرة والاستيطان الداخلي التي يفترض أن تضم وثائق مثيرة في هذا الصدد.

ومهما كانت المعايير التي اتبعت، يبدو أن الاختيارات قد أدت إلى نتائج جيدة، وأن حالة العائلات في التجمعات الأولى في برقة، كانت أكثر من مرضية. وجاء في الهيئة المشرفة على الخدمات الصحية في شحات، التي أسندت إليها خدمة الرعاية الصحية للمستوطنين، أن الظروف كانت ممتازة من حيث السكن: فقد كان يعبر عن امتداح "المساكن الرائعة التي يسكنها المستوطنون، من حيث التهوية والتعرض للشمس، ومن حيث توفر بيئة حديثة حسب أحدث ما يجب أن يكون من ناحية النظافة، وقد أنشئت بحيث تؤمن كل الضمانات من حيث الرطوبة، كما يمكن

توقعه في المباني المنشأة حديثاً. وفي البداية كانت هناك مخاوف من حدوث أمراض بسبب المياه المتوفرة، ولكن الاختبارات الصحية أكدت حتى للويجي دي سافويا صلاحية المياه للشرب، التي كانت تجلب بواسطة خزانات محملة على عربات من نبع شحات. وفيما بعد قام لويجي دي سافويا وبيدا ليتوريا باستكمال شبكة المياه، التي أكدت التحليلات أنها مياه ذات جودة عالية. وكانت تجهيزات التموين، التي تؤمنها فروع المؤسسة، على النحو الذي يجعلها تستبعد أي إصابات معوية، وبالفعل لم يتم الحديث عن أي حالة من المرض ترجع إلى التغذية.

لم يلاحظ وجود صوبات خاصة في تكيف المستوطنين مع الظروف المناخية الجديدة: بعض مظاهر التهيج في بعض الوظائف الحيوية، نتيجة لحالة من بعض مظاهر خيبة الأمل، لا تدوم طويلاً، وخاصة لدى العنصر النسائي. ومع أن السكان القادمين من إيطاليا في الغالب كانوا يتمتعون بصحة جيدة، فقد كانت تظهر بعض حالات المرض المزمن، وبعض حالات مرض العيون المعدي المزمن وبعض حالات التراكوما ومرض جلدة الرأس، وهي كلها أمراض مزمنة، أي ليست ناتجة عن طريق العدوى من السكان المحليين. وكانت العيادات تشهد تردد حوالي عشرين فرداً في اليوم، لا يعانون من أي أعراض خطيرة، وكانت التهابات المفاصل متكررة. وفي مجمل السكان المستوطنين، كانت هناك، إلى جانب بعض حالات لأمراض قلب مزمنة، ست حالات لمرض الزهري، كان قد بدأ علاجها. وكانت توجد بين الأطفال الذي كانوا يترددون على المدرسة عدة حالات لتضخم الغدة اللعابية وغير ذلك من الأمراض الجلدية. ووجدت لدى المستوطنين حالتان مؤكدتان من الالتهاب الرئوي وبعض حالات غير مؤكدة، وعموماً كلها لم تكن بحاجة لاتخاذ إجراءات صحية، مثل الإبعاد أو البقاء في المستشفى. وعموماً كان

بوسع مدير الخدمات الصحية في شحات أن يؤكد أن الظروف الصحية للمستوطنين كانت جيدة، وأن الحالات القليلة الأكثر خطورة كان بالإمكان علاجها بتوفير العناية اللازمة.

وبعيداً عن الجوانب الصحية، كانت إحدى الظواهر التي تؤثر في مدى نجاح العملية قدرة المستوطنين على التكيف مع الظروف الجديدة، ومع صعوبة ظروف المعيشة في تلك المرحلة الأولى. وبلا شك العملية كلها كانت ستؤول إلى الفشل لو لم يكن لدى المستوطنين الإصرار والحرص: وبالطبع كان العامل البشري في النهاية هو العامل الرئيس. ويبدو أن اختيار المستوطنين الأوائل من أقاليم الوسط والجنوب كان اختياراً موفقاً، كما تشير إلى ذلك عدة تقارير تعود إلى منتصف سنة 1934. فعلى سبيل المثال، بعد زيارة إلى برقة وصف أرماندو موجيني الوضع على هذا النحو: وبينما كانت الأمور تسير سيراً حسناً من جميع النواحي، في منطقة بيدا ليتوريا، فإنها كانت تواجه بعض الصعوبات في منطقة لويجي دي سافويا. وعلى كل حال فمن منظور تكيف الفلاح البوليزي، أصبح من الممكن إبقاء المستوطنين في المكان، وزيادة الثقة في إمكان بقائهم في المكان بصورة دائمة، وخاصة إذا ما أدت النباتات والأشجار لتغيير هيئة الأرض ومتطلباتها.

وكان الفلاح البوليزي مرشحاً تماماً لهذا النوع من الاستيطان، ليس من حيث استعداده للتكيف وما يتسم به من روح القناعة فحسب، ولكن كذلك من جهة أنه متعلق كثيراً بالأقارب، وأنه يأتي من أرض لها متطلبات بيئية شبيهة جداً بأرض الجبل في برقة، وكان هذا يمثل عامل جذب للعناصر التي بقيت في الوطن الأم،

الذين يمكن فيما بعد أن يسهموا في دعم الوجود البشري في المناطق التي شغلها البوليزيون.

وقد وجدت لدى أرباب الأسر القادمين من أبروتسو وكالابريا وصقلية الموجهين إلى تجمعي بيرتا وبريمافيرا: بعض سمات التقدير (190 ليرة في اليوم نفقات للفرد)، مع أنهم كانوا في الوقت نفسه عناصر تنتج كثيراً. وعلى الرغم من حرص المستوطنين الشديد فإن تكاليف إنجاز المجمعين الأولين كانت أكثر بكثير من تلك المفروضة على التجمعات الخاصة التابعة لحكومة الاستعمار. وكانت تلك التكاليف مبررة لبلوغ الهدف من خلال القيام بعملية سياسية واجتماعية، ومع ذلك فإن القوانين الحديدية المفروضة على الاقتصاد كانت تشمل أيضاً تغطية التكاليف غير المعتادة. ولم تكن المؤسسة قادرة على فعل ذلك من خلال إمكانياتها المحدودة. ويتفق الفنيون على أن الحكومة، بمعزل عن الإمكانيات العادية، كان يجب أن تدعم وتشجع الأنشطة أكثر.

وقد برزت العقد المالية على السطح بعد ذلك بوقت قصير، على الرغم مما جاء في تقرير وضع حول الجوانب الأكثر إيجابية وقدم إلى أجهزة الحكومة، تبين أن عدم ملائمة المصادر المالية للبرنامج المتواضع الموضوع للتدخل أصبح يمثل أزمة حادة في صيف سنة 1934، وأدى إلى اتخاذ قرار بتقليص الأعمال في كل التجمعات الأربعة. وكانت أول ضحية لهذه الأزمة العمالة الليبية، الذين كانوا قد اعتمد عليهم في الأعمال الأكثر خطورة، وكانوا قد شغلوا أساساً في تعبيد الطرق، وفي أعمال استصلاح الأراضي وإعدادها لزراعة الأشجار، ولتقليص التكاليف تم الاستغناء عن جزء كبير من اليد العاملة.

ويزودنا تقريران أرسلهما إلى روما في سبتمبر 1934 مدير الشؤون الإدارية كوزيمو ماني، ببعض المعلومات حول هذه العملية، تسمح بمعرفة حجم اليد العاملة التي كانت موجودة في هذه التجمعات قبل عملية التصفية. في قرية بريمافيرا كان يوجد 665 عاملاً عربياً، مقسمين إلى فرق عمل للعناية بزراعة الكروم والزيتون، وإنشاء الطرق الموصلة إلى التجمعات السكنية: وفي تلك الحقبة كانت أعمال التمهيد لزراعة الكروم في مرحلة متقدمة، لأنها كانت قد استكملت في معظم الأراضي، ولم يبق في هذا الخصوص سوى 18 منطقة. وكان العمال الليبيون البالغ عددهم 810 عاملاً في منطقة بيدا لتوريا يعملون هم أيضاً في الاستيلاء على الأراضي لزراعة الكروم (250)، بينما يعمل 250 آخرون في أعمال التمهيد، في حين يقوم 310 بتسوية الحفر وتمهيد الطرق. وفي تجمع لويجي دي سافويا كانت مزارع الكروم تكاد تكون قد استكملت. كان الليبيون يعملون في إزالة الركام من الحفر التي تم حفرها بواسطة الألغام في المناطق الحجرية: وإجمالاً كان هناك 563 آلة لسحب التراب من الحفر، بينما بلغ عدد الليبيين المستخدمين في مختلف الأعمال 123 عاملاً. وكان تقليص العمالة المحلية قاسياً: ففي تجمع بريمافيرا تم تسريح أكثر من نصف عدد العمال، فتقلص العدد من 665 إلى 300، وفي بيدا ليتوريا من 810 إلى 300، وفي لويجي دي سافويا من 563 إلى 300، وفي جوفاني بيرتا من 123 إلى 50.

وعلى الرغم من حالة الأزمة، لم يجد اقتراح راتسا الذي قدمه لمجلس الإدارة بشراء شركة القوارشة أي اعتراض، فقد كانت هذه الشركة تمر في حالة خطرة من الفشل الاقتصادي، وكانت تشمل حوالي 400 هكتار من الأرض، تم استصلاح نصفها، إلى جانب قرية كاملة. وقد بنيت هذه العملية على فكرة ضرورة إنقاذ أول

عملية استيطان في برقة، التي كانت تحظى دائماً بالإطراء العلني، ولكنها، للأسف، لم يكن ممكناً مطلقاً أن تؤتي نتائج مرضية. وكانت المفاوضات مع وزارة المستعمرات ووزارة المالية، وكذلك مع المؤسسة المالكة للشركة قد بدأت في نهاية سنة 1933 وتوصلت إلى الاتفاق على سعر قدره 600.000 ليرة، كان يفترض أن يمكن الشركة من امتلاكها، إضافة إلى المباني والأراضي التابعة للشركة الزراعية وشبكة المياه التي كانت قد أنشأتها حكومة برقة، و100 هكتار من أراضي الدولة الواقعة على امتدادها. وبالنظر للاعتبارات السياسية التي دفعت لتملك الشركة، وهي أسباب لم تحدد بطريقة جيدة، وافق المجلس على الشراء.

في بداية 1935 كانت التقارير عن مصروفات السنة السابقة وتوقعات السنة التالية، تعطي مشهداً يندُر بالخطر. ففي 31 ديسمبر سنة 1934، تبين وجود عجز قدره 1.150.000، في حين كان المبلغ الذي يفترض دفعه مقابل الأعمال التي تم إنجازها 2.153.000 ليرة. أما بالنسبة لمساهمات المؤسسات المشاركة، ونظراً لصعوبة إيجاد حل لمشكلة الـ ECLE وغير ذلك من المشكلات كان متوقعاً خلال سنة 1935 دخل بقيمة 4.200.000 ليرة، من مبلغ 6.500.000 الذي كان متوقعاً. وفي هذا الوضع كانت الميزانية الموقعة لسنة 1935 تقدر المصروفات بما يبلغ 27 مليوناً، بعجز قدره 11 مليوناً ونصف. وعلى كل حال كان اللازم لإنجاز البرنامج أكثر بكثير، حوالي 20 مليوناً، من جهة أن تدرج الأعمال والإدارة كان يتطلب أن يتم تغطية التكاليف قبل أن يتحقق الدخل.

إنشاء أولى القرى الزراعية

بينما كانت مؤسسة الـECC تهتم بالأعمال في الأراضي الزراعية، كانت حكومة المستعمرة قد شرعت في إنشاء أربع قرى جديدة في الجبل. وإلى جانب الدفع الذي مثله ذلك للمراكز التي كانت موجودة، وخاصة في بنغازي ودرنة والمرج، فقد كان إنشاء القرى بالنسبة لبرقة بداية مرحلة جديدة، كانت من وجهة النظر الحضرية بمثابة تحويل جذري للمشهد السابق.

وقد بدأت المؤسسة أعمالها في ليبيا بإعادة صيانة بعض الأكواخ والمباني في مطار المرج، تنازلت عنها حكومة المستعمرة، تقع على بعد 50 كيلومتراً من ساحل المتوسط وشمال شرق بنغازي. فخلال العشرينات كانت المرج، كما قلنا، قد استعادت اسماً قديماً لمدينة يعود تأسيسها إلى أزمان قديمة: ومع مرور الزمن كانت المرج قد اختفت تماماً، واختفي بذلك اسمها القديم (وكذلك مكانتها الحضرية)، كي تصبح المرج المراعي، ما يحمل دلالة واضحة على السهول المحيطة بها، التي تصبح في مواسم المطر حوضاً، تتجمع فيه مياه الأمطار، ومن ثم فقد كانت مكاناً يتجه إليه السكان الرعاة. في بداية القرن التاسع عشر كانت المدينة قد فقدت أهميتها التاريخية: وفي سنة 1817 وصف باولو ديللا شيللا المنطقة بأنها مجرد أطلال وجدران مهدمة وقبور قديمة يقابلها من يزور المنطقة. وبعد أن سرد المعلومات الواردة لدى المؤرخين القدماء، يؤكد أنه عثر على آثار برقة، في موقع

يعرف الآن باسم المرج، به بقايا قبور وجدران مبعثرة في أرض منبسطة، بها آبار عميقة، بعضها به مياه ممتازة.

وكان الباب العالي العثماني قد بدأ سنة 1842 في إنشاء قلعة فيها، وخلال بضعة سنوات نشأ فيها تجمع سكاني جديد، مقسم إلى محلتين، غربية وشرقية: المحلة الشرقية والمحلة الغربية. وفي 20 أبريل 1913 احتلتها القوات الإيطالية. وبعد الحرب العالمية الأولى تعرضت لسلسلة من التوسيعات، مع وصول المستوطنين الإيطاليين. وخلال العشرينيات صار الوجود الإيطالي يتسع: ففي سنة 1928 كان يوجد فيها 3680 نسمة، منهم 957 إيطالياً. وكانت الأراضي الخصبة في السهل قد قسمت إلى التزامات خصصت لعدد من الشركات.

وكان يفترض أن يصل خط السكة الحديدية، عبر الهضبة حتى درنة. وفي نهاية العشرينيات وصل إلى المدينة، التي كانت في تلك الحقبة:

المركز الأهم من الناحية الاقتصادية والديمغرافية في برقة، والذي كان قد تم تحديثه من قبل الإيطاليين، أصبح يمثل أحد أجمل المدن في المستعمرة. كان ذا شكل مربع تقريباً، يبلغ محيطه حوالي 800 متر، في خطوط مستقيمة ومتشابكة وزوايا قائمة.

وقد كان اختيار المرج نظراً لموقعها على حافة الجبل، حيث كان يفترض أن تتركز أنشطة المزارعين الإيطاليين: وفي هذا الإطار كانت منطقة قورينا ذات أهمية خاصة، وقد سبق أن تحدثنا عنها، وكانت بحكم اتساع رقعة أراضيها الخصبة مؤهلة لاستضافة أكبر عدد من المستوطنين. ومن هناك كان يفترض أن يتكون كنز من المستوطنات، تنتشر الوجود الإيطالي في كل المنطقة: وقد فضلت

المؤسسة، وقد قررت أن تركز جانباً لبعض الوقت، إمكانية التحرك في منطقة ذات إمكانات أكبر، وحصر اهتمامها في منطقة قورينا، التي إن لم تكن الأفضل من الناحية الزراعية، فهي بكل تأكيد، من ناحية المناخ وغزارة مياه الأمطار، أكبر من حيث إمكانات الإنتاج السريع، إذا ما تم توفير مساكن مناسبة للمستوطنين الجدد.

وبناء على الاتفاقات التي تمت بين السلطة وإدارة الخدمات الإدارية في المستعمرة، كان البرنامج الذي يفترض أن ينحز في السنة الأولى من التدخل كما يلي:

1- إنشاء ثلاثة مراكز زراعية، أحدها في الزاوية البيضاء، والثاني في زاوية تريت والثالث في سيدي رحومة.

2- تسفير 150 عائلة إلى المستعمرة، من المزارعين الذين سيوزعون على النحو التالي: 75 في البيضاء، 40 في زاوية تريت والصفصاف، و30 في سيدي رحومة. من هذه العائلات سترسل 50 عائلة إلى الزاوية البيضاء في فصل الربيع، والباقي في فصل الخريف. وكانت الخلية الأولى تتكون أساساً من عناصر قادمين من بوليا، من حيث إن البيئة التي يعيشون فيها في المملكة مماثلة جداً لتلك التي سيجدونها في برقة.

3- إنشاء منطقة رعي بين زاوية القصور وزاوية الغريب.

وكما سبق أن قلنا كان المزمع أن تمنح كل عائلة قطعة أرض مساحتها من 10 إلى 20 هكتاراً، بها بيت وما يلزم من الحيوانات. وكان يفترض أن تتم أعمال إزالة الغابات واستصلاح الأراضي قبل وصول المستوطنين.

كان الفنيون التابعون لحكومة برقة قد أنجزوا أعمال المسح الهندسي لمنطقة تبلغ مساحتها 55 هكتاراً، وكان يفترض أن تتجز فيها المستعمرات الأولى. وكانت أهم المواقع فيها بقايا القلاع العسكرية في مسة والبيضاء وترت والقبة وتاكنس والغريب. وكانت هذه البقايا قد طلب التنازل عنها من حكومة برقة. وقد اتخذت الشرطة مقرّاً لها في زاوية البيضاء، ولكن المكان كان يكفي أيضاً لإنشاء المصنع الرئيس في أول مركز استعماري: وفي هذه المركز كان يفترض أن يستقر أول المستوطنين القادمين من إيطاليا، ثم يسعون لاستكمال المبنى القائم وغيره من الأماكن. وفي تاكنس احتفظت السلطات العسكرية بالأراضي القريبة من القلعة كإسطبل لخيولها، وكانت قد حصلت على الحق في استخدام الآبار لسقيا الحيوانات.

وقد أدخلت على البرنامج الأصلي بعض التعديلات على الفور، وخاصة فيما يتعلق بتحديد المواقع التي يتم فيها العمل. وبسبب عدم الاتفاق مع الـ ICLE اضطرت المؤسسة للتخلي عن أراضيها في المرج، وإيلاء الأولوية لأراضيها في مسة. أما الأراضي في زاوية ترت فقد تم احتلالها في وقت لاحق. ومع ذلك فقد تم الإبقاء على البرنامج فيما يتعلق بالزاوية البيضاء التي كانت أولى القرى والأراضي الزراعية المخصصة للاستيطان البشري الذي نشأ في برقة.

بعد إنجاز المسح الجغرافي بدأ العمل في تمهيد الأرض لاستقبال أول مجموعة من المستوطنين. وكانت الأراضي التي أفرغت من سكانها في الجبل الأخضر تستعد لتكون ممراً للمواد المخصصة للمستوطنين. ولهذا الغرض تم الحصول من حكومة برقة على التصريح بحصاد القمح في الأراضي المزروعة في

كل المنطقة، وجمع الأخشاب لتوفير النار. وكان المتوقع في البداية أن تصل 50 عائلة من مقاطعة باري، يفترض أنهم سيجدون عناصر متوافقة جدًا من البيئة الزراعية في برقة. وفي الشهور الأولى من سنة 1933 تم اختيار المرشحين للسفر: ويبدو أن اختيار منطقة بوليا ليكون منها أوائل المستمرين الذين تختارهم المؤسسة كان يرجع إلى التقارب الجيومورفولي بين المنطقة الإيطالية وجبل برقة، ولكننا لم نعثر على وثائق تتضمن معلومات أكثر دقة. وقد وجدنا نوعًا من المقاربة بين تركيبة إقليم المرج والجبل وإقليم بوليا في إيطاليا في الدليل الذي أعد للإقليم: كان سهل المرج الذي يمتد على مساحة كبيرة على نحو متجانس ملائمًا لزراعة القمح، فلم تكن فيه أشجار ولم تكن فيه مزارع، ويمكن أن يذكر، ولو على مستوى مختصر، بمنطقة بوليا: فالطبقة الثانية من الجبل يمكن أن تبدو مثل GARANO صغير، فطرق القوافل يمكن أن تذكر TRATTURA، وأن المرج يمكن أن تذكر بالمثل الأصغر لأفضل منطقة خصبة في برقة.

وفي أبريل ومايو وصلت إلى المنطقة ثماني عائلات، وفي 25 يوليو وصل 165 رب أسرة، ذهب نصفهم إلى الزاوية البيضاء والنصف الآخر إلى الابرق. وحسب الاتفاق كان يفترض أن يوجه هؤلاء إلى أعمال تمهيد الأراضي، وبعد أن يثبتوا جدارتهم بالمهمة، بعد بعض الوقت، سيتم تعيينهم نهائياً، وتلتحق بهم عائلاتهم. وقد تبين أن اختيار عائلات من منطقة بوليا، كما سبقت الإشارة في الفصل السابق من الكتاب، كان اختياراً إيجابياً. وفي إشارة لما تم خلال السنة الثانية من التدخل عبر لويجي راتسا عن رأيه على هذا النحو: لقد تم اختيار العائلات في المرحلة الأولى من منطقة بوليا، وعلى مستوى أبعد من منطقة باري، لأن الخلية الأولى المكونة من ست عائلات من منطقة كوراتو، نقلوا كلهم إلى

المستعمرة في بداية العمل، كتجربة، قد أعطوا نتائج ممتازة، ومثلوا من ثم نقطة ارتكاز أولى كان يمكن أن تمثل أنموذجاً، إذا ما التحق بهم آخرون من المنطقة نفسها. وكان قد تم توطين المستوطنين كلهم بطريقة ممتازة، ما جعلهم متشبثين بأراضيهم، التي كانوا قد أكدوا مواقفهم الإيجابية تجاه الاستصلاح.

وانطلاقاً من إقامتهم في المريج، بدأ خبراء الزراعة العاملون لدى المؤسسة، تحت إشراف أرماندو موجيني، الذي كان يبعث بانتظام من إيطاليا بعثات للمراقبة والتوجيه، في الدراسة والأعمال التحضيرية للأرض، في المنطقة الواقعة بين عين مسة والزاوية البيضاء، وهي إحدى المناطق التي تتميز بالخصوبة وتوفر المياه الواردة من هضبة برقة التي تقع على ارتفاع 600 م عن سطح البحر. وحسب تعليمات إدارة المستعمرات خطط مكتب الأعمال العامة لإنشاء مكتب خدمات في هذه المنطقة، للمزارعين القادمين من إيطاليا.

وكانت هذه المنطقة تعرف، قبل التدخل الاستيطاني، بأنها إحدى أكثر المناطق خصوبة في برقة، وكان هذا، إلى جانب خصائص الأرض، هو ما يجعلها مناسبة للاستثمار الزراعي، إضافة إلى توفر المياه ذات الجودة العالية، وذلك ما أدى إلى اختيارها. وخلال مرحلة الاستيطان شهدت هذه المنطقة مواجهات عديدة بين القوات الإيطالية وقوات المقاومة. وإضافة إلى تلك المواجهات التي أدت إلى تدمير ضريح سيدي رافع، وقعت معركة أخرى في منطقة الصفصاف، على بعد بضعة كيلومترات إلى الشرق، في أول يوليو سنة 1913: وهنا أيضاً أنشأ العسكريون حصناً صغيراً، كانت له وظيفة مهمة في مجال المراقبة خلال مرحلة المواجهات العسكرية. وبعد إعلان نهاية المقاومة، فقدت الحصون وظيفتها

الاستراتيجية. وخلال شهر أبريل سنة 1933 كانت تقيم في حضن الزاوية البيضاء ست عائلات تتكون من 40 فرداً، بدؤوا العمل فيها. وكان مخططاً أن يبلغ العدد 70 خلال تلك السنة: وعموماً مساحات الإيواء في الحصن كانت مجرد حل مؤقت؛ إذ كانت هناك ترتيبات لإيواء العائلات بأسرع ما يمكن في المساكن الاستيطانية، التي كان مخططاً لها، لأسباب تتعلق بالأمن، أن تقسم إلى أربع مجموعات أساسية. وكان مخططاً أن تنشأ القرية الاستيطانية الجديدة في موقع وسط بين الزاوية السنوسية وضريح سيدي رافع.

وبنهاية شهر أبريل 1933 قدم لها أرماندون موجيني، عند عودته من إحدى رحلاته لمراقبة الأعمال في برقة، تصوراً متكاملًا. وكان الموقف يبدو بشكل إيجابي، وأن البرنامج المخطط له يتحقق على نحو تدريجي. وكانت المساحات المخصصة لإدارة المؤسسة في المرج قد أنجزت تقريباً: كانت الأعمال تتقدم بسرعة، ولم تكن شديدة التعقيد، من جهة أنه لم يكن يلزم سوى إعادة تصميم المباني القائمة، لتتكيف مع الوظيفة الجديدة. وكانت هذه مباني عسكرية (هي الحصون والمباني المخصصة لقيادة المعسكر القديم للطيران في المرج)، وكان منها خاصة مخزن كبير، يتكون من مستودعين متجاورين.

في الزاوية البيضاء كانت أعمال الرفع المساحي للأراضي قد اكتملت، وكذلك الدراسات المتعلقة بالتحويلات العقارية والزراعية: فكانت المساكن الاستيطانية ستجمع في أربعة تجمعات، غير بعيد من القرية. وكانت المؤسسة قد أقامت في مجمع الصفصاف مقراً مؤقتاً لها في بناء من الخشب، وبدأت في الدراسات حول استصلاح الأراضي. وكانت يفترض أن تنشأ القرية الثانية في الابرق، وأن تنشأ

المساكن الاستيطانية على طول الطريق المؤدية من شحات إلى زاوية ترت. وكانت الفكرة هي أن ينقل إلى هذا المجمع 80 عائلة، قبل نهاية تلك السنة.

وكان مخطط إنشاء منازل استعمارية، الذي تمت دراسته بالخصوص، يجب أن ينجز أولاً في البيضاء. وكانت المؤسسة تخطط، في مشروع إنشاء المجموعة الأولى من المساكن، لتكليف عمال محليين، بينما كان مخططاً أن تجرى لإنشاء المساكن الاستيطانية التالية مناقصة علنية. وفي الوقت نفسه كان على أجهزة حكومة برقة أن تنجز برنامج الأعمال العامة والخدمات: كان هذا يتعلق بشبكات المياه في المستوطنتين الأوليين، وكذلك إنشاء الطرق وغير ذلك من المباني. وكان يتوقع ألا تحتاج هذه الأعمال لأكثر من بضعة أشهر، مع التعجيل بأراضي الزاوية البيضاء والصفصاف، التي كانت ستوكل للمؤسسة من قبل المكتب العقاري.

وقد قدم موجيني مقترحاً بإطلاق تسميات أخرى على القرى، فاقترح اسم (بيضا ليتوريا) على القرية التي ستنشأ غير بعيد من الزاوية البيضاء، واسم الربيع على القرية الثانية، المتوقع إنشاؤها في منطقة الصفصاف، وهي مخصصة لسكنى 150 عائلة من المستوطنون الإيطاليين. وقد طلب من الدوتشي أن يختار هو أسمى القريتين الواقعتين في عين مسة وزاوية ترت. وبسبب الخلاف المعروف مع الـ ICLE تم التخلي عن فكرة إنشاء القرية الخامسة التي كانت ستقام في سيدي رحومة، بينما بدأ العمل في إنشاء قرية أخرى ضمن المشروعات المخطط لها: وهي شركة الرعي، التي كان من ضمن مهامها الرئيسة توفير المواشي التي كانت لازمة للمزارع. وكان قد تم إنشاء مراع، تحتوي على 800 بقرة، وكان المخطط أن يبلغ العدد 4000 رأس. وحسب البيانات التي وردت من الفنيين كانت الحيوانات تأتي

من طرابلس ومن سرت، لا من برقة، لتفادي الارتقاع المفاجئ في الأسعار، التي كانت في شرق ليبيا مرتفعة إلى حد كبير، بسبب ندرة المواشي. وكان ينتظر وصول أوائل الرعاة من إيطاليا، وهم من عائلتين من منطقة أفيلي، كان قد تم إعداد المساكن لهم. وكان يفترض أن تكون المنطقة المخصصة لشركة الرعي حول قرية تاكنس، حيث كان ينتظر وصول مزيد من العائلات الاستيطانية. وكانت الأعلاف المتوقع توزيعها على المستوطنون، تأتي من حصاد 2000 إلى 3000 طن من التبن في منطقتين عين مسة والابرق. وكانت المواد المستوردة من إيطاليا يفترض أن تخزن في أماكن مخصصة لها في المرج، حيث كان المخطط له أن ينشأ المخزن الرئيس للمعدات والآلات الزراعية. وكانت تتخذ الاستعدادات للتحضير للزيارة المرتقبة لملك إيطاليا. فتم تجميع كل الوثائق المفيدة، في قاعة تتبع إدارة الأعمال في الصفصاف لتعرض على الضيف المبجل ما حدث من تقدم في العمليات. وبهذه المناسبة كان على كل المستوطنون أن يجتمعوا لاستقبال الملك والترحيب به.

في شهر يونيو أقيمت المناقصة لبناء أول 120 بيتا في عين مسة والابرق: وتم إرساء المناقصة على شركة إيطالية غير معروفة، تعمل في مجال البناء والبحار (SAILEM)، لأنها قدمت أقل الأسعار، بإجمالي 3.360.000 ليرة. وتم تكليف الشركة الفائزة بالمناقصة في 25 يونيو، بشرط الانتهاء من العمل بنهاية سبتمبر من العام نفسه. وقد تبين أن أعمال تحضير الأراضي أكثر تعقيدا من المتوقع: فقد وجد أرباب العائلات البالغ عددهم 165 من القادمين من منطقة بوليزي، والمستمئة عامل ليبي الذين كانوا مكلفين في هذا العمل، أنفسهم في مواجهة مصاطب من الصخور الصلبة، وقد تقدموا بطلب لاستخدام المتفجرات، ما

زاد من التكاليف غير المتوقعة. وفي هذا التاريخ كان يوجد في بيضا ليتوريا وزاوية القصور 41 مستعمراً.

كان إنشاء القرى الجديدة من اختصاص الخدمات الإدارية في المستعمرة، وبالتحديد لمكتب الأعمال العامة في بنغازي، الذي قام بوضع المخططات وكان يشرف على التنفيذ، من خلال شركات المقاولات: وبينما كانت تكاليف إنشاء البنية التحتية العامة (الشبكات، الطرق، وشبكات المياه اللازمة) على نفقة الحكومة، فقد كان كل ما يتعلق ببناء المساكن للمستوطنين في المجمعات، تنظيم وتمهيد الأراضي الزراعية يدخل في اختصاص المؤسسة، التي كان عليها أن تتحمل التكاليف.

وعلى الرغم من ظرف الأزمة المالية التي صاحبت السنوات الأولى، فإن أعمال الاستيطان ظلت متواصلة وتتوسع في منطقة الجبل الأخضر، وخاصة مع البدء في إنشاء مستعمرتين أخريين. وكان المكان المختار لهاتين المستعمرتين يقع إلى الشرق من القرنتين الأوليين: ففي منطقة الابرق، على بعد حوالي 20 كيلومتراً في جنوب شرق شحات، وحوالي 40 كيلومتراً من بيضا ليتوريا، تم إنشاء قرية لويجي دي سافويا، وفي القبة، حوالي 25 كيلومتراً إلى الشرق، على طول الطريق المؤدي من المرج إلى درنة، تم أخيراً إنشاء القرية الرابعة من القرى الزراعية الأربع، وحملت اسم جوفاني بيرتا.

وكما سبقت الإشارة، كانت أسماء القرى الأربع قد اختيرت بتصريح من رئيس الحكومة نفسه، بنيتو موسوليني: لقد اختار سيادة رئيس الحكومة الأسماء: بيضا

ليتوريا للقرية المنشأة في الزاوية البيضاء، واسم لويجي دي سافويا (الأبرق) واسم ببرت للقرية في عين مسة، واسم الربيع للقرية في زاوية ترت.

كان اسم ليتوريا يرجع إلى التسمية القديمة للزاوية التي كانت موجودة قبل إنشاء القرية الجديدة، ولها علاقة لا إلى رمز الفاشية فحسب، ولكن أيضاً لإحدى إنجازات النظام المعمارية، إحدى أوائل المدن في الإنشاءات الحضرية للنظام، إحدى أوائل المدن في سياسة التعمير الشامل في منطقة سهل (PONTINA): وكلمة ليتوريا (المعروفة الآن باسم لاتينا). أما أسم الربيع فيمكن أن يكون تعبيراً عن الميلاد، أو في جميع الأحوال صورة عزيزة على اللغة الشعبية للفاشية. أما الاسمان الآخران فيستحقان بعض الإشارات ذات الطبيعة، المتصلة بالسيرة الذاتية.

لويجي دي سافويا هو ابن أخ فيتوريو إيمانويل الثاني، ولد في 1873، وبحكم أنه ينتمي إلى فرع الأسرة من منطقة أوستا، كان من كبار متسلقي الألب وأحد المستكشفين: في 1890 ورث لقب دوق أبروتسو، عند وفاة والده. وبعد قيامه، صحبة عدد من رفاقه، بعدة عمليات تسلق في جبال الألب وفي ألاسكا، بين سنة 1899 وسنة 1900، نظم بعثة نحو القطب الشمالي، لم تحقق هدفها، على الرغم من تحقيقها رقما قياسياً في الاقتراب من القطب، واضطر للعودة من حيث أتى بعد تكبده خسائر فادحة في الأرواح. وفي سنة 1906 تسلق القسم الأكبر من قمم (روينسوري)، وبعد ذلك بثلاث سنوات حاول الوصول إلى قمة الكيلو 2 في (كاراكوروم)، ولم يكن أحد قد بلغ هذه القمة، وإن كان المتسلقون قد بلغوا ارتفاع 7.500 متر، ما مثل رقما قياسياً في تلك الفترة، وخاصة خلال سنة 1922.

وخلال الصراع القصير بين إيطاليا وتركيا، الذي انتهى بتوقيع معاهدة أوشي، وتخلي تركيا عن أراضيها في ليبيا، كان على رأس قيادة الوحدات التي كبدت القوات التركية خسائر عدة. وخلال الحرب العالمية الأولى كان على رأس قيادة أسطول الأدرياتيك، وبعد ذلك استأنف مسيرته في استكشاف القارة الأفريقية. وابتداء من سنة 1919 بدأ تجربة استعمارية في الصومال، بتأسيس الشركة الإيطالية الصومالية، وبناء القرية التي أخذت اسم دوق أبروتسو. وكانت مساحة القرية تبلغ 25.000 هكتار، غير بعيد عن شواطئ (UEBI SCEBELI)، وكانت مقسمة إلى عدة شركات لإنتاج سكر القصب ومشتقاته. وهنا كانت وفاته، ودفن بعد اكتشاف أنه كان مصاباً بمرض خطر، في 18 مارس 1933.

وكان اختيار هذا الاسم من ناحية تقديراً للعائلة المالكة، ومن ناحية أخرى تخليداً لذكرى هذه الشخصية التي ساهمت، من خلال أعمال بحرية، في الحرب لاحتلال ليبيا، في المشاركة في الاستيطان الزراعي في إفريقيا الإيطالية، ولم يكن آنذاك قد مر على وفاته إلا ما يزيد قليلاً على سنة واحدة.

أما جوفاني بيرتا فقد كان أحد شهداء الثورة الفاشية، قتل في فلورنسا سنة 1921، خلال أعمال الفوضى التي انفجرت في المدينة عقب قتل الفاشيين سبارتاكو لافانيني، النقابي ورئيس تحرير الصحيفة الأسبوعية (العمل الشيوعي). بيرتا، وقد كان عضواً في فرقة شيوعية، وهو ابن رجل صناعة (مالك مؤسسات بيرتا في فلورنسا، التي كونت ثروات طائلة من خلال التوريد بالمعدات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى، وقد توفي إثر سقوطه من الجسر المعلق في كاسيني، فمات غرقاً، في نهر آرنو، حيث تم انتشال جثته فيما بعد. كان قد تعرض

لضربات من بعض الناجين. وقد تم فيما بعد تذكر وفاته في عدة احتفالات وعدد من المواقع في كل إيطاليا، مثل ستوديو فلورنسا، الذكر اتخذ اسمه اسماً له. وأقامت مجموعة في حي PNF في فلورنسا، سنة 1935، معرضاً لمقتنياته الثمينة، وصفت في إحدى الصحف آنذاك على النحو التالي:

كلمتان مضيئتان: ماما... ماما... بحروف كبيرة، وبلون سماوي، على خلفية سوداء، تضيء بالتناوب، وتعطي الانطباع بتلك الذكرى اليايسة للشاب الفاشي وهو يتشبث بسور الجسر، بينما كان بعض مدعي خدمة الوطن يضربون يديه، للتعجيل بسقوطه في مياه نهر ارنو. ويعد وصف الحاجز نسخة أصلية من الأصل. وفي ذكرى وفاته كان الفاشيون يتغنون بأغنية، تقول كلماتها:

لقد قتلوا جوفاني بيرتا

فاشي بين الفاشيين

انتقام.. نعم انتقام

سنفعل ذلك ضد الشيوعيين

إن وطننا هو إيطاليا الجميلة

وإيماننا هو موسوليني

ونحن نعيش على فكرة واحدة

هي أن نهزم لينين

لتنم هادئاً يا بيرتا

ولنتعم ينوم هادئ

سوف ننتقم لك يوما..

سوف ننتقم لك يوما...

إن وطننا هو إيطاليا الجميلة.
 وكان رد الشيوعيين على هذا النحو:
 لقد قتلوا جوفاني بيرتا
 أولئك الفاشيون الفلورنسيون
 وقد تم الانتقام له
 سبارتاكو لافانيني
 إن وطننا هو العالم كله
 وقانوننا هو الحرية
 ونحن نعيش على حلم واحد هو تحرير الإنسانية
 لقد قتلوا جوفاني بيرتا
 ابن سمك القرش
 فليحيا ذلك الشيوعي
 الذي سحقوا يديه
 إن وطننا هو العالم كله

لقد كان واضحاً أن اختيار بيرتا اسماً للقرية الرابعة في برقة هو احتفاء بأحد أهم من سقطوا دفاعاً عن الفاشية الناشئة: وفيما بعد، خلال المرحلة الأخيرة من الاستيطان، سميت قرى أخرى بأسماء شخصيات تتصل بتاريخ التشكيلات العسكرية الفاشية.

لم تكن مجمعات سافويا وبيرتا متجاورتين. فقد كانت قرية لويجي دي سافويا تمتد في اتجاه عمودي على طول 15 كيلومتراً، من الصفصاف في الغرب حتى

زاوية تريت في الشرق. وقد تم في الصفصاف بناء مجموعة مساكن استعمارية قريباً من طريق الشاحنات، مشكلة تجمعاً صغيراً يتكون من 8 مبان استيطانية متماثلة ممتدة على طول الطريق، وعدد من الأكواخ الخشبية. وفي الجهة المقابلة من الطريق كانت توجد بقايا الخزان الكبير، الذي كان أحد المخلفات الأثرية الشهيرة في المنطقة، حيث تلتقي آثار عدد من المباني القديمة.

وفي اتجاه الشرق كان يوجد في حدود المجمع، غير بعيد من زاوية تريت، مبنى للسوسية شيد في 1850، على بقايا مبنى يرجع إلى الحقبة الرومانية. أما مجمع جوفاني بيرتا فيبدأ على بعد 20 كيلومتراً من هذا الموقع، في اتجاه الشرق، في منطقة غنية بمصادر المياه، ويتردد عليها السكان من البدو الرحل، قبل أن يتم ترحيلهم إلى المعتقلات الجماعية في صحراء سرت. ثم شيد غير بعيد من النبع الأساسي، على مرتفع، باستخدام صخور من بقايا الأعمدة الأثرية وتيجان الأعمدة مزينة بنقوش قديمة، قلعة استخدمت بعد نهاية الأعمال العدائية كمكاتب للمتصرفية ومركز الشرطة.

كانت قرية جوفاني بيرتا تقع في أقصى الشرق، وظلت كذلك، حتى بعد إنشاء مراكز أخرى في منطقة الجبل الأخضر، خلال مرحلة الاستيطان الزراعي. وقد أنشئت القرية في منطقة ذات خلفية صخرية، مرتكزة على قاعدة منحدر جبلي، وترتفع قليلاً بالمقارنة بالسهل المحيط بها، المكون من رواسب أحد الوديان.

فشل وبضع محاولات جديدة 1935-1937م

بينما كانت أعمال الاستيطان في جبل برقة تمثل صداداً مزعجاً من الناحية المالية من الصعب علاجه، كانت نظرة النظام تضخم من أهمية أعمال التطوع الفاشية، بتشجيع مبادرات أساسية، كان من بينها مشروع إنشاء قرية زراعية - سمكية في منطقة الزويتينة، على ساحل سرت، لاستثمار الموارد السمكية في منطقة الساحل الرابع.

الزويتينة الواقعة في أقصى شمال أرض المغاربة، وعلى بعد أقل من 140 كيلومتراً جنوب بنغازي، وبضع كيلومترات شمال اجدابيا، كانت توجد في أرض قليلة السكان، تعمل أساساً في الرعي: وفي سنة 1934، بعد ذلك الفصل الطويل من الضغط على المقاومة، لم يكن يوجد فيها إلا 50 خيمة، تقع حول حصن عسكري صغير.

وكان مشروع توطين قاعدة من السكان الإيطاليين قد ولد من الحاجة إلى السيطرة على أرض لم يكن للإيطاليين فيها وجود، وخاصة على طول الساحل حيث كان يوجد احتمال وقوع إنزالات بحرية غير مرغوب فيها. وكان تطور عمليات الصيد في خليج سرت قد تمت مناقشته في بداية الثلاثينيات في إطار أنشطة المؤسسة الوطنية الفاشية للتعاون: وكان قد تم إجهاض مقترح قدمه صيادون من مانفريدونيا، واختصر في مشروع يهدف إلى إرسال 6 قوارب صيد بطواقمها من

منطقة بوليا إلى الخليج الليبي، كان يظن أنها ستؤدي الغرض. في 1935، وبعد أن أكدت الدراسات إمكانات مرضية للصيد في الخليج الليبي، قررت مفوضية الهجرة والاستيطان الداخلي بناء قرية تجريبية أولى في الزويتينة، حيث كانت تتوفر المياه، وكان الرسو على الشاطئ سهلاً.. وكان وجود الحصن عاملاً آخر جعل الفكرة ممكنة، ولا سيما أنها، بعد تحقق التهدة في برقة، كانت قد فقدت أهميتها العسكرية، وكان يمكن استعمالها لإسكان الصيادين.

وقد اهتمت الـ ECC بهذه المنطقة كي تنشئ فيها شركة رعي، مبتدئة بالمفاوضات مع الحكومة للحصول على القلعة قبل أن تحصل عليها مؤسسة الهجرة: لقد كانت المنطقة التي تكثر فيها الكثبان الرملية في الزويتينة وما وراءها من سهول تعد تقليدياً من أكثر المناطق مناسبة لرعي الإبل. وإضافة إلى أعمال الرعي، كانت المنطقة الساحلية (على مساحة تمتد إلى ما يقرب من 120 كيلومتراً مربعاً)، فتوفر الماء العذب يتيح ري الأراضي: حيث يزرع السكان الخضر، ومن الفواكه كانوا يزرعون التين والزيتون والبطيخ والكثير من النخيل. بيد أن المزروعات كانت دائماً مهددة بزحف الكثبان الرملية، التي كانت تخترق المنطقة على مسافة 4 كيلومترات. وكانت ميليشيا الغابات قد بدأت بعمل مصدات للكثبان، وإعادة بناء الغابات، من خلال زراعة أشجار اليوكالبتوس والأثل والزيتون والخروع وغيرها، مثل الأكاسيا العربية.

وكانت إدارة الـ ECC ترى أن وجود الزراعات التقليدية من شأنه أن يسهم في توطين السكان الرعاة. وكان الفحص السريع للموقف يسمح بتأكيد أن عملية التوطين في تلك المنطقة لن تواجه أي عقبات غير معتادة، من جهة أن جزءاً كبيراً

من السكان، مع أنهم يعيشون في خيام، فإنهم لم يكونوا يذهبون مع مواشيهم في رحلاتهم الموسمية.

في أوقات الحرث كان جزء من السكان الذكور يبتعدون من منطقة الكثبان الرملية على الساحل، تاركين في خيامهم عائلاتهم، وبعد انتهاء فترة الحرث التي تطول وتقتصر، يعودون إلى مخيماتهم. ومن ثم، فبخلاف ما يحدث مع الرعاة في منطقة أسفل الجبل، الذين كانوا يرتحلون بكل أفراد عائلاتهم، فإن الرعاة في منطقة سرت هذه، باستثناء فترات حرث الشعير وحصاده، يقومون بتنقلات محدودة في المكان والزمان، تاركين عائلاتهم مخيمين بالقرب من الساحل.

وكان يمكن لسياسة التوطين أن تتم من خلال الأنشطة الزراعية التقليدية، بمنح العائلات الأكثر جدارة أشجار فواكه، إلى جانب إرشادات فنية، وأخيراً من خلال توفير حيوانات الجر والنقل، للأعمال الزراعية الثقيلة.

وفي هذا الإطار، ومن هذا المنظور، حصلت المؤسسة في بداية نوفمبر 1934 على جزء من القلعة في الزويتينة لإقامة محطة رعي: لكن التطورات اللاحقة للتدخل الاستيطاني أدت إلى التخلي عن مشروع الرعي، لدعم الجهود لوجود مستعمرة الصيادين، التي كان لويجي راتسا أحد أوائل الداعين إلى إنشائها. في بداية 1935 طلبت متصرفية الهجرة من الـ ECL أن تكييف المساحات التي كانت قد عهد بها إليها لإقامة مجموعة أولى، كان يفترض أن تباشر أعمالها ابتداء من شهر مارس. وحسب المشروع كان يخطط لنقل 30 صياداً إلى الزويتينة.

وقد وصلت أول خلية، مكونة من 21 فرداً، إلى الزويتينة في بداية مايو، مزودين بما يلزم من معدات الصيد، منها أربع قوارب (اثنتان شراعيان، واثنان

بمحركات)، إضافة إلى شاحنة صغيرة. وكان يتوقع وصول خلايا أخرى إلى بويرت الحسون وسرت، حيث كان يفترض أن يكون هناك تعاون بين مؤسسة الهجرة وهيئة الاستيطان، كل في مجال اختصاصه: الأولى في مجال اختيار وإرسال العاملين، والثانية في مجال الدعم فيما يتعلق بالجزء الخاص بالزراعة من المشروع، لتوفير فرصة للمستوطنين للقيام بالزراعات اللازمة لحياتهم، حول القرى.

وبعد ذلك حصلت ECL على صلاحية إدارة المبادرة، بالالتزام بمواصلة توطئ المستوطنين من الصيادين في الزويتينة وسرت ومصراته البحرية: وكانت قد ورثت منشآت ومعدات وعاملين، من الخلية الوحيدة التي كانت قد أسست في الزويتينة، وكان بها آنذاك 10 صيادين من نابولي إلى جانب مديرها، الذي أقدم، على الرغم من حقيقة الوضع الفعلي للعملية، على تسميتها "مكتب الصيد في سرت".

وعلى كل حال، فبعد وقت قليل من بدايتها أخذت تظهر ملامح فشل التجربة: في بداية يونيو طلب بعض الصيادين العودة إلى إيطاليا. لقد تبين أن ظروف المعيشة في المستعمرة الصغيرة كانت صعبة جدًا: فمن ناحية حياة العزلة وما كانت تتعرض له المستعمرة من التجاهل جعلت البقاء متعبًا جدًا: فبعد وصول الصيادين ببضعة أشهر، تبين أن أعمال إصلاح المعدات وتهيئتها كانت أكثر تعقيدًا من المتوقع، فقد كان المتاع لا يتجاوز الضروري جدًا، وكان مكونًا من مواد عسكرية: كانت الأحذية والمواد الغذائية والوقود تجلب من بنغازي، ولكن بقيت مشكلة توفير الخبز، الذي كان يصل على نحو متقطع من اجدابيا، حيث إن الفرن

الصغير الموجود في المستعمرة لم يكن يعمل، بسبب عدم وجود الفران والدقيق والوقود.

وقد واجهت عمليات الإنزال من البحر مغامرات مؤسفة عدة خلال عمليات النقل: فأحد القاربين ذي المحرك أعطب بسبب حادثة، وترك في بنغازي، بينما كان القاربان الآخران بحاجة إلى إصلاح. ومع ذلك فعلى الرغم من المفاجآت التي أدت إلى تقليص المعدات التي كانت متاحة كانت النتائج معقولة، ولكن كان يتعذر تخزين المحصول: فقد كانت الحرارة على طول ساحل سرت مرتفعة إلى حد أنه عند نهاية اليوم كان جزء من الصيد تسوء حالته إلى درجة كبيرة، فكان يجب التخلص منه. فقد كانت المعدات اللازمة لتبريد السمك متهاكة ومنتهية الصلاحية: تم تحويل جزء من القلعة إلى ما يشبه المبردة، ولكن كان الثلج المتوفر غير كاف. وقد تمت استشارة شركة إيطالية فقامت بإرسال المواد الإيضاحية اللازمة وتقدير تكلفة المعدات الضرورية، ولكن الوقت المتوقع لتسليم المواد كان طويلاً جداً، وبالطبع لم يكن ممكناً الحصول عليه في موسم الصيد لذلك العام.

ثم كان الأكثر صعوبة هو تصريف الإنتاج وبيعه. فلم تكن السيارة المتاحة لذلك الغرض مهيأة لهذا النقل، ولذا تم اللجوء إلى تاجر من القطاع الخاص، وقع معه عقد لبيع السمك في اجدابيا وبنغازي. ولكن هذه العملية تبين أنها غير مجدية، ما أدى إلى فسخ ذلك العقد. وكان من بين الشكاوى والاعتراضات التي قدمها المكلفون ما يتعلق بالضرائب المجحفة التي كانت تفرضها السلطات في بنغازي: ففي الحقيقة حدث في أكثر من مرة أن وصل المنتج إلى بنغازي، وعرض على مكتب الصحة، ففضى بعدم صلاحيته ورمي حتى قبل أن يصل إلى السوق.

وفي مواجهة هذه الصعوبات المادية لم يكن الصيادون راضين. طلبوا زيادات في أجورهم التي كان متفقاً عليها عند التعاقد، وحصلوا عليها. ولكن الشروط، المتسمة بالصرامة والشدة الفاشية، دفعت بعض الصيادين ذوي الخبرة لتقديم استقالاتهم وقدموا طلبات للرحيل: ومن بين الصيادين كان هناك واحد أو اثنان لهما خبرة بالعمل، بينما تبين أن الآخرين، الذي اختارتهم نقابات نابولي، لم يكونوا ذوي خبرة. ومن هنا بات من الضروري إحداث تغيير عام في ظروف العمل، وتوفير المعدات: كان ضروريا توقع دفع مرتبات أكبر، وتوفير معدات تكفي لتغطية الاحتياجات (قوارب قوية وقادرة على العمل، ووسائل تبريد وتخزين، ووسائل نقل لغرض التسويق، مساكن لائقة، لا للصيادين فقط، ولكن لعائلاتهم أيضاً) وباختصار أموال جديدة وكافية للاستثمار في المشروع.

في تلك الآونة كانت الأموال هي التي تمس الحاجة إليها، وظلت المؤسسة تجد نفسها في ظروف مالية غير مريحة، بالكثير من الديون، ونقص حاد في الأموال. وعلى كل حال صدرت تعليمات إلى إدارة المرحج بتحويل بعض المباني في الحصن في الزويتينة إلى مساكن لعشر أو اثنتي عشرة عائلة من الصيادين: كما كان على حكومة المستعمرة التنازل عن الأراضي المزروعة بين الحصن والبحر، بهدف تقسيمها ومنحها للصيادين. وإلى جانب توفير الخضر اللازمة للاستهلاك العائلي، كان يؤمل أن تسهم هذه القطع في توفير دخل إضافي، عند تسويق جزء من المحصول. لكن محاولة إطلاق هذه التجربة توقفت بسبب المشاكل المالية، وتم تأجيلها إلى وقت لاحق.

في شهر سبتمبر، تم تقليص عدد العاملين في قرية الزويتينة: تم استدعاء مدير المشروع إلى إيطاليا، ولم يبق في الموقع إلا أربعة أشخاص (القبطان: رئيس الصيادين، سائق القارب، وأحد الصيادين)، وحتى هؤلاء كانوا يرغبون في العودة إلى الوطن، وهم يترقبون حلول الموسم الرديء، وفي جميع الأحوال فحيث إن النزول إلى البحر بالقوارب المتاحة كان يتطلب خمسة رجال على الأقل (أربعة على المجاديف، وواحد على الشبكة)، فقد أصبح بقاؤهم في الزويتينة غير مجدٍ، وكان مجرد مظهر سلبي جداً في مجمل المحصلة النهائية.

وبأمل التمكن من إطلاق التجربة تمت اتصالات ومباحثات مع شركة صيادين من تراباني، وعند نهاية الموسم عاد آخر من بقي من الرجال إلى الوطن. وتم تخزين القوارب والمعدات في مخزن، عهد به إلى آخر من بقي لحراسة ما تبقى من تلك العملية.

وإلى جانب هذه التجربة التي فشلت، فإن المصاعب التي برزت في السنة الثالثة لبداية العمل لم تكن فقط ذات طبيعة مالية: فحتى من ناحية تنظيم العمل والطبيعة الاجتماعية والتجارية في المستعمرة كانت هناك العديد من المشاكل التي تعرقل العمل. وكان أحد العوامل السلبية الرئيسية سوء تنظيم قطاع البناء، الذي كان يجعل التوريد بالمعدات والمواد اللازمة للبناء غير مؤكد، وكثيراً ما كان يحدث في فترات مختلفة عدم توفر اليد العاملة من الأهالي.

ومع ذلك، فقد اتسع مجال تدخل المؤسسة، عندما صدر مرسوم في أكتوبر 1934 يخولها أن تعمل أيضاً في طرابلس، بتغيير اسمها إلى "مؤسسة الاستيطان في طرابلس وبرقة (ECTC)". وقد خصص لها في طرابلس أراضٍ في منطقة ترهونة

ومصدراته، وقد أدت الالتزامات التي كلفت بها في غرب ليبيا إلى زيادة النفقات للخدمات الإدارية، ولتنظيم الأعمال الزراعية. وهكذا أنشئت في طرابلس إدارة جديدة لمختلف أقسام المؤسسة في طرابلس، التي تعمل إلى جانب فرع المؤسسة في المرج في برقة، بتعيين الموظفين والعاملين اللازمين لتنظيم الأعمال.

بعد بضعة شهور، قدمت في مايو 1935 خطة للتدخل كانت تتضمن طرح مناقصة لأعمال إنشاء شبكات المياه، ومساكن استيطانية، وإنجاز الأعمال الأولى لتجهيز الأراضي، والتزويد بالمعدات، وأخيراً اختيار وإرسال العائلات الاستيطانية من إيطاليا.

وفي هذه الفترة نفسها أكملت الـ (ECTC) شكلها التنظيمي باعتماد هيكلية للشؤون المالية والإدارية، بينما قام دوق مونزا جان جوزيبي دوريني، ابتداء من 20 فبراير 1935، بتعيين لويجي راتسا الذي كان قد أصبح وزيراً للأشغال العامة.

وقد عرض رئيس الحكومة الجديد على الدوتشي الموقف بعد زيارة تفتيش في المستعمرة حوالي منتصف 1935. فبين أن الأعمال في المجمعات الأربعة الأولى لاستصلاح الأراضي (أما المجمع الخامس المسمى (مادالينا) فلم يعد له ذكر)، فقد كانت تتقدم بطريقة جيدة، بحيث إنه كان متوقعاً الانتهاء من الأعمال بنهاية خمس سنوات. فقد تمت أعمال توسيع وتعديل المساكن الاستيطانية التي تبين أنها كانت صغيرة جداً بالنسبة لاحتياجات العائلات. وإضافة إلى التوسيع تم إنجاز تحسينات لتكيف المساكن مع الظروف المناخية، كما تم إنشاء أماكن جديدة للموظفين وخانة.

لقد كان الموقف في التجمعات الأربعة الأولى في الجبل جيداً، وبات بالإمكان التعويل على نجاح المبادرة: فقد كانت إنتاجية الأراضي مرضية، حتى أن أربعين من المستوطنين في تجمع جوفاني بيرتا طلبوا الحصول على ملكية الأرض التي كان قد عهد بها إليهم، مؤكدين أنهم قادرون على سداد القيمة مقدماً، وحتى قبل حلول الأجل المتفق عليه.

في منطقة المرج امتدت المجمعات على مساحة 2500 هكتار، وتم فيها بناء 50 منزلاً استيطانياً: وكان أرباب الأسر فقط من يوجدون في المكان، للعمل في إعداد الأراضي وحصاد القمح، الذي تم بذره في السنة السابقة. وكان يتوقع إلحاق العائلات في الخريف، سواء بالنظر إلى المناخ المعتدل، أو لأن السلطات الحكومية ستكون في ذلك الوقت قد أنجزت أعمالها فيما يتعلق بالتزويد بالمياه.

وكان يتوقع أن تكون شركة المواشي قد تطورت وأصبحت تضم بضع عشرات من الآلاف من الرؤوس، معظمها من الغنم (ولكن أيضاً 1500 رأس من البقر من أصل سبخي ومحلي)، وبدأت تحصل على دخل من بيع الصوف. وكانت الظروف المناخية معقولة، فساعدت على إنتاج ما يكفي من الخضر لحاجات استهلاك المستوطنين، بينما تم إنتاج 40.000 طن من القمح. وكان إنتاج العنب، من المزارع التي بلغت الأشجار فيها ثلاث سنوات، يبشر بإنتاج جيد.

وعلى الرغم من ذلك العرض المتفائل عن الموقف، فإن مشاكل عديدة أدت إلى اتخاذ قرار بتقليص البرنامج. فالخصومة مع الـ ICLE لم تكن قد حلت بعد. ففي منطقة قورينا، حيث كان يفترض إنشاء تجمع جديد، كانت الأراضي قد احتلتها القوات الإيطالية. وتم تقليص الأعمال في كل إقليم برقة، سواء لأن عدداً من

مناطق الجبل كانت قد خصصت لرعي المواشي التي تم جلبها من طرابلس، بسبب حالة القحط، أو لعدم دفع ما كان يفترض أن تساهم به الحكومة.

وبالطبع ظلت مشكلة التمويل هي المشكلة الأصعب. ففي مذكرة مرعبة، وجهها دوريني إلى أليساندرو ليسونا وإلى وزير المستعمرات، تحدث في وقت لاحق أنه عند تسلمه مهام وظيفته كان أفق الوضع المالي للمؤسسة بعيداً جداً عن أن يكون ودياً، فقد كان ما بقي من مخصصات في حدود حوالي 15 مليون ليرة، التي أصبحت مع توسيع مجالات نشاطها تتناقص بشكل سريع. ووفق تعليمات سيادة رئيس الحكومة تم رفع قيمة أسهم الشركات المسماة سابقاً باسم شينشيلي MVSN و SPECA بما يزيد عن مليونين، وزادت تكاليف الأعمال المنفذة في طرابلس (أكثر من 15 مليوناً)، وفي برقة (أكثر من 12 مليوناً)، ما أدى إلى رفع حسابات المصاريف، التي كانت دونت أصلاً خلال 1936، إلى أكثر من 30 مليوناً. وكانت الإيرادات المتوقعة للسنة نفسها أكثر قليلاً من 9 ملايين، ما جعل المؤسسة تواجه ميزانية يبلغ العجز فيها 21 مليوناً ونصف. ولم يكن ممكناً تغطية العجز، ولو بتحصيل الأرصدة التي كانت المؤسسة تمتلكها، لذا كان من الضروري طلب تدخل عاجل من ليسونا، الذي كان آنذاك وكيل وزارة المستعمرات، ومن رئيس الدولة، للتعجيل بإيجاد حل لما كانت تمر به ميزانية سنة 1936، وبصفة عامة من أجل مواجهة نهائية للمشكلة التمويل. وإلا فإن الموقف كان سيصبح من الخطورة بمكان، لا بتوقف أي أعمال لاستصلاح المزيد من الأراضي فحسب، ولكن أيضاً بالتوقف عن دفع مرتبات الموظفين والمستوطنين.

وقد عرض ليسونا المشكلة على موسولينى، وبناء على تعليماته لجأ إلى وزير المالية، طالباً تدخلاً سريعاً، لتمكين المؤسسة من تنفيذ أعمالها، التي تستجيب في النهاية لأهدافها السكانية. وكان يفترض أن تقوم المالية بطلب تدخل المعهد القومي للتأمين، بينما تقوم المستعمرات بدعم الميزانية بخمسة ملايين سنوياً لمدة خمسة عشر عاماً: وكان يفترض أن يساعد هذا في توفير أرقام أكثر بكثير، من جهة إمكانية الحصول على قروض مصرفية بضمان العائدات السنوية.

هذه العملية حققت إلى حد ما بعض الراحة، من خلال التخفيف من حدة الموقف حوالي منتصف سنة 1935، ما يفسر النغمة المطمئنة في تقرير صدر حوالي شهر مايو، وأرسله دوريني إلى رئيس الدولة، بعد زيارة تفتيش قام بها إلى ليبيا، زار فيها درنة وطرابلس. ففي برقة كان ممكناً اختصار الأعمال الجارية في البنود الرئيسة لمهام إدارة المؤسسة التي مقرها في المرج، المتعلقة بقطع الأراضي الأربع التي كانت تقوم باستصلاحها شركة الرعي في زاوية القصور وتاكنس والغايدية، لتقوم بعد ذلك ببذر الحبوب بدافع اقتصادي في سهل المرج. وفي المجمعات الأربعة في بيضا ليتوريا، وبريمافيرا ولويجي دي سافويا وجوفاني بيرتا بلغت مساحة الأراضي المستصلحة 5877 هكتاراً: وتم فيها إنشاء 321 مبنى، بين مساكن استيطانية ومبان مختلفة. وبلغ مقدار الثروة الحيوانية مستوى مميزاً، باحتوائه على 23000 رأس. وجدير بالذكر الجهود المبذولة في بذر وحصاد القمح في سهل المرج وغيره من نواحي الجبل، ما أنتج حوالي 30000 طن من القمح.

وكان يسكن في الأراضي التي كانت تحت الاستصلاح 2252 إيطالياً. وكان الأطفال الذي يذهبون إلى المدارس في القرى حوالي 600 طفل، وعموماً كان

تكيف العائلات مع الوضع مرضياً. وكان يبدو أن مجموعة الفلاحين راضية بالظروف التي وجدتتها في برقة، وكان الفلاحون يبذلون جهودهم في أعمال تهيئة الأراضي. وتبين أن اختيار العائلات الاستيطانية من أقاليم الجنوب كان موفقاً:

لقد تبين أن الفلاح القادم من جنوب إيطاليا لا يجد صعوبة في التأقلم مع الظروف الصعبة التي كانت موجودة في هضبة الجبل، وقد أنجز أعمالاً مهمة شاقة، باقتلاع الصخور ليزرع مكانها أشجاراً. لا يمكن الآن إصدار أحكام نهائية. ولكن منذ اليوم يمكن القول إن القادمين من أقاليم صقلية وأبروتسو وبوليا وكالابريا يستجيبون تماماً للمطلوب منهم. وقد كانت هناك أمثلة لعائلات رائعة من فريولي كانت تعمل بكل جد وكبيرة الثقة في المستقبل. وكانت حالات الزواج والولادة كثيرة جداً.

وكانت الأعمال الرئيسة تتعلق بتنفيذ الخطط المرسومة للمزروعات في المنطقة، فكان يوجد أكثر من مليون قدم مربع من الكروم، وأكثر من 40.000 من الزيتون، و17.000 من اللوز وأكثر من 40.000 من نباتات مختلفة. وقد كانت حالة الطقس في بداية ذلك الموسم الزراعي مناسبة، من جهة أنه حتى وإن كانت الأمطار قد جاءت متأخرة، ولكنها كانت أكثر من المتوسط المعتاد، وتوزعت بنظام في كل نواحي برقة. ومع ذلك فإن الرياح الحارة التي هبت في هضبة المرج في موسم الربيع أدت إلى الإضرار بالقمح، الذي كان يؤمل أن يبلغ إنتاجه 6 أطنان للهكتار.

أما في طرابلس فلم تكن الأعمال قد بدأت بعد، وكانت ما زالت في مرحلة التخطيط. وربما كانت أعمال ستنفذ في خط شرق طرابلس، في منطقة القربولي

وترهونة وبني وليد، ولكن موارد المياه في هذه المناطق لم تكن معروفة جيداً، وكانت سلطات حكومة المنطقة قد بدأت حفر بئر ارتوازي جنوب مصراته. وكان يعول على نجاح هذا المشروع لفتح آفاق للاستيطان في المنطقة المخصصة للمؤسسة، وإلا فإنها كانت ستعرض للانكماش. وكانت محاولات أخرى للتقريب عن المياه في طرابلس قد وصلت إلى نتائج إيجابية، وخاصة في ترهونة والقربوللي.

وبعد أن وصفنا برنامج التدخلات المخطط له للسنة التالية، بإنشاء 155 مجمعا سكنيا جديدا في برقة، وتحويل ما يقرب من 2000 هكتار من الأرض في منطقة الغريب، ظلت المسألة المالية، على الرغم من الإجراءات الأخيرة، تطرح نفسها بقوة. ويذكر دوريني كيف أن مرسوم التأسيس توقع توفر مبلغ قدره 38 مليوناً، لم يلبث أن خفض إلى 33، استهلكت منها الأعمال التي كان قد تم تنفيذها 29 مليوناً، بينما كان المطلوب للأعمال المتوقعة في المستقبل القريب حوالي 70 مليوناً أخرى. وقد كان واضحاً أن المتاح من الإمكانيات كان لا يكاد يكفي لتغطية المصاريف، ودعم الثلاثمائة مجمع القائمة، وإنشاء 365 غيرها في طرابلس وبرقة. وكان بدهياً، على كل حال، ضرورة توفير تمويلات جديدة، بأسرع ما يمكن، إذا ما تم التوجه لأن يتجاوز برنامج المؤسسة هذه الحدود.

ويبدو أن الحكومة كانت على وعي بضرورة توفير تمويلات جديدة، فقد قام موسوليني نفسه بوضع تصور حول توفير التمويلات، ولكن المؤشرات التي وصلت في تلك اللحظة كانت تنصح بالتروي: فقد وجه سعادة رئيس الحكومة، في آخر جلسة لها، بالتريث، وكانت تعليماته بالخصوص شديدة الوضوح: العمل في حدود الإمكانيات المتاحة آنذاك، في انتظار تمويلات جديدة في المستقبل.

في هذه الأثناء كانت الأموال المخصصة للتدخل تبدو كقطرة من الماء، لا تلبث حتى تتبخر تحت وطأة حرارة الجو في المستعمرة الليبية. وكان تقليص الأعمال في برقة، الناتج عن تحويل جزء من الأموال إلى طرابلس، يسير بموازاة الصعوبة التي كانت تواجهها حكومة المستعمرة، في المحافظة على الوتيرة التي كانت متوقعة في البداية في المجالات التي كانت مخصصة لها. وكانت المشكلة الرئيسية هي الحصول على مصادر للمياه. هذه المشكلة كانت تفرض نفسها أساساً في سهل المرج، حيث كان مخططاً إنشاء تجمع سكاني خامس، أطلق عليه اسم أمبيرتو مادالينا (اختير هذا الاسم أثناء تولي راتسا رئاسة المؤسسة، وإن اختلف الموقع المختار لهذا التجمع)، وكانت الإمكانية الوحيدة المؤكدة آنذاك، هي تقاسم المياه في بئر سيدي رحومة. وبناء على تأكيد حكومة المستعمرة التي التزمت بحفر آبار أخرى، بدأت الأعمال لبناء 50 بيتاً استيطانياً. وكان يفترض أن تزيد مساحات الأراضي بحوالي 50 هكتاراً لكل منها، وبتقسيم هذه المساحة إلى جزئين، يتكون كل قسم من 25 هكتاراً، سوف يمكن إنشاء مستعمرتين مستقلتين.

وكانت الاستثمارات الجديدة في برقة، خلال النصف الثاني من سنة 1935، ستركز في مجمع مادالينا، بينما كان المقرر أن تقتصر الاستثمارات في بقية التجمعات على ما كان قائماً: في طرابلس كان يخطط لإنشاء مركز يحتوي 100 قطعة في منطقة ترهونة، ومركز آخر يشبهه بنفس المساحة في قصر داوون، في الجنوب الشرقي من القصبات، وفي مصراته يفترض أن يكون قد بدأ العمل لإنشاء 10 تجمعات.

في نهاية 1935 أخذ يتبين أن التوقعات التي بني عليها البرنامج كانت متفائلة أكثر من اللازم، وأن التأخر في تنفيذ الأعمال يكاد يكون عاماً. في طرابلس

كان هذا نتيجة صعوبة توفير متطلبات مواد البناء: كانت الشركات تطالب بتعديل الجزاءات المتضمنة في العقود، بتمديد المهل الممنوحة لإنجاز الأعمال، لاستحالة تحميلهم المسؤولية عن التأخير في التنفيذ. ففي محافظة مصراته لم تكن الأرض قد سلمت أصلاً من الحكومة الاستعمارية، والبحث عن المياه كان قد تم تأجيله، ولذا فقد ألغي البرنامج الذي كان مخططاً لتنفيذه في سنة 1935، ولم يكن ثمة مخطط إلا لإنشاء حوض لتربية الأسماك، في إطار تطوير الأنشطة القائمة. لقد ساهم التضخم وارتفاع أسعار النقل من إيطاليا إلى ارتفاع كبير في الأسعار، ما ساهم في خلق أشكال عدة من المشاكل، وخاصة بجعل كل التوقعات المتعلقة بالميزانية غير صحيحة. وقد حاولت المؤسسة إيجاد حل للمشكلة بالبدء في خصم مخصصات السنوات اللاحقة، بضمان دفع المخصصات السنوية من وزارة المستعمرات، ما أدى إلى أنه بنهاية سنة 1935 كانت قد دفعت كل الأموال المتاحة حتى سنة 1939. وقد واجهت عملية تقليل تمويل الأعمال الجارية مشكلات كبيرة، ولكنها لقيت حلاً عندما اقترح المعهد الوطني للتأمينات الدفع المسبق للقيمة اللازمة، بفائدة سنوية قدرها 6%، ومع ذلك فقد تمت الإشارة خلال المداولات حول الميزانية التقديرية سنة 1936، إلى أنه حتى إن تم الوصول إلى تعادل في الميزان التجاري، باللجوء إلى المبالغ المحصلة من عملية التخفيض، فلن يكون متاحاً بالنسبة للمشروعات الثلاثة التالية حتى الموارد الضرورية لتغطية المصروفات الاعتيادية.

وعموماً توقعت الميزانية التقديرية المعتمدة لسنة 1936 تعادلاً في ميزان المدفوعات بين الوارد والصادر في حدود 37 مليوناً ونصف تقريباً، القسم الأساسي منها الـ 16 مليوناً الواردة من التأمينات وعمليات التخفيض المتعلقة بالواردات، وحوالي 19 مليوناً ونصف من المدفوعات لتكاليف التحويل العقاري.

وقد كانت سنة 1936 سنة سيئة بالنسبة للزراعة في طرابلس، حيث أدت حالة القحط المتواصلة إلى فقدان المحاصيل: حيث خابت الآمال التي كانت معلقة على الإنتاج، وقد كانت ميزانية المرحلة الأولى كلها (أي سنوات 35-1936) سلبية. وبسبب نقص المياه كان من الضروري التخلي عن فكرة زراعة النباتات، في حين أن نقص الأعلاف أدى إلى ضرورة نقل أكثر من 1000 رأس من المواشي إلى برقة. وإلى جانب المصاعب المالية برزت ظاهرة أخرى من التعارض، تمثلت في تشابكات مؤسساتية أخرى، عندما اقترح المعهد الوطني الفاشستي للتأمينات الاجتماعية (INFPS) أن يتدخل في مشروع الاستيطان الزراعي في طرابلس.

وقد كان مدير المعهد الفاشستي، جوزيبي بوتاي، منذ سنة 1933، قد عبر عن نيته استثمار جزء من أمواله في الاستيطان السكاني في ليبيا، وقدم لوزير المستعمرات إميليو دي بونو مقترحاً بالمشروع. وقد حظي المقترح بموافقة مبدئية من إيتالو بالبو، الذي كان قد تولى منذ قليل وظيفة الحاكم العام لليبيا، في فبراير 1934، على الرغم من معارضة الـ ECL، الذي لم يكن يوافق على دخول منافس له في عمل كان يرى أنه حكر عليه وحده. وفوق ذلك كانت إمكانيات المعهد الفاشستي (المقدرة آنذاك بحوالي 100 مليون ليرة)، تخلق إزعاجاً كبيراً لإدارة المؤسسة، التي كانت ترى في ذلك إنكاراً لقدراتها على إنجاز المهمة التي كانت قد أوكلت إليها وكانت لها حرية التصرف في إطارها؛ إذ رأت موازياً لها معهداً آخر لم يكن ضمن اختصاصاته التي أسس من أجلها الاستصلاح الزراعي. وقد أشار إلى ذلك دوريني في مذكرة إلى ليسونا، يبين فيها أن تدخل (INFPS)، لم يكن ينظر إليه بعين الرضا من جهة النظرة الإيجابية للإمكانيات المتاحة لغرض الاستيطان، ولكن نظر إليه كعامل من عوامل الإخلال بالتوازن.

لكن الاعتراضات لم تنجح في تغيير قرارات الحكومة. فالأزمة المالية لم تكن في المؤسسة وحدها، ولكنها كانت في الدولة نفسها، حيث كان يرحب بتدخل هيئة كانت لها قدرات مالية ضخمة، كانت تريد استثمارها، دون التأثير سلباً على الميزانية. وهكذا حصل الـ (INFPS) على أراضي خصصت له، ودور لم يكن ممكناً تجاهله في قصة استعمار طرابلس، بالتعامل مع الـ ECL، الذي لم يكن، حتى منتصف سنة 1935، قد بدأ أعماله في ليبيا الغربية: ولم يتم إلا في شهر أغسطس اعتماد الخطوط العريضة لبرنامج كان يرى تقليص الأعمال التي يفترض تنفيذها في برقة، ويخطط للبدء بأعمال جديدة في طرابلس. وفي تقديمه لهذا البرنامج أشار الرئيس إلى أن توسيع الأنشطة جغرافياً يفرض تغييرات مهمة في التدخل في ليبيا الشرقية، أساساً لأسباب تتعلق بالتمويل: فبينما كانت الميزانية لسنة 1935 لا تتضمن أي مصروفات في طرابلس، أدت الحاجة الملحة للتدخل في هذه المنطقة من المستعمرة إلى تخصيص 14 مليوناً من الليرات لتنفيذ شبكات جديدة، بتقليص نفس القيمة من مخصصات برقة.

كان البرنامج يخطط لإنشاء مجمع جديد في برقة، في المنطقة الشرقية لسهل المرج، يتضمن 50 منزلاً استيطانياً، بتكلفة إجمالية قدرها 3 مليون ليرة. وكانت الأعمال المخطط لها في مجال التحويل العقاري في هذه المنطقة زراعة 50 هكتاراً من الكروم و300 هكتار من الزيتون. وبحساب الأرقام اللازمة لنقل العائلات الاستيطانية، ومخصصاتهم الشهرية، كان يجب إضافة مليون ليرة إضافية للتكاليف. وكانت أعمال أخرى صغيرة الحجم مخطط لها في منطقة الغريب، وهي أعمال زراعية ورعوية، كان مخططاً لها أن تستوعب ثلاث عائلات استيطانية. وكانت القيمة الإجمالية للتكاليف تبلغ أكثر قليلاً من 4 ملايين.

وكان لمنطقة طرابلس حظ الأسد في هذه العملية، بإنشاء مركزين جديدين، يحتوي كل منهما على 100 مساحة من الأرض في منطقة ترهونة وقصر (DAUN)، جنوب غرب القصب، و10 مساحات في منطقة مصراته، إضافة إلى شركة رعي صغيرة. وكان المخطط لإنجازه خلال سنة 1935 تخصيص مساحات الأراضي في التجمعات الموجودة في ترهونة ومصراته، في حين أن الأعمال في منطقة قصر (داعون؟؟؟) كان مخططاً أن تنفذ في السنة التالية. في هذه المنطقة الأخيرة، كان إيجاد حل لمشكلة المياه يبدو صعباً جداً، بسبب العقبات التي مثلتها الصفائح الصخرية في تلك الأراضي، وكذلك لأعماق المياه الجوفية، التي كانت تتراوح بين 25 و30 متراً: ونظراً لانعدام أي مصادر أخرى للمياه، فقد تقرر حفر 26 بئراً جماعياً، يغطي كل منها احتياجات أربعة منازل استيطانية.

وخلال هذه السنة تم في منطقة ترهونة بناء 62 منزلاً، وحفر 26 بئراً، داخل المجمع الذي اتخذ بعد عدة سنوات اسم (بريفيليري). وقد تبين أن عملية الحفر كانت عملية مكلفة جداً، من جهة أن المياه الجوفية، بخلاف ما كان متوقعاً، كانت توجد على عمق يتراوح بين 35 وأكثر من 95 متراً. ولم توجد مياه إلا في 12 بئراً من الآبار المحفورة، بكميات مختلفة، وأحياناً كانت ضئيلة جداً. وفي خريف سنة 1935 تم بذر القمح في حوالي 600 هكتار، وحفرت حوالي 50.000 حفرة للنباتات، ولكن انقطاع المطر تماماً وشدة الحرارة جعلت هذه الجهود غير ذات جدوى، حيث إنها حالت دون نجاح أي نوع من النباتات. وقد أدت تلك الظروف المناخية إلى اتخاذ قرار بالتوقف عن إرسال العائلات: بأمل التمكن من ذلك في السنة التالية، إذا ما تمكنت الحكومة من إنجاز الطرق في الوقت المناسب، وبناء المركز الحضري والخدمات الأساسية التي كان مخططاً لإنشائها.

وفي طرابلس شملت الأعمال حتى الشركات الخاصة. ففي جدام تم تقسيم 1.700 هكتار كانت تتبع شركة كانشيللي، إلى 38 مزرعة، كان يفترض أن تنشأ فيها، بأسرع وقت ممكن، منازل استعمارية تخصص لعائلات تأتي من إيطاليا. أما الالتزام في منطقة فندق التجار، فقد كان يخطط لتوسيعه بإنشاء المزيد من المزارع، التي كانت ستصبح 27 بدلاً من 21، وكانت اثنتان منها تشغلها عائلات بعض العسكريين الذين يقوا هناك، أما الأخرى فستخصص لمستوطنين قادمين من إيطاليا. أما شركة العزيزية، التي تم شراؤها بناء على رغبة مباشرة من موسوليني، فقد كان المخطط لها استخدام حوالي 5000 هكتار بتخصيص نصفها للمراعي، بينما يتم تقسيم الباقي إلى 45 مزرعة.

وقد تزامن بدء نشاط المؤسسة في طرابلس مع فترة رهيبة من الجفاف والظروف بالغة الصعوبة: فقد تعرضت لأضرار بالغة، في حين كان يؤمل أن تؤدي ثماراً جيدة في المستقبل، وخاصة في المنطقة الواقعة جنوب مصراته حيث كان على المؤسسة أن تعمل في سهل مساحته أكثر من 15.000 هكتار، عارية تماماً ومهجورة. وفي هذه الحالة على الأقل البحث عن مياه جوفية لعب الحظ دوراً مهماً: فقد أثمر الحفر العميق للبحث عن مياه جوفية في منطقة طمينة نتائج إيجابية، وبات ممكناً إنشاء 30 مزرعة فيها. كان هذا الحدث جديداً، ما جعل دوريني يتحدث بلهجة إعجاب عما شاهده خلال زيارته: في تلك الصحراء المنبسطة الجافة أعلن خبر البئر من خلال المياه التي غمرت حالة الإحباط، ودفعت الأهالي إلى الشروع فوراً إلى إحضار أبقارهم الظمأى التي نجت من القحط الشديد. وكان دفع المياه الشديد الذي يبلغ 300 (متر مكعب) تقريباً في الساعة يرتفع إلى ما يقرب من ثلاثة أو أربعة أمتار من الأرض، ما يعد إحدى ثمار الإرادة الفاشية الصلبة، التي

فرضت نفسها على المشهد، بل حتى على الحسابات العلمية، وأخرجت هذه القدرة الهائلة على الحياة، حيث كان يبدو من الجنون اقتراض وجودها، ما لا يزال يبدو وكأنه لغز.

وقد أدت هذه التجربة إلى خلق روح التفاؤل حول الموارد المائية في كل المنطقة الساحلية بين مصراته والزاوية: لو أن هذا التفاؤل أكدته الوقائع الملموسة، فإن مسألة الاستثمار الزراعي، وتوفر مياه رخيصة الثمن، ستكون قد وجدت حلاً. وحتى ذلك الوقت، فحتى في المناطق التي كانت المياه فيها متوفرة، برزت عقبة مهمة هي التكلفة العالية لاستخراجها، التي جعلت من الضروري مساهمة الحكومة. وعند حفر بئر ارتوازي، فحالما ينتهي الحفر وإنشاء قنوات الري، لم يكن هناك مقابل لتغطية تكلفة استثمار زراعي، التي كانت تحصل على الرغم من الظروف المناخية، وكانت تغطي رواتب المستوطنين. العقبة الوحيدة كانت تتمثل في نقص المعدات اللازمة للحفر، ما كان يؤدي إلى إطالة وقت إنجاز المزارع المروية. وعموماً فقد كانت المزايا المتمثلة في توفر المياه من الآبار الارتوازية، تعوض كثيراً المساوئ الناتجة عن البطء في إنجاز الاستصلاح: فبضمان توفير 3 أو 4 هكتارات مروية من الأرض لكل عائلة، ومثلها من الأراضي شبه المروية، كان يمكن تقليص مساحة المزرعة، اللازمة لمعيشة عائلة، وكانت الفكرة أن 15 هكتاراً من الأرض، يمكن أن تحقق للعائلة دخلاً مناسباً. وبهذه الطريقة كان يظن أن بالإمكان توطين ضعف هذا العدد من الفلاحين. وكان يفترض أن كل عائلة يمكنها أن تضمن كفايتها من الغذاء منذ السنوات الأولى، وأن المياه المتاحة كان من شأنها التعجيل ببلوغ مرحلة الإنتاج فيما يتعلق بالمزروعات من الأشجار، ما يؤدي إلى

تقليص الزمن المتاح لكل مزرعة، ومن ثم بلوغ أحد الأهداف الاجتماعية للمؤسسة: وهو تحقيق ما يسمى الملكية الفلاحية الصغيرة.

وفي مواجهة الأحلام التي نشأت عن النتائج المبهرة لعمليات الحفر، كانت دائماً تبرز مشكلة الموارد المالية غير الكافية. وباختصار كان الموقف مرة أخرى غير مريح. فقد كان رأس المال الأساسي قد استنفذ بالكامل تقريباً، لإنشاء القرى الأربع في الجبل في برقة، في السنتين الأوليين من العمل. وبهذه الطريقة كانت موارد المؤسسة قد تقلصت إلى 3 ملايين ونصف المليون في السنة، على مدى 13 سنة، وهي ما كان يبقى من خمسة الملايين السنوية التي كانت تخصصها وزارة المستعمرات، بعد عملية التخفيض التي كانت لازمة لمواجهة مصروفات سنة 1936. ولم تكن هذه العملية فاعلة جداً وتؤدي إلى نتائج إيجابية، إلا بفعل تدخل رئيس الدولة، الذي قرر إشراك الـ INA في تنفيذها، بعد أن رفضتها كل المؤسسات المصرفية ذات العلاقة: فقد كانت مكلفة جداً بالمقارنة بالفوائد المقدمة، وبلغت 6 ملايين ونصف.

وبإتمام كل الحسابات والنظر إلى العائدات المتوقعة في السنوات التالية، من خلال تسويق المنتجات الزراعية، كان ممكناً توقع إمكانات تبلغ 5 ملايين في السنة، ولكن هذا المبلغ لم يكن كافياً لأكثر من الحفاظ على التجمعات الخمسة التي كانت موجودة، ولا يسمح مطلقاً بأية مبادرات أخرى. ولكي يمكن استكمال مجمع ترهونة، وتطوير الشركات الموجودة فيه، وما يلزم من أعمال لاستقبال 100 عائلة سنوياً في مجمع مصراته، كان لازماً توفير تمويلات أخرى.

وقد طلب دوريني من رئيس الدولة إجراءات أخرى: كان يلزم توفير 20 مليوناً سنوياً، على مدى ثلاث سنوات على الأقل، إذا ما أريد بلوغ النتائج "الجديرة بالثورة الفاشية الكبرى". ولكي يجعل خطابه مقنعاً أكثر، أكد دوريني أن العالم كله ينظر إلى تلك التجربة الاستيطانية، التي لم تقم بها أي قوة استعمارية أخرى، ويستشهد بمقولة الفرنسي جان دوبوا، إذ قال إن الخطر الأكبر الذي يواجه هذه التجربة هي انتهاء روح الاستمرارية في العمل والتمسك بالأهداف.

ثم نشأت مشكلات أخرى، وأن كانت أقل أهمية، تتعلق بطبيعة الهيكلية التي كان دوريني يرى أنها لا تستجيب بالقدر الكافي لما يرجى من الرشاقة والمرونة، في أي مؤسسة يكون عليها أن تجد حلولاً لأي مشكلة قد تحدث. وقد كانت الإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات فعالة بشكل خاص، حيث يختص مجلس الإدارة بأي مفاوضات ذات أهمية، مع منح الرئيس مهام تنفيذية بحثة، من حيث إن الأربعة عشر عضواً في مجلس الإدارة، كانت لهم مشاغل كثيرة، لا تتيح جمعهم في اجتماع واحد، ومن الصعب شغلهم باجتماعات طويلة المدة. لذا اقترح دوريني إجراء مراجعة للنظام الأساسي لوضع هيكلية تتسق مع طريقة العمل الفاشية، بإنشاء إدارة تتصل مباشرة بالدوتشي وتعتمد عليه، لتنفيذ سياسته في تلك الصيغة العبقريّة الجديدة للاستيطان السكاني، كما بدأتها بنجاح حكومة راتسا.

ويبدو أن القلق بخصوص المسائل المالية قد تم تجاوزه، بنهاية سنة 1936، في أعقاب اجتماع مع رئيس الحكومة: وبناء على ما رآه دوريني التزم موسوليني بحل المشكلة، وقرر تخصيص مساهمة سنوية من الدولة قدرها 15 مليوناً، على مدى 5 سنوات. وقد مكنت هذه المخصصات الجديدة المؤسسة من إعادة صياغة

توقعاتها المتعلقة بالمصروفات، ومن ثم بالميزانية التقديرية لسنة 1937، وقد تم تحقيق التعادل في الميزان التجاري حول الرقم 54.659.801 ليرة.

في بداية 1937 حل كوزيمو ماني محل دوريني في الرئاسة، وارثاً وضعا لم يكن يسمح بأي التزامات كبيرة. وكانت الأعمال خلال سنة 1937 في برقة تتعلق باستكمال الأعمال التي كان قد تم البدء فيها، وتوسيع المجمعات بإزالة الغابات ونقل الأراضى التي كانت تعد لتكون مزارع جديدة، بإنشاء 97 منزلاً استيطانياً: وبنهاية السنة لم تكن الأعمال قد أنجزت، وكان الأمل أن يتم ذلك خلال شهر فبراير من السنة التالية.

وكان أحد أهم الالتزامات فيما يتعلق بالزراعة يتمثل في ضرورة زيادة الإنتاج من الحبوب. ومن الملائم أن نذكر بأن (معركة الحبوب)، كانت تدور رحاها أيضاً في برقة، حيث كانت الأراضي المتاحة هناك تستثمر في البذر والحصاد (بما لا يختلف عما كان الأهالي يقومون به دائماً)، وإن كان هذا يتم باستخدام معدات أكثر تطوراً. وكانت الأعمال، في معظم الحالات، تنفذ لحساب الحكومة وعلى نفقتها، بمساعدة القوات الموجودة على الأرض.

وكانت أعمال الحراثة لزراعة الحبوب قد تم تطويرها في سهل المرج وفي كل مناطق الجبل. وعلى الرغم من أن سنتي 1934-1935 شهدت حالة شديدة من الجفاف وموجات القبلي، فإن المحاصيل كانت تعد جيدة. ففي تجمع بيضا ليتوريا تجاوز إنتاج بعض المزارع أحياناً المتوسط المعتاد في البلاد، وبلغ في بعض الحالات 10 أطنان للهكتار، وفي منطقة المرج تم إنتاج 6 أطنان للهكتار، وفي

تاكنس هكتارين، وكان يتوقع أن يبلغ الإنتاج الكلي 27.000 طن، تشحن إلى مخازن القمح في الوطن، من قبل الجمعية الزراعية في برقة. لكن هذه العملية واجهت بعض المشاكل: فقد غرقت السفينة أثيليو لصاحبها باللا، وكانت تحمل 6.000 طن متجهة إلى إيطاليا، في شاطئ بنغازي، غالباً بسبب خطأ في الشحن، ولحسن الحظ الشحنة كانت مؤمناً عليها، وكان ثمة أمل في أن تقوم شركة التأمين بالتعويض عن القيمة المفقودة.

وقد كان الإنتاج في السنة التالية خارقاً للعادة، ونتاج عنه 40.000 طن من أجود الأنواع، ولكن الفترة 1936-1937 شهدت حالة من الجفاف، دامت لفترة طويلة، وأدت إلى فقدان المحاصيل، وكانت لها نتائج خطيرة لكل أنماط الزراعة. وقد بينت التجربة أن هناك اختلافات كبيرة في محاصيل الحبوب، وما يواجه العملية من مخاطر: وحيث إن الأمر يتعلق بتدخلات طلبتها حكومة المستعمرة، فالحكومة كان يجب أن تتحمل هي المخاطرة. وهكذا فخلال السنة الزراعية التالية اقترحت الإدارة على المؤسسة أن تتحمل هي مهمة القيام بأعمال حرث إضافية غير اعتيادية، في حوالي 10.000 هكتار (7000 في برقة، و3000 في طرابلس). وقد نص الاتفاق الموقع على تغطية المخاطرة، فيما يتعلق بحد أدنى من الإنتاج، قدره 5 أطنان للهكتار، قدر بأنه يمكن أن يغطي تكاليف العملية. وقد تعهدت الحكومة بأنه إن لم يمكن تحقيق ذلك القدر من الإنتاج، فإنها ستغطي القيمة التي لم يتم سدادها.

وباتفاق المؤسسة مع وزارة أفريقيا الإيطالية تحملت المهمة الجديدة: فاشترت جرارات ومعدات أقوى، وقامت بتحديد الأراضي المناسبة (في سهل المرج وفي جبل برقة، وفي منطقة ترهونة في طرابلس)، ثم قامت بحرثها وبزورها في الأوقات

المناسبة. وقد انتهت العملية إلى نتائج جيدة، وعندما حال وقت الحصاد في أغسطس من السنة التالية، كان الناتج جيداً، أما في طرابلس فقد كان الإنتاج متوسطاً. وقد تم تجاوز متوسط الإنتاج المقرر في حدود 5 أطنان للهكتار، وقد سمح هذا الإنتاج بتعويض كامل رأس المال المخصص لتوفير المعدات. والخاصة أنه في فترة السنوات الخمس من 1935 إلى 1939 كان إنتاج القمح في ليبيا، في سياق معركة الحبوب، حوالي 230.000 طن.

وبالعودة إلى نهاية سنة 1937، كان قد تم في ليبيا الغربية بناء 143 بيتاً استيطانياً، في المجمع الزراعي الذي حمل اسم أرتورو بريغلييري، وكان المجمع قيد الإنشاء في بير طمينه في محافظة مصراته، ينبئ بنتائج جيدة، نظراً لما ينتجه من مياه وفيرة من البئر الارتوازي المحفور فيه. وكانت قد وصلت 130 عائلة استيطانية جديدة، وبلغت مساحة الأراضي المستصلحة أكثر من 6.000 هكتار، كانت كلها مهياة تقريباً لزراعة الكروم وغيرها من الأشجار. ومن بين المعدات التي توفرت 14 جراراً. وتم إعادة تقييم الشركات الزراعية في الزاوية (التي حملت سابقاً اسم كانشيللي) ووفي فندق التجار (اسمها السابق MVSN) والعزيرية (اسمها السابق SBECA). في المزرعة الأولى كانت هناك 11 عائلة استيطانية وكان يخطط لإنشاء شبكة رفع مياه للري: وكان الوضع العام في هذه الشركة مطمئناً جداً. وكان يتوقع أن يبلغ عدد العائلات المستقرة في مستعمرة الميليشيا من 20 إلى 28 عائلة خلال السنة، وهنا أيضاً لم تكن هناك مبررات للقلق بخصوص المستقبل، بينما كانت شركة SBECA تمر بظروف صعبة تتعلق بطبيعة الأرض، ومن المساحة المخصصة لها وهي 5.500 هكتار، تبين أن 3.000 منها لا يمكن استغلالها إلا في الرعي، فتوفر عملاً لإحدى عشرة عائلة. وفي ترهونة كان يبدو أن

من المخاطرة توسيع التجربة لأكثر من الثلاث والثلاثين عائلة التي كانت بالفعل تسكنها. ففي الحقيقة كانت تقلبات الطقس لا تسمح بقدر من التفاؤل حول محصول الحبوب، في حين أن المزروعات من الأشجار لم تكن قد بلغت بعد مرحلة الإنتاج: ولذا فلم يكن لدى العائلات أي تأكيد لإمكانية الاعتماد على ما تنتج مزارعهم في السنوات الأولى.

أما في برقة فقد كانت الشركة المنشأة في القوارشة تواجه ظروفًا بالغة السوء. فبناء على المبدأ الذي اعتمد منذ البداية بأن يعتمد المستوطنون على ما يحققونه من دخل مقابل عملهم، تبين أن الزراعة في برقة يجب أن تبنى على المحاصيل الجافة السنوية، وخاصة الحبوب والخضر، وتربية الأبقار والضأن، أما في طرابلس فالمزروعات كان يجب أن تروى. وحتى لو أمكن الاعتماد على قروض مستقبلية، لم يكن ممكناً الاعتماد على زراعة الأشجار لتحقيق دخل في مستقبل قريب. فقد كان يقال إن أشجار الزيتون لا يتوقع أن تنتج أي شيء قبل عشرين سنة تقريباً، وأشجار اللوز 10 سنوات، أما فيما يخص الكروم فيجب انتظار أربع سنوات على الأقل.

وبالطبع ينتج منطقياً عن هذا أن الاستيطان في طرابلس كان معتمداً على توفر المياه من الآبار الارتوازية، ومن ثم كانت مناطق مصراتة وزليتة هي الأفضل في الزراعة. أما في برقة فقد شهدت السنوات الماضية نتائج مرضية. فقد نجحت كل العائلات الاستيطانية في المجمعات الأولى في بلوغ مستوى من الإنتاج يمكن أن يجعلها مستقلة: ومع ذلك فقد كانت ثمة مشكلات مقلقة: أولها تكلفة العقارات، التي تبين أنها مبالغ فيها جداً. فقد ظهر أن تكلفة الوحدة السكنية يبلغ 140.000

ليرة، وهذا يجعل من الصعب جداً على المستوطن، أن يسدد هذه التكلفة، وأن التسديد سيتطلب وقتاً أطول مما كان متوقعاً. وكانت هذه المشكلة ترجع إلى المشروع الأصلي، الذي كان يتصور أن تسلم للعائلات الاستيطانية أراض تم تهيئتها بالكامل تقريباً. وهكذا فقد وجد الفلاح الذي وصل إلى برقة نفسه يبقى في حالة معمر، حتى على فرض أنه بلغ تلك الحالة، دون أن يتحول إلى مستعمر. وكان يتم التفكير فيما يتعلق بالمستقبل ببعض الحلول التي منها: يتم نقل الملكية العقارية، كاملة وبالتدريج، من قبل العائلة الاستيطانية. فهذه الطريقة وحدها يمكن أن يتعلق المستوطنون بالأرض التي امتلكوها، وبهذه الطريقة سوف يحسب ثمن الأرض الأولي على ألا يكون صعب المنال تخيل تمكن المستعمر من سداده.

وأخيراً اعتبر من الخطأ أصلاً اختيار عائلات كثيرة العدد: فهذه المسألة، إلى جانب وجود أطفال وكبار السن، مثلت عبئاً قاتلاً فيما يتعلق بالاستصلاح. وكان الخيار الصحيح أن يتم التوجه في المستقبل لاختيار عائلات صغيرة (زوج، زوجة وبعض الأولاد)، وأن تخصص لها أراض لم تحرث بعد، على أن يتم بالتدريج، مع زيادة المواليد، توسيع المساحة، من الأراضي التي يقومون بحرثها: ويبدو أيضاً أن هذا التصور سوف يجعل التصاق الأولاد الشباب والمواليد أكثر قوة، مما كان يحدث مع البالغين والشيوخ الذين يميلون إلى الشعور العميق بالحنين، وفي بعض الأحيان تنشأ عندهم الرغبة في العودة إلى الوطن.

إن العائلة صغيرة العدد سوف تكون لها حاجات أقل، ومن ثم تنتفي الحاجة إلى استثمارات زراعية أوسع، قبل وصولهم، ما يسهم في تقليل تكلفة المزرعة، التي يفترض أن تسترجع منهم.

أما فيما يتعلق بتطور أنشطة الاستيطان في المستقبل، فقد تبين أن المنطقة الملائمة أكثر هي تلك التي تقع على امتداد الطريق التي تعبر الجبل نحو الشمال، رابطة بين المرج وشحات. وقد تأكد أن النتائج في هذه المنطقة يمكن أن تكون عظيمة جداً، ولكن يلزم أن يتم عمل مسبق، بالنسق الروماني، من قبل الحكومة، وخاصة فيما يتعلق بتوفير المياه اللازمة للري، التي كانت منعدمة تماماً: فلم يكن ممكناً أن تصل المياه إلا عبر شبكة من القنوات، تحمل المياه من ينابيع درنة. وكانت ثمة مشكلة أخرى تتعلق بالعمل على تحديد دقيق للأراضي التي كانت مرشحة للاستيطان الإيطالي، ولا سيما في مواجهة السياسة الداخلية. وإذا ما تم إيجاد حلول لهذه المشكلات الأولى، فقد كان يتوقع أن تصل إلى المستعمرة بضعة آلاف من العائلات الاستيطانية، وتستقر في هذه المنطقة، على مدى خمس سنوات. التكاليف كانت باهظة، وخاصة فيما يتعلق بالحصول على المياه وتوزيعها، وعموماً كانت التكلفة تقدر بحوالي 100.000 ليرة لكل عائلة في المتوسط، حتى لو أمكن تقليص هذا الرقم، باتباع بعض الإجراءات الاقتصادية.

وكانت نتائج حرب أريتريا ما زالت ماثلة في تلك الفترة. وقد أدت العقوبات التي فرضت على إيطاليا إلى حالة من عدم الاستقرار في مجال الأنشطة التي كانت قيد التنفيذ، وبالتحديد أدت إلى تأخير عدد من الأعمال المتعلقة بمجمعات مادالينا وبريفيليري، وكانت قد كلفت بها بعض الشركات الصغيرة، التي كانت تمارس عملها في ظروف بالغة الصعوبة، من حيث التوريد بالمواد وتشغيل اليد العاملة. وفي الفترات التالية بدأت تظهر، عند توقيع العقود وبدء تنفيذ العقوبات، زيادات كبيرة في الأسعار، حتى أنه ظهرت زيادات في أسعار الأعمال التي أنجزتها بعض الشركات تجاوزت ما كان متفقاً عليه بأكثر من 10%.

وفي شهر أكتوبر 1937 كان حوالي 100 بيت استيطاني قيد الإنجاز، وقد تم إجراء المناقصات بشأنها خلال الصيف، وكانت يتوقع أن تكون جاهزة للسكن قبل نهاية العام. وبالاستفسار حول هذه النقطة طلب المسؤول عن الهجرة الداخلية سيرجيو نانيني، وإدارة الـ ECL أن تبدأ إجراءات إرسال العائلات الاستيطانية، التي تم اختيارها من مناطق فريولي وفينيتو وإميليا رومانيا وماركي وأبروتسو. ونظراً لمساحات البيوت التي تتضمن 3 غرف نوم ومساحات المزارع، التي تبلغ مساحة كل منها 25 هكتار، وكان المطلوب اختيار عائلات شابة، لكل منها اثنان أو ثلاثة عاملين قادرين.

مستعمر أصيل: إميريجو دوميني: قاتل دي ماتيوتي

بعد تأسيس الهيئة بسنة، وبينما كان العمال الذين كان يفترض أن يعملوا على استصلاح الأراضي يصلون إلى ليبيا، ويمتلكونها بعرق جبينهم، قطعة قطعة، مقابل ما ينتجونه من عملهم، نزل على شواطئ برقة مستعمر أصيل، كان قد مارس خلال حياته أعمالاً مختلفة، ولكن لم يكن ممكناً بالتأكيد اعتباره مزارعاً. في مايو 1934، وصلت من وزير المستعمرات دي بونو برقية "مستعجلة جداً وسرية جداً"، إلى رئيس المؤسسة، تفيد أن حكومة المستعمرة، وبعد ضغوط قوية ومستعجلة من الإدارة العامة للأمن القومي، قد اختارت قطعة أرض مساحتها 200 هكتار، في محافظة درنة، في منطقة (بو مسافر BU`MSAFER) تخصص لمنحها في التزام لقطاع خاص. وأنها تطلب من المؤسسة الموافقة المبدئية (بسبب مسألة حقوق الالتزام في أي أرض قابلة للاستثمار الزراعي)، ويفيد الوزير أن المعني بهذا هو السيد إميريجو دوميني، وهو في ذلك الوقت كان مبعداً سياسياً، وأنه بحاجة ماسة للانتقال إلى المستعمرة بأسرع وقت ممكن، وبأول وسيلة متاحة.

وبعد بضعة أيام وصلت برقية سرية جداً من وزير الداخلية أرتور بوكيني تتضمن الطلب نفسه، مبيناً أنه قد قرر التصريح للشهير دوميني إميريجو بترتيب إقامته في برقة، حيث كان ينوي تخصيص أراض للاستيطان، وأن المعني هو

دوميني أميريغو دي أدولفو، البالغ من العمر 40 سنة، من منطقة سان لويس، والمقيم في فلورنسا.

أميريغو دوميني، بعد أن قضى السنوات الأولى من عمره في الولايات المتحدة، حيث كان قد ولد سنة 1896، عاد وعائلته إلى إيطاليا. ثم التحق سنة 1913 بسلاح المدفعية، وقرر ترك الدراسة، واختيار المسار العسكري، وشارك في الحرب العالمية الأولى منذ بدايتها. سنة 1916، شارك متطوعاً في طليعة الموت، في الفرقة الخامسة عشرة: تعرض للإصابة أكثر من مرة، ومنح نياشين، ثم حصل على الإعفاء والإحالة إلى التقاعد بسبب إصابته سنة 1921. ومنذ 1919 بدأ يقترب من أوساط الجماعة الفاشية، بالانتماء إلى تحالف مضاد للبولشفية للدفاع المدني في فلورنسا. وفي نهاية هذه السنة كان أحد قياديي رابطة الكفاح الفلورنسي. في السنوات التالية برز في مجال الدعاية وكانت له علاقات وطيدة مع أرناالدو وبينيتو موسوليني. ولتحرره الشديد واستعداده لممارسة أي شكل من أشكال العنف، فقد شارك في قتل الاشتراكي لاتزيري وأمه في يونيو 1921 في منطقة كارارا، ملطخاً نفسه بجرائم قتل في أعمال منظمة في كل منطقة توسكانا، حتى أنه في السنوات التالية كان أحياناً يقدم نفسه على هذا النحو: مرحباً.. دوميني.. 11 عملية قتل.

وبعد المسيرة إلى روما، وقد أصبح موظفاً من قبل الحزب الفاشي، شكل فرقة سرية (عرفت باسم LA CEKA DEL VIMINALE)، أصبحت بعد قيامها بعدة أعمال عدائية مادة مهمة للصحافة، منها اغتيال النائب الاشتراكي جاكومو ماتيتوتي في 10 يونيو سنة 1924.

وقد دون جوزيبي مايدا في مقالة حافلة بالتفاصيل، الروايات التي جعلت من ذلك القاتل أحد أهم وأغني المستوطنين في برقة، اعتماداً على وثائق ترجع أساساً، في مصادرها الأولية، إلى الأوراق المحفوظة في أرشيف الدولة المركزي. وقد كان لدى دوميني ما يثبت أنه تلقى الأمر بالقتل (إحدى وثائق كثيرة حملت توقيع موسوليني) من زعيم الفاشية، إلى جانب وثائق أخرى تدين المتورطين، وقد أرسلها كلها إلى الولايات المتحدة. ومهدداً بنشر تلك الوثائق، عقد المجرم مع أهم زعامات الفاشية المتورطين في الحكاية عملية ابتزاز معقدة، أثبتت أن الأوراق التي بحوزته كانت هي الكاسبة: فبعد حوالي 10 سنوات من جريمة القتل هذه نجح في إجراء صفقة لشراء صمته، وكانت هذه الصفقة عبارة عن منحه التزاماً زراعياً في برقة، إلى جانب فوائد مالية عديدة.

وفي رسالة أرسلها دوميني إلى رئيس الحكومة في يناير 1934، من جزيرة تريميتي حيث كان منفياً، يشكو من الاضطهاد الذي وقع عليه بعد المحاكمة في قضية ماتيوتي، ويؤكد أنه لم تعد لديه أي مطالب سياسية أو تتعلق بإعلان براءته، وأنه لم يعد يطمح إلا لإمكان أن يبدأ حياة جديدة، منعزلاً وعاملاً، إذا ما حصل على التزام بحيازة قطعة أرض في منطقة ليتوريا أو سابوديا، في برقة، أو في أي مكان يمكنه أن يلجأ إليه ويعمل فيه. وردا على مطالبات من دي بونو، الذي كان قد تلقى في وقت سابق من دوميني رسائل أخرى حملت صيغة ابتزاز واضحة، أمر موسوليني بإجراء مفاوضات، انتهت بأن قبل دوميني، بعد أن حصل على تأكيد على مطالبه بالحصول على التزام، ولو كان متوسط المساحة، بضع عشرات من الهكتارات، كي يزرعها ويهيئها للرعي، وبيتا يسكن فيه هو وعائلته، وإنشاء مزرعة

للدجاج، بالسفر إلى برقة، في مكان أبعد ما يكون عن الأماكن التي كان تحدث عنها في طلبه.

وفي نهاية مايو من تلك السنة، استقل ذلك المستعمر الجديد، بعد مغادرته تريميتي، ولم يعد مبعداً سياسياً، السفينة رفقة بعض أعضاء عائلته، والشرطي الذي كان مكلفاً بمرافقته، نحو برقة. وقبل ذلك بقليل أبلغ وزير المستعمرات مدير الشرطة بوكيني أن الأرض التي تم اختيارها تقع على بعد 10 كيلومترات من درنة، في منطقة بومسافر (التي أخذت اسمها من أحد الينابيع في المنطقة)، وكانت مساحتها أكثر من 500 هكتار: في هذا الالتزام كان يوجد حصن مهجور، يمكن أن تتنازل عنه الإدارة الاستعمارية بثمن متواضع، ومن ثم يتم تحويلها إلى سكن مدني، بتكلفة تقدر بعشرة ملايين ليرة. وكان يوجد بالقرب من الحصن نبع ماء صالح للشرب، وكان يكفي مبلغ صغير لتحويله إلى شبكة لرفع المياه.

ولم يكن الملتزم راضياً عن الأراضي التي خصصت له، ولا سيما أن التمويل الذي كان قد وعد به، تعثر بسبب معارضة بعض كبار الموظفين في الحكومة. وفي رسالة وجهها إلى موسوليني وصف حالة الأراضي المخصصة له: لا يمكن القيام بأي زراعة فيها. ولا يوجد أي نظام للري، ولو كان بدائياً، يمكن الاعتماد عليه لبذر الحبوب، ولو في مساحة هكتار واحد. الأمر الوحيد الممكن، سيادتكم، سيكون بإلقاء بضع مئات من المعز في تلك المساحة، لترعي فيها وفق الطرق القديمة المتبعة لدى الرعاة البدو. لقد خصص لي بقايا حصن، يمكنك، سيادتكم، من خلال الصور المرفقة أن تقدر كم يمكن أن يحتاج لتحويله إلى شيء قابل للاستخدام. ثم لماذا يتحدثون لي عن رقم ثم يخفضونه إلى النصف، بعد خمسة عشر يوماً، ما

أدى إلى تحطيم كل طموحاتي، وتوجيه ضربة قاتلة لآمالي ومشروعاتي العملية. وعلى كل حال، أنتم فخامتكم الرئيس، وأرى أن من واجبي التعبير مرة أخرى عن امتناني لكل ما قدمتموه لي.

وعلى الرغم من كل هذه الشكاوى، ازدهرت شركة دوميني خلال السنوات التالية، بفضل التمويل الذي حصل عليه، والأموال غير العادية التي منحت له، بعد طلبات قدمها للسلطات العليا في الحكومة، واتجه لتتوسع أنشطته واستثماراته، وفي سنة 1936 قدم إلى حكومة ليبيا مشروعاً لإنشاء شركة نقل وتقديم خدمات يومية على خط نقل نظامي بين درنة وطبرق: وفي السنة نفسها منح بناء على طلبه الإذن بالحرث في أراض أخرى في منطقة الفايدية، التي تبعد حوالي 80 كيلو متراً جنوب غرب درنة، وكان ذلك بعد أن قدم طلباً للحصول على أرض بالقرب من قرية لويجي دي سافويا. وكان هذا التخصيص الثاني يقع في مجمع بلقس وبطة (BELGHES) (على امتداد طريق الفايدية - بلقس)، وبلغت مساحته حوالي 350 هكتاراً. من هذه كان هناك 180 هكتاراً فقط تتكون من أرض عميقة صالحة للاستثمار الزراعي، بينما كانت بقية المساحة تتكون 110 هكتاراً منها من أراضي صخرية.

وهكذا أصبح دومين خلال السنوات التالية من إقامته في ليبيا مالك أراض ثرياً، وكان قد أحضر اثنين من أبناء إخوته مع عائلاتهم للعمل معه، وبذلك أصبح لديه "سبعة أفراد يعتمد عليهم"، وخاصة بعد أن أصبحت أراضي بومسافر ملكاً له، وفق مرسوم من وزارة أفريقيا الإيطالية صدر في 25 أبريل 1937.

وكما قلنا سابقاً طور دوميني نشاطه في ليبيا إلى قطاعات أخرى، بعد أن نجح في الحصول التصريح باستغلال خط للنقل بالسيارات بين درنة وطبرق، وإقدامه أحياناً، من خلال المغامرة ببعض المبادرات، باستيراد الحبوب وغيرها من المنتجات إلى ليبيا، مثل الفحم من صقلية، وحصوله على صفقة تزويد مستشفى درنة بالحليب، وإدارة أنشطة تجارية مختلفة، وعندما اكتملت خطة الاستيطان السكاني المكثف، فاز بالمناقصة لتزويد الماء الصالح للشرب للقرى الجديدة التي تم بناؤها في الجبل.

وقد تم امتلاك أراضي دوميني من جديد بقرار حكومة المستعمرة في بداية سنة 1939، عندما تقرر، في موضوع تطوير برنامج الاستيطان في الجبل، الحصول، مقابل تعويضات، على الأراضي المخصصة للأفراد في الإقليم. وقد بينت الدراسات التي تمت في تلك الحقبة، وهي أفضل دراسات تمت آنذاك، أن الآلات والحراسات والمعدات والمواد التي تملكها الشركة تقدر قيمتها الإجمالية بأكثر قليلاً من 750.000 ليرة. وقد عهدت الحكومة الاستعمارية بالأراضي التي كانت تملكها شركة دوميني إلى الـ ECI لتنفيذ برنامج الاستيطان السكاني المكثف، وانتقلت ملكيتها إلى الإدارة الإقليمية في المرج بعد ذلك بقليل.

وقد أدى تصرف دوميني برفع شكوى إلى موسوليني وإقدامه بسداجة تامة على إقحام بالبو في محاولة الحصول على مهمة ممثل تجاري، بتعيينه موظفاً جديداً، بعد أن أصبح عاطلاً عن العمل، ما أغضب بالبو (الذي تولى مهمته في الإقليم منذ وقت قليل)، فأعد مذكرة يختصر فيها كل مسيرة ذلك المستعمر الأصيل في برقة: كان دوميني قد منح الإذن بالذهاب إلى ليبيا سنة 1933، لتنفيذ الأمر

الصادر من الإدارة العامة للأمن العام، التي تولت تغطية تكلفته (في البداية بمبلغ 125 ألف ليرة، ثم أضيف إليها 50.000 على مسؤوليتها)، بهدف إتاحة الفرصة له للقيام باستصلاح الأراضي التي خصصتها له الحكومة في منطقة بومسافر، بالقرب من درنة. وفيما بعد، ولأن دوميني كانت عليه ديون لصندوق الادخار، لم يكن قادراً على سدادها، فقد قامت الحكومة بتملك أراضي الالتزام، ودفعت له مبلغاً ضخماً، بلغ 159 ألف ليرة، تقديراً للتحسينات التي تمت.

وفي هذه الأثناء كان دوميني قد افتتح مطعماً في درنة، ثم وجد، فيما بعد، طريقة لجعل الإدارة المدنية والعسكرية تتنازل له عن مواد مستعملة، بثمن زهيد، قام بعد ذلك ببيعها، مبتدئاً في أعمال تجارية واسعة في شراء وبيع الشعير والمواشي، ثم شراء سيارات لنقل البضائع والركاب. وأخيراً لم يتردد في الاستثمار في مجال آخر مربح جداً. تمكن من الحصول على الإذن بمزاولة البذر في مواسمه، في مناطق شاسعة من جبل برقة، كانت تقليدياً في أيدي العرب، واستعمل العرب أنفسهم، بتقديم البذور إليهم، لاستثمار الأراضي في زراعة الحبوب.

وعندما اقترحت، في إجراء ذي صبغة عمومية، أن تخصص الأراضي للأهالي، كنت أرى أن الأرض يمكن أن تستثمر بطريقة صحيحة، من خلال عائلاتنا الاستيطانية. دوميني، الذي كان قد امتلك أرضاً مساحتها 350 هكتاراً، بالقرب من الفايدية، قبل أن تخصص له بطريقة نظامية، قام على الفور ببدء العمل في تلك المنطقة، بالبناء وحرث الأرض والزراعة، كي يتمكن من بعد في التقدم بطلب تعويضات من الحكومة، إذا ما تنازل فيما بعد عن الأرض لمؤسسة الاستيطان في ليبيا. ومرة أخرى قامت الحكومة بفعل الممكن لتلبية طلباته، حتى

أنه في يناير الماضي، وبعد التأكد من سلامة الأرض، والأعمال التي تمت فيها، والمعدات التي اشتراها، قامت الحكومة بمنحه مبلغاً كبيراً جداً، بلغ 750.000 ليرة.

وواصل بالبو في رسالته القول بأن دوميني، حسب الحسابات التي قامت بها الشرطة في بنغازي، في نهاية سنة 1938، قد حصل من أعماله في تلك السنوات في برقة حوالي 1.250.000 ليرة، يضاف إليها المبالغ التي صرفت له من إدارة الأمن العام، عند وصوله إلى برقة، ومقابل تحويل شركة الفايديّة إلى المؤسسة، ما يرفع إجمالي المبلغ إلى أكثر قليلاً من 2.171.000 ليرة.

وفي السنوات التالية قبل اندلاع الحرب كان دوميني يواصل إدارة عدة أعمال في برقة، وخاصة بقيامه بتوفير الماء الصالح للشرب، من خلال شركته، إلى القرى المنشأة في الجبل، حيث أرسيت عليه مناقصة بالخصوص. وعند الهجوم الإنجليزي الأول كان ضمن قلة من الإيطاليين الذي بقوا في درنة: وقال ضمن كتابات عن سيرته الذاتية أنه بفضل إجادته للغة الإنجليزية نجح في الحصول على وظيفة مترجم وسائق في قيادة قوات الاحتلال، مع تكوينه، في الوقت نفسه، شبكة تجسس ومعلومات لصالح القوات المسلحة الإيطالية. اعتقله الإنجليز في منتصف مارس 1941، وحكم عليه بالإعدام، ولكنه نجا من ذلك الحكم عندما تمكن من العودة إلى إيطاليا، حيث التحق بجمهورية سالو.

خطة إيتالو بالبو للاستيطان سياسة عربية وشكل جديد للأرض 1939-38

وفيما يتعلق بالـ ECL انتهت فترة البقرات العجاف سنة 1938. ونظراً لعدم كفاية المخصصات المعتادة، فقد حصلت، باتخاذ خطوات غير اعتيادية ومحددة، على تمويل لم يكن كافياً للقيام بعمل على مدى طويل، أو التخطيط لأعمال في منظور زمني معقول: في تلك السنة، وباعتماد الخطة الجديدة للحاكم إيتالو بالبو، في مجال الاستيطان البشري، اتخذ العمل الاستيطاني حيوية جديدة.

وحول ما كان يدور في ذهن إيتالو بالبو في مجال إدارة الخطة يمكن الإشارة إلى شهادة أحد الفنيين الذين كانوا من وضعوها، حيث يبين أرماندو موجيني صعوبة المواءمة بين المشروع الناتج عن رؤية سياسية، غير واقعية، مع الإمكانيات الفعلية المتاحة في تلك الأرض ذات الموارد المحدودة، حتى في مجال الزراعة: عندما تولى المارشال إيتالو بالبو وظيفة الحاكم العام في ليبيا، لم يبد أي تعاطف مع المزارعين الذين كانت قد خصصت لهم أراض، ومع المشكلات الزراعية بوجه عام. وقد كان تحوله نحو مشاريع الاستيطان بطيئاً، وقد تأخر في الوصول إليه، ولكنه لم يلبث أن أصبح مندفعاً جداً وشديد الحماسة والصلابة. وقد امتد خياله إلى تصور برامج غير قابلة مطلقاً للتنفيذ. كان يتحدث عن آلاف العائلات بقدر مخيف

من الخفة، ولم يكن يقبل أي اعتراض.. ولا سيما عندما كانت أحلامه تأخذ شكلاً شفهيًا.

وكان يلزم في البداية الإنصات، ثم البحث لاحقاً عن الطرق الممكنة لمعالجة الخلل.. وكان بالبو يتخيل أنني سأقول الكلمة الفاصلة حول الخطّة، بعد الاستماع إلى آراء الزملاء أنجيلو مارياني، المشرف العام على الزراعة و جوليو فيفولي مدير المركز الزراعي والحيواني التجريبي في سيدي المصري. في الحقيقة لقد وجدنا مارياني وفيفولي وأنا أنفسنا متعاضدين وقريبين جدا من بعضنا في مجال البحث عن أفضل الطرق لتعديل أوامر ورغبات المارشال.

وكان علي أنا بالذات، وقد كنت منذ وقت طويل أرى ما يعتري ذلك البرنامج للاستيطان الزراعي من خلل وعدم توازن، أن أقوم بتلك المهمة الدقيقة المتمثلة في إيقاف ما يجري. وقد كان الزملاء مارياني وفيفولي على اتفاق تام معي، في إدارة علاقتنا ببالبو، حول ضرورة تقليص عدد العائلات من الفلاحين المرشحين للسفر إلى طرابلس، لعدم توفر الأراضي، ولغير ذلك من الأسباب.

وقد اتخذ المشروع صورته النهائية فيما سمي (خطة الاستيطان السكاني المكثف في ليبيا)، وكان يتحدث عن إرسال 3000 عائلة من المستوطنين الإيطاليين إلى ليبيا، ما يعادل تقريبا 30.000 فرد، خلال سنتين، واستصلاح ما يقرب من 133.000 هكتار من الأرض، بإنشاء 3.100 مزرعة، وبتكلفة تبلغ 945 مليون ليرة.

وكان تقييم ما قام به إيتالو بالبو، الذي كثيراً ما كان دعائياً متحيزاً، فيما يتعلق بالاقتصاد الليبي، الذي يجد التعبير الوافي عنه في هذا النص، مبنياً على كتاباته حول السياسة الاجتماعية الفاشية التي يجب أن تتبع في ليبيا، كما عبر عن ذلك في تقرير لمؤتمر فولتا، تم نشره فيما بعد، أو على نصوص خطابه، التي يعرض فيها الخطوط العريضة لسياسة حكومته، في حين أن ثمة كتابات أخرى ربما هي أكثر فائدة للحصول على صورة أوضح عن هذه السياسة، لا فيما يتعلق بأسسها النظرية، ولا مغازيها الدعائية، ولكن ما يتعلق بإمكان تنفيذها، قد تم تجاهلها. كل هذا أدى إلى تقييم سياسة وأعمال آخر حكومة استعمارية قبل نشوب الحرب في سياق إطار تاريخي تطغى فيه النوايا والمخططات على حقيقة الأحداث. ويبدو من المناسب التذكير بأنه كثيراً ما يحدث، ولا سيما بخصوص قصة الاستيطان الإيطالي في ليبيا، الذي لم يدم سوى لفترة قصيرة في مرحلته التأسيسية، أن خطأ كبيراً قد تم بين حقيقة الأبعاد الفعلية للاستيطان فيما يتعلق بالسكان الليبيين، مع ما كان يمكن أن يحدث فعلياً في ليبيا المستعمرة، في نوايا (وأحياناً فقط في مخيلة) المستعمرين.

وبعد هذه المقدمة يبدو أنه من الملائم تحليل السياسة المتبعة في آخر فترات التوجه الاستيطاني، انطلاقاً من برنامج الاستيطان السكاني، وما تم إنجازه في إطاره. ففي الواقع، كان لهذا البرنامج، إلى جانب ما يمثله في المخيلة الإيطالية، أهمية كبيرة للسكان المسلمين في ليبيا، التي كانت تعيش على الاقتصاد الزراعي والرعوي، أي لشريحة كبيرة من سكان ليبيا، ومن هنا كانت خطة الاستيطان السكاني المكثف في ليبيا تبدو أساسية، بناء على هذا التحليل: فهي تطرح بمنتهى الوضوح طبيعة التدخل السياسي والإطار الاجتماعي المتصل بذلك، أخذاً في

الاعتبار السيناريو المستقبلي لتطور المجتمع والاقتصاد في المستعمرة، بعد دمجها في رؤية أكثر اتساعاً للتطور في العالم الإسلامي، خلال السنوات الأولى من القرن.

إن تحليل الوثيقة يبين كيف أن سياسة بالبو تجاه الليبيين، لا تنطلق من موقف إنساني عام، أو من ميل خاص من الحاكم لصالح السكان المسلمين: إن تقييم ذلك التوجه الأبوي، المستهدف لذاته، يستبدل بمخطط وحسابات سياسية واضحة في مقدماتها ونتائجها، من حيث كونها محكومة بما يمكن تحقيقه عند التطبيق.

في الحقيقة لقد كانت المقدمات الأساسية لسياسة حكومة بالبو شديدة الواقعية من الناحية السياسية، وكانت تأخذ في الاعتبار أساساً التطور الحديث في مجتمعات العالم الإسلامي. وفي هذا الصدد نقرأ في خطة الاستيطان ما يلي: في 31 ديسمبر 1937 كان عدد السكان من الأوروبيين يبلغ 78.818 نسمة، ومن الليبيين 744.031. ومن هؤلاء كان 714.643 مسلمين. وكان الموقف في ليبيا ممتازاً، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، والحقيقة لم يكن ثمة مقارنة بينهم وبين الجماهير الغاضبة في المستعمرات الأخرى في شمال أفريقيا. ولكن لا يغيب عن أحد أن مستوى الوعي المدني قد تطور كثيراً لدى السكان العرب، وهو تطور ينسب الفضل فيه إلينا، وإن كان يتجه إلى أن يتحول، على المدى البعيد، إلى حركة ذات طبيعة قومية. ومن الضروري أن تظل عيوننا مفتوحة في مواجهة التطور في العالم الإسلامي. وحيث إن العرب في ليبيا لا يمثلون كياناً كبيراً، فإنهم، من حيث الموقع المركزي الذي يوجدون فيه، بين الشرق والغرب، ومن حيث الدور السياسي الذي

يمكن أن يلعبوه بالنظر إلى التأثيرات القريبة منهم، فإنهم يمثلون دائماً عنصراً معيقاً. فالعالم الإسلامي يعاني من اضطرابات عميقة، ويتجه دائماً إلى قدر أكبر من التضامن الإسلامي، الذي يشمل المشتركين في العقيدة المنتشرين في أنحاء العالم الشرقي والغربي. وفي عمق مسألة التضامن الإسلامي، توجد، مثل الخميرة، غير الناضجة ولكنها فاعلة، عقائد لها جذور أوروبية، تعمل على تحريك الجماهير نحو كراهية القوى والحكومات الأوروبية.

وقد اعتمد بالبو، كما رأينا، على عناصر أساسية، تتعلق، سواء بالوضع الداخلي في ليبيا، أو بالغلبة العددية للسكان المسلمين، وسواء في العالم العربي عامة، الذي يتسم بالثورات السياسية، وتقوى فيه دائماً الحركات القومية: وينبغي ألا ننسى أن ثمة دولاً، وخاصة في الأراضي الإسلامية، تحت النفوذ البريطاني، من مصر إلى الجزيرة العربية إلى العراق، كانت بشكل أو بآخر مستقلة منذ عدة سنوات، بينما نشاهد أن الحركات القومية، بأشكال وأساليب مختلفة، كانت قد أخذت تظهر في كل مكان تقريباً في العالم الإسلامي، وخاصة في شمال أفريقيا.

وفي حديثه عن التطور السريع في المستوى الحضاري لدى سكان المستعمرة، يشير بالبو، دون شك، إلى إصلاح النظام التعليمي، الذي خطط له في سنوات حكومته الأولى، بإتاحة المزيد من الفرص لليبيين للتعليم، وتأسيس مدرسة عليا للثقافة الإسلامية. وكذلك ما اتخذه من إجراءات لتشجيع مشاركة العرب في التجمعات الجماهيرية للفاشية، ما أدى، على نحو ما، إلى تعديل النظام القضائي الذي كان سائداً، وكان يتسم بغلبة العقوبات القاسية على جمهور الشعب الواقع تحت الاحتلال.

وأكثر مما أوجت به هذه النتائج، يتضح من النص ذلك التخوف من نتائج الممكنة: فقبل كل شيء احتمال أن يؤدي الارتفاع في الوعي المدني إلى تطوير المطالب القومية، بالتأثير المشترك للحركات الدينية الداخلية في العالم الإسلامي، والحركات السياسية الواقعة تحت التأثيرات الأوروبية، المطالبة بتحرر الشعوب الواقعة تحت اضطهاد الاستعمار. وكان التحكم في التطورات الداخلية يتطلب، من وجهة نظر بالبو، عملاً سياسياً يتجه إلى العالم الإسلامي إجمالاً، ولكن قبل كل ذلك عملاً اقتصادياً يهدف إلى خلق معادلة فاعلة، لمواجهة الغلبة العددية للسكان المسلمين: من وجهة نظري إن من الضروري أن تظهر، خلال وقت قصير، جبهة قوية تتكون من مواطنين إيطاليين، سيتمكنون، من خلال قدراتهم المتصلة بمصالحهم، من السيطرة على الأقاليم الأربعة.

وهنا يظهر الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية لحكومة الاحتلال، تجاه الغالبية المسلمة: العمل على جعل أولوية خدمة المصالح الإيطالية في المستعمرة، تتمكن من التحكم في الاتجاهات التحريرية التي نشأت عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي للسكان المستوطنين.

وهكذا يتضح لدى الجميع، فنيين وسياسيين، أن الوسائل لبلوغ هذه السيطرة التامة، ليس من شأنها إلا التأثير سلباً على اقتصاديات السكان المسلمين، وخاصة في برقة، حيث كانت مشكلة التدخل الرئيسة تتمثل في الإمكانيات المتاحة في الأراضي المقرر تخصيصها للاستيطان الإيطالي. ففي الواقع، كان يلزم للمشروع الاستيطاني الحصول على حوالي 250.000 هكتار من الأراضي الجديدة، إذا ما كانت حكومة المستعمرة تملك الوسائل القانونية لتحويل أفضل الأراضي في

برقة إلى ملكية الدولة، وكذلك الأراضي في الساحل والجبل الغربي. وبالطبع كانت هذه العملية يمكن أن تحدث مشكلات سياسية واقتصادية. وظلت المشكلة الرئيسة تتمثل في كيفية انتزاع تلك المقدرات الهائلة من الأراضي الممتازة: وهكذا فقط كان يمكن تنفيذ برنامج الاستيطان السكاني، دون خلق ظواهر مثيرة داخل الجماعة العربية، وخاصة في أوساط الغالبية العظمى من السكان، المتعلقين جداً بالأشكال الاقتصادية التقليدية، مثل الرعي والزراعة، وعموماً حتى لو لم تكن هذه النتائج بارزة جداً، فإنها ستكون غير مرغوب فيها.

وفي إطار التحليل الذي تضمنته خطة الاستيطان، تتم محاولة اكتمال الدائرة انطلاقاً من بعض الاعتبارات المتصلة بالتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي حدث مؤخراً لدى السكان. ويؤكد بالبو أن هذا التطور شهد توجهها مستمراً لدى السكان: نحو الالتصاق بالأرض والتحرر من أشكال الزراعة التقليدية، من خلال تطور واضح نحو تأسيس وحدات عقارية متماسكة. وحدات عقارية تهدف للخروج من الصيغة القديمة للسكنى في الخيام، تبنى على العائلة فقط، للتوجه نحو إنشاء شركات صغيرة متعددة الثقافات، لا تهدف فقط إلى ضمان إعاشة العاملين، ولكن أيضاً إلى الإنتاج المكثف للمواد التي تقدم للأسواق.

وكان مشروع بالبو يستند إلى التقرير الفني المرفق بنص الخطة نفسه، في فصل حول الزراعة والرعي التي يقوم بها الأهالي، حيث يؤكد ضرورة تقديم إشارة ملموسة إلى السكان الليبيين، تعبر عن اهتمامها بمشاكلهم الاقتصادية. وفي هذا الاتجاه سوف يتم العمل على إنشاء مجتمعات خاصة بالاستيطان العربي، من خلال حفر آبار، بدءاً في منطقة زليتن في ليبيا الغربية. وحيث إن منطقة الجبل

في برقة سوف تخصص للإسكان الإيطالي، كان يجب العثور على أراض أخرى لنشاط الرعي: فحفر آبار ارتوازية في منطقة بطة سوف يخفف الضغط الناشئ من نشاط الرعي في الجبل. وهذا نفسه كان يجب أن يتم في منطقة سرت، بين سرت وسلطان، حيث توجد أراض ومراع ممتازة.

وقد تم العمل تجاه نشاطي الزراعة والرعي اللذين يقوم بهما الأهالي، لتحويلهما، في مرحلة انتقالية، حسب تحليلات الخبراء، من اقتصاد يهدف إلى تأمين اللازم للبقاء على قيد الحياة، والاستهلاك الشخصي لمجرد تأمين الاكتفاء الذاتي، إلى نمط من الاقتصاد أكثر تطوراً، اقتصاد السوق، وكان هذا التطور يتعلق، في الأساس، بسكان منطقة الساحل في طرابلس، وكان يتناقض مع ضرورات الاستيطان الزراعي، الموجه للمواطنين الإيطاليين. كما أنه كان يتناقض مع اقتصاد الرعي غير المستقر، الذي كانت تعرفه الوثيقة بأنه "الاقتصاد الليبي الجبلي"، وكان يوصف بأنه بمثابة تذبذب (فهو صالح، بدرجات متفاوتة، مع جبل برقة وكذلك جبل طرابلس)، فيما يتعلق بالمراعي بين الساحل والجبل، وعند تجاوز هذا، يمتد إلى مناطق جنوب الجبل.

وهكذا يتبين بجلاء كيف يمكن المضي في تطبيق سياسة الاستيطان، دون توجيه ضربة قاتلة للاقتصاد الليبي، وخاصة في مجال تربية المواشي. وذلك إذا ما أدى احتكار الأراضي المرشحة للاستيطان من قبل المواطنين الإيطاليين إلى التماس وربما التعارض مع المستهدف داخلياً في مجال تطوير الوضع في اتجاه توطين السكان، والتحول نحو الزراعة المتجه أساساً لسد احتياجات السوق، وكان واضحاً أن هذا التوجه يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها. وكان بالبو

يؤكد أنه ظل يحاول مواجهة توجه السكان نحو التحضر، أي التوجه للاستقرار في المدن، بكل الوسائل، بما فيها القوة، لنقل العنصر البشري، لممارسة وظائفه الإنتاجية، في بيئته الطبيعية.

وفي النهاية كان متوقعا أن يؤدي الاستيطان السكاني المكثف المخطط له، بنقل حوالي 30.000 مستوطن من إيطاليا مع نهاية 1939، إلى نتيجتين خطرتين: فمن جهة تقوية مشاعر الكراهية، ومن جهة أخرى تحويل مجموعات متجانسة من الليبيين، من الريف إلى المدينة.

وكانت إحدى المشاغل الأساسية لحكومة المستعمرة ضبط سكان البلاد الأصليين: وقد كانت هذه العملية صعبة للغاية، بالمقارنة بتلك المتعلقة بنشاط الرعي، بسبب عدم ثباتها على مشهد واحد، وتقلها الدائم. وكان أحد الحلول الممكنة، لضبط حركة التنقل، تنظيم وتحديد مناطق الرعي، إضافة إلى الدفع، في الوقت نفسه، لحفز قسم من البدو الرحل، نحو الثبات في موطن واحد. وبهذا الشكل أضيفت عناصر أخرى إلى البرنامج السياسي - الاقتصادي المطلوب تنفيذه: تحديد الأراضي التي يمكن استغلالها لممارسة نوع من تنظيم الرعي، يجب أن تركز عليه في المستقبل أنشطة الرعي، لدى البدو الرحل وشبه الرحل. العمل، وخاصة في المناطق التي لا تتصل ببرنامج توطيد الإيطاليين، سواء في طرابلس أو في بنغازي، على تنفيذ استيطان زراعي عربي، لتحقيق الهدف الأساسي لتثبيت جزء من السكان في الأرض، وخاصة الممارسين لمهنة تربية المواشي.

ولم تكن المشكلة الاجتماعية الاقتصادية جديدة في تاريخ المستعمرة. وهي مشكلة تحويل المجتمع الليبي، وخاصة في برقة، من مجتمع مبني أساساً على الرعي المترحل، إلى مجتمع مبني إلى أنماط من استثمار الأرض. وقد كانت هذه المشكلة موجودة في السنوات التي سبقت تولي بالبو الحكم في المستعمرة، وخاصة خلال سنة 1932. وعند نشأة مؤسسة الاستيطان في برقة، وجد مسؤولو الحكومة والفنيون أنفسهم في مواجهة التناقض بين تطور الأعمال ذات الطابع الحديث في مجتمع زراعي رعوي، مع تغلب واضح للاقتصاد التقليدي: وقد أصبحت المسألة ملحة، وخاصة في المرحلة التي بدأت فيها الأعمال المباشرة في مجال تربية المواشي. ونظراً لأن الإمكانات المتاحة، من أراضي المراعي، كانت محدودة، لم يكن ممكناً استبعاد الاختيار بين نمط حديث، تستثمر فيه أموال من الوطن ومبادرات حكومية، واستمرار العمل بنظام الرعي بأنماطه التقليدية المحلية.

وكان يبدو أن الوصول على حل توافقي صعب، وأن الخيارات تتراوح بين القطبين اللذين كانا في حقبة "التهدة" في برقة، عندما برزت مسألة المصير الذي ينتظر الأهالي المحشودين في معتقلات على طول ساحل المتوسط. وفي وثائق الأرشيف تظهر، هنا وهناك، بعض عناصر من الجدل الدائر آنذاك. في سنة 1934، جاء في تقرير موجه إلى حكومة برقة، من المتصرف العام في اجدابيا موري، تركيز على أهمية احترام الاتفاق على أن تبقى أعمال الأهالي في مجال الرعي، في هذه المنطقة، التي ظلت منذ أمد طويل تعد منطقة ملائمة جداً لنشاط تربية المواشي، وأن من الضروري احترام تلك الاتفاقية إذا ما كانت هناك رغبة في تجنب انهيار الاقتصاد. ذلك أن تدخل الجهات الحكومية والشركات

الخاصة الإيطالية في مجال تربية المواشي سوف يؤدي إلى الإضرار باقتصاد الأهالي الليبيين وإفقارهم (بالاتجاه إلى تحويلهم إلى مجرد عمالة لخدمة الشركات الإيطالية)، إلا إذا أمكن إيجاد وسيلة لتحقيق التوازن بين الأنشطة التي يعمل على تطويرها، وإيجاد دور جديد للأهالي الوطنيين في إطار نمط اقتصادي مختلف، وتخطيط مختلف للأنشطة الإنتاجية.

وقد كان موقف رودولفو غراتسياني، خلال مرحلة توليه الحكومة في برقة، يتناقض بوضوح في الموقف من هذه القضية. ففي الحقيقة، يبدو أن غراتسياني، سنة 1934، عبر عن وجهة نظر مخالفة لسياسة تخصيص مساحات من المراعي لشركات إيطالية، التي كانت ستؤدي إلى تدمير الاقتصاد الوطني: وعلى كل حال، فقد كان له فيما سبق موقف مضاد تجاه المجتمع البدوي والبدواة التي، كما عبر عن ذلك سنة 1932، يجب أن نعتبرها خطراً عاجلاً، ومن ثم يجب العمل بصرامة وإلى الأبد، على تنظيمه وإيقافه عند حده. ولحل هذه المشكلة رأى غراتسياني وغيره من الموظفين الاستعماريين أن القبائل التي أبعدت عن أفضل المراعي في الجبل، يجب أن ينفوا.

وبدل تشجيع الأهالي، الذين كان نشاط الرعي هو مصدر عيشهم الوحيد، على البقاء في الأرض، تم الحكم على من بقي من أبناء قبائل الجبل العريقة بالانحصر في نمط من البدواة، لا يكاد يفي إلا بالحد الأدنى من مقومات البقاء على قيد الحياة، ما يبقئهم دائماً في وضع أدنى، بالانحصر في محميات أهلية حقيقية.

وقد جاء في تحليل لجورجو روشا قدمه لحكومة الاستعمار: لقد أصبح نشاط تربية المواشي التقليدي نشاطاً اقتصادياً ثانوياً، كان هدفه الأساسي الإبقاء، دون أي عبء على الدولة، على شريحة من اليد العاملة الواقعة تحت الاحتلال، والتي يمكن أن يعهد إليها ببعض القطاعات الاقتصادية التي كانت قيد التطوير، في مجالات الأعمال الثانوية والمؤقتة.

هذا التحليل يضاف إليه المعلومات حول توظيف اليد العاملة، من قبائل برقة، في مجال تنفيذ البنى التحتية اللازمة لاستكمال استعمار الجبل، حيث يتبين أنه في ربيع سنة 1934، كان حوالي 20-25% من الأهالي، الذين أبعادوا عن الأراضي الخصبة في الجبل، يعملون في مشروعات شق الطرق والإنشاءات التي وعدت الحكومة بإنجازها.

وقد قدم الحاكم بادوليو تعريفاً محدداً لسياسة حكومة برقة تجاه الأهالي من البدو في منطقة الجبل، عرضه ضمن موضوعات أخرى في رسالة تتضمن تعليمات لغراتسياني في منتصف سنة 1932. نقرأ في هذه الرسالة: عدم انتظار عودة المتمردين. من الأفضل تجاهلهم تماماً وإلى الأبد. ويجب ألا يسيطر على الجبل إلا المستوطنون الإيطاليون. ويجب أن يسلم المواطن الليبي، أو بالأحرى أن يعتاد على التسليم بأن تلك المعتقلات الجماعية التي وضعت في الشريط الساحلي، بين برقة وسرت، هي الوجهة الدائمة التي سيوجه إليها. ولذا يجب اتخاذ الإجراءات لتيسير البقاء على الأرض، من خلال فعل ما يلزم لإقناع المستوطنين بالبقاء في هذه الأرض، عبر بناء البيوت وتخصيص الأراضي.

وحتى إذا ما سلمنا بأن تعليمات بادوليو هذه، بإبقاء الأهالي في المعتقلات، لم تكن مبنية على نية مبيتة لإبادة جماعية، فإنها لم يكن ممكناً القبول بها: فإذا ما تم تنفيذها، فإنها كانت ستؤدي، في أغلب الظن، بالتدريج إلى إبادة الأهالي المعتقلين في المعسكرات. من الصعب الحكم بوضوح، بخلاف ما تمت الإشارة إليه آنفاً، على تعليمات حاكم المستعمرة، التي تأتي في اللحظة التي بدأت فيها عمليات تفكيك أول المعتقلات.

وكان غراتسياني، فيما يبدو وكأنه اختلاف يسير مع تعليمات بادوليو، قد طلب من الموظفين التابعين له إعداد خطة لعودة القبائل إلى أراضيهم التقليدية. ومما يؤكد هذا التقرير الذي أرسله إليه مفوض الجبل جوزيبي داودياتشي، في يونيو 1932، وتضمن: أن يبقى أبناء قبيلة العرفة (وغالبيتهم نجوا من الترحيل) حول المرج، أو أن يتجهوا نحو الساحل بين توكرة وطميثة، بينما يوزع العبيد، وكان عددهم قد قل كثيراً، حول أم الجوابي، حيث توجد إمكانية إعادة حفر بئر روماني، كان قد ردم، وإن يوجه الدرس، وكان عددهم قد انخفض إلى 5000 نسمة، إلى المنطقة حول طلميثة والحنية، وأن يبقى الحاسة حول شحات، والبراعصة، الذين انخفض عددهم كثيراً، لأنهم فقدوا الكثير من أبنائهم، حول مراوة وجردس، وأخيراً أن يوجه العبيدات نحو أم الرزم ومرتوبة وخولان.

لكن هذه الخطة لم يشرع في تنفيذها على الفور، وكان إطلاق سراح الأهالي المعتقلين لا يقع إلا بالتدريج، بين منتصف سنة 1932 ونهاية 1933. وقد تم تنفيذ هذه العملية، مع إيلاء أولوية لأهداف عملية الاستيطان، حتى أن غراتسياني أكد في بداية 1934: لقد اقتيد الأهالي كلهم إلى أماكن ملائمة لنمط

حياتهم، مع ملاحظة أن الجبل، وهو العمود الفقري للاقتصاد الزراعي في المستعمرة، يجب ألا يتجهون إليه، لأنه مخصص للاستيطان الإيطالي.

وقد كانت الخطوط العريضة للسياسة التي يجب أن تتبع في استعمار جبل برقة قد وضعت قبل وصول بالبو، الذي وضعها قيد التنفيذ، مع إجراءات للتعجيل في ذلك. بيد أن مسألة تتصل ببرنامج الاستيطان الزراعي في برقة خاصة، ولكن كان لها هدف سياسي أكبر وهي مسألة السياسة التي يجب أن تتبع في التعامل مع المتمردين، وكان بالبو قد ورثها من الإدارات التي سبقتها في المنطقة، وقد حاول إيجاد معالجات لها خلال السنوات الأخيرة من حكمته. وقد كان هذا الفصل من الحكاية الليبية يتسم بقدر كبير من التعقيد، ويستحق دراسة أكثر عمقاً، للأسف ليست متاحة بسبب ندرة المصادر التوثيقية.

أما فيما يتعلق بعودة الأهالي الذين هربوا خارج ليبيا، خلال مرحلة القمع، فالمواقف كانت متضاربة. على الأقل فيما يتعلق ببرقة، كانت لعودة المتمردين علاقة مباشرة بقضية الأراضي المصادرة في منطقة الجبل، والتي كان قد اتخذ القرار بتخصيصها للاستيطان الإيطالي. فهل كان يمكن التفكير في عودة المتمردين دون إعادة النظر في موضوع استعادة أراضي المراعي؟ وبكل تأكيد كان هذا في منتهى الصعوبة، وقد رأينا كيف واجه حاكم المستعمرة بادوليو هذه المعضلة: الاحتفاظ بالأراضي، وصرف النظر عن المتمردين. وقد كانت الحكومة الإيطالية قد وصلت في نهاية مرحلة القمع إلى نوع من القناعة بالسعي لتحقيق ما يمكن تحقيقه، فيما يتعلق بالمتمردين، بناء على قناعة بان من غير المرغوب فيه وجود مجموعات شديدة العداء لإيطاليا بالقرب من الحدود الليبية،

وقد كان هؤلاء (على الأقل من يوجدون منهم في مصر)، يقعون في معظمهم تحت سيطرة السنوسية، وأنهم يمكن أن يستغلوا كوسائل ضغط ديموبلوتوكراتيكو أو غير ذلك من قبل دول الجوار أو الأعداء، (فرنسا وبريطانيا). وعموماً لم يتخذ وزير المستعمرات موقفاً بخصوص المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تنجم عن عودة المتمردين، تاركاً الإجابة للحكومات الاستعمارية: إن عودة رعايانا إلى ليبيا هي بلا شك عمل ذو أهمية بالغة. ولكن يجب أن تقوم الوزارة وحكومتنا طرابلس وبرقة بالتفكير في مصير هؤلاء المواطنين، وكيف يمكن أن يعيشوا، على ألا يعرض مطلقاً للنقاش إعادة الممتلكات المصادرة.

وتشير الإحصاءات المتوفرة في بداية الثلاثينيات إلى أن الليبيين الذين عبروا حدود البلاد في فترات مختلفة من الغزو الإيطالي لا يقل عددهم عن 30.000 نسمة. من هؤلاء 20.000 هاجروا إلى مصر، وما يتراوح بين 7000 و8000 هاجروا إلى تونس والجزائر، وما بين 2000 و3000 هاجروا إلى بلدان أخرى في العالم العربي أو في أفريقيا.

وقد قررت حكومة الاحتلال أن من الأفضل، بعد إعلان التهدة، لا السماح لهم بالعودة فحسب، بل الدعاية لذلك، مع جهد دعائي مكثف: وهكذا ففي الفترة ما بين 1931 و1936 عاد إلى ليبيا، وخاصة من مصر، أكثر قليلاً من 6000 متمرّد، كان بعضهم في حالة مؤلمة من البؤس، بينما حمل آخرون معهم أسلحتهم التي كانت في العموم تشكل ثروة مهمة.

وفي سنة 1935 كان عدد من بقوا في مصر يبلغ 8000 ليبي، حسب تقديرات موظفي المفوضية الإيطالية، حوالي 2000 منهم لم يبدوا أي رغبة أو تطلع للعودة إلى ليبيا، وكانوا يضمرون عداً متأسلاً ضد إيطاليا.

بيد أن الوضع في المناطق الغربية: الجزائر وتونس، كان مختلفاً، حيث كانت السلطات الفرنسية، على الرغم من الاتفاقات الموقعة في السابق مع إيطاليا، في بداية الثلاثينيات، تفكر في الاحتفاظ بالليبيين الذين هاجروا إلى هذه المناطق، بهدف توطيئهم نهائياً في المنطقة، واستغلالهم في أعمال المناجم: فالحقيقة أن كثيرين من هؤلاء كانوا قد استقروا في الجنوب التونسي، غير بعيد عن الحدود الليبية، حيث كانوا يعملون في مناجم الفوسفات. وقد قام بالبو في نهاية ولايته كحاكم للمستعمرة بعمل دعائي كبير في أوساط المهاجرين الليبيين في تونس، وحقق نجاحاً ملحوظاً: وخلال سنة 1938 فقط قرر 2000 من اللاجئين الطرابلسيين العودة إلى المستعمرة.

وكان من بين الوعود التي قدمت للمتمردين، لإقناعهم بمزايا العودة، الوعد بمنحهم مساحات من الأرض الزراعية، بينما لم ترد أي إشارة إلى أراضي المراعي، ولذا فربما يجب النظر إلى فكرة عودة المتمردين باعتبارها تقع في إطار سياسة توطيئ البدو الرحل، واستصلاح الأراضي الزراعية المخصصة لسكان البلاد الأصليين.

وقد تضمن مشروع الاستيطان لسنة 1938 الحدود الجغرافية التي كانت مخصصة لنشاط الرعي لدى البدو الرحل، وتم ذلك بناء على ما كان قد خطط

له في السابق: يتعلق الأمر بالأراضي التي تم وضع حدودها، وكان غراتسياني قد أشار إليها في الفقرة التي ذكرناها أعلاه، في الواقع كانت المناطق التي يمكن إعادة تنظيمها بهدف تركيز أعمال الرعي فيها اثنتان: من جهة ذلك الإقليم الذي يمتد نحو الجنوب الغربي، حتى ما بعد سرت. ومن جهة أخرى الأراضي جنوب جبل برقة. وفي هذا الإقليم الأخير، وبسبب الميول نحو الجنوب، كانت كميات المياه التي تأتي بها الوديان خلال موسم الأمطار، تساعد على تكوين مناطق الرعي المعروفة لدى الرعاة، ولكن نظراً لطبيعة التربة لم تكن الأرض تحتفظ بالمياه لمدة طويلة. ومن ثم فقد كانت هناك حاجة لخزانات تحفظ المياه حتى استعمالها في فترات الجفاف، وهذا ما كان يؤدي إلى هجر المراعي حالما تتبخر مياه الأمطار، ما يؤدي إلى استحالة مد الموسم. ويؤكد بالبو، في تقرير له إلى موسوليني، أن الجيولوجيين يؤكدون أنه توجد في إقليم البلط، وهو بالتحديد إقليم جنوب الجبل، خزانات مهمة من المياه الجوفية، يجب العمل على الوصول إليها واستثمارها.

لذا فإن الحل الممكن لتوفير أراض جديدة للبدو، الذين أبعدوا عن مواطنهم التقليدية للرعي وتربية المواشي، هو حفر آبار للبحث عن المخزون الجوفي، وحالما يتم العثور عليها، يصبح بالإمكان توفير المياه للمراعي، ما يمكن من استثمار الأراضي التي وصفناها في منطقة برقة، لأعلى مستوى ممكن. وعلى الرغم من أن الصورة الجيولوجية كانت مختلفة، فإن بالبو افترض إمكان تنفيذ الأمر نفسه في إقليم سرت، فعند توفير المياه يمكن أن يقتنع الرعاة الرحل بالتحول من الجبل إلى الأراضي الجديدة التي يسمح لهم بالعمل فيها.

أما فيما يتعلق باقتصاديات الأهالي المسلمين، فقد تم بإطلاق برنامج الاستيطان السكاني تحول سياسي مهم في مجال إعادة تنظيم الملكيات العقارية، لا من الناحية الكمية فحسب، ولكن أيضاً من حيث التزام الدولة وحكومة المستعمرة: فكان من شأن هذا أن يؤدي إلى تغيير جذري في الاقتصاد القائم على الرعي وتربية المواشي في كل المستعمرة. وعموماً فقد تمت بعض الإجراءات التي تتعلق بالزراعة والرعي في ليبيا حتى قبل سنة 1938. وكان ذلك بفتح باب الاقتراض للمالكين المسلمين لتحديث شركاتهم وفق تعليمات الأجهزة الحكومية، المتعلقة بتوزيع الالتزامات المتصلة بتقسيمات الأراضي التابعة للدولة، وفيما يتصل بإنشاء شبكات الري، للتشجيع على تطوير الإنتاج. وكذلك من خلال سياسات أكثر دقة وانتشاراً على الأرض، مثل منح معدات العمل والبذور المحسنة لتطوير الإنتاج الزراعي، تزامنت مع أعمال باهرة لتطوير أعمال الرعي لدى الليبيين، مثل تكفل الحكومة بنقل مئات الآلاف من رؤوس المواشي، التي كانت مهددة بالعطش، من طرابلس إلى برقة، ثم ما يتصل بعودتها إلى طرابلس، عندما يتم تجاوز فترة الجذب.

وكان من بين الإجراءات التي تمت في مجال الزراعة المحلية، تخصيص أراض على حواف الواحات الساحلية أو واحات الصحراء، عبر تخصيص قطع صغيرة من الأرض. وهكذا يضاف إلى الاستعمار الإيطالي، استعمار محلي: من الضروري المزاجية بين الاستيطانين على النحو الذي يؤدي إلى قبول مستعمرين ليبيين بالتزامن مع المستوطنين الإيطاليين أو حتى قبله، في منطقة يرغب بها كثيراً العرب على الحدود الشرقية وجنوب الشرقية لمنطقة زليتن. فهناك توجد أعمال لحفر بئر عميقة إلى الغرب من بير سليلين (وهو سهل بين زليتن

ومصراته). ومن الأراضي التي نقلت ملكيتها إلى الدولة، القريبة من البئر، سوف تقتطع حوالي 3000 هكتار، لإنشاء 200 مزرعة ليبية، وهي مزارع، بخلاف تلك المخصصة للأهالي، سيتم إنشاؤها بموارد العرب الشخصية، بمساعدة القروض.

وهكذا كان يخطط لأن يكون الاستيطان العربي في الأراضي التابعة للدولة بأساليب تختلف عن تلك المتبعة تجاه المستوطنين الإيطاليين، حيث لا يستثمر الفلاحون الإيطاليون سوى جهودهم الذاتي: وكانت الفكرة المقترحة على الليبيين تشبه تلك التي اتبعت في الفترة الأولى من الاستيطان، عندما كانت الالتزامات تخصص لمتعهدين لديهم الإمكانيات اللازمة لاستثمارها. وهكذا كانت الفكرة هي تطوير استعمار زراعي ليبي، من منظور رأسمالي، يختلف نوعياً، من حيث أعبأه المالية، عن الاستيطان السكاني، الذي كانت الدولة تتحمل فيه مباشرة التكاليف اللازمة لإنشاء المزارع، وإعاشة المزارعين الإيطاليين. وهكذا كما حدث في مرحلة الاستيطان الأولى، كان المخطط أن يمنح الليبيون أيضاً تسهيلات ائتمانية من أجل تنفيذ البرنامج، مع الحفاظ، قدر الإمكان، على مخرجات الميزانية المخصصة لهذا الفصل من التدخل.

وكانت المنطقة الثانية المرشحة للاستيطان الليبي تقع بالقرب من سرت، حيث كانت تتم مشروعات أخرى لحفر آبار: هنا كان يخطط لإنشاء تجمعين من الأراضي المروية، تخصص تماماً للسكان المحليين، بالتوازي مع تطوير إقليم الرعي في الأراضي المجاورة لمنطقة سرت، التي تحدثنا عنها آنفاً.

وباختصار، كانت الصورة الشمولية يجب أن تؤدي على المدى البعيد إلى وجود بنية اقتصادية جغرافية، تتجاوز فيها تجمعات المستوطنين الإيطاليين مع تجمعات الليبيين، تتصل فيما بينها بروابط اقتصادية، ناشئة عن متطلبات السكان من الإيطاليين ضمن إطار سياسي وهو "التنظيم الشمولي لليبيا": إن توطئ عدد من العائلات الإيطالية سوف يخلق على هامش حياة الأهالي عدداً من الأنشطة الثانوية لليبيين، بما يمنح فرص عمل للعائلات العربية، ما من شأنه أن يوجد علاقات متبادلة من خلال تبادل المنافع، والتفاهم المشترك الذي سوف يمكن من تحقيق الهدف من التنظيم الشامل لليبيا. إن هذا التنظيم يشمل أيضاً الأنشطة الاقتصادية ذات الأساس التنظيمي، وهو سلاح قوي في يد الحكومة في مواجهة الليبيين، الذين كثيراً ما يفلتون من أي رقابة مباشرة. إن تنظيم الليبيين سيمثل بالنسبة لي تنظيمًا نقابياً يمكن أن يوفر للحكومة نصيباً مهماً من السكان الذين كانوا حتى ذلك الحين، بحكم الظروف، مهملين ومترولين لشأنهم وحدهم.

وبعد تحليل برنامج الاستيطان الإسلامي، في مفهومه السياسي والاقتصادي، يبقى أن ننظر ما تم في تنفيذه في الحقيقة، من مشروع توسيع مناطق الرعي في جنوب الجبل الأخضر، والتي كان يفترض أن تساعد في تطوير أعمال الرعي على حواف الصحراء، نتيجة حفر آبار جديدة، وإعادة تنظيم البنى التحتية المتصلة بالمياه، لم يكن قد أنجز غير الدراسات الفنية، التي تتعلق، من بين ما اهتمت به، بإنشاء قريتين للزراعة والرعي. ولم يكن مشروع استغلال المياه الجوفية في جنوب الجبل، في صيغته الفنية، خيالياً، من جهة أن تلك المناطق الصحراوية تحتوي بالفعل مخزوناً من المياه، كان قد افترض وجودها، ثم أثبتتها الحوادث والإنجازات الحديثة: ولكن كانت تنقص الإمكانيات، الآليات

والموارد المالية، لجعله برنامجاً واقعياً، وخاصة أن الاختيارات كانت تتجه إلى إيلاء الأولوية المطلقة للاستيطان الزراعي الإيطالي. وفي هذا الإطار، وبعيداً عن الاعتبارات الأخرى، لم يكن البرنامج مطلقاً في صالح السكان من البدو الرحل.

وعموماً يجب أن نذكر، إلى جانب هذا، أن جزءاً من برنامج الاستيطان المتعلق بالسكان الإيطاليين قد تبين أنه خاطئ، أو غير قابل للتنفيذ، لأسباب فنية كانت تؤدي في عدد من الحالات إلى عدم نجاح البرنامج نفسه: فقد كانت سياسة الإسراع في التنفيذ التي فرضها بالبو على إدارة الخدمات في المستعمرة تؤدي في بعض الحالات إلى عدم إمكانية إخضاع مختلف الافتراضات للاختبار، الذي كان سيحتاج إلى وتيرة مختلفة في الإنجاز، تكون أكثر بطئاً. ومثال على هذا ما حدث في تجمع قصر قارابوللي، الذي أنشئ في ليبيا الغربية، بين طرابلس والخمس، غير بعيد عن ساحل المتوسط، حيث إنه لم يكن قد تم بعد العثور على المياه اللازمة للزراعة، ومن ثم فقد تم التخلي عنه، بسبب عدم وجود المياه أو عدم كفايتها في بعض القرى والتجمعات الزراعية، وخاصة في إقليم مصراته.

وربما يمكن اعتبار قرار حصر نشاط تربية المواشي والرعي، إجراء لصالح الاقتصاد المحلي، في جميع أشكاله، وذلك من خلال مرسوم بهذا الخصوص صدر في بداية 1939: ثم صدر بعد ذلك بقليل مرسوم آخر يتعلق بتأسيس شركة رعي مسلمة في ليبيا، وهي التي لم نعثر على أي أثر لها في وثائق الأرشيف. وقد تبين أن هذه المراسيم لم يكن لها في الواقع أي تأثير، نظراً لتطورات الوضع السياسي للبلاد، عند اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وكان النظام الذي يفترض تنفيذه، إذا ما أريد إنجازَه في إطار الاستغلال الزراعي والرعي لمنطقة ليبيا الشرقية، يتكون على النحو التالي: سيتم اختيار الأراضي الصالحة للزراعة والرعي، على طول شريط ساحلي ضيق (يمتد من شاطئ البحر حتى الحافة الأولى للجبل، بين توكرة ودرنة)، وتخصص للأهالي من المسلمين، مع إنشاء قرى، لا تختلف في الشكل عن تلك المخصصة للإيطاليين. ويفترض أن يتم في هذه التجمعات العمل على توطين المجموعات التي كانت في الأصل ذات علاقة بنشاط الرعي والترحل. أما المنطقة التي تقع إلى الداخل، على نفس خط الطول (من توكرة إلى درنة) سيشغلها فقط الإيطاليون. هذه المنطقة كانت هي الأكثر خصوبة، وتقع على الحافتين الأولى والثانية من هضبة الجبل الأخضر، حيث أنشأت الـ ECL القسم الأكبر من مشروعها. وكانت المنطقة الواقعة إلى الداخل، في الحدود الجنوبية للجبل، وهي منطقة سهوب تقع قبل المنطقة الصحراوية، مخصصة لتطوير أعمال الرعي، وخاصة بالمسلمين، بناء على تنظيم جديد للموارد المائية.

وكانت خطة الاستيطان التي اعتمدت سنة 1938 تخفي في داخلها عدداً من الأعمال الكبيرة، كان العمل فيها قد بدأ في السابق: أحدها كان مشروع الطريق الساحلي الذي يعبر المستعمرة في اتجاه طولي، ليربط الحدود التونسية بالحدود المصرية، وكان يفترض أن يمثل هذا المحور الذي تلتقي حوله جهود الاستيطان، على نحو من الأنحاء، والعمود الفقري الذي تستند إليه.

وكان الحديث حول مشروع الطريق الساحلي قد بدأ في أوساط الجهات الفنية في المستعمرة، في فبراير 1934، بعد بداية حكومة بالبو بقليل. في تلك

الفترة كانت قد أنجزت في عموم ليبيا حوالي 1600 كيلومتر من الطرق المعبدة، إلى جانب حوالي 500 كيلومتر من الطرق شبه المعبدة. وكان المسار الأطول هو ذلك الذي يعبر برقة بين سرت ومنطقة مارماريكا (تقريباً على ارتفاع اجدابيا وطبرق). أما في طرابلس فكان هناك طريق آخر، بطول 300 كيلومتر يربط بين زوارة ومصراته، مروراً بطرابلس، وكانت أجزاء أقصر قليلاً من الطرق المعبدة توجد على الشريط الساحلي. أما في صحراء سرت، حيث تصل الصحراء حتى شاطئ البحر، فلم تكن هناك طرق: فعلى مسافة تبلغ حوالي 800 كيلومتر لم تكن هناك سوى طرق رملية غير منتظمة. والحقيقة أن هذا الإقليم الصحراوي كان يمثل عقبة يصعب عبورها على البر، بين ليبيا الشرقية وليبيا الغربية. وكان مشروع الطريق الساحلي يتضمن إنشاء شريان واحد قابل لعبور المركبات، يربط بين مختلف القطاعات التي كان قد تم إنجازها في المناطق الأكثر سكاناً في البلاد، رابطاً بين طرابلس وبرقة، مروراً بالمنطقة الصحراوية على امتداد ساحل خليج السدرة.

وكانت الدوافع وراء اتخاذ القرار بإنشاء الطريق عسكرية بالدرجة الأولى: فقد كانت إيطاليا تنهياً لعملياتها في أثيوبيا، وخشية حدوث ردة فعل سلبية من الإنجليز والفرنسيين كان من الضروري تقوية الساحة الليبية، التي كان من السهل مهاجمتها من تلكما القوتين اللتين كانتا تسيطران على الأقاليم المحاذية، في تونس ومصر. وانطلاقاً من توقع ألا تكون للقوات الإيطالية مستعدة لمواجهة مثل هذا الموقف (حيث كانت القوات الإيطالية ستكون منشغلة في تلك الجبهة البعيدة في أثيوبيا)، فقد كان ضرورياً تركيزها، في أقرب وقت، على امتداد الحدود في

هاتين الجهتين، أو نقلها إلى أي نقطة على الساحل، خشية تعرضها لأي هجوم معاد.

وقد قررت الحكومة المركزية البدء في تنفيذ هذه الخطة في شهر مارس 1935. وكانت التقديرات أن تغطي التكلفة من خلال صندوق الادخار في المستعمرة: فمن عوائد الطريق السريعة وتوفير المركبات لتغطية حركة القوات يمكن أن تخفض الميزانية اللازمة للرقابة على الأرض، وبذلك يتم تخفيض المصروفات.

وقد تم إنجاز مسافة 800 كيلومتر التي كانت لم تنشأ بعد، وكانت لازمة للربط بين مختلف قطاعات الطريق، في مدة لا تزيد عن سنة: وكانت تلك عملية جديرة بالتنويه. فقد كانت الأعمال التي تم البدء بها في أكتوبر 1935 في ليبيا الغربية، وفي يناير من السنة التالية في ليبيا الشرقية، توشك على الانتهاء، عندما افتتح موسوليني، خلال زيارته الثانية في ليبيا، هذه الأعمال في مارس 1937. وفي تلك الزيارة عبر رئيس الحكومة، من شرق البلاد إلى غربها مسافة كبيرة من الطريق الساحلي، متوقفا لزيارة بعض القرى الزراعية في جبل برقة، التي كانت تظهر على طول مسار زيارته.

وقد كانت أكبر العراقيل التي تعترض استكمال العمل، صحراء سرت، وعدد من الصدوع العميقة في الأرض، ناتجة عن الوديان، ومن ثم كان ضرورياً بناء عدد من الجسور. وقد تم بناء 65 استراحة لإقامة الموظفين العاملين في شؤون الصيانة وعائلاتهم، وفي هذه المناسبة تدخلت مؤسسة الاستيطان التي كلفت

ابتداء من نهاية 1937 بتأمين الاكتفاء الذاتي من المواد التموينية للعائلات، مع إنشاء مناطق جديدة للزراعة. وكانت التكاليف المقدرة لهذه المهمة تغطي تكاليف استصلاح الأراضي وتوفير الحراسة والآليات وكل ما سيكون ضرورياً، إلى جانب التكاليف الإدارية والفنية.

في هذه الفترة نفسها كانت قد بدأت المناورات المالية التي كانت لازمة لتمكين الـ ECL من التدخل لتنفيذ الخطة: بموجب قرارين جديدين، جاء في المرسوم بقانون 12.8. 1937، رقم 1692 والقانون بتاريخ 27.1.1938، رقم 59 بناء على تعهدات سيقدمها صندوق الادخار في ليبيا. وهكذا تحل جميع المشاكل القديمة المتعلقة بالديون، وتفتح آفاقاً أكثر تفاؤلاً بخصوص الخطة الكبرى للاستيطان السكاني المكثف، التي وضعها سيادة الحاكم العام.

وقد طلب الحاكم نقل مقر المؤسسة إلى المستعمرة، منبهاً إلى أنه بحكم الاستعجال في تنفيذ المشروع، فإن وجود الأجهزة التنفيذية بعيدة عن المكان سيشكل عقبة أمام التنفيذ؛ إذ لم تكن لدى المسؤولين في المقار المحلية السلطات الكافية للقيام بالتنفيذ الفوري للعمليات التي تطلبها حكومة المستعمرة، فالعودة دائماً إلى روما يحتاج إلى وقت أطول، من حيث إيصال الأخبار إلى الأجهزة المركزية، والحاجة إلى عقد اجتماع لمجالس الإدارة، للنظر في المسائل المطروحة، ثم تداول الآراء حولها، وبعد ذلك إبلاغ الأوامر والتصاريف إلى المعنيين. وبناء على طلب حكومة طرابلس وصل رد من النوع البيروقراطي، عندما اقترح الرئيس ماني تشكيل لجنة لدراسة تعديل النظام الأساسي، وهو ما كان واضحاً أنه يحظى بالأولوية، أي إدخال التعديلات الضرورية لجعله يتناسب

مع مجالات العمل الأوسع والمعقدة، التي كان يراد أن تقوم بها المؤسسة: طبعا يجب ألا ننسى أن النظام الأساسي ينص على أن مقر ECL في روما. وفي النقاش الذي تم بالخصوص اتفق الجميع على ضرورة نقل المقر، وكانت قد ظهرت بعض المعطيات المهمة حول الوضع الجديد للنواحي المالية، وخاصة من خلال التعبير عن فكرة أن مشاركة الجهات المساهمة، وخاصة أنها في هذه المرحلة كانت تتمتع بقدرات مالية مهمة، يجب أن يعاد النظر فيها، ولا سيما في دورها في التنفيذ واتخاذ القرارات، حتى بلوغ مستوى استقلال المؤسسة الكامل. ولكن في النهاية لم يؤد النقاش إلى تغيير الهيكلية الإدارية للمؤسسة، وانتهت مسألة نقل المقر إلى المستعمرة إلى لا شيء، غالباً بسبب التوجيهات التي تفضل أن تبقى قريبة من مركز السلطة.

وكما سبق القول كانت خطة الاستيطان السكاني المكثف تتضمن إرسال حوالي 1800 عائلة استعمارية إلى ليبيا، قبل نهاية 1938، ويظهر في كتيب بمناسبة الذكرى السنوية للمسيرة إلى روما: 1400 من هذه العائلات كانوا مخصصين للمجمعات التي تديرها المؤسسة، بينما كان يفترض أن توكل الأربعمئة الباقية إلى INFPS التي كانت تعمل فقط في منطقة طرابلس.

وكانت الاختيارات في هذا الصدد تفرض بعض التغييرات في العمل الذي قامت به المؤسسة حتى ذلك الحين، مثل حل شركة الرعي، لأن الخطة كانت تتجه إلى ترك كل النشاط في مجال تربية الحيوان إلى الليبيين. وكان يفترض أن تواصل شركة الـ ECL العمل في هذا المجال فقط فيما يتعلق بحاجات

المستوطنين الإيطاليين: وكان يجب من أجل حل شركة الرعي بيع جميع ما لديها من أبقار.

ونظراً لاستعجال تنفيذ العملية برزت بعض المشكلات المتعلقة بالميزانية التقديرية لسنة 1938: ففي الحقيقة لم يكن ممكناً إدخال التكاليف المتعلقة بالاستيطان السكاني، لأن التغطية المالية لهذه العملية كان يجب أن تقرها حكومة المستعمرة، ولكنها لم تكن حتى شهر مارس 1938 قد وضعت بالتفصيل. وهنا اتضح أن الجزء الأول من البرنامج كان يجب أن ينفذ بوتيرة أسرع، وفي إطار عناصر لم يكن ممكناً ترجمتها إلى أرقام تقديرية، وبطريقة تقريبية بعيدة عن الدقة، تتسم بعمومية شديدة ولا فائدة من ورائها. ونظراً للاستعجال منحت الجمعية العمومية تخويلاً كاملاً للقيام بما تراه ضرورياً لتنفيذ العمليات المتعلقة بالخطة على أن:

يتم تنفيذ المرحلة الأولى بوتيرة سريعة، لا تسمح بها الإجراءات الإدارية، وتتطلب التدخل بالتوجيهات، أثناء تنفيذ العمل، مع ضرورة التعديل المستمر وفق ما تفرضه الظروف المناخية، سواء فيما يتعلق بإرساء المناقصات، أو بالمشكلات التي قد تطرأ أثناء التنفيذ، أثناء التقدم في استكشاف الأراضي.

وهكذا تم اعتماد ميزانية تقديرية بـ 99 مليون ليرة واردة، لسنة 1938، مقابل 93 مليوناً من المصروفات. وقد تبين أن هذه الميزانية كانت بعيدة جداً عن الحقيقة التي تشير إليها الأرقام، حيث كانت الواردات قد بلغت 361 مليوناً، بينما كانت المصروفات 335 مليوناً.

وقد كان أكثر بنود المصروفات بروزاً هو ذلك المتجه لتحضير الهجرة الجماعية من خلال بناء البيوت الاستيطانية. وقد كان طابع الاستعجال الذي اتبع في تلك الفترة لإجراء المناقصات في صالح الشركات التي كانت مقراتها في ليبيا. في الحقيقة. وكما جاء في تقرير للرئيس خلال جلسة لمجلس الإدارة: وقد تم الإعلان عن مناقصة بناء المنزل الاستيطانية في طرابلس، بحضور ممثلي الحكومة، عبر مفاوضات شخصية متعددة، بزيادة في الأسعار عن الأسعار التي اعتمدت في العام السابق، بحوالي 15%، وكانت هذه الزيادة مبررة جداً بسبب الزيادات في الأسعار في السوق، سواء للمواد أو للعمالة: ويقول رئيس المؤسسة إنه بسبب ضيق الوقت المتاح لم يكن ممكناً مشاركة الشركات من المملكة، لأنه كان من الواضح أنها لن تتمكن من توفير المعدات اللازمة لتنفيذ الأعمال في المهلة المقررة في البرنامج.

في بعض الحالات كانت المناقصات ترسى بالتكليف المباشر، لكسب الوقت وتعويض النواقص في التوقعات والمخطط بسبب الاستعجال. وقد كان هذا فيما بعد مادة للجدال وإعادة النظر، ما أدى إلى أنه حتى سنة 1942 كانت قد بقيت حسابات كثيرة في انتظار التسوية مع الشركات مقابل أعمال لم يكن مخططاً لها في العقود المبرمة وفق المناقصات. وعلى سبيل المثال، شركة نيكولو، التي فازت بمناقصة بناء 101 بيتاً في (Baracca)، كانت قد أنجزت أعمالاً لافتتاح طرق لم ينص عليها في العقد، بقيمة 157.000 ليرة. هذه القصة تبين كيف أن أسلوب الاستعجال الذي فرض على كل الأعمال قد قلب رأساً على عقب المسار البيروقراطي، حتى أن الضغوط التي مورست على الشركات أدت إلى إجراء اتفاقات عشوائية، ليس فيها أي ضمانات بأي شكل،

من خلال وثائق مكتوبة. وقد تم عرض الوضع خلال أحد الاجتماعات على هذا النحو: في هذا الصدد إن الرئيس يرى أن تأكيدات منحت لهذه الشركة، مثلها مثل شركة فونتانا بير أوبيردان، أن هذه الطرق، التي لم يتم تضمينها في العقود، سوف تدفع تكاليفها بشكل مستقل، بل إن الرئيس أكد إنه عند الحاجة إلى ممارسة الضغوط القصوى على الشركات كي يتم إنجاز الأعمال اللازمة لوصول المستوطنين من إيطاليا، هو نفسه صحبة الجنرال موسكا من RR.CC، بأمر من المارشال بالبو، سوف يذهب إلى المهندس نيكولو ليطلب منه التعجيل بالعمل، مؤكداً له أن قيمة الطرق سوف يتم دفعها بشكل مستقل.

أعمال أخرى نفذت بطريقة الاستعجال، ولم يكن منصوباً عليها في عقود المناقصات الابتدائية، تتعلق بتشغيل مضخات المياه للمزارع في القرية الزراعية للمسلمين (قرية فيورنتي، التي أخذت بعد ذلك اسم بالبو)، والتي نجد آثاراً للنقاش حولها في وثائق الأرشيف سنة 1942.

وقد أنت الأعمال التي نفذتها، بالتكليف المباشر، الشركات الداخلة في المناقصات، خارج ما تنص عليه العقود المفصلة، إلى خلق عدة مشاكل يصعب حلها، تتعلق بتحديد المكاسب والمصروفات، وإلى مناقضات طويلة مع الشركات التي كانت تطالب بمستحققاتها كاملة عن الأعمال المنفذة. وعموماً تم التوصل إلى اتفاقات ودية لسداد المستحققات بالتدريج، مع تجنب اتخاذ مواقف صارمة وفق الإجراءات الإدارية، التي كانت ستخلق مشاكل جديدة، لو اتجهت الشركات إلى القضاء وما يمكن أن ينتج عن ذلك.

العشرون ألفاً (1938م)

كان يفترض أن يكون برنامج الاستيطان السكاني قد أنجز بوصول أول دفعة من العائلات الإيطالية إلى ليبيا، وهي دفعة العشرين ألفاً. ولعل قصة العشرين ألفاً كانت في التاريخ الاستيطاني للبييا القصة الأكثر شهرة وحظيت في حينها بدعاية كبيرة. وقد استخدمت عبر آلة الدعاية الفاشية (كما تم بمناسبة استصلاح سهل (pontina) قبل ذلك الوقت بعدة سنوات)، لإظهار أفضل ما فيها، وهو المتعلق بالبناء، وعبر سياسة الدولة الخارجية لإعادة تأكيد حق الطبقة الشعبية (البروليتاريا) في الوجود في أفضل موقع تحت الشمس، وقدرتها على استعمار واستثماره بطريقة إيجابية. وقد تم تحليل الحكاية بدقة كبيرة، فيما يتعلق بتطورها العام، وما لحقها من تغييرات متلاحقة، خلال السنوات الأخيرة من ليبيا المستعمرة. ونحن هنا سنقدم عنها ملخصاً، محاولين إبرازها من خلال المنشورات التي كانت توزعها آلة الدعاية الصحفية، التي كانت الأداة الرئيسة التي استخدمت لتأكيد الأوامر الصادرة عن الحركة الفاشية، للحصول على أكبر قدر من التأييد في إيطاليا وفي الخارج.

وبينما كانت تظهر في المستعمرة مشكلات فنية وعملية تتعلق بإنشاء البنى التحتية، من أجل تحضير الأراضي التي كانت مخصصة للمزارعين الإيطاليين، كانت أجهزة الحكم والحزب في إيطاليا قد كلفت بنشر المعلومات حول المشروع والفرص التي يتيحها، وفي الوقت نفسه لدعوة المرشحين المحتملين للمشاركة في

هذا المشروع لتقديم الطلبات لإيفادهم إلى ليبيا. وقد حققت الدعاية بعض النجاح، حتى أن عدد طلبات السفر إلى ليبيا، التي قدمت خلال 1938 كان أكثر بثلاثة أضعاف عدد المقاعد المتاحة. وقد أوكل اختيار المرشحين لمفوضية الهجرة والاستيطان الداخلي، التي منح موظفوها وقتًا محدودًا جدًا، بضع أشهر، لإكمال عملية الاختيار من قائمة المرشحين حسب الشروط التي وضعتها الأجهزة الفنية والسياسية العليا: وكانت هذه تتعلق بالخصائص البدنية والحالة الصحية (التي تقيمها الأجهزة الطبية)، ثم القدرة على العمل، وعدد أفراد العائلة، إضافة إلى المقومات الأخلاقية والسياسية، مثل ألا يكون المرشح قد حكم عليه في جنحة أو جناية، أو الانتماء إلى منظمات الحزب الفاشي.

وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة يبدو من خلال الشهادات المتوفرة، أن الشروط لم تكن صارمة، أو أنه في كل الحالات كان يكفي نوع من الضمان أو التوصية من قبل أحد الأعيان من شخصيات الحزب لتجاوز المشكلة. وحسب الوثائق كان يتم استثناء حالة العائلة التي لا يكون ربها مسجلاً في القوائم، إذا ما كان بعض أفراد العائلة أعضاء في منظمات النظام. وبالطبع نجد حالات عديدة فيما يتعلق بالمبررات التي كانت تدفع للتقدم للترشح، نظراً للعدد الكبير للسكان المترشحين، وبلا شك كان الدافع المتعلق بالمصلحة المادية وصعوبات العمل في الوطن الأم، في مقدمة الدوافع للرغبة في الترشح. ولنقدم هنا شهادة ربما يمكن اعتبارها ذات مغزى في هذا الصدد: كانت العائلة مكونة من سبعة أبناء. في تلك الفترة، وأشير إلى سنة 1938، كانت الحياة صعبة جداً، فقد كان قليلون من يعملون، ولم تكن الموارد المالية تكفي أبداً لتغطية حاجات البقاء على قيد الحياة، لعائلة كثيرة العدد مثل عائلتنا. في تلك الفترة كان والدي قد ذهب للعمل

في إحدى دول شرق أفريقيا مرتين، وبعد أن سدد ما عليه من ديون، كان يستعد مرة أخرى للهجرة. وكان هذا هو ما دفعه للتسجيل في هذا المشروع، كي تبقى العائلة مجتمعة.

أكبر إخوتي كان اسمه أ. عمره 19 عاماً، وكان يعمل مساعد حائك، وفي السنوات الماضية لم يكن يحصل على أي مرتب، في سبيل أن يتعلم الحرفة. وكان أخي الآخر عمره 18 عاماً، وكان يذهب للعمل لدى أحد المزارعين، لكن الدخل كان قليلاً جداً، ولم يكن يتقاضى مقابل عمله سوى الطعام والسكن. أما (ج) فكان عمره 16 عاماً، وكان قد عمل لمدة عامين في الحصاد في منطقة ببيمونتي، ولكن العمل كان لا يدوم سوى ثلاثين أو أربعين يوماً، وكانت السنة طويلة جداً. (أ) كان عمره خمسة عشر عاماً، وكان يعمل بضعة أيام لدى مزارع كان يقيم في مكان قريب منا، مقابل مقدار يسير من الحطب، وبضع عناقيد من العنب، في موسمه. أما (أ) فقد كان عمره ثلاث عشرة سنة وكان يعتني بي وعمري ثماني سنوات، و (ر) الذي كان يبلغ أربع سنوات، عندما كانت الأم والأب يقومان بجولة في الريف أحياناً.

وقد عرضت حوالي 6000 عائلة للفحص عند السفر: وقد تمت عملية الاختيار خلال ثلاثة أشهر من قبل لجان متحركة، عينتها مفوضية الهجرة والاستيطان، مكونة من فنيين مختصين في الزراعة والصحة والإدارة. وكان متوسط عدد أفراد العائلات (1000 موجهين إلى طرابلس، و800 إلى برقة)، من 9-10، أي ثلاثة عناصر من الذكور العاملين، 2 أو ثلاثة عناصر من الإناث والباقون شباب بين الثالثة والخامسة عشرة من العمر. وكانت العائلات

الاستيطانية من 750 مدينة، ومعظمهم من إقليم فينيتو وإقليم إميليا ومن مقاطعات لومبارديا ومانتوفا وبريشا وبيرجامو وأبروتزو وبوليا وكالابريا وصقلية. وقد أعدت المفوضية المكلفة بعملية الترحيل الكبيرة مرافقاً لكل 20 عائلة، يقوم بتوجيهها بدءاً من مناطقهم الأصلية حتى البيت المخصص لكل منها، في طرابلس وبرقة. وهكذا توزعت العائلات إلى مختلف المناطق:

- طرابلس (المعهد القومي الفاشي للرعاية الاجتماعية): 100 عائلة في قرية أوليفيتي، و75 في بيانكي، و111 في جورداني، و120 في ترهونة. وبرعاية مؤسسة الاستيطان في ليبيا: 37 في أوليفيتي، و320 في قرية كريسبي، و100 في جودا، و110 في بريفيليري و21 في العزيزية.

- وفي برقة: 176 في المرج، و210 في أوبردان، و60 في دانونزيو، و120 في باتيستي، و39 في زوردا، و81 في مادالينا، و25 في البيضاء، و35 في سلطنة، و15 في الفايدية، و66 في قرية سافويا، و35 في البيرتا.

وتدرجياً سيشهد ذلك البرنامج الكبير للاستيطان السكاني تطورات جديدة، إذ سوف يساهم برنامج التغيير الحضاري الذي ينفذه النظام مساهمة فعلية في بلوغ الاكتفاء الذاتي للأمة. في هذا المقطع نجد الإشارة إلى المواقع التي توجه إليها العائلات، وكذلك توزيعهم على المزارع التي تديرها المؤسسات اللتان حظيتا من الحكومة بالتكليف بإدارة هذه العملية.

في طرابلس تم تنظيم الأراضي بتقسيمها على مزارع توجد في ثلاث مناطق محددة، ومتباعدة نوعاً ما فيما بينها: في منطقة طرابلس، في الغرب والجنوب الغربي من المدينة توجد مجمعات أوليفيتي وبيانكي وجورداني وأراضي العزيزية:

وفي منطقة في جبل طرابلس، غير بعيد من ترهونة، توجد مجمعات بريفيلييري وأراضي قصر داعون. وفي أقصى الشرق في طرابلس، في مناطق السهول في مناطق الطوارق، غير بعيد من زليتن ومصراته، يوجد المجمعان اللذان يتمتعان بمساحات مهمة من الأرض المروية، نتيجة النجاح في أعمال حفر الآبار الارتوازية التي سبقت الإشارة إليها.

وداخل هذه المجمعات (باستثناء العزيزية وقصر داعون / Gasr Daun) وفي إطار برنامج سنة 1938 تم إنجاز مراكز ريفية جديدة، أطلق عليها أسماء: إيفو أوليفيتي، ميكيلي بيانكي، جوليو جورداني، أرتورو بريفيلييري، فرانثيسكو كريسيبي، وماربو جودا.

والى جانب الأسماء التي أطلقت على تجمعات برقة، فإن الأسماء التي أطلقت على تجمعات طرابلس تجسد المخيال السياسي الاجتماعي الجمعي السائد في تلك الفترة: ومن ناحية أخرى تمثل إشارة متميزة للمسار الذي تسير عليه الإنشاءات من خلال الاحتفاء الرمزي بالأسماء ذات العلاقة بالفاشية، باعتبارها نقطة فاصلة في مسار عملية النهضة، من خلال تأكيد سياسة القوة التي تتبعها إيطاليا، كما ظهرت من خلال المغامرة الاستعمارية، وأخيراً من خلال الفاشية كمحرك للتطور العلمي والتحديث للبلاد. إن قائمة الأسماء (أسماء ذات معنى، أو أسماء غنية بالأحداث) التي اختيرت لتسمية القرى، تم إعلانها من الحاكم بالبو نفسه، في خطاب له سنة 1939، حيث أعلن عن القرى الأولى في مشروع الاستيطان، أمام أولئك الذين خرجوا للترحيب بالمجموعتين الأوليين من المستوطنين سنة 1938 و1939. وأكد بالبو: هذه الأسماء لفرساننا العظماء،

في تاريخ المثل التي تحيينا وتقود حركتنا في هذه العملية الصعبة والمهمة، والتي لا يمكن تحت رعايتها أن تفشل المهمة: للأسطورة نيزاردو، الرمز الخالد للتطوع والكرم والقيم الإيطالية، جوزيبي جاريبالدي، إلى الشاعر الأشقر الذي سقط وهو يغني في شوارع روما، جوفريدو ماميلي، إلى الباحث الكبير في القوى الغيبية في الفضاء، جوليلمو ماركوني، إلى الاسم الذي لا يزال صادحاً بالإنذار والنصح لبييترو ميكا، موجها الحديث إلى الأسقف الذي أضاء بأنوار الصوفية قلاع بيلفيوري، الأسقف دون تازولي، انتهاء برجل الدولة الذي كان أول من حلم بالإمبراطورية الأفريقية، فراشيسكو كريسبي، إلى أبطال حرب أثيوبيا الكبيرة واحتلالها، باراكا وأوليفيتي، إلى شهداء حركة التحرر: أوبردان، باتيستي، فيلسي، ساورو، إلى شهداء الفاشية: جورداني، بيرتا، بريغلييري.. إلى النبي الملهم الذي أراد لنفسه ولإيطاليا إكليلاً من الغار: جابرييلي دانونزيو، إلى الطيار المخلص ذي خفقة الجناح الرائعة: أومبيرتو مادالينا، إلى الرجال ذوي الإيمان الصادق الذين آمنوا بروح الثورة الفاشية في ذلك الوقت المظلم: بيانكي وجودا، إلى ذلك الذي كان أول من رأس مؤسسة الاستيطان في ليبيا، لويجي راتسا، وأخيراً الأمير سابادو (الذي جسد ذاكرة الأجداد) وكان يريد تنويع حياته البطولية، بذلك الجهد الخارق الذي قام به كرائد للاستيطان في أفريقيا: لويجي دي سافويا.

أما فيما يتعلق بالقرى التي أنشئت سنة 1938، فقد حملت القرية التي تقع على طول الشريط الساحلي على بعد حوالي 30 كيلومتراً غرب طرابلس، اسم إيفو أوليفيتي، الطيار الذي تطوع للحرب في أثيوبيا، وتوفي في سماء (Scire). ونذكر عنه بعض المعلومات الشخصية مستخلصة من ديباجة الميدالية الذهبية التي منحت له بعد موته: "الملازم العقيد طيار مساعد، المقاتل في الحرب

العالمية، القائد العام للمليشيا، المتطوع المخلص في حرب أفريقيا الشرقية". وكان قد حصل خلال الحرب العالمية الأولى على ميداليتين فضيتين وأخرى برونزية للإنجاز العسكري. وخلال الحملة على أثيوبيا قام بمهام حربية على مدى مائة ساعة طيران في جبهة إريتريا، وفي إحدى هذه المهام، وكان في الجو يلاحق العدو الهارب عبر مستنقعات (Tacazze)، شب حريق في طائرته المحملة بالمتفجرات. وبعد أن قام بإنقاذ أعضاء الطاقم الذين كانوا معه، بإتاحة الفرصة لهم للهبوط بالمظلات، سقط بطائرته المشتعلة فيها النيران.

ولا تسمح الوثائق المتاحة بتحديد ما إذا كانت الطائرة التي كان يقودها أوليفيتي تحمل قنابل من تلك التي تلقى من الجو، وكانت شائعة الاستخدام في تلك الحرب. وفي كل الأحوال كان ذلك طبيعياً من جهة أن صورته كانت جزءاً من تلك المجموعة من الشخصيات التي كان يتم تكريمها من قبل النظام، ويوحى للجماهير بالشعور بالإعجاب بها: شخصية أخرى من شخصيات المليشيا الفاشية، وهو أيضاً طيار متطوع في الحرب (مثل أمبيرتو مادالينا، وإن كان يختلف عنه من جهة أن مادالينا كان بطل سلام، وأحد عابري الأطلسي). وربما كانت العلاقة الشخصية بين أوليفيتي وبالبو كان لها أثر في الاختيار (كما كان لها الأثر نفسه في قصة مادالينا): ولا ننس أن بالبو كان أحد أهم مؤسسي المليشيا وقادتها، في بداية تأسيسها.

وكان فرانثيسكو كريسيي إحدى الشخصيات التي اختيرت لإطلاق اسمها على إحدى القرى الجديدة، وكانت تقع على بعد 15 كيلومترا جنوب مصراته: رجل الدولة هذا، الذي ولد في 1818 ومات في 1901، تولى رئاسة الحكومة

من 1887 إلى 1891، وابتداء من 1893 حتى 1896 كان كريسيبي، الذي كان في شبابه مقاتلاً في حروب الوحدة، وأحد أتباع ماتريني المخلصين، كان أحد منظمي حملة الألف. وخلال الفترة التي كان فيها على رأس الحكومة أطلق سياسة من القمع على الصعيد الداخلي، وفي إطار الاستيطان نادى بالتوسع الإيطالي في شرق أفريقيا، الذي أدى إلى كارثة عدوة. وقد تمت عملية الانتقام لما حدث في عدوة، قبل بضع سنوات، باحتلال أثيوبيا والإعلان عن الإمبراطورية، ما جعله على رأس الأخبار، ودفع الفاشية إلى تمجيده كرائد لعودة صقور الفاشية إلى القمم. ومثل كريسيبي، وإن بطريقة أخرى، أوليفيتي، كان قد تم اختياره لإطلاق اسمه على إحدى القرى الجديدة في طرابلس، لدوره في حرب أثيوبيا وولادة الإمبراطورية. وقد كان بيانكي وجورداني وبريفيلييري وجوداً شخصيات ذات أبعاد سياسية مختلفة، مرتبطة بحكاية الفاشية الناشئة والمنتصرة.

فميكيلي بيانكي، الذي كان نقابياً ثورياً في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، وانضم لاحقاً إلى بينيتو موسوليني، كان أحد أوائل المؤسسين لفرق المقاتلين، وكان سكرتيراً للحزب الوطني الفاشي سنة 1921: وفي تلك الفترة، وردا على محاولة رئيس الحكومة إيفانوي بونومي لتصنيف التشكيلات شبه العسكرية التابعة للفاشية ضمن التشكيلات غير الشرعية، بأمل إضفاء السلمية على الحياة السياسية في البلاد، أصدر بيانكي تعليمات إلى إدارات الحزب، وإلى الفرق المقاتلة، يؤكد فيها أنهما يشكلان جسماً واحداً غير قابل للتقسيم، وأن أي تعليمات مكتوبة من الحزب، تمثل جزءاً أساسياً في تكوين الفرق المقاتلة، ما أدى

إلى العسكرة النهائية للحركة الفاشية، ومن ثم مهد لانتصارها السياسي. سنة 1922 شارك في تنظيم المسيرة إلى روما وتولى هو وإيتالو بالبو وإيميليو دي بونو وشيزاري ماريا دي فيكي القيادة العسكرية للانتفاضة. ثم أصبح فيما بعد وزير الأشغال العامة سنة 1929، وتوفي في روما في فبراير 1930.

ماريو جودا كان إحدى الشخصيات المتصلة بتلك القصة العنيفة لولادة الفاشية: كان أحد ناشطي الفوضوية، كان من رواد تأسيس التشكيلات الأولى في منطقة بيمونتي، ومنذ 1919 أصبح سكرتيراً لتشكيلات تورينو. وكانت القرية التي حملت اسم جودا تقع على بعد بضعة عشرات من الكيلومترات جنوب قرية كريسبي، وليست بعيدة عن القرية التي في مصراته، بينما أطلقت أسماء جورداني وبريفيليري، الأول على مجمع يقع في المنطقة نفسها التي توجد فيها قرية بيانكي، والثاني في مجمع في منطقة ترهونة، على بعد 100 كيلومتر جنوب شرق طرابلس.

وقد كان جوليو جورداني أول شهداء الفاشية من طبقة اجتماعية رفيعة: كان محامياً، وقد انتخب من بين أعضاء الحزب الديمقراطي الراديكالي في المجلس البلدي في بولونيا، وقد اغتيل في 21 نوفمبر 1921 بطلقة نارية أطلقها جندي أحمر (عضو عامل كلفه المجلس البلدي الاشتراكي بالحراسة المسلحة)، خلال الحوادث التي قام بها الفاشيون، يوم الاحتفال باستلام الهيئة الجديدة مهامها. في هذه الحوادث قتل عشرة من المحاربين أو الأنصار الاشتراكيين، ومنذ ذلك الحين أصبحت المواجهة شبه العسكرية مع السلطات اليسارية لدى الرأي العام مشروعة، من خلال المعادلة: بين الاشتراكية والعنف السياسي.

كذلك أرتورو بريغلييري كان أحد شهداء الثورة الذين تم الاحتفاء بهم خلال فترة الفاشية المنتصرة. عمل في فرقة هجومية خلال الحرب العالمية الأولى، والتحق بالفرقة المقاتلة في فيرارا منذ إنشائها سنة 1920، ثم كان له موقع مهم في قيادة الفرق المسلحة في الإقليم: كان منتبهاً إلى الطبقة الأرستقراطية في الفرق المدنية، إلى جانب إيتالو بالبو وأولاو جاجولي وشخصيات أخرى كانت في تلك الفترة قد تلطخت أيديهم بالدماء في أعمال موجهة ضد النقابيين والنشطين في الحركة الفلاحية. وكان بالبو يعتبره أحد الرجال الذين يثق فيهم: فقد شارك في عدد من الأعمال العقابية ضد الاتحادات الفلاحية والعسكريين اليساريين. وفي أبريل 1922 قام باغتيال توليو زيكى، شاب في السابعة عشرة من عمره، وكان عضواً في جماعة شباب الشيوعيين، وجرح شاباً آخر من فيراري جرحاً بليغاً. وعلى الرغم من أنه ظل هارياً بسبب هذه العملية، فقد ظل يشارك في حملات ملاحقة الاشتراكيين في إقليم فيرارا. وقد قتل بعد ذلك بفترة، خلال عملية مهاجمة، من قبل مجهول، ربما كان بهدف الانتقام لمقتل الشاب زيكى: وبعد موته غيرت الفرقة الفاشية شيليبانو، التي كان أحد مؤسسيها، اسمها إلى شيليبانو- بريغلييري.

أما في برقة فقد كان ثمة تاريخ لإنشاء المراكز الريفية داخل المجمعات الزراعية، بدأ منذ 1938، بناء على إنشاء القرى الأولى. وقد وجه قسم من العشرين ألفاً، وإن كان محدوداً، لاحتلال أراض جديدة ومزارع تم استصلاحها في ضواحي المجمعات التي كانت موجودة أصلاً في منطقة بيضا ليتوريا ولويجي دي سافويا ولويجي راتسا وجوفاني بيرتا وأمبيرتو مادالينا، ولكن الأغلبية كانوا سيوجهون لإعمار مجمعات جديدة أنشئت في أماكن مختلفة من الجبل الأخضر.

والأغلبية كان يفترض أن تسكن في مزارع المرح، المخصصة أساساً لزراعة الحبوب، وكان المجمع الجديد المسمى (أوبردان) يقع في نواحيها الشمالية.

ولتسمية المجمعات والمراكز الريفية التي أنشئت في برقة لاستيعاب حركة المهاجرين سنة 1938 والسنة التي تليها، تم اختيار أسماء شهداء آخرين، ولكن هذه المرة ليسوا شهداء الثورة الفاشية، ولكن شخصيات بطولية خلال الحرب العالمية الأولى، مثل: جوليلمو أوبردان وفابيو فيلسي وفرانشيسكو باراكا ونايساريو ساورو.

وكان فرانشيسكو باراكا (1888-1918)، الحائز على عدة ميداليات كبطل لسلح الجو العسكري الإيطالي، ولقي حتفه في إحدى المهام قبل نهاية الحرب العالمية، جزءاً من مجموعة الأبطال الذين كان بالبو يشعر أنه مرتبط بهم من حيث إنهم عابرو الأطلسي ورواد تطوير سلاح الجو الإيطالي في الفترة التي كان فيها وكيل وزارة (من 1926 إلى 1929) ثم وزيراً لسلاح الجو (من 1929 إلى 1933).

وكان من بين أبطال الحرب العالمية الأولى شيزاري باتيستي (1875-1916)، وفابيو فيلسي (1884-1916)، اللذان كانا من المنادين بالتحرك والوحدة، وقد عرفا بحادثة شنقهما في قلعة بون كونسيليو في تريننتو، بعد إدانتهم بالخيانة العظمى، على الرغم من أنهما كانا مواطنين نمساويين، وقد اختارا القتال في صفوف الإيطاليين، ولذا حكمت عليهما محكمة عسكرية نمساوية بالإعدام، بعد أن تم القبض عليهما خلال عملية حربية.

أما اسم شيزاري باتيستي فقد أطلق على المراكز التي أنشئت في أقصى الشرق، وكانت القرية تقع على طول الشريط الذي تقع عليه شحات، غير بعيد عن البيضاء (ليتوريا) ولويجي دي سافويا، في موقع وسط بين الطريقين الرئيسيين اللذين يعبران من الشرق إلى الغرب القسم الأكثر ارتفاعاً في هضبة الجبل. وكانت قرية فيلسي، وهي قد أنشئت وسكنت في السنة التالية، في إطار الموجة الثانية، كانت في أقصى غرب سهل المرج، تقع جنوب (baracca) وتوكره، على بعد بضع كيلومترات من ساحل البحر. لا يمكننا تأكيد ما إذا كانت هذه المعطيات لها علاقة باختيار اسم القرية، ولكن سنة 1937 كانت أم فابيو فيلسي تقيم في توكره، وقد تم تقديمها إلى موسوليني خلال زيارته إلى ليبيا.

ومن بين الشخصيات الأخرى التي أطلقت أسماؤها على القرى الجديدة نازاريو ساورو (1880-1916). ولد في كابوديستريا، والتحق في البحرية الإيطالية عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، واستعمله النمساويون مهندساً، ثم حكم عليه بالإعدام، وشنق في أغسطس 1916. وقد كرم بنيشان الجدارة العسكرية، منح الميدالية الذهبية في تكراه.

وكان المجمع الذي حمل اسم ساورو يوجد في سهل المرج، إلى الشمال قليلاً من عاصمة الإقليم، بينما كان مجمع أوبردان غير بعيد من ذلك المكان، ويقع في أقصى الشمال في أولى درجات هضبة الجبل. وكذلك جوليلمو أوبردان (1858-1882) سقط من أجل قضية الوحدة القومية: وكان أحد أقطاب الوحدة في إقليم تريستي، وقد حكم عليه بالإعدام لقيامه بمحاولة اغتيال إمبراطور النمسا فرانثيسكو جوزيبي.

وفي اتجاه الغرب على الدرجة الثانية من هضبة الجبل، وتقريباً على حافتها، وعلى بعد عشرة كيلومترات من المرج أنشئ المجمع والمركز الريفي الذي أطلق عليه اسم جابرييلي دانونزيو. ولكن دانونزيو هذا الذي سمي عليه المركز الريفي لم يكن بالتأكيد الشاعر (فقد كان بالبو الشاب يفضل عليه اسم جوزويه كاردوتشي، كما جاء عنه في صفحات المجلة الأدبية "الخاتم الجديد" التي أصدرها في فيرارا، ولكنه البطل لمحنة الأنهار، والنبي الملهم: ذلك الذي اعتبره البعض قديس الفاشية. وقد كان دانونزيو أيضاً، على نحو أو آخر، ذا علاقة بالقصة الليبية، حيث غنى نشيد المواجهة مع تركيا لاحتلال ليبيا: فابتداء من 1911 نشر على صحيفة "بريد المساء" تسع أغانٍ لتمجيد العملية الاستيطانية (في حين رفض الناشر القصيدة العاشرة "أغنية الدردنيل، تحت ضغط جوليتي بسبب لغتها شديدة العداء للنمسا، في الفترة التي كانت فيها النمسا لا تزال حليفاً لإيطاليا). وقد كان وثيق العلاقة بالنظام الفاشي، في علاقة مفيدة لكلا الجانبين، حيث اعتبره النظام نبياً قومياً، ذا تأثير بالغ. دانونزيو غنى مرة أخرى عظمة الإمبريالية الإيطالية، ممجداً ما قامت به في أثيوبيا، عندما نشر في 1936 أغنية "تينيو تي أفريكا"، ومات بعد ذلك بسنتين، في أول مارس 1938، وبالضبط في الفترة التي كانت فيها الحكومة الإيطالية تستكمل خطة الاستيطان السكاني. وربما كانوا في هذا يعتبرون كفاءات الشاعر في الطيران، حيث شارك بشجاعة في عدد من المهام الحربية أثناء الحرب العالمية (وكان آنذاك في الثانية والخمسين من عمره)، وأنه خلال قذف (بولا) في أغسطس 1917، بدل عزف صيحة (hurra أوررا)، أمر بعزف (eja eja alala) وهي الصيحة الإغريقية-الرومانية، التي اشتهرت كثيراً في السنوات التالية.

وعلى بعد قليل من المراكز الاستيطانية الجديدة التي أطلقت عليها أسماء أبطال نهضة إيطاليا الفاشية، تم إعداد أراضي أخرى للمستوطنين الإيطاليين الذين كانوا يهيئون للقُدوم إلى ليبيا سنة 1938: وقد تم اختيار أراض أخرى صالحة للاستثمار الزراعي، قريبة من المراكز التي كانت موجودة في سلطنة والفايدية، وإن كانت محدودة المساحة، وأنشئت داخلها بعض المباني.

وحسب خطة بالبو، كان يفترض أن تغادر الموجة الأولى من المهاجرين مواطنهم الأصلية في 28 أكتوبر (ذكرى المسيرة نحو روما)، للتوجه نحو عواصم الإقليم، ومن ثم بالتدريج نحو الموانئ التي كان يفترض السفر إليها في طرابلس. وكان يفترض أن تبدأ رحلة المستوطنين من شمال إيطاليا من ميناء جنوا، على ظهر تسع سفن، عند ظهر يوم 29، ومن نابولي يسافر المستوطنون من أقاليم وسط إيطاليا على متن ست سفن، كان المخطط لها أن تلتحق بالسفن التي تغادر من جنوا. وآخر ميناء لرحلة العائلات من صقلية كان ميناء سيراكوزا: ومنها التحقت السفينة أمبريا بالركب، وكان يفترض أن تبلغ، تحت حراسة بعض السفن الحربية، الساحل الليبي في 2 نوفمبر.

وفيما يتعلق بالمناطق الإقليمية التي تصل منها العائلات، تم، أكثر من مرة، الإشارة إلى نوع من التناقض. فقد كان الظن أن الجزء الأعظم منها سيأتي من أقاليم الجنوب: لكن الواقع، أن النقاش حول الاستيطان الإيطالي في ليبيا بين أن الفلاحين القادمين من مناطق الجنوب كانوا هم المهيئون أكثر لهذه المهمة، سواء نظراً لقدراتهم وخبراتهم المتميزة (ذلك أن نمط الزراعة الذي كانوا يذهبون لممارسته

يشبه ذلك النمط السائد في كثير من الأقاليم الإيطالية الجنوبية وما حولها من (الجزر) أو نظراً للظروف المناخية التي تعودوا عليها.

ومن هذه المعطيات استمدت سياسة التوطين في أوائل القرى في برقة: ففي قرية بيرتا حوالي 80 عائلة من المستوطنين، بلغ عدد أفرادها 500 فرد، سكنوا فيها سنة 1937، وكانوا قد قدموا كلهم من صقلية، بينما كان سبعمائة من سكان قرية لويجي دي سافويا قادمين من بوليا، وحتى في قرية بيضا ليتوريا كانت سبع وسبعون عائلة من سكانها (بما مجموعة 514 فرداً)، الذين وصلوا في التاريخ نفسه من إقليم بوليا، التحقت بهم عائلتان من إقليم روما، وعائلة من صقلية وأخرى من بيمونت. وأخيراً كانت في قرية بريمافير/راتسا 80 عائلة (تضم 627 فرداً) وصلوا من إقليمي أبروتسي وكالابريا.

وبخلاف ما حدث في السنوات الأولى للتدخل كانت غالبية (حوالي أربعة أخماس) المستوطنين سنة 1938 قد تم اختيارهم من الأقاليم الشمالية. وجاءت التفاصيل المتعلقة بهذه الأماكن، بين غيرها من التفاصيل في منشور نشرته العديد من الصحف في تلك الفترة، تقول إن الأماكن التي جاء منها هؤلاء اختلفت باختلاف الموانئ التي ركبوا فيها البحر: وصلت على محطات جنوا عائلات العمال من لمبارديا وعددهم 111 فرداً من بيرجامو، و213 من بريشيا، و464 من مانتوفا، و320 من أكويلا، ومن كاستيلسانبييترو 223، ومن بادوفا 562، و116 من شنتاديللا، و525 من بورتوجراورو، و325 من ميسيري، ومن مونتانيانا 562، و850 من أيستي 542 من مونسيليشي، و850 من سان دونا دي بيافي، و160 من شوجا، و318 من روفيجو، و239 من بادوفا، و224

من فيشينسا، و920 أخرى من روفيجو، و382 من أوديني، و43 من ترينتو، ومجموعة ثالثة من روفيجو عددها 920، و879 من تريفيزو، و145 من فورلي، و260 من بولونيا، و515 من مودينا، و353 من فيرارا و468 من ريجيو إميليا، و94 من بارما، ومجموعة أخرى من فيرارا عددها 930. أما في محطات نابولي، فكان هناك 230 من كاتانزارو، و136 من كوزنسا، و68 من تيرامو، و187 من بيسكارا و125 من لاكويلا، و196 من كيبيتي، و11 من ليتشي، و481 من باري، و235 من فوجا. وفي المحطة المركزية في سيراكوزا، صعد من أجريجننتو 111، و145 من كنتانيسيتا، و196 من راجوزا، و128 من ريجيو كالابريا، و68 من مسينا، و137 من أينا و162 من كاتانيا.

والمؤكد أن حوالي 80% من العائلات المختارة (1433 من 1798) كانت من الأقاليم الشمالية: من هذه إقليم فينيتو، وخاصة مناطق تريفيزو وبادوفا وروفيجو وفينيسيا، فقد كان هذا الإقليم أكثر الأقاليم مشاركة، بما بلغ 1032 عائلة، أي 57%). وقد لاحظ كلاوديو ج. سيجري أن أحد الأسباب في هذه الظاهرة، إلى جانب نسبة البطالة التي كانت عامة في تلك الفترة في إقليم بادانا وإقليم فينيتو، يكمن في أن هذه المناطق كانت تقليدياً مناطق قلقة وميالة إلى الاشتراكية. لذا كان لدى السلطات السياسية المحلية والمركزية مصلحة كبيرة لاستثمار هذه الفرصة، واعتبارها نوعاً من التنفيس لاحتواء مستوى البطالة، وإبعاد المتمردين المحتملين. وكانت هذه الجهات بالذات هي التي غلبت احتياجاتها، ووجهت اختيارات العاملين في مؤسسة الهجرة نحو الأشخاص الذين كانت ترى أنهم يستحقون الإرسال إلى ليبيا.

ومهما كان المكان الذي أتى منه الفلاحون الذين كانوا يرحلون إلى أفريقيا، فإنهم كانوا يعتبرون أنهم لم يغادروا أرض الوطن، فقد كان المجلس الأعلى، بمناسبة قرب وقوع العملية الكبرى للهجرة، قد أعلن في 25 أكتوبر 1938، أن ليبيا هي أرض وطنية، تأكيداً لمذكرة قدمها بالبو إلى البرلمان.

وبناء على الظن بأن ستة عشر عاماً من العمل الفاشيستي قد غيرت نهائياً الظروف الروحية والسياسية والاقتصادية في ليبيا، ولا سيما في المناطق الساحلية، بفعل تطور الإنتاج، وزيادة الكثافة السكانية الإيطالية، حيث أصبح الإيطاليون جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الوطنية، مع التذكير بالمظاهر المتزايدة لإثبات إخلاص السكان المسلمين، الذي أكدته تزايد مظاهر التطوع للمشاركة في أعمال السيطرة على أنحاء الإمبراطورية، ما أدى إلى الإعلان عن أن مقاطعات ليبيا الأربع قد أصبحت جزءاً من الأراضي الإيطالية، وتم اتخاذ القرار بضرورة اتخاذ ترتيبات تشريعية لإعادة تعريف الحالة النهائية لسكان ليبيا.

ومن وجهة نظر إدارية محضة، كان يمكن اعتبار الانتقال نحو المناطق الأربعة في ليبيا نوعاً من الهجرة الداخلية، لكن صحافة تلك الفترة كانت تقدم رحلة العشرين ألفاً، على أنها ليست هجرة، أو أنها على كل حال هجرة افتراضية، جاعلة من نفسها ناطقاً باسم الدعاية للنظام، فكانت صحيفة الكورييري ديللا سيرا، لا تختلف عن كل الصحافة الإيطالية في تلك الفترة، فتقدم عن تلك العملية صورة تتناقض تماماً مع جوهرها الظاهر والمؤكد. ولم تكن تلك مجرد صفحة أخرى من حكاية الهجرة، التي كان المجتمع الإيطالي يعيشها منذ عشرات

السنين، من حيث إن الهجرة التي كان يتم الحديث عنها تقليدياً كانت قد أصبحت جزءاً من الماضي.

كلمة (يهاجر) كانت أحد أكثر الأفعال بؤساً في الماضي، عندما كانت جنوا عاصمة المهاجرين، وكان ميناؤها للجميع قمة المجهول، نقطة الانطلاق نحو مغامرة شاقة، وكانت دائماً تقريباً تعبيراً شاقاً وصارخاً عن التخلي. إن تلك التي ستقلع غداً ليست أسطولاً مليئاً بمهاجرين: ولكن أسطولاً لممارسة عمال، سوف يرسون خلال بضعة أيام في حاشية وطن..

وخلال بضعة أيام، لن يكون هؤلاء المستوطنون، كما كانوا في زمن مضى، المتشردين أو الضائعين في أراضي بعيدة، قطيع من الباحثين عن عمل أمام مواقع العمل الأجنبية، ذلك الجيش المتشرد من الباحثين عن عمل المجبرين على محاولة استخدام خليط من كلمات اللهجة التي عاشوا عليها مع المفردات الجديدة التي يسمعونها.

ماذا كان سيمثل في زمن مضى رحيل مثل ذلك العدد من المهاجرين، موزعين في مجموعات صغيرة، يوماً بعد يوم، نحو مصيرهم المرير. آلاف من المخلوقات، كانت على حافة الضياع، مرشحين لأن تفقدهم بلادهم الأم، لم يبق منهم أي أثر إلا في سجلات صعودهم إلى السفن.

واليوم جنوا تفخر أن العشرين ألف مسافر المسجلين في سجلات الصعود إلى السفن لم يغادروا الوطن. فتلك التي رحلت هي عبارة عن مدينة عائمة؛ مدينة تعبر البحر، وتتجه، فيما يشبه المعجزة، نحو شاطئ آخر. هذه المدينة

التي كان يمكن في أي وقت أن تتخذ لنفسها اسماً، كأرض بعيدة، مثل (ميركا)، كما كان مهاجرونا يطلقون عليها، أو إيطاليا الصغيرة، كما كانوا يسمونها هناك، حيث كانوا ينطلقون في بحث يائس عن عمل، وسوف تسمى (إيطاليا)، ولن تفقد أبداً اسمها.

إن هذه الرسالة التي بثتها الصحيفة تعني أن هجرة العشرين ألفاً كانت شيئاً جديداً وغير مسبوق، لم تكن هجرة، تفرضها ظروف الفقر التي أنتجتها، بفضل هالة البطولة التي كانت تضيفها عليها بلاغة الدعاية والكتابات الصحفية. فالمستوطنون لم يكونوا مهاجرين، ولكنهم كانوا شيئاً آخر، لم يكن محدداً، وكان من حين إلى آخر يظهر في الخطابات الرسمية أو المصطلحات الصحفية أو صفات المديح المبالغ فيها. ولم تكن تلك التعبيرات تتصل، بأي شكل، بمهاجرين، من حيث إن السياسة الفاشية كانت دائماً ضد الهجرة: لقد اتبعت إيطاليا الفاشية دائماً سياسة مضادة للهجرة، وكان هذا البرنامج بالذات، الذي اتسم في البداية بكثير من الحدود، ورفض ذلك التيار الهائل من المهاجرين، الذين كانت البلاد تقدهم كل سنة، يستند إلى قواعد أكثر عمقاً مما يبدو للوهلة الأولى. إن معارضة رحيل مئات الآلاف من عمالنا لم يكن مجرد تجربة كانت تهدف إلى الحيلولة دون إهدار ثروات بشرية لمصلحة بلاد أخرى، بعيداً عن الوطن الأم، ولم يكن ذلك نوعاً من الاحتياط الذي كان ضرورياً لمقاومة استغلال مستعمرينا وإساءة معاملتهم، الذي كان يحدث في كثير من الأحيان، ولم يكن ذلك فقط من قبيل حب الوطن والسعي لنوع من الاعتبار له، بل كان بالدرجة الأولى تعبيراً عن قناعة كانت راسخة في قلب وعقل موسوليني، أن إيطاليا قادرة، ويجب أن تكون دائماً أكثر قدرة على توفير الغذاء للكتلة البشرية التي تزداد نمواً

باضطراد، بفضل تطبيق المزيد من العدالة الاجتماعية، وتنظيم أفضل للعمل، وتوسع استعماري يتم في وقته المناسب.

وقد كان توجه الفاشية المناوئ للهجرة مرتبطاً برؤية تفاؤلية لمستقبل البلاد، بخلاف السياسة التقليدية لإيطاليا التي كانت تميل إلى التشاؤم، من جهة أن إيطاليا، التي كانت تعجز عن تلبية حاجات سكانها التي تزداد إلحاحاً باستمرار، كان عليها أن تكثف عمليات الهجرة بأي ثمن، وستعد نفسها محظوظة إذا وجدت بلاداً أخرى تستعد لاستقبال أبنائها المحرومين.

لكن الحركة الفاشية لم تقف سلبية: بل على العكس كانت نشطة. ولم يكن متوقعاً أن تتحسن ظروف الإنتاج والعمل في البلاد، بهبة من السماء، وكان يجب تحقيق ذلك بالقوة وبذكاء. مؤسسة العمل والمنظمة التعاونية، وأخيراً الإمبراطورية، أدت في النهاية إلى خلق ظروف تسمح لإيطاليا بإعادة رؤية مجمل الموقف المتعلق بالإيطاليين في الخارج، لا من أجل رعاية حاجاتهم المعنوية والمادية بطريقة أفضل فحسب، ولكن أيضاً لإيجاد الطريقة الملائمة لاستيعابهم بالتدريج.

وهكذا كانت هجرة العشرين ألفاً تقدم من قبل الصحافة الإيطالية على أنها نقيض كل ما كانت تمثله الهجرة حتى ذلك الوقت، لأولئك الذين كانوا يهاجرون بحثاً عن ظروف أفضل للمعيشة، لم تكن إيطاليا قادرة على توفيرها لهم: فلم تعد حادثة حزينة، ولكن مغامرة مثيرة، حيث كان ذلك المجهول منبعاً للدهشة، لا مصدراً للقلق (أو بمعنى آخر حيث يتم تجاوز المجهول باعتباره مصدراً للقلق)،

حافلاً بمفاجآت إيجابية، وبهجة، بعيداً عن حالة الافتراق عن البيئة التي عاشوا فيها، والمجتمع الذي كان أولئك الذين يرحلون قد عاشوا فيه حتى ذلك الوقت، وكذلك بإمكانية تحقيق علاقات جديدة قوية، مع أولئك الذين كانوا يشتركون معهم في العملية نفسها، لا مواصلة لظروف الرحلة البائسة، ولكن بأمل المساهمة في تحقيق رفاهية الحداثة، لا من منظور البؤس والمجاعة، ولكن من منظور الوفرة، لا من منظور الاستقبال البارد الذي يتم في مواجهة الأجانب على الحدود، ولكن التعبير عن حرارة الترحيب الأخوي في أرض كانت تسعى لأن تكون جزءاً لا يتجزأ من أرض الوطن، لا مجرد أرض ما وراء البحار.

ومن العناصر الرائجة في الأخبار الصحفية حول العشرين ألفاً الحديث عن البهجة التي كانت تعم فكرة الهجرة وأبطالها. هذه النقطة تستحق أن ينظر إليها بتمعن، فيبدو لي أن تلك البهجة المزعومة للمهاجرين الإيطاليين في موقعهم الجديد، التي حرص النظام على إشاعتها خلال تلك السنوات، هي نوع من أسس الدعاية الصحفية، المتصلة بالرؤية المتفائلة لمستقبل إيطاليا، الذي تدعو إليه الفاشية، والتي أشرنا إليها منذ قليل. إن تلك البهجة التي عبر عنها الإيطاليون المهاجرون خلال عام 1938، لا تتصل بالذات بالحكاية الليبية، ويكفي أن نذكر مثلاً واحداً، خارج حكاية العشرين ألفاً، بالتذكير بمقالة في صحيفة (الكورييري ديللا سيرا)، في عددها بتاريخ يوليو 1938، تتحدث عن العمالة الزراعية التي أرسلت إلى ألمانيا بموجب الاتفاقية الإيطالية-الألمانية الموقعة سنة 1937. وقد نصت هذه الاتفاقيات على رحيل العمال الإيطاليين إلى ألمانيا لمدد محددة، للمشاركة في الأعمال الزراعية الأساسية.

تحت سماء تغطيها السحب، تلمع تلك الألوان الذهبية لسنايل القمح، وتسطع خضرة حقول البطاطس. ومن خلال مشهد الحقول ترتفع أصوات فرقة مغنين إيطاليين، تغني بأصوات فضية: وترتفع هذه الأغنيات التي تصدح بالترحيب من ثماني عشرة حنجرة لنساء إيطاليات وثمانية عشر شاباً وعجوزاً، يصدحون: نعم.. نعم.. كلنا من إيطاليا، من تلك المنطقة الخصبة حول مودينا، عند أقدام جبل أبينينو في إيتروسكو، وإن ألمانيا تعجبنا كثيراً. و(من خلال حركة الإصبعين الإبهام والسبابة كما لو كانت حركة عد الدنانير).. هنا يوجد إيطاليون من إقليم ماركي. منذ أبريل وديسمبر يعملون في هذا الحقل، خمسة عشر زوجاً، خمس شابات وثلاثة عشر شاباً عزاباً. كانوا شبانا عظماء، نماذج للمقاومة وقوة المزاج الحسن. يثبتون أنهم ماهرون ومقاومون ومستعدون للتطوع في مختلف الأعمال. وعلى الدوام يعبرون عن مشاعرهم من خلال الغناء والبهجة. وكانت منازلهم التي ترفرف عليها الراية الإيطالية تنم عن عناية فائقة بالنظافة، والانضباط العسكري. وأهم ما يستمتع به الإيطاليون أن يتمكنوا من الذهاب للتجول. وحتى بعد أدائهم عملاً متعباً لا يظهر عليهم أنهم متعبون أو متعكرو المزاج. إن التمتع بالعمل وبالغناء كان قويا بقدر متعتهم باستلام المال.

وقد كانت نغمة البهجة (وجو الاحتفال الذي تحدثه) حاضرة خاصة في التقارير الصحفية التي تناولت تلك الهجرة الكبيرة للعشرين ألفاً. وهكذا نقرأ في مقالة بعنوان (عطلة عيد)، كتبها جوفاني شينساتو عند سفر مستعمرين إلى ليبيا من روفيجو: إن هذه الهجرة هي رحلة نحو السعادة، مفارقة للأرض الأم، ولكنها مفارقة بدون دموع. وبهذه الصفحة الجديدة، تمسح الفاشية من تاريخ الأمس، السفر نحو المجهول، عملية الهجرة الحزينة إلى أرض غريبة، الجهد الذي يضيع

لصالح الآخرين، والشعور بالمهانة في الخدمة. ما يخدم هو الوطن، القائد المبجل للجميع، ولهذا يسافر المسافرون وهم سعداء. ومن خلال مقابلات مع بعض المستوطنين يتم تأكيد أن البهجة كانت هي الشعور السائد بين أبطال تلك الهجرة: هل أنت سعيد بالسفر إلى هناك؟ الجميع يجيبون بكلمة "نعم" تغمرها البهجة. إحدى السيدات قالت لي: سيدي العزيز: هو كما تذهب إلى السيدة العذراء في لورديس، وتأخذ منها الغفران. وحيثما توجهت تقابلك البسمات والوجوه الراضية، حتى أثناء التعب ومعاناة الفقر.. سيدة جميلة، تشير إلى خمسة ذكور، بين سنتين وعشر سنين من العمر، قالت لي دون تردد: هناك نعلم أننا يمكن أن نعيش بسعادة.

معجزة من عذراء لورديس، أو في جميع الأحوال، عمل خارق للعادة ومبهر، مغلف بالغموض، وقد لا يكون مفهوماً تماماً لدى المهاجرين الذين يعيشونه. وقد وصفه أوريو فيرجاني في مراسلاته أكثر من مرة بأنه: تلك القصة التي تقرب أن تكون أسطورة أو خرافة: هكذا يستمر هذا الشيء الذي يسمى أسطورة وخرافة، حياة لم يمكن أبداً تخيلها، حقيقة ذات أبعاد غير معتادة، تبعد آلاف الأميال عن تلك الدائرة التي كانت هي البلد الأم. ليبيا: اسم غريب، اسم عظيم وقريب، مألوف وغامض، سهل وغريب. ليبيا، التي تقع في أفريقيا، ولكن ليس إلى حد أنها غير قابلة لأن تشبهها، هناك حيث توجد تلال، وهناك حيث يوجد البحر.

يستمر هذا الشيء الذي يسمى أسطورة وخرافة، تستمر حياة غريبة وعجيبة تقوم كلها على قلوب جديدة، مدرجات وعربات ذات صفارات، ودخان

يتصاعد، وقوارب تتمايل، وحول هذا الشيء الهائل الجديد، الذي يسمى البحر، بحر هادئ، يعبره الموكب بجلال، دون اهتزاز، مصحوباً ببعض الأغاني. يستمر هذا الشيء الذي هو مثل الأسطورة والخرافة.

إن فكرة العيش في وسط غير حقيقي: خرافي، حسب تعبيرات الصحفي، نجده أيضاً في شهادة أحد العشرين ألفاً الذين صعدوا إلى السفينة يوم 28 أكتوبر في ميناء جنوا، مع عائلته، على ظهر سفينة فاخرة، مخصصة للسياحة، السفينة (فولكانيكا): بالنسبة لي ولكثيرين آخرين كانت المرة الأولى التي نساfer فيها على سفينة بهذه الفخامة أشبه ما تكون بالحلم، جعلنا بالفعل نبهر به. لقد أخذ الأطفال يركضون في أنحاء السفينة صاعدين وهابطين، حتى عثروا على البار، صالة التدخين، وصالة الرقص. وبكثير من البهجة بدؤوا في الرقص، كباراً وصغاراً. وأخيراً حان وقت العشاء. ولنداء الناس إلى العشاء كان العاملون في المطعم يعزفون معزوفات على طول الممر.

عبور مدهش إلى عالم الوفرة، عالم مختلف تماماً عن العالم الذي جاء منه العشرون ألفاً: يرحب بنا عند المناضد، ويسألنا العاملون عما نريد أن نأكل. وكان بوسع الجميع، كباراً وصغاراً، أن يطلبوا ما يرغبون فيه من الطعام. باختصار كان الطعام جيداً بالفعل، سواء في الغداء أو العشاء، النبيذ، حسب الرغبة، وكذلك الجعة. ومن بعد يتم الذهاب إلى صالة السينما، حتى يحين موعد النوم.

لقد تم إعداد البرنامج بأعلى مستوى من الدقة. فكانت المنظمات المحلية التابعة للحزب تتسم بكفاءة عالية، لتوجيه المستوطنين الذين يتم إعدادهم، عبر المسار المعد مسبقاً، ولكن كانت هناك بعض المشاركات الأهلية في الحدث، أصبحت تظاهرات جماعية، وقد ذكر كل المراقبين ردود الفعل المعبرة عن التأثر الشديد لدى من كانوا يشاهدون مرور المهاجرين. وقد أولت الصحافة أهمية كبيرة لمشاركة الأهالي التلقائية في ذلك الحدث: وقد وقعت إحدى حكايات التعبئة في جنوا، حيث كان المتوقع حسب الترتيبات أن المستوطنين الذي وصلوا بالقطارات سوف يوجهون نحو الميناء بمسيرة المنتصرين عبر شوارع المدينة. بيد أن هطول الأمطار قد حال دون تنفيذ هذا الجزء من البرنامج، ولكن المسيرة تحولت إلى سباق من المركبات، عندما تبرع مواطنو جنوا تحت تصرف المهاجرين بتوفير سيارات أجرة، وسيارات خاصة وحافلات لنقل العائلات من محطة القطارات إلى الميناء: وكان هناك أكثر من ألف مركبة تكفلت بهذه المرحلة من الرحلة، في حين "كان بالبو يشرف شخصياً على العملية من خلال سيارة رياضية صغيرة، زرقاء اللون".

وإلى سير الرحلة حسب البرنامج (على الرغم من بعض المفاجآت مثل هطول الأمطار كما حدث في جنوا)، وقعت للمستوطنين المستعدين للصعود إلى متن السفينة مفاجأة تمثلت في رؤية بينيتو موسوليني يمر لاستعراض الموكب من فوق الطراد (تريستي): الدوتشي كان قد بدأ الرحلة في جايتا وأبحرت سفينته ببطء على الطريقة العسكرية، في مسار مختلف، على خط الموكب عند فينتيتوني. وقد وصف صحفي آنذاك هذه الحادثة كأنها طقس ديني لتحية الوطن، في مقالة تشبه قصيدة شعر بلاغية: ألم يكن ذلك الموكب المزدان الذي

يستعرض خلال الضباب الخفيف، بينما كانت المدافع تطلق طلقاتها، هو ذاته موكب الوطن المسيطر، الآتي من ذلك الجنس المحارب، والمبحر نحو إقليم الشمس، إلى جوار أساطير الحرب والعمل، مهللين ومرحبين بذلك الذي يوجه، من خلال نافذة السفينة المدرعة، التحية إلى شعبه السعيد.

وفي هذه الأثناء، حتى في طرابلس حيث كان موكب السفن سينطلق حسب المتفق عليه في 2 نوفمبر، كانت طقوس أخرى قيد الإعداد. وفي مراسلة له يصف أوريو فيرجاني الحماسة التي اتسمت بها الترتيبات لاستقبال القادمين الجدد، الذين كانوا على كل حال مضطرين للبقاء على ظهر السفن طوال يومهم الأول في أفريقيا: كانت طرابلس تعمل من أجلهم، لا لتفريغ الحمولات التي معهم من حاجياتهم فحسب، ولكن من أجل توفير نوع من الاحتفالية على الأماكن التي سيهبطون فيها، وعلى الموكب التي سوف يسرون فيها: عمل جار لتهيئة أماكن الراحة والتجمع، وأماكن الاحتفال، حيث تشاهد فجأة، كما يحدث هذه الأيام، تضخم سكان مدينة ما بعشرين ألفاً من الأفراد، وحيث تنظم في المساء جولات حرة لذلك الجيش من العمال، وفرص الراحة والترفيه، لعشرين ألفاً من الضيوف، وكل ما يلزم لاستقبال احتفالي، بدءاً من تحضير الجلوس على الأرض لتناول الغداء، وأنواع الألعاب للأطفال، وأماكن الراحة للأمهات، بما في ذلك عروض السينما والمسرح التي يشاهدونها مجاناً، إلى جانب توزيع السجائر مجاناً.

وقد وصف المراسلون الصحفيون جو النزهة، والاحتفال الشعبي الريفى الذي ميز وصول المستوطنون إلى السواحل الليبية، يوم 3 نوفمبر كما يلي: لم يكن الإيطاليون وحدهم، بل حتى العرب، الذين يرحبون بالمستوطنين، ويبدون تجاههم

مظاهر اللطف والاستقبال. كل عائلة كانت تحمل معها وجبات باردة، يتم تناولها في العراء، وتم تهيئة أماكن للراحة للجميع، وكذلك أماكن الترفيه التي أنشأها اتحاد المنظمات الفاشية. وكانت العائلات تملأ الأماكن التي جهزت فيها آلات العروض السينمائية والعروض المسرحية. وقد اندفع الشبان والشابات إلى أماكن الرقص، يؤدون رقصات ذات طابع شعبي. وفي المساء كانت تقدم عروض الألعاب النارية، فوق مياه الميناء للعائلات، التي كانت تحضرها بأعداد كبيرة، تزحم شاطئ البحر.

وكان أول يوم للمستوطنين في طرابلس يبدأ بالهبوط من السفن: وقد ازدانت طرابلس في المنطقة المحيطة بالميناء بتاج من الأعلام، فيما أدت فرقة موسيقية مجموعة من الأغاني. لقد كان العمل في ليبيا يحتفل بذلك اليوم المنير. وكان المستوطنون وهم محاطون بمرافقيهم ينتظمون على أسطح السفن في مجموعات من العائلات، ويبدؤون بالهبوط على الرصيف، حيث يتوقفون للانتظام في صفوف. كانوا نخبة رجال إيطاليا، وكانوا بنسائهم وأطفالهم، يضعون أقدامهم على أرضهم الجديدة. وكان يتقدم كل مجموعة نور الأمل والإرادة. وكانوا يمشون يملؤهم الفخر، والثقة في قوتهم.

لم يكونوا مهاجرين، ولكنهم جنود: طليعة في مقدمة العمل الإيطالي، جيش من الفلاحين يمضون نحو النصر. وقد كانت تلك، في الحقيقة، إحدى التسميات التي شاعت تسميتها، وكانت تهدف بشكل أو بآخر تصوير قصة العشرين ألفاً، لا بصفتهم مهاجرين، ولكن بتسميتهم الجيش الريفي، أو جيش العمل، وكانت تلك محاولة ذات معنى خاص. وللتذكير إنه لم يكن جيشاً كأي جيش، ولكنه كان

جيشاً مبتهجاً ومبتسماً، وفوق كل ذلك متفائلاً وواثقاً من النصر. وفي هذا الخصوص نقرأ في البرقية التي أرسلها إيتالو بالبو إلى موسوليني، يوم هبوط العشرين ألفاً إلى طرابلس: إن العشرين ألف مستعمر القادمين من إيطاليا الفاشية، وهم يهبون في طرابلس، للسيطرة على العمل الذي سيرفع سلام روما على أفريقيا البحر المتوسط، يرفعون إليكم سعادة الدوتشي، بقلوبهم وهتافاتهم، المعبرة عن إيمان وإرادة لا حدود لهما، وعن عزيمة راسخة، تدل على أنهم يستحقون شرف القيام بهذا العمل الذي شرفتهم بالقيام به. سعادة الدوتشي إنني أفخر بأن أقوم، بناء على أوامركم، بقيادة هذا الجيش الريفي الذي يتقدم بخطوات ثابتة أسطورية، لجعل ليبيا جديرة بالمصير الذي ينتظرها كإقليم إيطالي.

وفي رده على هذه البرقية وصف موسوليني المهاجرين بأنهم رواد: أرد على تحيتك التي أرسلتها إلي، بينما كانت تتم في ميناء طرابلس الإجراءات لهبوط العشرين ألفاً من الرواد الذين سيقطنون أرض الإقليم التاسع عشر لمملكة إيطاليا ويعمرونه. فأليك، أنت من كان وراء تنظيم هذه العملية الجديرة بالانتماء إلى النظام، أود التعبير عن تحياتي القلبية، لك ولكل المتعاونين معك. إن الشعب الإيطالي الذي تابع باهتمام بالغ كل مراحل هذا الحدث، واثق بأن يتم تحت قيادتك عمل الفلاحين الإيطاليين، ويتوج بالنصر.

وبالتعاون مع المخلصين من أبناء الشعب المسلم، فإن هذه الموجة من أبناء الجنس الإيطالي، وما سوف يلحقها من موجات أخرى، ستكون أهم منها، إن لم تكن مماثلة، ستجعل من ليبيا عنصر ثراء وقوة للوطن.

وكانت إحدى الأفكار التي طورها أوريو فيرجاني في كتاباته فكرة وصف هذه الحكاية في إطار سياسة قوة إيطاليا. ونقتبس، في عودة قليلاً إلى الوراء، فقرة من وصف اليوم الأول للمهاجرين في جنوا، يوم 28 أكتوبر، التي ركزت على فكرة نقلهم من محطة السكة الحديدية إلى السفن الراسية على رصيف الميناء: أولئك الذي كانوا يمرون لم يكونوا مجهولين، ولكنهم كانوا إخوة لنا ذاهبين لجعل الوطن، من خلال العمل، أكثر عظمة. إن جنوا، مدينة الملاحين، التي ولدت كولومبو، الذي ضاعف مساحة العالم، ولكنه للأسف، لم يجد لمواطنيه مكاناً تحت الشمس، كانت تحيي الملاحين الجدد، القادمين من كل أنحاء إيطاليا، ويذهبون لمضاعفة أرض الوطن بصواري السفن والمعاول والأبناء. لقد كانت إيطاليا تلك التي تمر، منتصبية كما هي في الكثير من المشاهد، وفق قاعدة الحب والإيمان وإرادة أسرها. وكانت وجوههم تظهر عليها تلك الملامح الراسخة للريف الغامض والبعيد. وهناك في قلب المدينة المرمري، وباستهداف بلوغ المحيطات. كانت البروليتاريا الفاشية، تتحرك بالآباء والأمهات والأبناء نحو حقول جديدة، وأرض جديدة. في مسيرة نحو ما وراء البحار، حيث سيكون للأرض المخصصة بعرقهم اسم آخر: إيطاليا. ما سوف يتم غداً لن يكون مغادرة، ولكن سيكون زيادة في القوة.

وكانت صورة العشرين ألفاً باعتبارهم رواداً في الصف الأمامي، تتكرر كثيراً في الصحف في الأيام التالية. فعلى سبيل المثال، جاء في مقالة تذكر بيوم 4 نوفمبر (الذي كان يحتفل به في الصحف باعتباره الذكرى العشرين للانتصار الذي تحقق سنة 1918)، عندما يبدأ المستوطنون، بعد انتهاء الاحتفالات، يبدؤون المرحلة النهائية لرحلتهم الطويلة.

كانت المدينة مزينة بالرايات، وتصيح فيها أنغام الأغاني. كانت الجماهير مصطفة في صفوف طويلة، عبر الشوارع، حيث يمر طابور الراحلين. وبدأت السيارات الرمادية الخضراء في نقل العائلات كل عائلة في عربة. وقد أطلقت على المواقع الأمامية في جبهة العمل التي ينطلق إليها جيش المستوطنين أسماء: أوليفيتي، جورداني، بيانكي، كريسي، جودا، بريفيليري.

ستشغل القرى، وتدخل العائلات في البيوت، بينما يطل رب العائلة من الباب لتأمل تلك الأرض الشاسعة التي تخلد إلى النوم، وسيتكفل العمل بإعادتها إلى الحياة. هؤلاء المستوطنون هم رواد: يجب تحيتهم كما لو كانوا جنودًا. يذهبون للمواقع الأمامية في العمل الإيطالي، متسحين بصلاية قرار الأقوياء.

اثنا وثلاثون ألفًا من العاملين، تم توظيفهم، على مدى سبعة أشهر، بين طرابلس وبرقة، لضمان تنفيذ المخطط الإنشائي الكبير: المباني، الطرق، شبكات المياه، في مجمع القرى. من البيت إلى الكنيسة، من أنابيب المياه إلى المدرسة، كل شيء كان جاهزاً لانطلاق تيار الحياة. في كل بيت كان هناك المحراث، والبذور، وكل المعدات. وحتى تتمكن كل عائلة من ترتيب بيتها، لن تكون لأحد حاجة للذهاب إلى مركز القرية للتسوق، كان يوجد الخبز ما يكفي لخمس عشرة يومًا، وكيس الدقيق، وصندوق المكرونة، وقناني الزيت، وبرميل البنزين، للإنارة والطهي. وعند وصول العائلة ستكون هناك في الإسطبل البقرة والثور، لتوفير الحليب، والنقل.

وفي اليوم التالي مباشرة يمكن للأطفال أن يذهبوا إلى المدرسة، التي كانت في كل قرية هي المبنى الأجمل: مقاعد، سبورة، منضدة، كتب، أدوات رياضية: كل هذا كان موجوداً. كما كان هناك الطبيب والداية. وفتح مكتب البريد أبوابه، وأصبح البريد جاهزاً للنقل، حاملاً الطابع الذي به اسم بيانكي أو بريفالبيري. وهكذا يمكن أن تبدأ الحياة.

وقد تم تنظيم المواصلات بطريقة عسكرية تماماً، حتى أنه لم يكن مجرد خيال صحفيين وصف ما يشاهد بأنه جيش يتحرك: كانت تلك رحلة شعب بجناحي الشعب الإيطالي، من مختلف المدن بين حزام الواحات، في قلب تلك الأراضي الساحلية، التي فقدت خلال هاتين السنتين سمتها الصحراوية، وأخذت ملامحها تتغير بصفوف الأشجار الخضراء. جيش يتحرك، بضباط القيادة والاتصال، بالدواب والسائقين. وكان إيتالو بالبو يقود بنفسه مسيرة الجيش، بعد أن قام بالتفتيش على باقي الطوابير، التي كانت تتحرك في طرق أخرى، في منطقتي الزاوية وترهونة. كانت وسائل التواصل بين الخدمات المدنية والعسكرية ممتازة، حتى أن عربات القطار، التي امتدت على طول 18 كيلومتراً، قطعت المسافة بكل انتظام.

وكانت نغمة تأكيد الجانب العسكري للعملية شائعة حتى في جوانبه الخارجية. فالمستوطنون المسافرون كانوا يستقبلون في مختلف المراحل في مخيمات عسكرية، وكانت مراحل وآليات الإقامة ذات طابع عسكري. عند وصولهم إلى زليتن كانت العائلات تعيش لمدة أمسية وليلة نوعاً من الحياة العسكرية، موزعين في مخيم كان قد أعده الجيش، وهو مخيم نموذجي، لم يكن

ينقصه حتى التيار الكهربائي. كل عائلة كانت لها خيمتها، التي تحمل رقمًا، مجهزة بالأسرة والفرش، ومخصص لها مشرف، وهو عسكري كانت مهمته استقبال العائلة بلغة المكان الأصلية، وكأنه يستقبل عائلته الخاصة. وكان أرباب العائلة كلهم قد أدوا الخدمة العسكرية، وكثيرون منهم شاركوا أيضاً في حروب. كانوا هم من علم الأطفال ما هو الصحن المعدني، وكوب الألومنيوم لتناول القهوة، كيف يفتح السرير، وكيف تطوى جانب الخيمة. وكان هذا المخيم، الذي يعج بالنساء والأطفال هناك، في وسط صحراء في واحة زليتن، أحد المشاهد المثيرة لتلك الهجرة الكبيرة. وكانت تنطلق في سماء القرى الجديدة، الطلقات النارية الاحتفالية، وأناشيد الفرقة النحاسية والأعلام. وكان الطابور الذي يصل، بعجلاته البالغ عددها ألفي عجلة، يحدث ضجة تشبه ضجيج الأمواج على الشاطئ. وكان بالبو يسلم لأرباب الأسر واحداً بعد الآخر مفاتيح البيت الجديد. وهكذا تبدأ القرى في الحياة. وسرعان ما تشهد الأدخنة تنطلق من المساكن الجديدة.

وفي طرابلس كان الصحفيون القادمون مع البعثة يرافقون المستوطنين المتجهين إلى قرى كريسبي وجودا، وهي القرى التي تقع في أقصى الشرق، في محافظة مصراتة. وفي الأراضي الزراعية في هاتين القريتين كان ذا أهمية بالغة وجود الماء، بفضل سلسلة من الآبار الارتوازية، التي كانت قد حفرت على عمق يبلغ 400 متر.

وكان توفر المياه إحدى مزايا هذه المنطقة، وهي الميزة التي منحت القادمين الثقة في تحقيق النصر. وقد كانت القرى الجديدة في الواقع تحيط مركزاً زراعياً

صغيراً، موجوداً منذ ما يقرب من سنة ونصف، وهو مركز بير طمينة، حيث أخذ المستوطنون يرون بأنفسهم، ما أمكن إنجازَه في 22 مزرعة في هذه الأرض، بمجرد ما تم فيها إنشاء شبكات الري.

كان بير طمينة مركز المجمع، تغطيه مساحات شاسعة من أكاليل الكروم، من الحبوب إلى القطن، ومن الفستق السوداني إلى الزيتون. وكانت بير طمينة التي تزينت بالأعلام لاستقبال العائلات الجديدة في قرى كريسبي وجودا، وهما القريتان الجديدتان المزintتان باللون الأبيض على حدود المركز القديم، ذات خصوبة مؤكدة، ومن ثم كان من المؤكد تحقيق نفس النجاح في الأراضي المجاورة، المزودة بالمياه بعد حفر 16 بئراً ارتوازيًا، يضخ كل منها 350 متراً مكعباً من المياه في الساعة، يتم توزيعها على الأراضي عبر 31.000 متر من القنوات الأولية، إلى جانب نصف مليون من القنوات الثانوية.

وفيما كان المستوطنون الموجهون إلى طرابلس ينقلون بالعربات نحو الأراضي المخصصة لهم، كان أولئك الموجهون إلى قرى برقة يصعدون إلى السفينة في ميناء طرابلس، ليتجهوا نحو بنغازي. ومنها يتجهون نحو القرى الجديدة المنشأة في الجبل (باتيستي ودانونزيو وباراكا وأوبردان)، أو يوجهون إضافة إلى السكان الموجودين في قرى كانت موجودة. وكان يفترض أن تعبر الثمانمائة وسبع وأربعون عائلة الموجهين إلى برقة، في آخر مرحلة من رحلتهم، حتى الوصول إلى الوجهة المخصصة لهم، ذلك الشريان العجيب الذي أنجزه المارشال بالبو خلال السنة التي وقعت فيها اتفاقيات جنيف.

وقد صاحبت المستوطنين في تلك الأيام مؤشرات مختلفة للترحيب والاستقبال: ففي الخارج: كانت تمر على مناطق الريف زخات من المطر، ومعلوم لدى الفلاحين أن المطر هو دائماً بشيراً بالخير. ولكن كانت البشرية الأجل، كما يقول المستوطنون القادمون على ظهر السفينة (لومبارديا) ولادة طفلة، سميت لولادتها يوم 4 نوفمبر: فيتوريا وراشيلي، وهي زوج الدوتشي.

وعلقت على أحد صواري السفينة باقة بيضاء كبيرة، جهزت على عجل، ولكنها كانت كبيرة وجميلة، تتصل بملايات: بشرط أبيض يبدو كأنه علم، رمزاً للخصوبة لتي يتمتع بها الجنس والأرض التي سوف يعمرها العمل.

وأخيراً، تم في الأيام الأخيرة من الأسبوع الأول من نوفمبر وصول المستوطنين الموجهين إلى برقة إلى الأماكن الموجهين إليها، واستقروا في بيوتهم. بنغازي لم تكن بالطبع قريبة. يصعد المستوطنون الجبل، تلك الأرض الحمراء في الهضبة، التي شهدت في الماضي مجد وثراء قورينا. نحن نتقدمهم، منتقلين من قرية إلى أخرى، حيث تقوم أمام الأرض التي تنهياً للولادة الجديدة، البيوت البيضاء، التي لم يسكنها أحد من قبل، وأنجزت خلال بضعة أشهر، وحملت بعض أسماء الخالدين الإيطاليين. وقد توقف مستوطنو برقة، الذين انطلقوا في رحلتهم من بنغازي، في بداية ظهيرة يوم أمس، تلك الليلة في المجمع الكبير المكون من 500 خيمة، تم تجهيزها لهم في المرج، في وسط السهل، الذي قدم بفضل جهود عاملينا الأوائل 130.000 طن من القمح.

وصباح اليوم انطلقت المركبات، متجهة نحو القرى الجديدة، وتلك التي كانت موجودة، وخضعت للتوسيع لاستقبال العائلات الجديدة، التي يمكن أن

تستوعبها المنطقة الزراعية في حدها الأقصى. وخلال اليوم سيتم إسكان كل العائلات، وبذلك تكون الهجرة العظيمة قد أنجزت. لقد تمت إزالة الغابات من الأرض، واقتلاع الأدغال التي تغطي الهضبة من جذورها، وقامت المحاريث الآلية بحفر الأرض حفراً عميقاً، تلك الأرض الحمراء بلون الدم. ومساء أمس قام القادمون الأوائل بتجربة القدور والمدافئ. وبعيدين عن العالم، هناك في تلك الهضبة حيث تلعب السحب، على أرض مجهولة، أخذت تظهر للعيان أشجار الكروم والزيتون، التي زرعت ونمت خلال ثلاث سنوات، في المزارع، التي تحيط بتلك التي، على الرغم من أنها ما زالت شابة، كانت تسمى "القرى القديمة".

وأخيراً اصطحب الصحفيون لزيارة القرى المخصصة للسكان المسلمين: وخلال استراحة قصيرة في جولتنا في القرى الإيطالية، هبطنا نحو البحر. وكانت هناك طريق جديدة، تهبط من الجبل إلى وادي لاثرون ورأس الهلال، توجد على شاطئ أسطوري من البحر المتوسط، وكانت تتم فيها للمرة الأولى تجربة ضخمة للاستيطان العربي. وبينما كان الاستيطان السكاني الإيطالي يشغل سهول الجبل، كانت تنفذ خطة لإسكان المسلمين وتوفير أراض خصبة لهم، وقد كانوا حتى ذلك الحين يعيشون حياة الرعاة الرحل على سفوح الهضبة. وكانت التجربة تبدأ بإنشاء مائة مزرعة بين وادي لاثرون ورأس الهلال، حيث يتيح توفر مياه دائمة للمزارعين العرب إمكانية القيام بزراعات مروية، كانوا ذوي خبرة فيها. كانت كل عائلة (فحتى هنا كان تخصيص الأراضي يتم على العائلات)، وكان يؤخذ في الاعتبار، عند اختيار العوائل، منح الأولوية لأرباب العوائل الذين يتبعون القوات العسكرية، حيث يكون لكل عائلة بيت، ولكل قرية مسجد.

وكان بالبو يعتزم خلال السنة تسكين خمسمائة عائلة عربية على الأقل، في المنطقة الساحلية، موزعين على ست قرى. الماء كان متوفراً، حيث كان لوادي الاثرون خزين من الماء كاف. وكان يمكن زيادة المخزون المتاح بإنشاء خزانات، بنفس النمط الذي قام به الإغريق منذ آلاف السنين، وصمد عبر العصور، وظل العرب يستخدمونه.

وإلى جانب كمية المعلومات والتفاصيل التي تثري الرؤية حول قصة العشرين ألفاً، وكانت تستقي من الصحف تفسيراتها، كانت الفكرة الرئيسة التي تبرز هنا تبدو متناقضة: ففي مراسلات صحيفة الكورييري ديللا سيرا، وهي لا تختلف عن سائر الصحف الوطنية، تصور قصة هجرة العشرين ألفاً، البداية لسلسلة من العمليات تهدف لزيادة الكثافة السكانية للإيطاليين في ليبيا، وكانت تقدم على أنها نهاية مرحلة الهجرة. ومن هذا المنطلق كانت عملية الانتقال داخل الأراضي الاستيطانية في الوطن الأم، مهما كانت بعيدة، لا تعد هجرة. بالضبط كما حدث، ولو على مستوى مختلف، وبتنظيم مختلف، قبل ذلك بعدة سنوات، خلال عملية استصلاح المستنقعات، فلم يكن نقل الأهالي من الرعاة الذين أحضروا من شمال إيطاليا نحو الأراضي التي يراد استصلاحها من قبيل الهجرة، ولكن مجرد تداول اليد العاملة بين أقاليم الوطن، تلك اليد العاملة التي كانت تذهب بغزارة إلى البلاد التي تحتاج إليها.

إن إنكار إن يكون ذلك هجرة، بالمعنى المتعارف عليه، لا يبدو أنه يكفي كما شاهدنا، فالجهة المنظمة لهذه العملية، التي تخطط لها وتوجهها، تقوم بسلسلة مثيرة من عمليات قلب المفاهيم والمواجهات. فهي ليست إلزاماً، ولكنها

اختيار واع: ليست حكاية كئيبة، لتجربة إنسانية فردية، ولكنه احتفال جماعي بهيج: ليست مجرد مواصلة لحالة الفقر والحرمان، ولكنها الولوج إلى حالة الوفرة، والتمتع برفاهية السفر في رحلة بحرية: ليست ذلك القلق من المجهول، ولكن الإثارة عبر اكتشاف الجديد.

ولقد كانت إحدى السمات ذات المغزى لتلك اللغة الدعائية التي تتحدث عن هذا الذي يوصف بأنه ليس هجرة، ذلك المشهد العسكري: ففي لغة الصحفيين الذين كانوا يتابعونه كان العملية هي مسيرة قوات من جيش العمل، التي تنهياً لتفتح لإيطاليا آفاقاً جديدة من المجد، من خلال عباراتها الاستيطانية. ولم يكن ذلك إلا نوعاً من البلاغة.

ولم يكن أولئك الذي كانوا جزءاً من حكاية العشرين ألفاً على علم بأن الأوصاف شبه العسكرية التي كانت أجهزة دعاية النظام الفاشي يطلقونها عليها ما كانت إلا جزءاً من ذلك الصراع الذي كان يتكون، وأن القرى الاستيطانية، سرعان ما تصبح جزءاً من جبهة، لم تكن كما يصفها المراسلون الصحفيون "جبهة للعمل"، ولكن جبهة للحرب. وبخلاف أولئك الذين اتجهوا لتعمير القرى في ليبيا الغربية، وجد المستوطنون في منطقة جبل برقة أنفسهم في وضع أشبه بوضع طليعة الجيش، غير بعيد عن تلك الحدود الفاصلة بين إمبراطورية إيطاليا الاستيطانية، والإمبراطورية الإنجليزية، والتي سوف تكون من المحاور الساخنة في حرب أفريقيا.

من جهة أخرى بالبو نفسه قال إن "الفرق الريفية" التي تستعد للسفر إلى ليبيا، سوف تتحول إذا لزم الأمر، من عناصر تجيد استخدام القنوس إلى

عناصر تمسك البندقية: فليبيا ليست مجرد ساحل من سواحل المتوسط: فهي الإمبراطورية. فكل ما كان يعتمد عليه مصير إيطاليا ما وراء البحار هو ليبيا.

ففي المرحلة التي هبط فيه العشرون ألفاً كانت الأهمية الاستراتيجية لجهة الحدود الشمالية بين ليبيا ومصر واضحة تماماً لدى القيادات السياسية والعسكرية. ففي الواقع حدث منذ بضع سنوات، عندما وقع توتر كبير بين إيطاليا وبريطانيا العظمى، بسبب المسألة الأثيوبية، أن شهدت الحدود احتشاد وحدات قتالية على كلا جانبي الحدود. وفي النصف الثاني من سنة 1935 تم إرسال ثلاث فرق عسكرية إلى ليبيا، وجهت اثنتان منها خلال شهر سبتمبر من تلك السنة لتنتشر على طول الحدود. وفي المرحلة نفسها كلف إيتالو بالبو بأوامر لإعداد خطة هجوم على القواعد الإنجليزية في مصر، بينما كانت تجري في طرابلس تمرينات للدفاع الجوي، توقعاً لاحتمال نشوب صراع مع بريطانيا العظمى. وقد كان أولئك الذين يتحكمون في مصير إيطاليا واعين، على الأقل منذ 1935، بأن ليبيا ستكون بالضرورة جزءاً من ساحة الحرب، بل إنهم أخذوا يعدون العدة لها.

وقد كان الصراع يلوح في الأفق عندما نزل العشرون ألفاً على الأرض الأفريقية، وكان على الأبواب، قريباً جداً (وكان بالنسبة لكثير من البلدان قد نشب بالفعل)، وبعد سنة من ذلك، وفي 28 أكتوبر 1939، عندما التحق بهم 11.000 مستوطن، أقل من ثمانية أشهر قبل إعلان إيطاليا الحرب. هذا القرار بإرسال هذا العدد من العائلات، من عمال ومزارعين، يمكن أن يبدو بعيداً عن المعقول. وكان على أولئك الثلاثين ألفاً من المزارعين، كي ينتصروا في المعركة

الوحيدة التي تعنيهم، وهي تحويل تلك الأرض، بجهود أيديهم، وتطوير قدرتها الإنتاجية والاقتصادية، أن تتوفر لهم فترة طويلة من السلم والعمل الهادئ. فكيف كان من الممكن التوفيق بين فكرة الاستعداد للحرب، والعمل في الوقت نفسه على تطوير الاستيطان على الأرض نفسها.

ويظهر أنه من التناقض، مشاهدة كيف أنه في اللحظة نفسها، التي يتم فيها إطلاق العملية الكبرى للعشرين ألفاً، كانت الحكومة في برقة تضع خططها لتنفيذ هجوم من برقة في اتجاه مصر، بتجنيد أكثر من إحدى عشرة فرقة على الأرض الليبية، كان يفترض أن تسحق بسرعة قوات العدو، حتى تصل على الإسكندرية. وعموماً لم تكن العلاقة بين الاستيطان السكاني لليبيا، والضرورات العسكرية والاستراتيجية للإمبريالية الإيطالية مجرد زينة بلاغية، كما لعله كان يبدو للمهاجرين أبطال هذه القصة. ففي أرض ذات إمكانات قليلة، وقدرة إنتاجية في مجال المواد الغذائية محدودة، كان وصول المزارعين الإيطاليين، وتحويلهم إلى مستعمرين، يحتاج قبل كل شيء إلى إزالة إحدى العقبات التي كانت تجعل زيادة أعداد القوات المسلحة في ليبيا مشكلاً: فإنتاج المصانع (ويجب ألا ننسى أن سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي التي كانت تطبقها إيطاليا في تلك الفترة) كان يفترض أن يضمن القاعدة الغذائية اللازمة لعناصر الجيش، التي كانت منذ 1937 يخطط لها في البرامج العسكرية الخاصة بالمستعمرة. هذه الرؤية عبر عنها بدقة أحد المراسلين الصحفيين الإنجليز، اسمه مارتين مور، وكان يرافق رحلة العشرين ألفاً:

أما الدافع الثالث (بعد فكرة البحث عن حل لمشكلة الزيادة السكانية، التي نشأت، من بين عدة أسباب أخرى، من سياسة النظام القومية، ومحاولة تطوير سياسات الاكتفاء الذاتي) وراء استعمار ليبيا فيظهر بوضوح من خلال نظرة بسيطة لخارطة البحر المتوسط، الأهمية الاستراتيجية لتلك الأرض الممتدة بين تونس ومصر، على ساحل تسيطر عليه فرنسا وبريطانيا العظمى. فكانت إيطاليا تبحث عن وسيلة قليلة التكلفة، وعالية الفعالية، للسيطرة عسكرياً على تلك الأرض، ولم تجد لذلك سوى استخدام فرق عسكرية تسكنها، وتتم إعاشتهم كلياً من الوطن. وبوجود 100.000 فلاح -وهو كان الهدف الأول، وبلا شك ليس الأخير، من خطة الاستيطان- كان الموقف العسكري وكذلك الاقتصادي سيخلفان. ستكون هناك، في جميع الأحوال، حاميات، ولكنها ستكون مقيمة في البلاد. وسيوفر الشباب في مجموعة المائة ألف ساكن، وبعد أن يؤديوا الخدمة العسكرية، كما يحدث في الوطن، احتياطاً يقدر بحوالي 40.000 رجل.

وعلى هذا النحو كان قرار الاستمرار في تنفيذ خطة الاستيطان الموضوعية سنة 1939، أكثر من ذي قبل، استجابة للحاجة لدعم الوجود الإيطالي في برقة بالمزيد من المهاجرين، وهكذا لم يعد ما عبر عنه الحاكم بالبو منذ بداية سنة 1940 من قبيل الجنون، بل أصبح قابلاً للتفهم، أو على الأقل يمكن أن يبدو جزءاً من برنامج معقول، يتمتع بنوع من الاتساق.

ولا شك أنه كان من قبيل التفاؤل الشديد، عدم توقع الدمار الذي أحدثته الحرب سواء للمستوطنين أو لليبيين، وكما رأينا لم يكن المسؤولون ينقصهم التفاؤل: فالثقة في النصر كانت مؤكدة، والتقدم في الجبهة لم تكن لتواجهه أي

عقبات، حتى أن بالبو كان يمكن أن يفكر، ولكن بقدر كبيرة من عدم إدراك الحقيقة، أن الأراضي التي استوطنها المستوطنون الجدد سنة 1938 و1939 في برقة، غير بعيد عن الحدود بين ليبيا ومصر، حيث كان من الواضح أنها ستكون الساحة التي تقع فيها المواجهة، لن تتعرض لأية عواقب.

لكن التفاؤل كان كاذباً، كما أثبت التاريخ بعد ذلك بعدة أشهر. (ليسوا مهاجرين ولكنهم جنود في جيش العمل): تلك كانت الدعاية في ذلك الوقت، وكانت أخبار الصحف تعكسها، وكانت تحول فكرة الهجرة، تحت ضغط الحاجة، إلى إحدى قصص تأكيد حق إيطاليا في تحقيق إنجازات استعمارية جديدة. وكانت ظاهرة في أصلها سلمية، تتمثل في مغادرة الوطن بحثاً عن العمل، فأصبحت في بلاغات تلك المرحلة وعبر حقائق التاريخ جزءاً من آلية حرب وعنف: ففي منطق إنشاء مجتمع مجيش ومجنّد، حتى الهجرة كان لها نصيبها من الفكرة.

برنامج سنة 1939م والأحد عشر ألفا

وقد كان الرأي، سواء في إيطاليا أو في المستعمرة، أن نتائج الحملة كانت إيجابية. فقد أدت الدعاية التي نظمها بالبو، ثم تبناها النظام إلى جعل ليبيا تقفز إلى أعلى المشهد وتحتل موقعاً رئيساً في الأخبار العالمية، وتغطي على المصير المجهول الذي كان يلف أفق الوضع الدولي، الذي أخذت تلمع فيه مؤشرات الإنذار بنشوب الصراع.

وفي المنظور الضيق للمنظمات التي تحاول إيجاد الحلول الفنية للمشكلات التي نشأت عن تلك الزيادة المباشرة للوجود الإيطالي في الأقاليم الشمالية من المستعمرة، كان يتم التركيز قبل كل شيء على إبراز المزايا الاقتصادية للعملية. في الواقع لم تكن المعلومات، غير تلك المذكورة عن النواحي الفنية-المالية، حول الهجرة التي تمت سنة 1938، متوفرة في أرشيف مؤسسة الاستيطان. ففي أحد الاجتماعات الأولى لمجلس إدارة المؤسسة، بعد الموجة الأولى للعشرين ألفاً نجد الخبر التالي: إن المستوطنين الذين التحقوا حديثاً سرعان ما تأقلموا، وكانت حالات الرغبة في العودة إلى الوطن، التي نشأت لعدة أسباب، قليلة، بل لم تكن ذات أهمية مطلقاً من حيث العدد، إزاء الكتلة الهائلة من العائلات القادمة إلى المستعمرة.

وفي خضم الحماسة التي قوبلت بها إنجازات برنامج سنة 1938، والتأكد من الحصول على التمويل اللازم لمواصلة تنفيذ الخطة، يتم الإشارة إلى: إن

طبيعة المشروعات المتوقعة، ذات الجدوى الاقتصادية المؤكدة، والتي تم تطويرها لاحقاً، والتي تخطط لها المؤسسة، التي كان لها شرف أن تكون في الخطوط الأمامية لتنفيذ سياسة الفخر والإنجازات الجماعية، التي كان النظام يتابعها، حتى في مجالات الاستيطان الزراعي والسكاني في ليبيا...

تمت الموافقة على مقترح تقدمت به المؤسسة لتنفيذ الجزء الثاني من التدخل، وهو المتعلق بسنة 1939. وقد كانت الميزانية المخصصة لتنفيذ البرنامج أكثر من 275 مليوناً، جله مكون من حصيلة مداخل تبلغ أكثر من 231 مليوناً.

في صيف 1939 تم طرح مناقصات لبناء 568 منزلاً استيطانياً في ليبيا الشرقية، و230 في ليبيا الغربية: يبلغ إجماليها 898 مزرعة، كلفت الحكومة بتنفيذها الـ ECL في الموجة الثانية من الاستيطان السكاني المكثف. وكان متوسط تكلفة بناء كل منزل استعماري يبلغ 85 ألف ليرة في ليبيا الشرقية، و56 ألفاً في ليبيا الغربية. وعموماً واجهت العطاءات لبناء المنشآت الاستيطانية المخطط لها، في إطار خطة 1939 عقبات مختلفة: فقد كانت المنشآت ملتزمة بالكثير من الأعمال المطلوبة، سواء من الحكومة أو من القوات المسلحة، ومن ثم كانت إمكاناتها غير قادرة على أداء التزامات أخرى. ومع ذلك فقد كان يتوقع أن يتم طرح المساكن الاستيطانية الجديدة للمناقصات بنهاية شهر مايو.

ومع ذلك، فقد أنجزت الأعمال، ولو ببعض التأخير، وتم تنفيذ الموجة الثانية من الهجرة، في إطار مشروع الاستيطان السكاني، حسب البرنامج المعد،

اعتباراً من 28 أكتوبر 1939. فقد تم نقل 1358 عائلة، تضم حوالي 11.000 عضو، موزعين بالتساوي تقريباً بين طرابلس وبرقة. وهنا في برقة كان المخطط إرسال 5.600 مستوطن جديد.

وقد كانت الإجراءات المتبعة لتنظيم الموجة الثانية من الخطة، هي ذاتها التي اتبعت في سابقتها، وقد أسهم نجاح المرحلة الأولى، والدعاية التي أحيطت بها، في ازدياد عدد الراغبين في الرحيل. وعند الانتهاء من الاختيار لوحظ زيادة عدد المستوطنين من الأقاليم الجنوبية، مقارنة بعملية العشرين ألفاً. وعلى كل حال كان للشمال دائماً الغلبة المطلقة، حيث بلغ عدد المهاجرين منه مقدار الثلثين (853 عائلة، أي 66% من العدد الإجمالي. وحدث أيضاً تعديل في مسارات المهاجرين نحو نقاط السفر، ففي هذه المرة تم اختيار فينيسيا لأقاليم الشمال، ونابولي لأقاليم وسط الجنوب، وباليرمو لصقلية.

وصل إلى ميناء فينيسيا المستوطنون القادمون من أقاليم الشمال: قادمون من مقاطعات: بيلونو، بادوفا، روفيجو، ترينتو، تريفيزو، أوديني، فينيسيا، فيرونا، فيشنسا، بريشا، مانتوفا. وإلى ميناء نابولي القادمون من أكويلا، كامبواسو، كيبتي، بيسكارا، تيرامو، أفيلينو، بينيفينتو، فروزينوني، وإلى ميناء باليرمو القادمون من صقلية.

حتى المسار الذي كانت تتخذه السفن كان مختلفاً: فأولئك الصاعدين إلى السفينة من فينيسيا كانوا يعبرون الأدرياتيك، بينما يتجه الحشد الذي كان سيتجمع في بحر صقلية، أولاً نحو ليبيا الشرقية ثم يتجه إلى طرابلس. في هذا المسار حيث يعبر الأسطول المتحد البحر المتوسط، على مسار يتجه أكثر شرق المسار

الذي اتبعه تيار الهجرة في السنة السابقة، بما يسمح بالملاحة على مسافة آمنة من مالطا ومياهاها، الذي أصبح يمثل مخاطرة بسبب الحرب البحرية، التي نشبت في تلك الفترة في المحيط الأطلسي وبحر الشمال.

واستجابة لمتطلبات استقبال القادمين تم إنشاء ميناء جديد إلى الغرب من درنة، حيث: هذه الموجة الجديدة من المستوطنين ستكشف عن زاوية مهمة وتكاد تكون مجهولة من الشاطئ الرابع: خليج رأس الهلال، الذي يطل على قورينا ودرنة، وتنعكس عليه غابات جبل برقة. هذا الخليج سيكون المرفأ الليبي الجديد، الذي سيهيئ فيه المستوطنون القادمون إلى برقة.

كان عمق المرفأ يسمح باستقبال سفن ذات حمولة كبيرة، مثل تلك التي كانت تحمل المستوطنين، على الرغم من أنها لم تكن تستطيع الاقتراب كثيراً من الشاطئ بسبب عدم وجود بنية مناسبة: كان قد تم إنشاء رصيف للهبوط، يسمح بنقل المستوطنين بواسطة قوارب وجسور مؤقتة. وكانت الأرض مهيأة للتنقل، بإنشاء طريق تصعد من الساحل نحو الجبل.

الاحتفالات لاستقبال الموجة الثانية كانت أقل بهرجة وفخامة من تلك التي أعدت لاستقبال الموجة الأولى. فإلى جانب الأسباب الشخصية المتعلقة، بالعلاقات وروح التنافس بين الأطراف الرئيسية من الشخصيات التابعة للنظام (فكثير من الشواهد، تشير إلى أن موسوليني لم يكن راضياً كثيراً عن تلك البهجة التي نظمها بالبو، في الاحتفال بقدوم العشرين ألفاً، وكان يرى أنه مبالغ فيها كثيراً)، كان الموقف العام قد تغير: اندلاع الحرب في أوروبا، وإن كانت

إيطاليا ظلت حتى تلك اللحظة في موقف الانتظار، وكانت تحاول صرف النظر عن الأعمال الحربية، والأحداث ذات البعد الدولي.

وحتى في منظور الحرب كان يتم الحديث عن عدم إيلاء أهمية كبيرة لقدم المستوطنين الجدد، لتجنب إثارة حساسية السكان المسلمين: فلم يكن يغيب عن الملاحظين ردود الأفعال السلبية المحتملة في جزء من العالم العربي، وخاصة تلك الدعاية المبالغ فيها، التي أحيطت بها التجربة السابقة، ما أثار لدى الليبيين المتمردين، وخاصة في مصر وغيرها، موجة من الدعاية المضادة التي كشفت كيف أن النظام الفاشي يوزع على المستوطنين الإيطاليين الأراضي المغتصبة من الليبيين.

كان بالبو قد اتجه إلى فينيسيا ليشرف على رحيل الفلاحين من الأقاليم الشمالية، قبل يومين فقط من 28 أكتوبر، وقام بتوجيه عمليات الترحيل على السفن: لومبارديا وساردينيا وليجوريا. المستوطنون الذين وصلوا إلى محطة سانتا لوشيا، في عشر رحلات بالقطار نظمت خاصة لهم، كان عليهم أن يعبروا في موكب شوارع المدينة، حتى يصلوا إلى ميدان سان ماركو، ثم يحضرون القديس الذي يقوم به الكاردينال بياتسا بحضور الحاكم: ومن هناك يواصلون حتى شاطي الإمبراطورية، بين جناحين من أفراد الشعب، وذلك حسب التعليمات التي جاءت من منظمات الحزب الفاشي.

سوف يصطف ممثلو المنظمات الفاشية، والنقابية، والعمالية، وأكبر عدد من الأهالي، لتشكيل جناح احتفالي وتقديم تحية فينيسيا إلى هذه القوات الريفية، التي تذهب لتشارك في "المعركة التي نفضلها" على الشاطئ الرابع.

وقد ذكرت أخبار ذلك الرحيل من فينيسيا، كما أوردتها الصحف، قائمة القطارات التي وصلت إلى ساننا لوشيا في الساعات الأولى من يوم 28 أكتوبر. وقد برزت علامة تفاؤل، بقدوم القطار الأول: فقد زاد عدد المستوطنين واحداً: فقد ولدت ريزيتو جولي ذات الاثنين والأربعين عاماً مولوداً سمي (بينيتو). وقد قامت مؤسسة الإقليم للتعاون في المحطة بتنظيم استقبال المستوطنين، الذين عبروا شوارع المدينة في الصباح الباكر، حتى وصلوا إلى ميدان سان ماركو، عبر قوس الساعة، وحضروا القداس، وأخيراً اتجهوا عند نهاية الاحتفال، للصعود إلى السفن، وهو ما تم في الساعة الخامسة من المساء.

في 29 أكتوبر ارتحلت 367 عائلة (عدد أفرادها 2000 شخص) من أقاليم الوسط والجنوب، الذين استقلوا السفن في نابولي على سفن بيمونتي، أومبريا، تيممين، بعد أن شاركوا هم أيضاً في القداس الذي أقيم على رصيف راتسا. وكانت السفن الثلاث قد رست في ميناء باليرمو، لاستقبال المستوطنين المسافرين من صقلية: وبهذه المناسبة قام الحاكم أثناء استقبال المستوطنين الصقليين، بمنح والدي المولودين الجديدين، الذين ولدا أثناء الرحلة البحرية، منحة وتم تعميدهما بحضوره. بعد ذلك أخذت السفن طريقها في البحر عائدة من حيث أتت، وكان بالبو قد غادر إلى طرابلس في طائرة مائية.

وفي المراسلات التي أرسلها الصحفيون، خلال تلك الرحلة البحرية، نجد وصفاً لمشاهد البهجة والفرح التي شوهدت خلال الرحلة، من ألعاب ومظاهر الحماسة التي عبر عنها الشبان الصغار، وكذلك وفرة المأكولات والأغذية.

وفور استيقاظهم من النوم يتجه المستوطنون متشابكي الأيدي، وهم يشدون بالأغاني، تصحبهم موسيقى الأوكورديون والدفوف. الشبان والشابات يرغبون في الرقص، فيبتعد الأطفال بين الحشود ويتسلقون أعمدة الجسور بقباقيبهم الخشبية، بينما تتمايل الطفلات بسرعة وخفة، بشعورهن التي تهزها الريح. وتختلط الرقصات تحت الشمس كما يحدث لها على مخازن الحبوب الموجودة في المزرعة. وأؤكد لكم أنه لم تكن هناك مائدة أطيب منها، حيث يضع الاب في قدور كبيرة المكرونة واللحم والمقبلات: في حين يهتم الابن الأكبر باستلام الخبز والخبز. الجميع يحتشدون، وهم ينتظرون النساء على الجسر، يحملون الصحن وأدوات الأكل، بينما كانت تظهر على الشباب شهية عالية للأكل.

وفي ظهر اليوم الأول من شهر نوفمبر، كانت السفن التي أبحرت من فينيسيا ونابولي قد تجمعت في موكب واحد، تحرسه طائرتان، ثم وصلتا إلى خليج راس الهلال، في اليوم التالي. وهنا لم يكرر ذلك الحشد الذي تم في 3 نوفمبر 1938، لكل المستوطنين القادمين إلى طرابلس، حيث قام بالبو بنفسه بقيادة الصلاة الجماعية، التي تليت فيها صلاة (أبانا الذي في السماء)، بحضور كل المستوطنين الجاثين على ركبهم.

وقد هبط من السفينة تيمبين المستوطنون الموجهون إلى القرى التي توجد في أقصى منطقة الجبل (وخاصة قرى: دانونزيو، راتسا، بيدا ليتوريا، باتيستي، وماميلي)، بأخذ مواقعهم في القوارب التي تجرها قاطرة بحرية، حتى هبوطهم على الأرض. ومن هناك، تحت عيني بالبو الذي كان حاضرا في العملية، تم

صعدوهم إلى الشاحنات لنقلهم إلى مزارعهم، عبر الطريق الملتوية التي تصعد إلى الجبل.

بعد ذلك اتجهت السفن لومبارديا وليجوريا وساردينيا للرسو في ميناء بنغازي، التي هبط إليها في 3 نوفمبر حوالي 500 عائلة، 119 منها كانت موجهة إلى قرية فيلسي، والآخرى إلى مزارع أوبردان، ومادالينا وباراكا. بعد ذلك استقلت السفن البحر متجهة إلى طرابلس، حيث هبطت في 5 نوفمبر 860 عائلة استعمارية الموجهة إلى طرابلس: وعلى الرغم من هبوب عاصفة شديدة من رياح القبلي، فإن العمليات تمت على ما يرام، ووصل المستوطنون إلى قراهم. والجماعة الأكثر عدداً (300 عائلة) تم نقلهم إلى المجمع الجديد غاليباردي، حيث كانت عمليات الحفر للآبار الارتوازية قد اسفرت عن العثور عن كمية كبيرة من المياه.

وفي ضواحي المجمعات التي كانت قد أنشئت في السنوات السابقة، أضيفت مزارع ومجمعات أخرى، خاصة بمناسبة الهجرة التي تمت في 1939: ففي سهل المرج كانت هناك مجمعات باراكا وفيلسي وساورو، وإلى الشرق مجمعات ماميلي (حيث ولدت أيضاً قرية ريفية جديدة، على مرتفعات شمال غرب سلنطة)، بينما في قرية باتيستي، شمال الفايدية، كانت مساحة الأراضي المستصلحة تكاد تكون قد تضاعفت. وكانت أصغر المجمعات المنشأة هي مجمع بورجو توريللي، ويضم 24 مزرعة بمساحة إجمالية قدرها 1200 هكتار. وقد ساعدت عمليات زيادة المجمعات الزراعية على جعل الأراضي المستصلحة تكاد تكون متلامسة، ما أدى على تحقيق التواصل بين مجمعات راتسا وبيدا

ولويجي دي سافويا وماركوني وماميللي في الجزء الأكثر ارتفاعاً في الجبل، وفي سهل المرج، بين مجمعي أوبيردان ومادالينا وباراكا وفيلسي وساورو. وبوجوده بين مادالينا وأبيردان أسهمت تلك المساحة المربعة الكبيرة التي كانت تملكها الـ ICLE في الشمال الشرقي من المرج في تكوين أكبر منطقة تم استصلاحها، وقسمت إلى مزارع في برقة.

وحتى في طرابلس وجدت مزارع جديدة داخل التجمعات الزراعية: بطل العالمين: جوزيبي جاريبالدي، منح اسمه لإحداها، تقع على مسافة قريبة من غرب مصراته، في منطقة الساحل، بينما أنشئت على مسافة منها إلى الداخل في إقليم ترهونة، قرية أخرى أطلق عليها اسم المخترع الإيطالي العظيم جوليلمو ماركوني. وفي إقليم مصراته أيضاً ظهرت قريتان زراعتان جديدتان، أطلق عليهما اسم تازولي وكوراديني، وفي إقليم طرابلس أنشئت القرية التي أطلق عليها اسم ميكاء. أما مجمع جاريبالدي الذي سوف يطلق عليه فيما بعد اسم كاستيلفيردي (القلعة الخضراء) لم يكن قد أنشئ فيه مركز جديد.

وفي نهاية سنة 1939، وبعد انتهاء البرنامج، وبعد وصول المستوطنين الجدد، تبين أن الموقف يتحقق بشكل مرض، من حيث التنفيذ الفني: وفي المناطق الزراعية عد البرنامج ممتازاً، والعمل المنجز جميل جداً، ولا سيما من جهة السرعة المذهلة في الإنجاز، وقد وجه الشكر للعاملين، وللاختيار الرائع للمستوطنين. ومع ذلك فقد ظهرت بعض المسائل: مثل المكافآت المتفق عليها في العقود التي تبين أنها غير كافية، بالنسبة لعدد معين من العائلات، التي كانت تضم عدداً كبيراً من الأطفال، بالمقارنة بالوحدات العاملة. ولذا فقد كان من

الضروري تخصيص ميزانيات غير اعتيادية للحالات الأكثر إلحاحاً، ما أدى إلى فتح خانة أخرى لمصاريف لم تكن متوقعة. وإزاء هذه المشكلة غير المتوقعة، وما حدث من تأخر في إنجاز الأعمال، نشأت أوضاع غير مريحة، فاقترح الخبراء عدم الاستعجال في إنجاز البرامج، والعمل على دعم الأوضاع الراهنة فيما يتعلق بمقومات الحياة، وتوفير المياه في برقة.

وإضافة إلى ذلك أدى ارتفاع أسعار المواد الأولية، والمعدات، والوقود واليد العاملة إلى ضرورة إعادة النظر في حساب التكاليف الفعلية، وعدم واقعية الأرقام التي تم الحديث عنها ضمن البرامج المستهدفة. كما برزت أيضاً على صعيد الإدارة الحاجة إلى إعادة النظر في ملائمة المراتب المتفق عليها لكثير من الموظفين والعاملين، الذين كثيراً ما كانوا يجدون أنفسهم مكلفين بأعمال ومسؤوليات أكثر مما كان متفقاً عليه في العقود. وفي هذه الظروف كانت الـ ECL تغامر بفقدان العاملين المؤهلين وذوي الخبرة، الذين كانت لديهم فرص متاحة للحصول على وظائف بمرتبات أعلى في الشركات الخاصة.

ونظراً لتزايد المبادرات بات من الضروري توظيف المزيد من العاملين. كما كان لازماً وملحاً توفير معدات عمل أكثر كفاءة، وخاصة جرارات أقوى، وبأعداد أكثر من تلك التي كانت متوقعة: فقد كان ضروريا شراء ما لا يقل عن 20 جراراً ثقيلًا. وعلى هذا الصعيد كانت الصعوبات تبدو غير قابلة للحل، من حيث إنه كان يبدو ألا مفر من اللجوء إلى السوق الأمريكي، في حين كان من المستحيل الحصول على عملة أجنبية.

وقد كان أكثر ما يشغل فيما يتعلق بالأنشطة الزراعية ندرة مصادر المياه اللازمة لمجمعات برقة. وقد برزت المشكلة لحكومة ليبيا، التي كانت منذ زمن تبحث لها عن حلول. وكانت فكرة إنشاء خط مياه في منطقة الجبل، التي خطط لها بالبو، تعاني من تأخير شديد: فقد كان يؤمل أن يتم طرح العطاءات خلال صيف 1939، وأن يتم العمل بنهاية 1940، ولكن الشكوك التي كانت تحيط بهذه التوقعات كانت شديدة جداً. وفي هذه الأثناء كانت مهمة تزويد المجمعات بالماء الصالح للشرب، الذي كانت محرومة منه، قد أوكلت لشركة النقل دوميني.

وفيما يتعلق بالنواحي المالية المطلوبة للعملية كلها، فقد وردت لخزائن المؤسسة في بداية 1941 (فقط لبرنامج الاستيطان السكاني) الرصيد الذي كان مخصصاً في سنة 1938 لإنجاز الأعمال في مجمعات كريسبي وبريفيليري وجودا، في ليبيا الغربية، ومجمعات باراكا وأوبردان ودانونزيو وباتستي في ليبيا الشرقية، وللمجمعات الجديدة جاريالدي في طرابلس، وفيلسي في برقة. وقد اقتربت التكلفة المالية الإجمالية من الرقم 290 مليون ليرة. كان منها حوالي 50 مليوناً يجب دفعها فوراً لتغطية الأعمال التي كان مقرراً إنجازها لسنة 1939، وخاصة في مجمعات ماميلي وراتسا وباتستي ودانونزيو.

ولم تخصص أي أموال لمجمعات المسلمين، وكان إجمالي المخصص حسب إحصاءات المؤسسة بلغ حوالي 17 مليون ليرة: وفيما يتعلق بسنة 1938 تعلق الأمر بالأعمال التي تم إنجازها في مجمع فيوريتا وأدالبا، وما أنجز سنة 1939 تم في محمرة ونعيمة وجديدة. وحاولت المؤسسة الحصول على مزيد من القروض من الحكومة الاستيطانية، بلغت قيمتها حوالي 40 مليون، وخاصة

للمزارع الموجودة على الطريق الساحلي وإدارة شبكات المياه في الجبل وفي
منطقة بريفيليري.

الاستيطان الأهلي: القرى الزراعية للمسلمين

وكما سبق القول اتجه بالبو، من أجل الحد ولو جزئياً من الكارثة التي باتت تواجهها القبائل، بعد إبعادهم من أراضي الجبل الأخضر، لجعل الفنيين في الخدمات الفنية الزراعية بعض الإجراءات الحافزة لدعم الاقتصاد الزراعي والرعوي للليبيين. وكما رأينا أنه تم في خطة الاستيطان لسنة 1938 تخصيص جانب لما يسمى الاستيطان الأهلي، من خلال إنشاء مجمع مساحته بضع آلاف من الهكتارات إلى الشرق من واحة زليتن في إقليم طرابلس، حيث كانت تتم عمليات استكشاف للمياه الجوفية من خلال حفر آبار ارتوازية عميقة. وقد كان من الواضح أن هذا الإجراء لن يكون كافياً لتحسين الوضع الاقتصادي للسكان المسلمين: إذ لم يكن أكثر من مسكن، لمعالجة الضرر الذي لحق بهؤلاء السكان. هذا ما نجده في تقرير من حكومة المستعمرة موجه إلى موسولين، أرسل بتاريخ أغسطس 1938: إن قرار تخصيص منطقة الجبل للاستيطان من قبل المواطنين الإيطاليين، ثم تلك الإجراءات المتتالية لتكثيف قدوم عائلات من الفلاحين الإيطاليين إلى تلك المنطقة، قد أدى بالضرورة إلى إبعاد العرب من منطقة شاسعة من الأرض، وهي أفضل منطقة في ليبيا كلها، لغناها بالمراعي، وغزارة الأمطار، وخصوبة التربة.

وحسب بالبو، كان ثمة إجراءان يمكن أن يحدثا وضعا أكثر عدلاً: الأول يقضي بأن يمنح الأهالي المسلمون حقاً كاملاً للرعي داخل منطقة، توفر فيها

آبار وخزانات المياه، تكفي لضمان تميمتها مع ضمان أمن ما فيها من حيوانات. أما الإجراء الثاني فكان يقضي بأن يمنح الليبيون حق الدخول إلى أراضيهم الزراعية الصغيرة.

ومن أجل تنفيذ الإجراء الأول أصدرت حكومة الاستيطان مرسوماً يقضي بأن تخصص الأراضي الواقعة خارج الاستيطان الإيطالي في منطقتي بنغازي ودرنة، لنشاط الرعي للمسلمين، ثم منحت هؤلاء في المرسوم الثاني حق تربية المواشي، وذلك تجنباً من أن تقع من جانب الإيطاليين أعمال غير مشروعة أو مناقسات.

وقد اتخذت حكومة الاستيطان قراراً بتخصيص مبلغ أربعة ملايين ونصف مليون ليرة لتحسين أو إعادة تكييف الخزانات الموجودة في مناطق الرعي: وقد كان المستهدف من هذه الإجراءات تطوير حياة الأهالي المسلمين ودعم قدراتهم الشرائية، بالعودة لممارسة نشاط اقتصادي، يمكن فيما بعد أن يدعم عمليات نقل المواشي ومنتجاتها (الجلود والصوف والزبد)، التي كانت، في وقت ما، تصدر بكثرة إلى الخارج، وخاصة (مالطا ومصر). وهي الآن ضعيفة جداً، وبالنسبة لمادة (السمن) خاصة، تكاد تكون منعدمة.

وكان قد صدر، قبل اعتماد خطة الاستيطان السكاني المكثف، سنة 1937، مرسوم يسمح بتخصيص أراض تتبع الدولة لليبيين، وتخصيص أموال لأعمال التطوير. وتفيد المعلومات أن أكثر من 100 من ملاك الأراضي في المنطقة الغربية قد تقدموا بطلبات للمشاركة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بنتائج إجراءات تخصيص الأراضي لليبيين وكذلك القروض لتطوير الزراعة المحلية، كانت شحيحة جداً: ففي منطقة طرابلس طلب 30 من المزارعين المسلمين تخصيص أراضي لهم، بينما بلغ، في السنة الأولى لتنفيذ المرسوم، أكثر من 150 عدد الملاك الذين تقدموا بطلبات للحصول على مشاركات في هذا المجال. وكان نقص التمويل والقروض يرجع، حسب رأي الفنيين الإيطاليين، لتلك الإجراءات الإدارية المعقدة: فقد كان معظم المزارعين الليبيين لا توجد لديهم الوثائق المتعلقة بملكية الأرض، التي كان يجب أن تصدر عن مكاتب السجل العقاري في المستعمرة، وبدون توفر هذه الوثائق لم تكن المؤسسات المصرفية تستطيع أن تنفذ أي إجراء إداري.

وقد بقي مشروع تخصيص أراضي الدولة لمسلمي برقة في مرحلة المقترح، ولم يتم فيه أي إنجاز. فقد كان مستحيلاً، باستثناء بعض القطع المسلمة للمستوطنين الإيطاليين، ويتم استخدامها بطريقة مختلفة، الحصول على أراض زراعية تتوفر بها مياه كافية: في الواقع أن كل الأراضي الخصبة في منطقة الجبل كانت كلها قد خصصت للاستيطان الإيطالي. ونظراً لصعوبة التعامل في التخصيصات الفردية، على الأقل في برقة، تم اتباع الإجراءات التي نفذت بخصوص الاستيطان السكاني، بإنشاء مجتمعات لليبيين تشبه تلك التي أنشئت في سنة 1938. وقد قررت حكومة المستعمرة أن تخصص لهذا الغرض كل منطقة الساحل في برقة الشرقية، حيث إن المعطيات الطبيعية لا تتوافق مع حاجات العائلات الإيطالية، ولكنها يمكن أن تسمح بتقسيمها إلى مزارع مروية، ذات مساحات محدودة.

وكان برنامج إنشاء قرى استيطانية للمسلمين يهدف إلى توطين البدو الرحل، مع تطوير رؤية حكومة المستعمرة لخلق مجتمع جديد للأهالي: في المراكز الاستيطانية الجديدة سيضمن المسلمون تأمين حياتهم، ولن يبقوا رهن نتيجة ما يزرعونه في السهل، ولذا سيكونون مضطرين للبذر في الأراضي المروية فقط: سيكون الرعي نشاطاً إضافياً وسيعطي بكل تأكيد نتائج ممتازة اقتصادياً.

كانت القرى التي تم إنشاؤها اثنتين، وكما يظهر من المعلومات المتاحة، أنهما لم تجدا استقبالاً مرحباً من قبل السكان. ومع التذكير بأن البيانات (إذا استثنينا المصادر الثانوية، وبعض الوثائق الرسمية، التي يغلب عليها الطابع الدعائي) هي شحيحة جداً. ويظهر لدينا من تحليل بعض الوثائق أنه كان من الصعب الحصول على عائلات مستعدة للعيش في القرى الجديدة. وهذا ما يبدو أن كلمات إيتالو بالبو التي وجهها إلى ممثلين عن المسلمين، خلال لقاء مع الحاكم حيث كان يتم تحليل نتائج وآفاق حملة الاستيطان في بداية سنة 1940: في هذا اللقاء قام الحاكم بحث الأعيان للقيام بحملة دعاية للحث على إقناع الأهالي بالسكن في هذه القرى الزراعية التي كان قد تم إنشاؤها والقرى التي كانت قيد الإنشاء. وقد تحدث محمود المنتصر، الذي شارك في هذا اللقاء ممثلاً عن الأعيان المسلمين، عن صعوبة انتقال المزارعين الليبيين من أماكنهم الأصلية للذهاب للسكن في القرى الاستيطانية الجديدة: واقترح أن تخصص لهم أماكن على حدود القرى التي كانت موجودة آنذاك، وإذا أمكن تخصيص المزارع الجديدة للفلاحين الذين يقيمون بالجوار. وكان هذا بطبيعة الحال مستحيلاً في منطقة برقة.

وقد طلب بالبو، في حديثه عن برنامج الاستيطان لسنة 1940، أن تتم دراسته في خطوطه العريضة، ولكن هذا لم يتم، فطلب من الفنيين العاملين في حكومة الاستيطان البحث عن أراض أخرى، تخصص للاستيطان المحلي: والحقيقة أن توسيع رقعة الاستيطان الإيطالي لم تعد ممكنة، سواء بسبب الصعوبات المالية والعملية، أو بسبب ندرة الأراضي الخصبة الصالحة. وهنا تم التفكير في إنشاء خمس قرى جديدة، تخصص للأهالي المسلمين في المنطقة الساحلية بين طلميثة ودرنة، وهو مشروع بقي نظريًا لم يتجاوز مرحلة التخطيط.

وتؤكد الوثائق والخلاصات ذات الطابع الرسمي حول قصة الاستيطان الزراعي الموجهة للمسلمين، ضالة ما تم إنجازه فعلاً. ولعل من بين العوامل السلبية في هذا الخصوص، التي واجهت سياسة الاستيطان الزراعي الأهلي، وخاصة فيما يتعلق بالقرى الموجودة في منطقة برقة، ما كانت تمثله من جذب وإغراء الأعمال في غير مجال الفلاحة، وخاصة الأعمال التي تمارس مقابل مرتبات في المؤسسات أو الشركات الإيطالية. والخلاصة أن القرى والمزارع التي تفتلت وكانت تسكن فيها عائلات ليبية لم يتجاوز عددها ثلاثا هي: الزهراء والفجر في برقة، وقرية المحمورة في طرابلس.

القريتان الأوليان تقعان على شاطئ المتوسط، تفصل بينهما بضعة كيلومترات، وكانت الأراضي المخصصة لمجمعاتهما متلاصقة تقريبًا، غير بعيد عن راس الهلال، بضعة كيلومترات إلى الغرب من درنة. وكانت بعض هذه الأراضي قد خصصت في السنوات الماضية لتقام عليها شركة إيطالية، كانت قد

بدأت في الاستثمار الزراعي، عبر إنشاء شبكات أنابيب للري وخزانات للمياه باستغلال المياه القادمة من الوديان (وادي القلعة ووادي لاثرون).

وقد بدأت في برقة كذلك الأبحاث عن أراضٍ، واستمرت الدراسات النظرية لإنشاء مراكز أخرى، كان تم إنشاؤها أو لم يتم، ولم تسكن بعد: جديدة ومنصورة وخضرا ونحبية. كان مركز جديدة غير بعيد من الشاطئ، حوالي نصف المسافة بين توكرة وطمليثة. وعلى الرغم من أن المجمع لم يسكن أبداً، فقد كان تم إنشاء المساكن الاستيطانية وتخطيط حدود المزارع: وكان هذا مجعاً يمتد على طول خط الشاطئ، عبر الطريق المهد للشاحنات من توكرة وطمليثة، ويتكون من 50 مزرعة ذات مساحات مختلفة، يبلغ إجماليها 500 هكتار، بمتوسط 10 هكتارات للمزرعة. وفي قرية منصورة التي كان يفترض أن تنشأ بين شحات وسوسة، لم تكن قد أنجزت حتى الدراسات الأولية.

أما قريتا خضرا ونحبية، فبخلاف القريتين المشار إليهما، لم تكونا ستثنان في منطقة الساحل، ولكن على الحدود الجنوبية للجبل، وإلى الجنوب من مساحة الأرض المخصصة لتطوير الاستيطان الإيطالي، في إقليم البلط. وحسب المخططات الموضوعة هما قريتان ذات اختصاص زراعي رعوي: كانت قرية نحبية تقع على بعد حوالي 10 كيلومترات إلى الجنوب من المرج، وقرية خضرا على مسافة قريبة من سلنطة، غير بعيد من جردس الجراي.

ولتنفيذ البرنامج كلفت مؤسسة ECL لرعاية العائلات الاستيطانية حتى تبلغ المزارع المستهدفة مستوى مرضياً من إمكانية الاعتماد على نفسها. وقد بلغ خبر

مشروع الإسكان المحلي إلى روما حوالي منتصف سنة 1938. وقد تحدث رئيس الحكومة ماني خلال اجتماع في أغسطس من تلك السنة بقوله: سعادة الحاكم العام: لقد تم تكليف المؤسسة بتنفيذ خطة الاستيطان المحلي، التي ضعتها حكومة المستعمرة، التي تتوقع في المرحلة الأولى إنشاء ثلاثة مراكز للاستيطان المحلي، تتضمن مزارع صغيرة مروية. ويسر اللجنة أن تتوسع أعمال المؤسسة في مجال الاستيطان حتى تشمل تقريباً تماماً كل الأنشطة التي تتجه للقيام بها الحكومة الاستيطانية، تنفيذاً لسياسة العظمة والإنجاز الفاشيستي، في مجالات مختلفة، للتعجيل بالاستيطان الزراعي للمستعمرة، وتمنح سيادة الرئيس كل الصلاحيات للتعجيل بالتنفيذ، وكل السلطة لاتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل تنفيذ توجيهات حكومة الاستيطان فيما يتعلق بالاستيطان المحلي.

في النصف الثاني من سنة 1938 كانت قد بدأت الأعمال، وفي بداية السنة التالية أخبر رئيس الوزراء مجلس الإدارة عن مستوى تقدم الأعمال فيما يتعلق بالقريتين المسلمتين الأوليين، في وادي الاثرون ووادي القلعة، اللتين ستشمل أولاهما 22 مزرعة، وتشمل الثانية 10 مزارع. لم تكن برامج الاستيطان المحلي تدخل في نطاق مهام الـ ECL، ولتجاوز تلك الإشكالية أبلغت حكومة المستعمرة مجلس الوزراء بأن ثمة أعمال لإنجاز اتفاقات خاصة مع حكومة المستعمرة لتنظيم العلاقات مع الحكومة نفسها، فيما يتعلق بهذه الأعمال، بالتوافق مع أعمال المؤسسة، ولغرض إنشاء قرى أخرى للمسلمين.

ظهرت القرية الأولى في منطقة وادي الاثرون، داخل مجمع تبلغ مساحته 50 هكتاراً، وقد قسم إلى قطع مختلفة الأحجام، من هكتار واحد ونصف إلى

ثلاثة هكتارات. وقد أطلق عليها اسم عربي هو (الزهراء). وقد يفترض أن تتحمل الحكومة تكاليف الأعمال المتصلة بالأشغال العامة والاستصلاح، التي تتضمن أساساً إنشاء مركز مدني، يختص لأعمال الري ومصدات الرياح.

وقد تضمن مشروع إنشاء المركز المدني إنشاء مسجد يحتوي على سكن للمؤذن، وسوق مغطى، ومقهى ملحق به سكن لمعد القهوة، ومحكمة شرعية مع سكن للقاضي، ثم مبنى المديرية مع سكن للمدير، ومدرسة من فصلين مع سكن للمدرسين. وقدرت تكلفة كل هذه الأعمال، مع أعمال إنشاء طرق فرعية، تتصل بالطريق التي تؤدي من راس الهلال إلى درنة بمبلغ 1.425.000 ليرة، وكان يتوقع أن تبلغ تكلفة أعمال الري التي يفترض أن تربط القرية بمصادر المياه من الينابيع نصف مليون ليرة.

وكانت الأعمال في وادي القلعة تغطي مساحة 160 هكتاراً تقريباً، وتشمل في المرحلة الأولى 50 هكتاراً، تقسم على 10 مزارع، مساحة كل منها 5 هكتارات. وقد أطلق على القرية الاسم العربي (الفجر). وكان يفترض أن تكون للمركز المدني المواصفات نفسها للمركز السابق، بتكلفة قدرت بـ 1.336.000 ليرة. وكان يفترض أن يتم امتلاك الأراضي المخصصة للمجمع عبر شراء شركة نيكولاردي، المكلفة من حكومة المستعمرة، بمبلغ يقرب من 214.000 ليرة.

وكانت شركة نيكولاردي قد أنشأت مؤسسة طليعية للاستيطان الخاص في إقليم درنة، ظهرت بعد وقت قليل من انتهاء المقاومة. ففي الواقع في النصف الثاني من سنة 1933 تقدم الرائد نيكولاردي بطلب للحصول على امتياز بتخصيص

مساحة من الأرض له في منطقة وادي لاثرين، على امتداد الطريق الساحلي لإقليم درنة، في منطقة مناسبة جداً لتطوير الزراعة، بفضل توفر المياه العذبة. في تلك الفترة لم تكن المؤسسة المختصة بالاستيطان، التي كان لها السلطة على كل أراضي المستعمرة، مهتمة بالمنطقة الساحلية، ولكن توفر المياه الصالحة للشرب كان يمكن أن يكون مفيداً لإنجاز أعمال في المستقبل. تم رفض الطلب الذي تقدم به نيكولاردي، ودون تردد ألحقه بطلب آخر، طالباً القيام بدراسة الأراضي في منطقة سيدي لاقوتا، غير بعيد من رأس الهلال على امتداد وادي القلعة.

هذه المرة اجتمع على تأييد طلبه توصيات إيجابية من عدد من الوجهاء، ومن لويجي راتسا نفسه، الذي أرسل ما يمكن أن يكون رأياً فنياً مؤيداً. ومن خلال دراسة الوضع على الأرض تبين أن منح مخصصات للأفراد لن يكون من شأنه التأثير سلباً على العمل المستهدف في المستقبل. وعموماً فوجود المياه في القناة، التي كانت في مجراها الأخير تصبح جارية، بفضل ما يصب فيها من مياه الينابيع التي تصب غير بعيد عن البحر، كان يمكن أن يكون مثيراً للاهتمام، حتى أن المواشي في سنوات القحط كانت تتجه من الجبل وتهبط على طول الطريق الساحلي لتعثر على الماء والمرعى. وبعد ذلك وفي ضوء هذه الرؤية أبلغ راتسا حكومة برقة تخليه عن حق الالتزام على الأراضي التي طلبها الرائد نيكولاردي، بشرط الاحتفاظ بصلاحيّة الحصول على حصة من مياه النبع لأية احتياجات مستقبلية.

ولم يكن تقدير قيمة الأراضي سهلاً: فالفنيون أنفسهم، المختصون بالخدمات الاستيطانية اعترفوا بصعوبة هذه المسألة، التي أصبحت في نهاية 1938 تعد

شجاعة ومرحب بها، لتتخذ في منطقة بعيدة إلى ذلك الحد من أي منطقة أهلة بالسكان.

كان الالتزام، الذي تبلغ مساحته أكثر قليلاً من 153 هكتاراً، وكان يحده من الشمال الشاطئ البحري، وكان يمر فيه من الجنوب إلى الشمال وادي القلعة، ومن الشرق إلى الغرب الطريق التي تربط بين درنة وسوسة. وكانت هذه الأراضي صخرية، ومعظمها تغطيه الأحراش والغابات؛ وعندما منح الالتزام فيها لنيكولاردي لم تكن الطريق صالحة للاستخدام. وفي مثل هذه الظروف تبين أن تكلفة إنشاء المباني الإدارية ستكون باهظة جداً: فجزء كبير من المواد كان ينقل على الأكتاف لمسافات طويلة. بينما نقلت المعدات المهمة من مينائي درنة وبنغازي، ولتأمين وصول الإسمنت من سوسة تم بالتدريج تمهيد الطريق لتصلح لمرور العربات.

في هذه المنطقة تم بناء منزل لمالك الأرض وملحقاته، وبناء منزلين استعماريين وعدد من الإسطبلات للحيوانات، وشملت الأعمال المتعلقة بالمياه إنشاء خزانين مغطيين والقنوات اللازمة لنقل المياه من الينابيع إلى الحقول، حيث تم تطوير الزراعات المروية. وكان معظم الزراعات مخصصة للخضر والفاكهة، وكانت بنهاية سنة 1938 ما زالت في مرحلة التطوير، ولم تبلغ بعد مرحلة الإنتاج.

وقد قدرت قيمة الأعمال المنجزة والمعدات والحيوانات والزراعات التي قامت بها الشركة أكثر قليلاً من 850.000 ليرة: وتم توقيع العقد ودفع قيمة المعدات الزراعية والآليات والحيوانات في 7 فبراير 1939، وضمنت القيمة في حساب الاستيطان المحلي.

وقد تم توسيع المخطط سنة 1939. وفي منتصف تلك السنة كانت تتم في برقة الأعمال، إضافة إلى مجمع الزهراء والفجر، في مجمع يضم 50 مزرعة في منطقة الجديدة، غير بعيد عن القرية المسماة بوترابة. منطقة الجديدة (في صورتها الإيطالية) كانت تقع غير بعيد عن الشاطئ، تقريباً في منتصف المسافة بين توكرة وطمليثة، وكما سبق القول لم تكن مزارعها قد قطن فيها أحد.

وبينما كانت المجمعات المخطط لها في برقة تواجه صعوبات في تخصيص المزارع وإدارتها، كانت التجربة في طرابلس في مجمع محمورة تسير سيراً حسناً، وكانت توحى بنتائج مبشرة. ونقرأ في تقرير يعود إلى بداية سنة 1940 ما يلي: لقد بوشر العمل في حراثة الأرض وبذرها، بعد إزالة الأدغال والأعشاب الكثيفة في المنطقة. وفي 50 مزرعة وضعت بذور الزيتون، بينما استكملت عملية تجهيز الحفر لزراعة أشجار الأثل، حول الأرض المروية. كما تم أيضاً زراعة أشجار الرمان على طول الطريق المؤدية إلى البيوت الاستيطانية. لكن الأعمال لتأسيس (TABIE) تم تأجيلها، بسبب ضعف مستوى الرطوبة في التربة.

كانت هذه القرية الوحيدة التي بدأت تعمل. وتقع في نطاق المجمع في منتصف الطريق بين سواني بن يادم والزاوية، غير بعيد عن خط السكة الحديدية التي تربط بينها وطرابلس وتاجوراء، حيث أنشئت 100 مزرعة، تبلغ مساحتها الإجمالية 400 هكتار. وفي قرية المحمرة، التي حملت لبضع سنوات اسم بالبو، تم إنشاء: قرية على النمط العربي، تحتوي على مسجد، ومبنى المديرية، والمقصف ومساكن الموظفين. وكانت مساحة المجمع 400 هكتار (وتزداد باستمرار)، تقسم على 100 مزرعة، مساحة كل منها 4 هكتارات. وكان المخطط أن يكون هناك

هكتار مروي، بمياه تأتي من بئر تم حفرها، وملحق بها حوض لزاعتها بأشجار النخيل (بقياس 20×20)، وإحداها ببذور جافة، إضافة إلى جمل وبقرة، وكانت التجهيزات اللازمة للمزرعة تتضمن: البيت الاستيطاني، بفناء داخلي وحظيرة، وقد تم إنشاؤه وفق النمط المحلي. وكانت إحدى المزارع في المجمع قد تولت إدارتها المؤسسة.

كل المزارع كان يقطن فيها مزارعون مسلمون (في سنة 1940 كان يوجد منهم 99)، وكانت قرية محمورة تعد من قبل الفنين أحد مظاهر نجاح المبادرة الإيطالية. ويبدو أن نجاح قرية المحمورة يرجع إلى موقعها المتميز. في الواقع توجد أراضيها داخل منطقة زرعت منذ القدم، بالطرق التقليدية، ولكنها سرعان ما هجرت: كما أنها لم تكن بعيدة عن المراكز المأهولة في الساحل، وكان المستوطنون الذين خصصت لهم تلك الأراضي ينتمون (كما يبدو من خلال المؤشرات المتاحة) لعائلات من الإقليم المحيط: ومن ثم فلم يكن وارداً، أن تخصص تلك المزارع، كما تم في برقة، لمستوطنين، لم يكونوا ذوي خبرة في مجال الزراعة المستقرة.

وكان إنشاء قرية أخرى في طرابلس، أطلق عليها اسم نعيمة، يتوقع أن يتم في منطقة زليتن، غير بعيد من هذه الواحة، على طول الطريق الساحلي، وأكثر قليلاً من 50 كيلومتراً إلى الغرب من مصراتة. وكانت هذه الأرض مجاورة لأراضي مجمع جاريبالدي، وكانت مقسمة إلى 80 مزرعة، مساحة كل منها 5 هكتارات. وبسبب انفجار الحرب هذه المجمع لم ير النور ولم يسكن، وإن كانت الأعمال التأسيسية الأولى، قد تم القيام بها بسرعة، وكان المركز الريفي قد تم إنشاؤه:

في 12 يناير 1940 تمت عملية بذر بذور الشعير في مساحة قدرها هكتار. وتم إنشاء 3600 حفرة لأشجار الزيتون. وخلال أيام سوف يشرع في وضع الشتلات التي ستجلب من الماشات الزراعية في الزاوية.

لكن دخول إيطاليا الحرب بعد ذلك ببضعة أشهر أدى إلى توقف الأعمال في مختلف المناطق، بما في ذلك المجمعات التي كانت مخصصة للمسلمين. ونقرأ في وثيقة تعود إلى الشهور الأخيرة من سنة 1940 أن مشروعات شبكات المياه في مجمع جاريبالدي، واستكمال إنشاء القرى المخصصة للمسلمين في قرية نعيمة ومحورة تم تأجيله إلى وقت لاحق.

وقد كان مخططاً في برنامج الاستيطان لسنة 1940 توسيع مساحة الأرض المخصصة للاستيطان المحلي، وقامت حكومة ليبيا بضم مؤسسة القوارشة، التي كانت سنة 1934 قد خصصت لمؤسسة ECL. وخلال السنوات اللاحقة لم تثبت المؤسسة أي جدارة لتطوير العمل لتحقيق أهداف الاستيطان الإيطالي: ومن هنا جاءت فكرة بيع هذه الأرض لحكومة المستعمرة لإنشاء المزارع للفلاحين الليبيين.

ومن جهة النواحي الإدارية خلقت مسألة الاستيطان المحلي العديد من المشاكل تتعلق بتغطية تكاليف الأعمال: وخاصة أن وزارة إيطاليا الأفريقية لاحظت، عندما ظهرت في الحسابات الختامية المقدمة للمؤسسة الأرقام الأولى للمصاريف الأولى التي قدرت لهذا الملف، أن القانون لم يتوقع أي مقابل لأعمال الاستيطان المحلي، الموكلة للمؤسسة. ولذا لم تكن الوزارة ترى أنها مسؤولة أو لها أي علاقة بدعوى المطالبة بالتعويض عن المصاريف، وأن هذه المسألة كان يجب

أن تتم عبر مفاوضات بين حكومة المستعمرة والـ ECL. وهكذا نشأت خصومة طويلة، طالبت فيها المؤسسة بتعويض يعادل على الأقل 20% من المصروفات المحتملة، بينما كانت حكومة المستعمرة تقدر أن هذه التكاليف يجب ألا تزيد عن 16%.

وفي مشروع توسيع المساحة المخصصة للرعي في مناطق جنوب الجبل الأخضر، التي كان يفترض أن من شأنها تطوير النشاط الرعوي على هامش الصحراء، بفضل حفر آبار ارتوازية جديدة، وإعادة تنظيم وتوزيع البنية التحتية لمياه الري، لم تكن قد أنجزت سوى الدراسات الفنية، التي كانت تتعلق بإنشاء قريتين زراعتين رعويتين. ولم يكن مشروع استغلال المياه الجوفية في جنوب الجبل، من جهة تصميمه النظري، مشروعاً خيالياً حالماً، كما أشرنا آنفاً، ولكن كانت تنقصه الأدوات الفنية والموارد المالية ليتمكن تنفيذه.

وأخيراً لم تشمل الإجراءات التي اتخذت لتطوير الزراعة الليبية، في إطار الاستيطاني السكاني المكثف، سوى عدد قليل جداً من الأفراد: فمن جهة لم يتم تخصيص الأراضي الحكومية على النحو الذي كان مخططاً له، للمزارعين الإيطاليين، ولم تمنح قروض أو تمويلات إلا لعدد قليل من الشركات أكثر قليلاً من 200 شركة زراعية (وحتى لو لم تتوفر بيانات أكثر دقة، يمكن تخمين أنها قد خصصت للشركات الإيطالية الأفضل في ليبيا): وقد خصصت لمائة وإحدى وثلاثين عائلة من المزارعين، مزارع أخرى في المجمعات الاستيطانية في محمورة وزهراء وفجر.

وتتأكد هذه الأرقام أكثر بمقارنتها بتلك المتعلقة بالاستيطان الإيطالي: إذ يكفي أن نذكر، إذا تجاوزنا الأرقام التي تم استثمارها، أن 3000 عائلة من الفلاحين الإيطاليين قد وصلوا إلى القرى المنشأة في ليبيا. وبمقارنة بين مساحات الأراضي المخصصة للمزارعين الليبيين في القرى الثلاث المذكورة وتلك المخصصة للمستوطنين الإيطاليين في إطار الاستيطان السكاني (وكما أشار إلى ذلك جورجو روشا، تخصيص خمسة هكتارات كحد أقصى لمزارع الليبيين، و 50 هكتاراً للمستوطنين الإيطاليين)، ومن المفيد التذكير بهدف آخر للسياسة المتبعة بخصوص العرب ضمن خطة الاستيطان السكاني التي وضعها بالبو: وهو المحافظة على التفوق واعتماد السكان المسلمين على الإيطاليين، بل جعل هذا التفوق هو المعادل لغلبة السكان الليبيين عددياً.

ولم تقابل عملية انتزاع الأراضي التي كانت مخصصة للمزارعين الإيطاليين (وبالطبع كانت أفضل الأراضي هي التي ستنتزع من الليبيين)، كما عبر عن ذلك بالبو في حديثه الذي تمت الإشارة إليه، إلا بتعويض ضئيل للأهالي الذين تنتزع منهم أراضيهم. وحتى لو كانت هناك رغبة في هذا، فذلك لن يكون مطلقاً كافياً لتعويضهم عن أراضيهم: فحالما انتزعت من قبائل برقة في الجبل أراضيهم القديمة التي يستخدمونها في الرعي، لم يتبق في برقة سوى مساحة ضئيلة جداً من الأراضي الصالحة للزراعة والرعي. من هذه المعطيات كانت عملية تحويل أنشطة الرعي التي تعيش عليها القبائل إلى مناطق مثل مارماريكا وسرت ستكون عبارة عن مبادلة إجبارية غير عادلة بين أراض جيدة بأراضي رديئة، حتى لو أمكن إنجاز برنامج توفير المياه الذي كان قد أعد، على الرغم من أنه مجحف جداً بالسكان المحليين.

وعلى الرغم من العديد من الدراسات المقدمة حول أهمية الاقتصاد الرعوي والمنتقل في ليبيا، فإن الأحكام المسبقة حول حياة الترحل، المتصلة أساساً بمسألة الأمن الداخلي، والحاجة إلى مراقبة حركة الأهالي، كانت تحول دون المضي قدماً في تنفيذ البرنامج، فربط الرعاة بالأرض، حتى لو كان ممكناً، وعموما القدرة على المراقبة الدقيقة لأنشطتهم الاقتصادية، بما يضمن شمولهم في نظام الهيمنة التامة على المستعمرة، كانت هي الأهداف التي تسعى لتحقيقها الحكومة. وفي الحقيقة كان كل ما سوف يتحقق في هذا المجال، عند اندلاع الحرب، التنظيم البوليسي، لمنع قطعان الماشية من العودة إلى مراعيها التي أصبحت تشغلها جماعات المستوطنين.

وفي النهاية، كانت سياسة حكومة البو فيما يتعلق بالاستيطان مرشحة للفشل في تحقيق أهدافها الرئيسية، بسبب تناقضاتها الداخلية: فمن جهة لم يكن يستطيع أن يدفع في الاتجاه المفترض تنفيذه في الزراعة في ليبيا: أي الانتقال من الزراعة التي لا تتجاوز حاجات البقاء الأساسية، نحو زراعة إنتاجية، كما أنه لم يكن ممكناً إحداث شيء من التكامل بين اقتصاد الليبيين واقتصاد المستوطنين الإيطاليين، ناهيك عن استحالة تقديم أي أفق لتحسين الوضع المعيشي لليبيين الرعاة. وبخلاف ذلك تحقق بالضبط ما وضع في خطة الاستيطان، أي تجنب إثارة غضب السكان المستوطنين، كما أثبتت ذلك الأحداث خلال الحرب، وخاصة في برقة، وفي مرحلة ما بعد الحرب.

إيطاليا (وليبيا) في حرب

في شهر يونيو 1940، قررت إيطاليا الدخول في الحرب؛ ولم تكن أنشطة الاستيطان، حتى ذلك الحين، قد تعرضت للإبطاء في تنفيذها. فقد استمرت عمليات الشراء للتزويد بالحيوانات، وبشكل خاص تم إرسال بضع مئات من رؤوس البقر من مناطق سبخية، متجاوزين مختلف المشاكل في النقل. كما ظهرت صعوبات أخرى لنقل المعدات التي تم شراؤها خلال سنة 1940 لإكمال متطلبات الشركات. لقد كان من المستحيل إيصال معدات إلى ليبيا تبلغ قيمتها مليوني ليرة. وكانت مؤسسة ECL قد شاركت في المعرض حول (أراضي ما وراء البحار) الذي أقيم بنابولي، بجناح عرضت فيه نماذج من منتجات إحدى مزارع ليبيا الغربية.

في سنة 1940 كانت الميزانية التقديرية تزيد قليلاً على 302 مليوناً. وكان الجزء الأكبر من هذا المبلغ مخصصاً للإنفاق على توفير الماء للمزارع في برقة: ولم يكن ممكناً تقليص تكاليف توفير المياه إلا بإنشاء خط الأنابيب الكبير الذي كان مخططاً له منذ وقت طويل في خطط حكومة الاستيطان.

وكان اندلاع الحرب في سبتمبر 1939 قد خلق حالة من عدم الثقة في ضمان استمرار تنفيذ برنامج الاستيطان. فقد توقف لبعض الوقت إرسال المواد المفترض إرسالها في إطار الموجة الثانية من الهجرة، ولا سيما أنه لم يكن قد تأكد بعد إمكان تأقلم المستوطنين. وكان توقف إرسال المعدات (أثاث للمنازل

الاستيطانية، معدات وآلات زراعية) قد خلق اضطرابًا وتأخرًا عندما قررت الحكومة مواصلة الأنشطة الاعتيادية، والاستمرار في تنفيذ المخطط المعد.

كان من الضروري تأجير المزيد من المراكب، وكانت شركتا أكيلي لاورو ومسينا تسعيان للاستفادة من الوضع بزيادة الأسعار: وقد فعلت شركة تيرانيا ما بوسعها لتسهيل عملية النقل، ولكنها لم تكن تملك مراكب ذات قدرة على تحمل حمولات كبيرة. وقد اضطرت النتائج السلبية للموسم الزراعي لتسيير رحلات جديدة، لحمل الأعلاف للحيوانات، في بداية سنة 1940. وكانت ثمة مشاكل كثيرة تتعلق بالحيوانات: فقد اشترى أكثر من 1000 حصان لبرقة، ولشدة الطلب عليها زادت أسعارها. حيوانات كثيرة تعرضت لأمراض، فكان من الضروري بقاءها مدة طويلة في منطقة شيفيتافيكيا، ما زاد من تكاليف التزويد بالأعلاف، التي هي أيضاً أصبحت أكثر كلفة، وفرض مزودو السفن تكاليف أكثر، على نقل الحيوانات، ما جعلها، خلال وقت قصير، ترتفع من 70-80 ليرة، إلى 450 ليرة لنقل رأس واحد.

من جهة أخرى أدى الموقف الدولي إلى تعقيد الإجراءات لإتمام عمليات شراء الآليات من الخارج، مثل الجرارات الأمريكية كاتربيلار وألياس-شالمرز، فما كاد يتم الحصول على القرض من المصارف الأمريكية، من خلال الأموال التي سمحت بها الحكومة، حتى أجبرت المعايير الجديدة للتأمين على البضائع الحكومة على إلغاء الطلبات. ومع مرور الشهور أخذت عملية العثور على أماكن لنقل البضائع على السفن تصبح أكثر صعوبة. وفي أبريل ومايو من سنة 1940 كانت كل البضائع قد استولت عليها الجهات العسكرية: في بعض

الحالات تم تفريغ البضائع المحملة على السفن في سيراكوزا وكاتانيا لإخلاء السفن التي أجرتها الـ ECL. وفي بداية يونيو صدرت الأوامر بإيقاف أي رحلات بحرية، ومنذ ذلك الحين لم يعد ممكناً إرسال أي شيء إلا بشكل متقطع، يستغرق أوقاتاً طويلة، ما يجعل التفكير في أي مخطط أمراً مشكوكاً فيه: فمثلاً كانت سفينة محملة بمعدات زراعية انطلقت من جنوا في شهر أكتوبر، بقيت معلقة في باليرمو، ولم تتمكن من العبور إلا في منتصف شهر ديسمبر.

عقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة الـ ECL بعد دخول إيطاليا الحرب في ديسمبر 1940. وبهذه المناسبة ذكر رئيس الحكومة ماني بشخص وأعمال إيتالو بالبو وبنهايته العظيمة في سماء المستعمرة، التي أحبها كثيراً، وسخر لها كل ما مثلته أعماله الطموحة، ويذكر منها: مزاياه الفكرية والروحية، وخاصة تلك التي أهلته للمكانة الرفيعة لدى الدوتشي، وهي أنه كان صانع فكرة الاستيطان السكاني التي تخلد ذكره: هذه المزايا التي لقيت اعترافاً مهيباً بها في الديباجة التي قدمت بها الميدالية الذهبية للقيمة العسكرية التي منحت له.

وفي هذا الاجتماع تم بحث النتائج المترتبة على دخول إيطاليا في الحرب، فمن جهة أدى الحشد العسكري إلى إيجاد فراغ كبير في صفوف الموظفين، ومن جهة أخرى قامت السلطات العسكرية بمصادرة المعدات المهمة، وخاصة الجرارات الثقيلة الأمريكية. وهكذا أصبح مستحيلاً التفكير في تنفيذ البرنامج المخطط لتلك السنة: فعملية بذر البذور التي يفترض، في الظروف الطبيعية، أن تشمل مساحات لم يتم العمل فيها من قبل، قد تم تقليصها، وكذلك حدث الأمر نفسه فيما يتعلق بإنجاز الأعمال الضرورية لتطوير المزارع، بسبب تأخر وصول

المعدات، ولا سيما المتعلقة بتوريد المواد اللازمة للتشجير، التي كانت في معظمها تعتمد على جلبها من إيطاليا، حيث تعرضت هذه أيضا لتأخير كبير. ولحل مشكلة النقل تقرر شراء كل ما كان يتوفر في ليبيا، مع أن الموجود في السوق المحلية لم يكن كثيراً. وكان عدم الثقة في دقة مواعيد النقل يمثل مشكلة أخرى مهمة: فمثلاً اضطرت السفينة (رابيدو)، التي استأجرتها المؤسسة، في بداية خريف سنة 1940، للانتظار 45 يوماً، في أحد موانئ صقلية، حتى تتوفر لها الحماية، قبل إبحارها إلى ليبيا. في هذه الظروف لم يكن ينصح بإرسال مواد قابلة للتلف، مثل البذور وشتلات الكروم التي كانت الإدارات في برقة تلح في طلبها. فقد أدى تأخير عمليات النقل إلى تعذر وصولها في الوقت المناسب للغرس ومختلف العمليات المصاحبة. لذا اتخذ القرار بإعادة بيع هذه المواد التي اشترت من السوق الإيطالية، لتخفيض الخسائر، وإصدار التوجيهات للاعتماد، قدر الإمكان، على المواد المحلية، وتأجيل تنفيذ بعض أجزاء البرنامج المعد سابقاً.

أما فيما يتعلق بالعمالة، فقد نشأت مشكلات أخرى خطرة بسبب عمليات العودة إلى إيطاليا، أو التخلي عن مواقع العمل بعد دخول إيطاليا الحرب، وخلال العمليات العسكرية. في بعض الحالات اتجه بعض الموظفين للاستقالة من أعمالهم ليلتحقوا بأعمال أخرى أكثر جدوى. وفي هذا الخصوص فكرت المؤسسة في اتخاذ إجراءات ذات طابع عسكري من قبل الجهات الحكومية، لكن هذه الفكرة كانت مبالغاً فيها: بينما تم في المقابل الترحيب باقتراح يرى إصدار مرسوم للتعينة المدنية العامة، بما يعني إخضاع العمال لنوع من النظام المتبع في حالة الحرب، مثل عدم السماح بترك مواقع العمل، لكن هذا المرسوم لم يتم اعتماده.

كما تم تأجيل العمل بمشروع إنشاء مكاتب إقليمية، بتوزيع المسؤوليات جغرافياً لإدارات الأقاليم. من جهة أخرى أدى نقص اليد العاملة، بسبب التعبئة العامة، إلى زيادة الخطورة الناتجة عن التأخر في إغلاق الحسابات المتعلقة بالسنوات السابقة: ففي نهاية 1940 كان الحساب الختامي لمصروفات منطقة طرابلس لسنة 1939 وكذلك حسابات برقة لم تختتم بعد. وفي ظل هذا الموقف كان من المؤكد أن المناقشات حول ميزانيات 1939 يستحيل إنهاؤها قبل شهر فبراير 1941.

وقد نتج عن توقف الأعمال، من بين ما نتج عنه، موقف مالي غريب، كان بالنسبة لـ ECL جديداً؛ إذ تبين أن ما يوجد بخزينتها بنهاية 1940 يظهر أرقاماً إيجابية، حوالي 115 مليوناً، إضافة إلى أن واردات السنة، ولو لم تكن إيجابية تماماً، يقدر أن تتجاوز 20 مليون ليرة. وللمرة الأولى منذ إنشائها تكون خزانة المؤسسة في وضع مزدهر، حتى أنه بات من الممكن تخيل بعض العمليات التي قد تسمح بنقل الديون المتراكمة في الماضي لصالح المؤسسات المالية. تم التوقف لبعض الوقت، بعد بروز مشكلة الأرصدة المصرفية في ليبيا، التي كانت عائداتها ضئيلة: فباستثناء مبلغ قدره 3 ملايين يخصص للإدارة المحلية في طرابلس، لتغطية الاحتياجات الاعتيادية، اتخذ قرار بتحويل الباقي إلى إيطاليا، واستثمارها في حسابات جارية بفائدة لا تقل عن 4%، أو شراء أسهم لتحصيل فوائد عنها نصف سنوية أو سنوية.

وبدخول إيطاليا الحرب توقف البرنامج الذي كان معداً لسنة 1940، ولم يستمر العمل إلا في المشروعات التي كان قد بدأ العمل فيها: فكان المخطط

استكمال حوالي 50 منزلاً استعماريًا، بين مراوة وسلطنة، على الحافة الجنوبية لجبل برقة. وفي مجال الاستيطان المحلي كانت قد أنجزت، عند تعليق العمل، حوالي 200 منزلاً استيطانيًا، ولكنها كانت ستظل مغلقة، وتخصص أراضي المزارع فيها لنوع من الإدارة الاقتصادية. وكان قد تقرر تأجيل استخدام المنازل للمسلمين إلى مرحلة تالية.

وفي برقة شاركت الجماعة الزراعية، منذ البداية، في الأعمال الحربية، سواء بالدعم المعنوي للفرق المقاتلة، أو بالتزويد بالمواد الإغاثية الطازجة: كان الجنود الذين ينزلون في إجازات بالقرب من المراكز الزراعية، وكذلك أولئك الذين يعبرون المنطقة المستعمرة، يجدون لدى العائلات الاستيطانية، تلك الراحة النفسية الضرورية جداً للمقاتلين، كي يستعيدوا قواهم المستنفذة خلال المعارك أو خلال نوبات الحراسة في الخنادق، المقامة في تلك المنطقة الجهنمية في إقليم مارماريكا. وقد أنشئت العديد من المصحات ومراكز التعافي في المراكز الصحية.

وقد أسهم توفير المواد الغذائية الطازجة في تمتع الجنود بصحة جيدة، من حيث إن الاعتماد على المواد المحفوظة على مدى طويل، يمكن أن يؤدي إلى مشاكل في الأمعاء، تزداد خطورتها بسبب البيئة الأفريقية.

وتشير الإحصاءات إلى أن الفلاحين في المراكز قد زودوا الجيش بستين ألف كيلوجرام من لحم البقر، إلى جانب الحيوانات الأليفة، وأكثر من 500.000 بيضة، وأكثر من 400.000 لتر من النبيذ، وأكثر من 30.000 كيلوجرام من الفاكهة الطازجة، وأكثر من 80.000 كيلوجرام من العنب (ما يمثل تقريباً كل ما

أنتج سنة 1941)، و700.000 كيلوجرام من الخضر: وقد طلبت القوات الألمانية زيادة كمية القرنبيط، فكان من الضروري الإعداد لمضاعفة الإنتاج من هذه المواد للسنة التالية (بمقدار 6 ملايين كيلوجرام)، مقارنة بسنة 1941.

وقد أدت حالة الحرب إلى نتائج خطيرة جداً، على كل المجمعات، فتسببت في أضرار ليس من السهل تحديدها بدقة، ولكنها كانت على كل حال كبيرة. فقد نتج عن الاستدعاء للحرب نقص في اليد العاملة المتاحة. وهكذا فقد تبين أن حوالي نصف اليد العاملة في المزارع لم تعد متوفرة، بسبب الاستدعاء للخدمة العسكرية: وقد جاء في تقرير يعود لمنتصف سنة 1941، أن 1100 رجل كانوا متغيبين من إجمالي 2450 من الذكور البالغين. ولم يكن الاستدعاء للخدمة العسكرية وحده، بل أيضاً الحشد الدوري للمليشيا، مثل عقبة في إنجاز الأعمال، لتسببه في نقص اليد العاملة. ويضاف إلى هذا أن المستدعين للخدمة كانوا يمثلون القسم الأكثر نشاطاً وإنتاجية في العائلات: كذلك كان ترحيل حوالي 2000 طفل منذ بداية الحرب إلى المستعمرات البحرية في إيطاليا، سبباً إضافياً لفقدان اليد العاملة، فقد كان الأطفال بين 10 و15 سنة يقومون في المصانع والمزارع بأعمال عديدة، مما يمكنهم القيام به، مثل رعي الحيوانات وبعض أعمال الحفر وتنظيف الأرض من الأعشاب.

وهكذا فقد أصبحت اليد العاملة تتناقص، سواء بسبب التجنيد أو توجه الجيش لزيادة الالتزامات بخصوص تنفيذ بعض الأعمال العاجلة، ذات الصبغة العسكرية: وكانت أجور العمال المحليين قد زادت بشكل ملحوظ، حتى أنه لم

يكن ممكنا تعويض كل اليد العاملة التي تم استدعاؤها للخدمة العسكرية بعمال ليبيا، ما أدى إلى تعرض الأعمال في الحقول إلى نتائج وخيمة.

وفي مجال المواصلات، أخذت تظهر ملامح وضع صعب جداً، بسبب المصادرة التي يقوم بها الجيش، والنقص الملموس في الوقود: وكان النقص في وسائل النقل يجعل إدارة المراكز في منتهى الصعوبة، بل يؤدي إلى عرقلة عمليات نقل المواد التي كان يجب أن تصل في الوقت المناسب، إلى المجمعات، لإنجاز الأعمال الموسمية. كما أن عمل الآلات تقلص كثيراً بسبب نقص الوقود، وأخذت قطع الغيار تتفد. كما أن المواد اللازمة للبناء أصبحت نادرة، وأصبح متعذراً جداً القيام بعمليات حفر آبار جديدة، بسبب صعوبة تعويض آلات الحفر، أو صيانة العاطلة منها.

من جهة أخرى برزت مشكلات خطيرة تتعلق بالتزويد بالمواد الغذائية للسكان والأعلاف للحيوانات، حيث تقلص كثيراً المخزون من المواد الغذائية الأساسية، مثل الدقيق والزيت والصابون، ومن جهة أخرى بات من الصعب تأمين خدمة نقل منتظمة بواسطة وسائل النقل التي كانت متاحة: ثم مرت فترات أخرى أصبحت فيها المجمعات خالية من أي مادة من المواد الأولية، ما أدى إلى حدوث تأخير شديد وضياع الكثير من الوقت على المستوطنين، الذين بدل أن يكرسوا أنفسهم للعمل، أصبحوا مضطرين لإضاعة الوقت في صفوف الانتظار التي أصبحت تتكون بالضرورة أمام المحلات. وبالنسبة للحيوانات ظهرت خلال الشتاء أعراض نقص التغذية، بسبب قلة الأعلاف، ترتب عليها موت العديد منها. وخلال هذه الأزمة العامة: إن الصعوبات المتصلة بحياة الناس

والحيوانات، عمت أيضاً السكان المسلمين. وكما يحدث في مثل هذه الظروف، أخذ هؤلاء يقتربون من مجتمعات الاستيطان، ويتسللون في أراضيها، دون التعرض لمراقبة شديدة بسبب العوامل السياسية. وهكذا أصبحت عمليات الرعي الجائر وسرقة الحيوانات والمنتجات الزراعية، شائعة ومتكررة.

وقد أصبح مرور ومكوث فرق الجيش والطيران يحدث بعض الأضرار، وخاصة في طرابلس، في قرى كريسبي وبريفاليري وجاربالدي، في حين أن الحرب أثرت أيضاً في معنويات المستوطنين، نتيجة استدعاء الشباب إلى السلاح: وبعد الانسحاب من برقة كثير من هؤلاء اعتبروا من المفقودين (بضع مئات منهم في كريسبي وجودا). وفي إقليم مصراته ظلت الخشية من هجوم العدو قائمة لمدة شهرين، ما أدى بالمستوطنين للتخلي حتى عن الأعمال المهمة. وقد زاد المهجرون من برقة، الذين رتب معظمهم أوضاعهم في مجتمعات جودا وكريسبي وجاربالدي، الأمر اضطراباً، وأدى إلى تعثر استمرار الحياة الطبيعية في المستعمرات، في كثير من الأحوال أصبحت المنازل الاستيطانية مكتظة بالسكان، وكذلك مساحات أخرى من الحقول التي أنشئت فيها ملاجئ سريعة.

أصبحت المياه شحيحة، وفي بعض الحالات تعثر إنجاز الأعمال التي كان مخططاً لها لحفر الآبار: الواقع أن الجهات المسؤولة عن الحفر اتجهت إلى الإبطاء في تنفيذ أعمالها بعد بداية الحرب، ثم انتهت إلى إيقافها تماماً سنة 1941. وفي إقليم مصراته كان الوضع بالنسبة للمياه مقلقاً جداً: ففي مجمع جاربالدي أصبح السكان يعانون من نقص المياه، وفي مجمعي كريسبي وجودا،

فبعد نجاح أعمال الحفر للآبار الارتوازية، توقفت أعمال الصيانة، ما أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية إلى ما دون الحد الأدنى الضروري. وحتى في الحالات التي كانت فيها أعمال الحفر المهمة قد أنجزت، لم يكن ممكناً إصلاح القنوات اللازمة لضخ المياه بسبب نقص الإسمنت: وقد أدى هذا إلى أن جزءاً كبيراً من شبكات الري أصبحت تعمل بأقل من قدراتها الفعلية، وجزئياً غير مستغلة، ما يؤثر سلباً على الأراضي المروية.

وقد تسببت حالة الحرب في ارتفاع كبير في أسعار المواد وتكلفة المعيشة، ومن ثم فقد تبين أن كل الحسابات المتوقعة للميزانية لم تعد كافية: هذا أدى إلى مصاريف إضافية لم تكن متوقعة، من جهة مرتبات المستدعين للخدمة، التي تم دفعها كاملة مسبقاً لمدة ستة أشهر، ومن جهة أخرى ما يلزم لإرسال الأطفال إلى إيطاليا، الذين كانت المؤسسة قد وظفتهم، وأخيراً كمرتبات للليبيين الذي عوضوا اليد العاملة التي كانت ناقصة.

وفيما بعد أخذ الموقف يزداد خطورة بسبب تذبذب الظروف المناخية. في طرابلس، في بداية ربيع سنة 1941، تأخر هطول الأمطار، التي طال انتظارها لأكثر من شهرين، ما أخذ يتسبب في تدهور الإنتاج الزراعي لتلك السنة، التي كانت بدايتها توجي ببعض التفاؤل في هطول أمطار غزيرة خلال الشتاء: في بعض المناطق أصبح محصول القمح يعد مفقوداً، وبات من المتوقع أن يؤدي تأخر سقوط الأمطار إلى إنهاء المحاصيل غير المروية تماماً. وكانت سنة زراعية سلبية، كانت ستعد كذلك حتى في الظروف العادية، ولكنها أصبحت تعد كذلك في ظرف أصبح من المتعذر أي فرصة للوصول إلى السوق الخارجية:

وكانت المخاوف تتركز أساساً فيما يتعلق بالثروة الحيوانية، التي كانت تعتمد كلياً على ما تنتجه المزارع من الأعلاف.

وقد أدى وصول أفواج جديدة من العسكريين واستقرار الفرق في المجمعات إلى الإضرار بالأعمال الزراعية ومنظومات الري، وخاصة شبكات المياه.

وفي النهاية، ولو أن اندلاع الحرب لم يؤد إلى التخلي تماماً عن الأعمال الزراعية، في مجمعات ليبيا، إلا أنه مثل نقطة توقف عن القيام بأي أعمال جديدة. وقد اقتصر كل البرامج المخطط لها حتى سنة 1942 على المحافظة على ما كان قد تم إنجازه ومحاولة تطويره، وفي انتظار انتهاء حالة الحرب، التي كان الجميع يظنونها قريبة، وأنها ستنتهي بالانتصار، تركزت الجهود كلها على دعم القوات المقاتلة.

فالبرنامج المعد لسنة 1940، وكان قبل اندلاع الحرب ودخول القوات الإيطالية فيها يخطط للعديد من المشاريع الجديدة، تم تقليصه إلى بعض الخطوط العريضة، القابلة للتعديل حسب تطور الأوضاع. وقد كان البرنامج يخطط، لسنة 1940، زيادة عدد المزارع المخصصة للسكان الليبيين: فقد كان يفترض أن تنشأ منها في برقة 50، وفي طرابلس حوالي 300. كما كان يتم التفكير في زيادة حجم الاستيطان الإيطالي في برقة، بإنشاء 200 مزرعة، على امتداد الطريق جنوب هضبة الجبل، على حدود الأراضي المخصصة للرعي بين الفايديّة وسلطنة، حيث كان قد تم إنشاء المجمعات الزراعية: باتيستي وماميلي. وفي طرابلس، وإن كان هذا المخطط جزءاً من خطة سنة 1939، التي تأخر تنفيذها لأسباب فنية، ففي سنة 1940 كان يتم التخطيط لتنفيذ توسعة للمجمع

جاريبالدي، الذي كان قد تم الاتفاق عليه مع الحكومة: هناك كان يخطط لبناء 18 بيتاً استعماريًا، مع حفر بئرين لتوفير الماء لاستهلاك العائلات. لكن الأحداث أدت إلى تعديل هذا البرنامج المحدود: ففي مجمع جاريبالدي، حيث كان المخطط أن تكون مساحة كل مزرعة 3 هكتارات مروية على الأقل، تم إيقاف الأعمال، ما جعل الموقف عامة يصبح غير مضمون؛ إذ أصبح رهينة للصدفة وللأمل في حدوث أي تهدئة.

وقد قدم لرئيس الحكومة تقرير عام عن الوضع في أكتوبر 1940، تضمن البيانات الخاصة بأعمال الـ ECL منذ تأسيسها. ففي طرابلس شملت الأعمال مساحة قدرها 42.375 هكتارًا، أنشئت فيها مزارع على مساحة 28.970 هكتارًا. وفي سبعة من المجمعات الزراعية أنشئت شركات على مساحات مختلفة وذات أهمية متفاوتة. وقد كان المجمع الأكبر هو مجمع جاريبالدي، حيث أنشئت على مساحة 9.540 هكتارًا 318 مزرعة، مساحة كل منها 30 هكتارًا في المتوسط، يلي ذلك مجمع بريفيلييري الذي تبلغ مساحته 8,400 هكتارًا، وفيها 168 مزرعة، مساحة كل منها 50 هكتارًا. وفي مجمع كريسبي، أنشئت في مساحة 5.550 هكتارًا 370 مزرعة، مساحة كل منها 15 هكتارًا في المتوسط. وبمساحات مماثلة كانت 100 مزرعة أنشئت في مجمع جودا، بمساحة إجمالية قدرها 1500 هكتارًا. وفي مجمع أوليفتي كانت الأراضي المستغلة تبلغ 1470 هكتارًا، وبها 44 مزرعة (متوسط مساحة كل منها أكثر قليلاً من 33 هكتارًا. وفي العزيزية كانت هناك 30 مزرعة مساحة كل منها 30 هكتارًا، وأخيراً كانت هناك في مجمع فوندوكو، 27 مزرعة على مساحة 810 هكتارات، بنفس المساحة.

وقد كانت مساحات المجمعات التي أنشئت في برقة أكبر كثيراً من تلك التي أنشئت في طرابلس: فقد أنشئت في مجمعي باراكا وفيلسي 415 مزرعة في أرض مساحتها الإجمالية 16.140 هكتاراً، أما في مادالينا وساورو كانت هناك 198 مزرعة بمساحة إجمالية قدرها 8.260 هكتاراً. أما في أوبيردان فقد أنشئت 338 مزرعة بمساحة إجمالية قدرها 14.670 هكتاراً، وفي دانونزيو 77 مزرعة بمساحة 2310 هكتارات. وفي باتيستي قسمت مساحة 4140 هكتاراً إلى 137 مزرعة. أما المجمعات التي كانت قد أنشأتها المؤسسة في القرى الأربع القديمة لم تكن بتلك المساحات: مجمع بيضا ليتوريا، ومساحته 4.088 هكتاراً، به 167 مزرعة، وفي لويجي دي سافويا، 126 مزرعة على مساحة 4335 هكتاراً، وفي راتسا أنشئت 167 مزرعة على مساحة 1857 هكتاراً، وأخيراً على مساحة 2771 هكتاراً أنشئت في مجمع بيرتا 92 مزرعة.

وإجمالاً قررت المؤسسة أن توطن في ليبيا الشرقية 2.708 عائلة من المستوطنين بعدد إجمالي يبلغ 20.934 فرداً، وبنهاية سنة 1940 بلغ عدد المنازل التي بنيت 2.798 بيتاً. وكان القدر الأكبر من الأعمال قد وجه للاستيطان المسلمين، حيث أنشئ في طرابلس مجمعات نعيمة ومحمرة، مساحة كل منهما 400 هكتار، وإجمالي من 80 إلى 100 مزرعة. وفي برقة أنشئت ثلاثة مراكز استيطانية: الفجر وبها 10 مزارع، مساحة كل منها 5 هكتارات، وفي الزهراء 32 مزرعة أقل مساحة على أرض تبلغ 43 هكتاراً، وأخيراً في الجديدة 50 مزرعة بمساحة 10 هكتارات لكل منها. بيد أن المجمعات المخصصة للمسلمين لم تكن كلها قد سكنت: فقد سكنت فيها بالمجمل 163 عائلة، مجموع أفرادها بلغ 909 فرداً، وكانت المنازل الاستيطانية 294 بيتاً.

ومنذ سنة إنشائها كانت ميزانية المؤسسة تبلغ 521 مليوناً. وقد أضيف على رصيدها في البداية الذي كان يبلغ 30 مليوناً مبالغ أخرى قدمتها الدولة أو حكومة المستعمرة: وقد خصصت الميزانية الأكبر للاستيطان السكاني المكثف، الذي نفذ سنتي 1938 و1939 (أكثر من 313 مليون ليرة). يلي ذلك من حيث القيمة الإجمالية 75 مليوناً، مساهمة الدولة في الميزانية، و57 مليوناً من صندوق الادخار في ليبيا، ومساهمات أخرى بلغت 37 مليوناً، بإجمالي 3 ملايين من حكومة المستعمرة، إضافة إلى مساهمات للاستيطان لجهود المؤسسة في السنوات الثلاث الأولى، وأخيراً أكثر قليلاً من 6 ملايين في شكل ضرائب ومساهمات مختلفة.

الاحتلال الإنجليزي الأول لبرقة

لقد وجه الاحتلال الإنجليزي الأول، في شهري فبراير ومارس 1941، هزة عنيفة للبناء الذي لم يكن قد أحسن بناؤه للاستيطان في برقة. وكانت الحادثة الأهم التي وقعت على الجبهة الليبية بعد قرار إيطاليا الدخول في الحرب العالمية، هو ما حدث في 28 يونيو 1940 في طبرق، أي سقوط طائرة إيتالو بالبو، وكانت أول طائرة تسقطها قوة الدفاع الجوي الإيطالية، خلال ثلاثة أسابيع من الحرب. بعد موت الحاكم، وتعيين رودولفو غراتسياني محله، استؤنف في منتصف سبتمبر الهجوم على مصر، الذي أمر به موسوليني، الذي أوصل القوات الإيطالية للتوغل في الأراضي المصرية حتى سيدي براني، دون مقابلة مقاومة تذكر: فقد كانت القوات الإنجليزية قد انسحبت حتى مرسى مطروح، حوالي 150 كيلومتراً إلى الشرق. بعد ثلاثة أشهر تمكن الهجوم الإنجليزي المضاد من القضاء على القوات الإيطالية التي كانت محتشدة في سيدي براني، وعلى الفور تقدمت القوات الإنجليزية بسرعة في الأراضي الليبية، حتى وصلت إلى ميناء البردي في 5 يناير 1941. وتساعدنا الوثائق في تكوين رؤية أكثر دقة للآثار التي خلفها الاحتلال على فئة المزارعين في برقة، ومن ثم توقع ما سوف ينجم عنها من تطورات، وخاصة على صعيد العلاقات مع الأهالي الليبيين. إحدى هذه الوثائق التي حررها جوزيبي مينوتشي (كان آنذاك مديراً فنياً في مؤسسة الـ ECL)، تمثل شهادة شخصية عن وقائع عاشها أو تأكد منها. فإلى جانب بعض الفقرات ذات طابع تبريري اعتذاري عن الحديث عن الطليعة

والفضائل الفاشية، التي عبر عنها بعض المستوطنين وهم يعيشون هذه الحالة الصعبة، وقد صيغت الوثيقة في شكل خبر صحفي، وتعد إحدى الوثائق التي تتضمن شهادات مباشرة، ذات صبغة غير عسكرية، عن تلك الفترة التي وقع فيها الاحتلال الإنجليزي الأول. ويتمثل الطابع الاستثنائي لهذه الوثيقة في أن الكاتب، إلى جانب أنه عاش بشكل شخصي معظم هذه الوقائع التي دونها، فقد كان في موقع يسمح له بالحصول على معلومات عن أحداث لا تقع إلا في محيطه المباشر، ولكنها تتعلق بمساحة جغرافية واسعة في المحيط الذي يعيش فيه، وهي مجمل المجمعات التي أنشئت في برقة: ففي الواقع، كان يوجد في كل قرية، رئيس شركة يتبع الإدارة الفنية في برقة، ومن خلال شبكة المعلومات هذه، وعبر زيارته الأخرى تمكن مينوتشي من أن يتابع عن قرب، ويوماً بيوم، ما عاشه أولئك المستوطنون من وقائع وأحداث.

خلال فترة الاحتلال لم تكن لدى الكاتب القدرة على التواصل مع بنغازي أو الذهاب إليها: وهذا يفسر خلو الوثيقة من أي إشارة إلى عاصمة الإقليم. فقد كان مركز ملاحظاته مجمع مادالينا، غير بعيد عن المرج، التي انتقلت إليها الإدارة الفنية لمؤسسة الـ ECL، عندما وقع الاحتلال الإنجليزي.

وقد بلغت أنباء الهجوم الإنجليزي، الذي وقع في 8 ديسمبر، إلى المرج في اليوم التالي لوقوعه. وكانت الأخبار، حول الوقائع الحربية، مشجعة: فقد ابتهج السكان بخبر وقوع هجوم إيطالي مضاد، تم خلاله الاستيلاء على 150 عربية مسلحة من العدو، وبما تردد عن المقاومة القوية التي واجهته بها قوات القمصان السود (3 يناير). وفي يومي 14 و15 بدأت ترد أخبار عن الكارثة التي

تعرضت لها القوات الإيطالية، وفي 16 من الشهر استبدت بالسكان في المرج موجة من الهلع. وقد تكونت أمام معهد الإقراض، مجموعة من المودعين لسحب إيداعاتهم، بينما اتجه آخرون كثيرون للبحث عن منفذ للهرب نحو طرابلس. وكان الضباط الذين كانوا يتقهقرون مع القوات، يعبرون القرى الزراعية وبذلك يدعمون أخبار الهزيمة في أوساط المستوطنين، الذين كانوا ينتظرون الأوامر ويخشون أن يكونوا قد تم التخلي عنهم.

وقد تمكنت بعض المقاومة من إيقاف التقدم الإنجليزي نحو ميناء البردي، ولكن الأمل في قلب الأوضاع في الجبهة قد انتهى بعد سقوط القلعة: وكانت الآمال في أن تتمكن طبرق من التصدي للهجوم ضئيلة، بعد التأكد من عجزها عن إيقاف الهجوم، وكذلك ضعف خط الدفاع خولان-المخيلي، الذي تمركزت فيه القوات الإيطالية. ومع ذلك فقد تم عرقلة التقدم الإنجليزي، وحتى 17 يناير قامت السلطات المدنية والعسكرية ومديرو مؤسسة الـ ECL ببحث فكرة إخلاء المجمعات المعرضة أكثر من غيرها لخطر هجوم العدو. وقد تم إعداد خطة لإخلاء السكان من القريتين الأقرب للحدود المصرية: بيرتا ولويجي دي سافويا، بنقل السكان نحو الغرب، ولكن تلاحق الأحداث جعل من المستحيل تنفيذ هذه العملية. وفي 24 يناير وصلت الأخبار بأن درنة قد سقطت في أيدي العدو، وأن القناصين راكبي الدراجات النارية، وهم آخر من بقي في المنطقة، قد بدؤوا في الانسحاب.

ولدينا حول احتلال القوات الإنجليزية لدرنة شهادة مباشرة لأميريجو دوميني، الذي كان شاهد عيان على وصول القوات الأسترالية التي احتلت

المدينة: كنت الإيطالي الوحيد الذي بقي في درنة، عندما وصل الأستراليون ذوو القبعات الكبيرة، وكنت في الإسطبلات للعناية بالحيوانات، وشهدت وأنا عاجز عن القيام بأي فعل على نهب ما في المدينة. بدءًا ببيتي الكبير الواقع على الطريق إلى طبرق، حيث كان الإنجليز الغزاة ينهبون كل ما تصل إليه أيديهم، من الأثاث إلى الأعمال الفنية، إلى عجلات نقل البضائع التي كنت أحتفظ بها في المخزن، والكثير من الملابس القيمة التي تتجاوز قيمتها أكثر من مليون ليرة - وتعرضت كل مساكن الإيطاليين، أحدها بعد الآخر، لنفس المصير. متاجر خالية، ومعامل صناعات تقليدية ومقاه تم تدميرها بمتفجرات، أبواب ونوافذ مدمرة بأعقاب البنادق، والأشخاص الذين تتم سرقة ما لديهم في الشارع، حتى أحذيتهم وقمصانهم، ناهيك عن الاعتداءات على النساء.

في 24 يناير قال الحاكم غراتسياني إن إجلاء المستوطنين لم يكن ممكنًا بسبب نقص وسائل النقل، وأصدر أوامره بأن يبقى الجميع في أماكنهم في حالة وقوع المكان تحت سيطرة الاحتلال: وكان غراتسياني قد أصدر أوامره للفنيين العاملين في المؤسسة بعدم ترك برقة، وتسليم أنفسهم عند الضرورة أسرى لحماية المستوطنين والحفاظ على ما لديهم من رصيد وممتلكات، قدر الإمكان.

ونعرف من شهادة مينوتشي، حول استحالة نقل المستوطنين إلى طرابلس، بسبب عدم توفر وسائل النقل، أنه يكذب ما قاله الحاكم حول عدم إجبار السكان على إخلاء مساكنهم: فقد كتب غراتسياني أنه قبل مغادرته بنغازي أرسل إلى القيادة الإنجليزية رسالة (ينقلها بنصها وفيها نجد هذه الكلمات)، حيث يطلب من الإنجليز احترام ورعاية السكان المدنيين، وخاصة العمال الإيطاليين، الذي

استرجعوا هذه المنطقة من حالة الإهمال التي تركتها فيها الهمجية. وفي إشارة مباشرة إلى مؤسسة الاستيطان والعاملين فيها، كتب غراتسياني لقائد العدو: امنعوا أن يحدث من أي أحد هجوم أو عدوان على حياتهم، مع احترام شرفهم الشخصي وعقيدتهم الدينية. واتركوهم يعملون في استصلاح واستثمار الأراضي المخصصة لهم، مع الحفاظ على حياتهم، كما يأمر بذلك الله والقانون الإنساني أي حكومة متحضرة.

في 26 يناير قُصفت المرج، واستهدف القصف خاصة المنطقة التي يوجد فيها معسكر الطيران، وأحدث أضراراً في المباني والمعدات. وبعد أن حولت إدارة المؤسسة مكاتبها إلى قرية مادالينا، قامت بجولة في سهل المرج لطمأنة المستوطنين، وتنظيم جمع المواد الغذائية، وتوزيع القمح على فرق الحراسة، تحوطاً لتمديد حالة الاحتلال. وفي 2 فبراير وصلت من القرى الواقعة في أقصى الشرق أخبار عن تبادل القصف بالمدفعية غير بعيد عن قرية بيرتا: وقد أوقعت عمليات القصف عددًا من الإصابات بين المستوطنين، ومقتل أحد المستوطنين في قرية راتسا بإصابة من مدفع رشاش لدبابة إنجليزية.

وبينما كان طابور من الجرارات الموجودة في المراكز الزراعية ينسحب نحو الغرب، إلى جانب بعض قوات المؤخرة في الجيش الإيطالي، وفرق الفنيين، قام المستوطنون بمساعدة الفنيين في زرع الألغام على طول الطريق المعبدة. وفي مساء 4 فبراير تحركت قيادة الجبل وقيادة الفرقة العشرين المسلحة، التي كانت قد انسحبت نحو المرج: وفي صباح 5 فبراير أشعلت النار في خزانات الوقود واحترقت طائرتان كانتا قد بقيتا في المطار. وفي هذا اليوم بدأ الاحتلال

الإنجليزي، عندما دخلت قوات العدو المدينة في الساعة 14.30. وقد سيطرت على البعض خيبة أمل عند رؤية طوابير العربات الإنجليزية؛ إذ كانوا يتوقعون أن يشاهدوا أن القوات التي جعلت الجيش الإيطالي يهرب هي ضخمة وقوية جداً، لكن ما حدث كشف عن حقيقة مرة هي مدى ضعف القوات الإيطالية.

وفي الفترة الفاصلة بين رحيل الإيطاليين ووصول القوات الإنجليزية، أتاحت الفرصة للعرب للاستيلاء على ما كان يوجد في محلات التجارة في المرج، وإن ظل ممكناً إنقاذ قدر من القمح يكفي ليكون مخزوناً كافياً لفترة أسبوعين في القرى. وحتى في قرى الجبل، وخاصة في الجهة الشرقية، بدأت عمليات السطو والاعتداء على بيوت المستوطنين، لا من جانب العرب فقط، ولكن من جانب القوات المحتلة كذلك. في قرية باراكا قامت فرقة من الأستراليين، قتل اثنان من جنودها بالقرب منها، لأسباب من الصعب تحديدها (ربما بسبب انفجار لغم)، بعملية نهب وتدمير كل ما وقع تحت أيديهم. وكان ما وقع في قرية باتيستي أكثر خطورة، حيث سجلت أول عملية قتل لفلاح إيطالي (رجما بالحجارة) من قبل العرب. وكذلك تمت في قرى ماميلي وراتسا وبيرتا عمليات نهب ودمار للبيوت، لم يتعرض فيه المستوطنون للأذى، لأنهم وجدوا لأنفسهم ملاذاً في كهوف الجبل، خلال عمليات القصف. وكان الانسحاب الإيطالي قد لحقه وصول القوات البريطانية. وقد تركت قرية بيضا تحت رعاية مجموعة من العرب المسلحين، الذين كان الراجح أنهم يتبعون الجيش السنوسي الذي كان يقاتل في صفوف الإنجليز. ويعود الفضل في الحفاظ على ما كان يوجد في صوامع

الحبوب والدكاكين، وحمايتها من السطو والنهب، لعدد من العرب المسلحين، عينهم مدير الناحية، لحماية المستوطنين من أي هجوم عليهم.

وبينما كانت قوات الاحتلال تتخذ مواقعها في مناطق مختلفة من سهل المرج (الفرقة السادسة الأسترالية بقيادة العقيد موران في قرية باراك، ثم انتقلت إلى غابة أوبردان، لتفادي هجمات العدو الجوية الليلية، التي سهل عليها الحركة نور القمر، فصيل فلسطيني في سيدي رجومة)، وكانت القيادة العسكرية اتخذت مواقع لها في المراكز الأساسية، مشكلة ما سمي إدارة المناطق المحتلة من العدو (OWTA). وقد ثبتت الإدارة المدنية التي بقيت في المنطقة في مهامها، للعمل تحت إشراف ضباط إنجليز: وقد تولى الجنرال هنري ميتلاند ويلسن، الذي أقام مقر قيادته في المرج، مهام حاكم برقة، بينما عين نائباً للحاكم الجنرال ستيفن هـ لونجريج. وفي المرج تولى منصب عميد البلدية الكابتن ت. مهلان (وحل محله بعد شهر من ذلك التاريخ الملازم تود). وكانت الإدارة المدنية البريطانية موكلة للنقيب تولوك، الذي تولى أيضاً مهام رئيس البوليس.

وفي أول أوامر صدرت، بخصوص إبلاغ الأهالي عن ضرورة التوقف عن أي أعمال عدائية، توجيه الموظفين لمواصلة أعمالهم، حيث إن القيادة العسكرية لم تعين بديلاً للإدارة المدنية. كما بينت أن أي طلبات مالية أو عينية من السلطات العسكرية سوف تدفع أثمانها المقررة. وجاء في قرار آخر، أطول وأكثر تفصيلاً، النص على خضوع كل المنطقة المحتلة للقضاء العسكري، بتعداد الجرائم الخاضعة للعقوبة أو للحكم بالإعدام، أو السجن أو الغرامة. وفي هذا القرار تم تحديد اختصاصات الشرطة التي يعين أفرادها ضباط جلالة الملكة.

وفي زيارة له للمرج جمع الجنرال ميتلاند ويلسون كل الموظفين الإيطاليين وأصدر إليهم أوامره، وفي هذه المناسبة أبلغهم بأن قيمة التبادل بين الليرة والقرش المصري ستكون بمعدل 4 إلى 1: ما شجع بعض التجار على انتهاز هذه الفرصة لزيادة الأسعار. ثم تم تحديد المسائل المتعلقة بالعملية في قرار جديد، صدر بعد ذلك بشهر، ينص على أن تكون العملة المصرية، ابتداء من ذلك التاريخ، هي العملة الرسمية في برقة، وإلغاء صلاحية العملة الإيطالية، التي كانت لا تزال تستعمل لتبادل الأوراق صغيرة القيمة، بما لا يزيد عن 10 ليرات، أو في المعاملات بين الأفراد. ومن جهة أخرى ينص القرار على منع أي عمليات لبيع أو رهن أو نقل ملكية بأي شكل من الأشكال للعقارات حتى إشعار آخر.

وبينما أخذت تتداول أخبار غير صحيحة عن تعرض منازل المستوطنين للاعتداء، فقد كانت الحوادث الأكثر خطورة هي تلك التي كانت تقوم بها قوات الاحتلال، وخاصة الجنود الأستراليون، الذين كانوا دائماً مخمورين: سرقة ونهب المساكن، تحرش وعنف ضد النساء. وفي قرية مادالينا ثلاثة جنود أستراليين اغتصبوا بنات المستوطن أرتورو في المزرعة رقم 89: أولجا 18 سنة، أني وبرونا 24 سنة: وهؤلاء جنود من الفرقة التي بقيت مقيمة في قرية مادالينا، في منطقة سيدي رحومة، وثلاثة جنود من كتيبة فلسطينية، الذين اقتحموا شاهرين بنادقهم منزل المستوطن أنجيلو كانديان، بحثا عن نقود أو أي مواد ثمينة، ثم قتلوه قبل مغادرة المنزل، وأصابوا أحد أولاده بجروح.

في منتصف فبراير أورد تقرير أولي للموقف في المراكز الزراعية البعيدة نسبياً أنه قد وقعت في قرية بيرتا عدة حوادث نهب لبيوت مستوطنين، والاستيلاء

على أعداد من المواشي، بينما تم قتل أربعة من المستوطنين في قرية لويجي دي سافويا على أيدي العرب: وتم تجميع كل المستوطنين في القرية لتوفير المزيد من الحماية. وفي قرية باتيستي يذكر أن مستوطنا آخر قد قتل، إضافة إلى قتل وجريح خلال أعمال حربية، ولم تسجل في قرى ماميلي وراتسا وبيضا أي ضحايا، باستثناء حوادث نهب وسرقة مواشي.

في قرية باراكا تم قتل شابين من المستوطنين كانا يرعيان مواشيهما غير بعيد عن البيوت الاستيطانية في 19 فبراير برصاص بندقية من بعض العرب، الذين استولوا على الحيوانات: وقد استنجد المستوطنون بكتيبة أسترالية كانت تعسكر غير بعيد عن المكان، فقاموا بعملية انتقامية ضد الأهالي، كانت قاسية جداً، معتقلين كل ما صادفهم من العرب، وقطع أيديهم وأرجلهم. مدنيون آخرون تعرضوا للقتل أو الإصابة خلال هجمات بالطيران استهدفت معسكرات الأستراليين في قرية مادالينا، أو بسبب حوادث تسببت فيها أدوات عسكرية.

وقد كانت مؤسسة ECL على تواصل مع سلطات الاحتلال، وكان موظفو إدارة السجل المدني كثيراً ما يطلب منهم التدخل في بعض المواقف الصعبة. فقد أصدر الجنرال ميتلاند ويلسون أوامره الصريحة للموظفين التابعين له بحماية حياة المستوطنين، وضمان استمرار الأعمال الزراعية: لقد كان من مصلحة القيادة الإنجليزية، في حالة استمرار حالة الاحتلال، الحرص على عدم توقف الحياة الاقتصادية في المناطق المحتلة، من جهة أن ذلك قد يمثل قاعدة مهمة لتوفير الإمدادات بالمواد الغذائية.

وفي مذكره قدمها مينوتشي إلى قائد قوات الاحتلال، يتحدث عن أن من المهم، في ظل الأحداث المستجدة، إزالة مختلف العقبات التي قد تعرقل استئناف مختلف الأعمال، فمصادرة الجرارات الثقيلة (كاتربيلار)، جعلت من شبه المستحيل مواصلة أعمال استصلاح الأراضي، بهدف تطوير وزيادة الإنتاج الزراعي. وهذا أدى إلى أن العمل يمكن أن يستمر فقط في الأراضي المستصلحة، بشرط تأمين التزويد بالمياه، وتوفير الغذاء للمستوطنين حتى موسم الحصاد التالي. ولكن كي يمكن تنفيذ هذا كان من الضروري منح كل العاملين حرية الحركة والتنقل، التي كانت قد منعت بموجب تعليمات من الإدارة الجديدة: وكانت هذه هي الطريقة الوحيدة لتوفير الظروف لاستئناف الأعمال، كما أنها ضرورية لضمان أن يظل المستوطنون ملتزمين بالنظام، وإلا فإنهم لن يعملوا ولن ينتجوا، معتمدين على ما توفر لديهم، في غير مصلحة المؤسسة أو أي طرف آخر. فقبل كل شيء يجب الالتزام بالنظام، ثم كان من الضروري استعادة المعدات التي تمت مصادرتها، وضمان أمن حياة الأشخاص والممتلكات الخاصة بالمزارعين، الذين يتعرضون للتهديد من قبل العرب، الذين كانوا قد هاجموا المستوطنين وقتلوا منهم ستة أفراد.

ومن المهم الإشارة إلى أنه منذ الأيام الأولى للاحتلال ظهرت مؤشرات للقلق من هجوم العرب على المستوطنين المعزولين، وبتعليمات من السلطات الإنجليزية تم إخلال المصانع البعيدة عن المراكز: وتم إيواء من كانوا فيها في مساكن مؤقتة في القرى. وبالطبع كان التخلي عن المصانع يعني بالضرورة تعرضها للنهب، كما حدث في قرية راتسا، وقامت الإدارة بإصدار تعليمات

لمديري الناحية لحفظ النظام في المزارع الخالية، قدر المستطاع. وكانت حوادث سرقة المواشي كثيرة، وإن أمكن في بعض الحالات استعادة بعض الرؤوس، وخاصة الخيول، التي كان من السهل التعرف عليها، بينما كان من شبه المستحيل العثور على الأبقار. وكان ثمة سبب آخر للقلق هو ما يتعلق بالرعي، حيث تقدمت قطعان المواشي مع رعاتها إلى مسافة قريبة جدًا من القرى الزراعية: وكانت الخشية من أن تتقدم كثيرًا لترعى داخل الأراضي المزروعة، ما يؤدي إلى الإضرار الكامل بكل العمل الذي تم في مجال الاستصلاح، وخاصة القضاء على الشتلات الصغيرة، أو المحصول المتوقع من الحبوب. وقد تم تقديم طلب للقيادة الإنجليزية لإبعاد قطعان الماشية التابعة للعرب من الأراضي المزروعة، ولكن دون جدوى، ومع مرور الأيام أصبحت العلاقات بين الرعاة والمزارعين أكثر خطورة. وفي مذكرة قدمت للحاكم تمت الإشارة إلى الأخطار التي يتعرض لها المستوطنون والإنتاج الزراعي من اقتراب بيوت المسلمين، مع التذكير بما قامت به حكومة الاستيطان من إجراءات، في قرار لها، للفصل بين الزراعة ونشاط الرعي، بوضع حدود واضحة المساحات المخصصة لكل منهما. وقد طلب في هذه المذكرة بأن تبعد المخيمات، وأن يصرح بتكوين فرقة في كل قرية من المستوطنين المسلحين، تحت قيادة ضابط إنجليزي، يتحملون المسؤولية عن إبعاد العرب عن المكان.

وقد تبين من شكاوى مديري النواحي من عمليات الاعتداء، أن القوات التابعة للسنوسية، التي كانت تتولى مسؤولية الشرطة في المجمعات الزراعية، كانوا دائمًا يقفون في صف العرب، على الرغم من الأوامر الصادرة إليهم من رؤسائهم الإنجليز. وحتى عندما تولوا مهمة تنظيم العمل في مناطق الرعي،

ومنع اقتراب الحيوانات منها، كان تدخلهم يعد في ذاته مشكلة بالنسبة للمستوطنين. وعموما كانت الإشارات إلى الفرق السنوسية متناثرة: فقد حدث مرة واحدة أن اضطرت المؤسسة لإقامة علاقات مع أحد ضباطها: هو أحمد محمد المختار، وكان عريفا في الجيش البريطاني السنوسي، وابن أخ عمر المختار، زعيم المقاومة حتى 1931، وقد اعترف مينوتشي انه اضطر لإهانة نفسه بأن يطلب منه منح الإذن بحمل السلاح لعدد من رؤساء الرعاة. هذا الضابط نفسه، الذي يحتمل أنه كان يرأس كل الرؤساء العرب المعينين من القيادة البريطانية للعمل في حدود مناطق الرعي، للإشراف على حركة السكان الرعاة، كان في الماضي قد خول عدداً من الرعاة العرب، الذين كانوا يعملون لدى المؤسسة، للتدخل بالقوة، إذا ما امتنعت قبيلة (Torsc Sciarib)، التي كانت قد استولت بدون وجه حق على بعض الخزانات في مناطق الرعي، من السماح بالوصول إليها والانتفاع بها.

ولتجنب أن يزداد الموقف خطورة، ولمحاولة إيجاد طريقة لتخفيف الأضرار والحوادث، اتجهوا للتقرب من زعماء القبائل، الذين وعدوا، في مقابل حصولهم على بعض الهدايا، بحماية الأراضي المزروعة والمواشي. وعلى الرغم من هذه المحاولات فقد وقعت حوادث عديدة، كان بعضها في منهي الخطورة، حيث أدت إلى مقتل أو جرح عدد من المستوطنين. وعموماً لم يكن الإيطاليون وحدهم من يتعرضون لأمر سيئة: فعلى سبيل المثال، قتل عربي يوم 12 مارس على يد مزارع إيطالي. وقد وردت هذه القصة في التقرير على النحو التالي: في مزارع (زوردا) كان هجوم الحيوانات كبيراً حتى أنه لم يكن ممكناً تجنب الاصطدام. ففي صباح اليوم التالي (12 مارس) وقع احتكاك بين المستوطن Ecli وبعض

العرب، كانوا يرعون ماشيتهم بالقرب من بيته. فطلب إيكلي من العرب الابتعاد، ولكن هؤلاء هجموا عليه بالأحجار، ولكي يدافع عن نفسه أطلق عليهم النار، ما أدى إلى قتل أحدهم.

وفي حادثة أخرى وقعت في مجمع دانونزيو، كان مستوطن عائداً إلى مزرعته بعد غياب لبضعة أيام، فوجد فيها ليبيا، فطلب منه الليبي أن يتعد، مهدداً أياه بمذرة في يده، وللدفاع عن نفسه رمى المستوطن الليبي بقنبلة يدوية، أدت إلى جرحه جرحاً بليغاً.

وكما يظهر من هذه الحوادث أن الإيطاليين احتفظوا بما لديهم من أسلحة، حتى بعد الاحتلال الإنجليزي، وكانت السلطات العسكرية قد هددت أكثر من مرة بالقيام بإجراءات مشددة، نظراً لأن القرار الصادر بخصوص تسليم أسلحة ومعدات الجيش الإيطالي لم يؤد إلى نتائج مهمة.

كما يؤكد التقرير حدوث حالة من المقاومة من قبل المستوطنين، ضد الاعتداءات التي تقوم بها مجموعة من الجنود الأستراليين في قرية لويجي دي سافويا: فقد قام جنديان من هؤلاء الجنود بإطلاق النار على بعض البيوت، ما أدى إلى مقتل أحد المستوطنين وجرح زوجته، ثم قام مستوطن آخر بطعن هذين الجنديين وقتلهما. وقد أسفر التحقيق الذي أجرته السلطات العسكرية عن إدانة الجنديين، ولم يلحق المستوطنين أي أذى.

وإذا كان عدم تسليم الأسلحة يمكن أن يعد نوعاً من المقاومة ضد المحتل، فإنه كان فعلاً طبيعياً لكل مستوطن لتوفير القدرة على الدفاع عن النفس، في

مثل ذلك الموقف شديد الخطورة. وفي حادثة واحدة على الأقل عبر المستوطنون عن رغبتهم في المشاركة في الحرب، بأي شكل، ولو عن طريق عرقلة العدو الإنجليزي: فمثلاً استقبل المستوطنون عدداً كبيراً من الإيطاليين الذين هربوا من السجن في قراهم ومصانعهم. وتفيد البيانات الواردة في التقرير أن حوالي 1500 سجين على الأقل، اختبؤوا في منطقة المرج، حول نهاية شهر مارس، وتعلق الأمر في العموم بجنود إيطاليين تم القبض عليهم خلال تقدم العدو، في إقليم بنغازي، وهربوا من معسكر الاعتقال الذي كان قد تم إنشاؤه غير بعيد عن قرية مادالينا. وتم تكليف مديري المناطق في القرى بتزويدهم بحصصهم اليومية من المؤن الغذائية، كما لو أنهم مستوطنون، وأطلقوا عليهم صفة زوار للعائلات.

وقد كانت هناك حوادث أخرى من المقاومة لغزو العدو: منها - على سبيل المثال - إخفاء جزء من احتياطي الوقود، حيث تم ردمه في مزارع مختلفة، لحرمان العدو منه، أو رفض التعاون في أعمال لها صبغة عسكرية، ويدفع فيها مقابل مادي كبير، تعرضها عليهم الإدارة الإنجليزية. وربما يمكن القول إن التقرير بخصوص هذا الاقتراح يتجاوز كثيراً الحقيقة. فقد كانت المرتبات التي يعرضها الإنجليز، وهي أكثر بكثير من المرتبات المعتادة، تتيح للفرد أن يعيش بعيداً عن التحديدات المقررة (250 جراماً) من الحبوب للفرد، ويبدو أن حالات الرفض لهذه العروض لم تكن كثيرة: ومن بين الأدلة على ذلك الشكاوى التي قدمت حول تشغيل الإنجليز لعدة عناصر من المستوطنين في أعمال مختلفة، وعن هجرة عمالنا نحو المكاتب العسكرية، التي تدفع مرتبات عالية جداً (فمثلاً بلغ نجار حد الحصول على 160 ليرة في اليوم. وقد ركز التقرير كثيراً على

واحدة من حالات الرفض، وهي رفض المستوطن نونسيو ديوتاتو، من قرية بيضا ليتوريا، العمل كمبرمج، وقد عرض عليه في البداية 63 ليرة، ثم هُدد بالتعرض لعقوبات في حالة الرفض. وجاء في تقرير مينوتشي قول هذا المستوطن: "أنا لا أومن لا بتهديداتكم، ولا بإغراءاتكم. إن الدوتشي أرسلني هنا كي أكون مستوطناً، لا مترجماً.. ولا يمكن أن أغادر المزرعة أبداً. ولذا لا يمكن تقدير المعنى الحقيقي والمدى الذي بلغته مقاومة المستوطنين، من خلال أرشيف المؤسسة، الذي يتجه لتقديم الجوانب الإيجابية التي قام بها الإيطاليون.

وإذا ما تجاوزنا الجانب المتعلق ببعض الحوادث متفاوتة الخطورة، خلال فترة الاحتلال الإنجليزي، فقد لفتت تجربة الاستيطان اهتمام المسؤولين في الإدارة البريطانية، الذين كان عليهم إدارة العملية: وخاصة فيما يتعلق بضرورة تأمين الميزانية وتغطيتها في حالة استمرار الاحتلال العسكري، وكان المسؤولون الإنجليز محتارين، وهم يشاهدون خطورة المؤشرات السلبية التي كانت تظهر من خلال التوقعات لمصروفات السنة التالية. وفي عدد من لقاءات مينوتشي مع الموظفين البريطانيين كان عليه أن يشرح لهم كيف كان بالإمكان تشغيل شركة بمثل تلك الميزانية السلبية: كانت الميزانية التقديرية لتلك السنة تتحدث عن مصروفات قدرها 37 مليون ليرة، مقابل واردات قدرها 7 ملايين. وقد لقي المدير الفني للمؤسسة، عندما دعاه لتناول طعام الإفطار بعض الضباط البريطانيين، للرد على ما قاله أحد موظفي الإدارة في القاهرة (وهو رجل مصرفي)، وكان عليه التعامل مع مشكلة التمويل للسنة التالية، صعوبة كبيرة لجعله يفهم الآلية التي اتبعت للاستصلاح الزراعي في ليبيا: خلال الإفطار يجب أن أحاول جعل

المصرفي يفهم الأسباب التي لم تمكن المؤسسة من أن تكون شركة نشطة. أتحدث هنا عن أعمال الاستصلاح القائمة، وأعمال نقل الملكية الجارية، المزروعات التي ما زالت في بداية نموها، ولما لم أستطع أن أعطيه فكرة واضحة عن الأمر، قدمت لهم هذا المثال البدائي: عند البدء في مشروع إنشاء بناية من عشر طبقات، تم إنجاز الهيكل، ولكن لم يكن فيه قابلاً للسكن إلا الطابق الأرضي، وفي لحظة ما توقفت عملية التمويل لإكمال البناء، فلا يمكن الزعم بأن ما يحصل من الطابق الأرضي سيكون كافياً لمواجهة التكاليف اللازمة لإكمال البناء. وبهذا المثال فهم المصرفي المسألة.

هذه القصة، التي قد تبدو حادثة غريبة، تبين كيف أن برنامج الاستيطان الزراعي في ليبيا، تمكن من التعامل مع صعوبة يمكن فهمها لدى أولئك الذين تعودوا على القواعد الصارمة للاقتصاد الليبرالي، مثل الاقتصاد الإنجليزي: فهؤلاء كانوا يعبرون عن دهشتهم في مواجهة هذه التجربة، حتى بلغوا، في أحسن الأحوال، وصفها بأنها (مثيرة)، ولكن ليس بأنها عقلانية في منظور اللغة الاقتصادية، وأنها لم تكن موجودة على أرض الواقع.

في هذه الأثناء، وفي ساحة الحرب، في منتصف شهر مارس، أخذت الغارات الجوية ضد الإنجليز تزداد وتيرتها، حتى بدأت تتردد أصوات حول قرب وقوع هجوم مضاد، تشارك فيه أيضاً قوات ألمانية. وكان هذا الخبر منتظراً منذ مدة، منذ أن توقف زحف القوات البريطانية غير بعيد من العقيلة، في منطقة سرت، بنهاية الأسبوع الأول من شهر فبراير: وكان حضور القوات المدرعة الألمانية في مسرح العمليات قد بدأ منذ 25 فبراير، حين أعلن الراديو عن وقوع

اشتباكات بين المدرعات الإنجليزية والألمانية في الجنوب الشرقي من اجدابيا. وترددت أصوات حول إعلان بعض الفرق الأسترالية مع ضباطها التمرد، مؤكدين أنهم لم يكن لديهم أي نية للمواجهة مع الألمان. وكانت هذه الأصوات جادة وملحة، بدليل أنه تم في قرية مادالينا تكوين محكمة عسكرية لمحاكمة المتمردين.

في 28 مارس أكدت الأنباء تقدم القوات الإيطالية - الألمانية: وفي الأيام التالية تحدثت الأنباء عن زيادة أعداد الفرق الإنجليزية التي كانت تتجه نحو الأراضي المصرية، عبر الطرق الجبلية. وفي ليلة 3 أبريل انسحبت القيادة الإنجليزية من المرج، ثم تواصل انسحاب قوات الاحتلال في اليوم التالي. وبانتهاء صباح هذا اليوم كانت القوات الإنجليزية قد تركت المرج، ولكن في ظهيرة هذا اليوم حثت قصة أخرى: في منتصف نهار 4 أبريل بدأت الإنجليز في تدمير الأعمال التي كان قد تم تلغيمها. وكان أول ما تفجر بئر سيدي رحومة، ثم أبيار قرية مادالينا، (Altorio Epifani)، ورشة الشركة الزراعية المكيانكية، التابعة لشركة لينوسي، ثم تم إشعال النيران في مقر شركة الاستيطان الإيطالي ومخزن للمجمع الزراعي، ثم فجرت محطة الكهرباء، ومصنع المكرونة، وخزان المياه، وجزء من مباني المحطة. وهكذا أصبح كل القسم الصناعي في المرج مجرد بقايا محترقة..

في 5 أبريل كانت المنازل الاستيطانية في سهل المرج ترفع الأعلام الإيطالية، بينما اتجه بعض المستوطنين لإعداد الأعلام الألمانية. كانت القوات الإيطالية قد وصلت إلى قرية مادالينا في الثالثة من بعد الظهر ذلك اليوم. وهكذا كان قد بدأ "انتقام" برقة. وكانت القوات الإنجليزية قد أنشأت مركز مقاومتها على

بعد 5 كيلومترات إلى الغرب من قرية مادالينا، في طريق انسحابهم: وفي الأيام التالية تمكنت السلطات المدنية الإيطالية من العودة إلى مواقعهم، وفي 8 أبريل قام الاتحاد (federake) في بنغازي بزيارة المرج. وقد بدأت على الفور أعمال ترميم الشبكات التي تعرضت للضرر في المجمعات والقرى الزراعية، وتدرجياً بدأ افتتاح بعض الطرق، بعد تطهير الحقول التي كان قد تم تلغيمها، وأصبحت تمثل خطراً على حياة الناس. وقد شارك المستوطنون في هذه الأعمال إلى جانب قوات الجيش.

وبإعادة الحياة إلى طبيعتها صار بالإمكان وضع ميزانية دقيقة للخسائر البشرية والمادية. فبين المستوطنين بلغ عدد الموتى 18 فرداً: 12 منهم تبين أنهم قتلوا على يد الأهالي، و3 على أيدي جنود أستراليين، اثنان منهم لم تعرف دوافع قتلها، أما الآخر فمات بسبب انفجار قنبلة لم تكن قد تفجرت. أما الجرحى فكان عددهم 17 جريحاً: 4 على أيدي جنود أستراليين، و11 على أيدي أهالي، واثنان بسبب القنابل. وكانت المراكز الزراعية الأكثر تعرضاً للإصابة مركز لويجي دي سافويا، حيث قتل فيها 5، وجرح 3، ثم مركز أوبيردان ومادالينا، وفيها 3 قتلى و4 جرحى، وباراكا، وفيها 3 موتى و3 جرحى. ولم ترد أي معلومات عن الاعتداءات التي تعرضت لها النساء.

وإلى جانب الخسائر في الأرواح والجرحى، طالت الخسائر أيضاً الأسطبلات والآلات والحيوانات. بعض المباني تعرضت لخسائر قابلة للإصلاح، بينما فقدت تماماً خمس شاحنات وسيارة، استولت عليها قوات الاحتلال أو دمرت دماراً كاملاً: كان جزء كبير من المعدات الزراعية قد تم إخفاؤه قبل وقوع

الاحتلال، وكان ممكناً أيضاً تشغيل المعدات الضرورية. ومن الحيوانات التي كانت موجودة قبل الاحتلال، سرقت 2379 عنزا وشاة، و739 بقرة، و134 حصاناً، و29 جملًا: وقد تم استعادة 330 بقرة، ولكن بقية الحيوانات فقدت تمامًا.

وقد وصلنا تقرير آخر مهم حول الأحداث التي وقعت خلال الاحتلال الإنجليزي الأول، أعده مستوطنو برقة: وهو يوميات للمزارع باولو سابيتا، العامل في مجمع شيزاري باتيستي، الذي بقي ومعه عاملون آخرون في المكان طوال مدة الاحتلال. في هذه اليوميات تم أساساً ذكر القصص التي عاشها المستوطنون في هذا المجمع، ولكن نجد فيه أيضاً معلومات وأخبارًا، أغلب الظن أنها جمعت من شهادات غير مباشرة، عن مجتمعات أخرى في هضبة الجبل.

خلال انسحاب القوات الإيطالية، أصبحت قرية باتيستي نقطة تجمع، شهدت تحول محافظة درنة وأرشيها، تحسبًا للاحتلال البريطاني القادم. وقد بقي مدير الميناء فيه حتى 20 يناير، ثم اتخذ هو نفسه طريق الهرب نحو الغرب مصطحبًا معه العديد من نساء عائلات المستوطنين الذين طلبوا المغادرة إلى الوطن، وأخذوا أماكنهم في العربات المتجهة إلى طرابلس، بينما تم تجميع العائلات المقيمة في مزارع المجتمعات البعيدة في أماكن يسهل الدفاع عنها. وفي انتظار تطور الأحداث كانت القرية تعيش حالة من التحفز غير عادية: وفي القرية التي كانت في الأوقات العادية لا تشاهد فيها أي مظاهر حياة خلال ساعات العمل، أصبحت الآن تعج بمظاهر غير عادية من الحياة: عربات متوقفة، عربات تذهب وأخرى تأتي، جماعات من الناس: مستوطنون،

وعسكريون، وموظفون، رجال شرطة. ويخيم كابوس في الجو، مثل خيمة من الرصاص، لا يعبر عنها، ولكنها موجودة في كل كلمة، وفي كل ذهن: فكرة الهرب.

في أول فبراير 1941، بدأت القوات الإيطالية التي كانت متمركزة في قرية سافويا في الانسحاب، بينما كانت القوات الأسترالية قد وصلت عين مارة، بضع كيلومترات إلى الشرق من قرية بيرتا. وخلال الفترة القصيرة الفاصلة بين رحيل القوات الإيطالية ووصول قوات الحلفاء، وقعت عدة طلعات جوية على المناطق الزراعية، أدت إلى مقتل وجرح عدة نساء، وبدأت أعمال نهب، وخاصة في المزارع، أدت إلى ضياع أعداد من الماعز وغيرها من الحيوانات. تم نهب الجمعية التعاونية التي كانت في القرية، وفي محاولة لاستعادة المسروقات، وقع اشتباك بالسلح، أدى إلى مقتل عربي، واعتقال آخر: ونشأت الخشية من وقوع رد فعل على هذا، وعندما وصلت أولى طلائع الاحتلال الإنجليزي إلى القرية، في 3 فبراير، نزع السلاح من شرطين فقط كانا قد بقيا في المكان، بينما سمح للموظفين والفنيين التابعين للمؤسسة بالاحتفاظ بسلاحهم للتمكن من الدفاع عن أنفسهم ضد أي محاولات عدوان عليهم.

في 5 فبراير وقعت عدة حوادث اعتداء ونهب في المزارع، أدت إلى مقتل أحد المستوطنين، وشخص عربي: ولم يكن الخطر الذي يتعرض له الإيطاليون ما يحدث على أيدي الليبيين، ولكن أساساً على أيدي الجنود الأستراليين الذين كانوا يعتدون على منازل المستوطنين، فينهبون ما يجدونه ويعتدون على النساء. وهنا تقرر تجميع 140 عائلة من المزارع عبر قوافل من العربات الزراعية لنقل

الأثاث والمؤن والمواشي التي لم يكن ممكناً تركها: يا له من مشهد يثير الشفقة.. أطفال وشيوخ ونساء، في حالة مؤلمة، مجبرون على مغادرة بيوتهم، أطفال رضع على صدور أمهاتهم، أطفال يبكون وهم متشبثون بفساتينهن، وجوه شاحبة، دموع الزوجات والأولاد الذين دفعوا أثمان ما تعرضوا له من عدوان وتجاوزات خلال الحرب.

باولو سابيتا يشير في مذكراته خاصة للاعتداءات على النساء، التي كان تقرير مينوتشي يشير إليها بطريقة عابرة، أو يقلل من أهميتها، أو تجاهلها تماماً، من خلال الترويج لفكرة الهروب التي يدعي أنها كانت ناجحة: جنود أستراليون يدخلون، نهائياً، إلى بيوت المستوطنين، يطلبون أشياء كثيرة، يدفعون ثمنها، بعضهم ذوو روائح طيبة، وبعضهم الآخر، بخلاف ذلك كانوا دائماً تقريباً مخمورين، يتهبون، ويعتدون على النساء، ويتعاملون بحذر شديد مع الرجال وأسلحتهم في أيديهم. دخلوا ليلاً بيت المستوطن (م)، وبعد أن أغلقوا عليه في غرفة، خلعوا ثيابهم تماماً، وأطلقوا العنان لشهواتهم، مع زوجته وإحدى بناته، وبنت أخرى نجحت في الهروب والاختباء في الظلام. زوجة المستوطن (V) اضطرت للخضوع لرغبات 12 متوحشاً، آخرهم بقي معها في الفراش حتى الصباح. وكانت نساء المزارع القريبة قد تجمعت لدى المستوطن (V)، وتعرضن للعنف والاعتداء. وتعرضت أم المستوطن (F) للاغتصاب، وكانت امرأة تجاوزت السبعين عاماً من عمرها، كما أنها عذبت هي وابنها الذي حاول الدفاع عنها. ويضاف إلى هذا قاموا بتجريد ابنة المستوطن (M) من ثيابها، وهي فتاة شابة في السابعة عشرة من عمرها، وظلوا يقبلونها ويتحسسونها في كل أنحاء جسمها.

وكان جميع المستوطنين وحيواناتهم في القرية، وما يترتب على ذلك من عدم النظافة، ينذر بخطر انتشار بعض الأوبئة، وقد زادت الفوضى عندما اندلعت في 6 فبراير والأيام التي تلتها عواصف عنيفة، رافقتها أمطار غزيرة ورياح باردة. وكان هناك نقص في المؤن، التي لم يعد يوجد منها إلا العلب التي أمكن إنقاذها من عمليات النهب التي تعرضت لها الجمعية، كما أن مياه الشرب أيضاً قد أصبحت شحيحة، نظراً لأن خدمة التزويد بمياه الشرب، التي كان المتعهد به ابن عم أميريجو دوميني، قد توقفت منذ مغادرة المحافظ.

في بداية شهر مارس انتقلت إدارة القرية من الإنجليز إلى السنوسية، ولكن على الرغم من النداء الذي وجهه الأمير إدريس للسكان المسلمين، يطلب فيه منهم عدم الاعتداء على العائلات الإيطالية، فإن سرقة حيوانات المستوطنين لم تتوقف: وفي إحدى الحوادث المهمة وقع اشتباك مسلح حقيقي، بين مسلحين من السنوسية والمجرمين، بالقنابل اليدوية، راح ضحيته عدد من القتلى والجرحى، وفيها تمت استعادة كل الحيوانات التي نهبت.

وقد أصبحت الجرائم التي ارتكبت خلال الاحتلال الأول مادة للدعاية بخصوص الحرب، ظهرت في مؤلف صغير بعنوان (ماذا فعل الإنجليز في برقة). كان الهدف من هذا الكتاب رفع مستوى الكراهية للعدو البريطاني (توجيه تلك الكراهية الباردة الواعية للعدو، وهي عنصر ضروري لتحقيق النصر)، لكشف الأعمال المنافية للقانون الإنساني التي ارتكبت في تلك الظروف، وكانت نقطة الارتكاز في هذا الصدد هي كشف كذب مزاعم الدعاية التي يقوم بها العدو، المبنية على الادعاء بأن ما يفعله هو الدفاع عن الحق والعدالة. وكان الكتاب

موجها إلى: أولئك الذين أصاحوا سمعهم لمرة واحدة للتقاهات اليهودية التي لا تخجل من تصوير الصراع إلى جانب المحور على أنه حرب ضد البربرية. ويؤيدون بدلا من ذلك، بطريقة أو بأخرى، الحديث عن عالم تسود فيه الحضرة الأنجلو ساكسونية.

وقد أثبت الإنجليز، وفق هذا القول، إن ما فعلوه في برقة، مثلما فعلوا في كل تاريخهم، يثبت أنهم ظلوا لصوصا وقتلة: ومن الأفضل أن يقرأ هؤلاء الذين يكررون القول بأن إنجليز سنة 1941 يختلفون عن إنجليز سنة 1649، ومنذ القدم، وأنهم يختلفون عن قراصنة الكاريبي، وعن رؤوس كرومويل الحليقة المختصين في القتل الجماعي، والتصرفات الطفولية، المختلفين عن جلادي الجنرال ليك في أيرلندا، وعن حارقي القرى الهندية، ومقترفي الإبادة ضد الـ (cipays)، وعن مقترفي المجازر ضد نساء البوير.

ومن الشواهد على هذا أعمال السرقة والاعتصاب والمعاملة السيئة لسجناء الحرب والمرضى الموجودين في المستشفيات، وتدنيس المقابر الحربية، وفوق ذلك كله الأعمال المتعمدة لهدم كل ما أنجزه الإيطاليون من أعمال حضارية، عند اقتراب الهجوم المضاد الإيطالي الألماني، وتسميم الآبار أو هدمها، وتدمير خزانات المياه وشبكات الري، وتفجير المباني المدنية والبنية التحتية، وخاصة في بنغازي.

وكان الاعتقاد أن القوات البريطانية ربما ستطبق، في معاملة السكان المدنيين في برقة، تلك المبادئ الأساسية للحضارة، التي ما انفكت ترددها حكومات لندن في الخطابات المنمقة. على الأقل تجاه العمل الرائع في إطار

الاستيطان الذي نفذه الإيطاليون. وكان من الحق توقع أن يحترم الجنود الأستراليون المستوطنين وما أنجزوه في برقة.

لكن أسلوب الأستراليين لم يختلف عن أسلوب الإنجليز، فلم يكن ثمة أي اختلاف بين أسلوب الشعبين: فمن أين ينحدر الأستراليون، إن لم يكن من الإنجليز؟ فهم كلهم من جنس بريطاني، أولئك الألف وعشرة محكومين بالمؤبد، و153 امرأة، الذين أسس منهم إنجليزي في بورتو جاكسون أستراليا الحديثة.

وبينما كانت كل الأعمال المشينة تنسب إلى الإنجليز والأستراليين، كانت ملفات وزارة الثقافة الشعبية تحاول جاهدة أن تؤكد إخلاص الليبيين ووفاءهم للإيطاليين. كما تؤكد هذه الملفات أن الدعاية الإنجليزية التي كانت تهدف لكسب العرب في برقة وتأبيدهم لقضيتهم، قد فشلت فشلاً ذريعاً: وكانت القوات البريطانية، خلال الفترة التي وقع فيها احتلالهم برقة، تتوهم أنها قادرة على تحريض العرب ضد الإيطاليين، بوعدهم بالحصول على كل الأراضي التي استصلحها وزرعها مواطنونا، وأن تكون لهم السيطرة. وقد أصدرت السلطات الإنجليزية، في الحقيقة، تعليمات بأن يكون ترتيب مختلف شرائح السكان في برقة، في أي مناسبات عامة، كالتالي:

(أ) العرب.

(ب) اليهود.

(ج) من جنسيات مختلفة.

(د) الإيطاليون. لكن كل إغراءات البريطانيين لم تجد شيئاً تجاه إخلاص، بل ولاء العرب للإيطاليين.

والحقيقة أن الليبيين لم تخذعهم وعود البريطانيين: ولكن غالبية السكان المسلمين، وخاصة من الطبقة العليا، من حيث الثراء والمكانة، كان لهم موقف يشوبه عدم الثقة، على الرغم من الدعاية التي كانت تهدف إلى إقناعهم بإمكان تنازل البريطانيين عن برقة للسنوسيين.

ثم يأتي سرد مفصل لبعض الحوادث التي تدل على إخلاص العرب: مثل قصة قاضي درنة عبد الكريم عزوز، الذي احتفظ بموقف مؤيد لإيطاليا، واحتج على أعمال النهب، لكل الأشياء الثمينة التي كانت توجد في الزاوية الرفاعية ونهبها الجنود الإنجليز، أحد أفراد الشرطة الذي رفض الخدمة في صفوف القوات المسلحة الإنجليزية، وقام بإخفاء أسلحته، قصة ضابط إيطالي ظل مختبئاً لمدة شهرين في بيت مواطن عربي، قصة محمد بودجاجة، الذي كانت حكومة الاحتلال الإيطالي قد عرضته في الماضي للعقوبة مرات عديدة، ومع ذلك ظل مخلصاً لإيطاليا. وأخيراً تذكر هنا الأحداث التي وقعت في قرى الاستيطان، كتلك التي تم ذكرها عن فرق العرب الذين قاموا بالدفاع عن المستوطنين والممتلكات الإيطالية في بيضا ليتوريا. وثمة حادثة أخرى لا يرد ذكرها في تقرير مينوتشي تشير إلى قبيلة قامت بإنقاذ نساء إحدى القرى من الاعتداء: اضطرت نساء من قرية لويجي سافويا، للهروب من اعتداءات الجنود الأستراليين، للبحث عن ملاذ لدى إحدى القبائل، (Age Gabelta) التي أوتهن واستضافتهن، ما يشهد بروح الشهامة والفروسية لدى العرب، في مقابل وحشية الأستراليين.

ونجد هذا المنحى أيضاً في المقتطفات المذكورة في المجلد الذي يتضمن تقارير رسمية: ففي التقرير الرسمي الذي قدمه المستشار الوطني فرانثيسكو

باراكو، سكرتير الاتحاد الفاشي في بنغازي، لا يرد ذكر أي حادثة بين المستوطنين والسكان العرب، بينما يذكر، ما حدث في المرج وقرى المستوطنين، حيث اندلعت تصرفات الإنجليز الرديئة، باغتصاب النساء وقتل أو نهب المستوطنين العاملين.

وأخيراً ورد في تقرير للمستشار الوطني إنريكو إندرش، مفتش الحزب الوطني الفاشستي في ليبيا، إشارات إلى أعمال النهب التي قام بها الجنود الأستراليون، والعديد من أعمال الاعتداء على النساء، اللاتي يتجنب ذكر أسمائهن. وفي ثلاث حالات تذكر فيها حوادث عن محاولات نهب حيوانات، أو صراعات حول المراعي، يتم التقليل من أهمية دور العرب: إحدى الحوادث التي وقعت في فرع فيلسي من قرية باراكا، تبين أن الفاعلين هم من العدو. وفي حادثة أخرى في المكان نفسه، كان الفاعلان من الأهالي يعملان في البوليس الإنجليزي، وفي الحادثة الثالثة أخيراً قام بعض العرب بإصابة المستوطن إيجيدو فيريتو بجرح في قدمه، برصاصة من بندقية، وكان يحاول إقناعهم بإبعاد حيواناتهم عن الأراضي المزروعة بالقمح.

إن تقرير جوزيبي مينوتشي يبين بوضوح شديد الحوادث التي نشأت عن عدم التزام الجنود الإنجليز والأستراليين، والجرائم التي ارتكبت ضد الأهالي المدنيين خلال الاحتلال من القوات التي كانت في برقة (وجدير بالذكر أنه إلى جانب العساكر الإنجليز والأستراليين كانت هناك فرق من العرب والفلسطينيين والسنوسيين، وكذلك فرق يونانية وهندية)، ومن خلال مقارنة بين هذا التقرير وما ورد في الدعاية التي قمنا بفحصها في هذا الجزء الأخير، تبرز أمامنا بعض

الاختلافات المهمة. قبل كل شيء اختلاف النظرة إلى الأحداث التي وقعت بين المستوطنين والسكان العرب.

يظهر بوضوح توجه أجهزة الدعاية للنظام الفاشستي للتقليل من أهمية الأحداث الدموية الخطرة التي وقعت، بتصويرها كأنها مجرد "حوادث"، والترويج لفكرة أن سكان برقة يقفون إلى جانب إيطاليا، وأنهم متضامنون مع المستوطنين. واضحة بالطبع تلك الرغبة لترويج هذه الصورة، التي تفندھا الحقائق، وهذا ما يظهر أيضًا في وثائق أخرى، ويجعل من الصعب فهم الدافع لتقديم المصلحة السياسية أو أية اعتبارات أخرى، لتبني هذا الخيار. هذا ما نقرؤه في تقرير لرئاسة المؤسسة قدمته إلى السلطات الاستيطانية، بعد إجراء تحقيق في برقة: وبعد التحرير لوحظ أن الأهالي، حتى المسلحين منهم، لم يفكروا، بل لم يجرؤوا على القيام بأي عمل مهم ضد احتلالنا المدني لجبل برقة. وهذا بالطبع أقوى دليل على صواب السياسة التي اتبعت، بحزم واستمرارية، من قبل الحكومة الفاشية تجاه الأهالي، ولكنها أثبتت كذلك أن الاختيار الريفى لكلا الهجرتين الجماعيتين كان يستحق بالفعل شرف العمل على الاستقرار الثابت وإلى الأبد على هذا الشاطئ الرابع لإيطاليا. وإذا تجاوزنا الأعمال التي قام بها جنود الاستيطان الإنجليزي ضد المستوطنين، حيث أثبت المستوطنون أنهم يتفهمون جيدًا حساسية الموقف، بعدم اندفاعهم لرد الفعل، يبدو أن ذلك يرجع إلى عوامل اقتصادية، أكثر منها سياسية. فالأهالي، خاصة من الذين ينتمون إلى قبائل من خارج الجبل، قاموا، تحت ضغط الوضع العسكري وتأثيرات عوامل القحط، بالتأثير سلبيًا، بقطعانهم الكثيرة على مزارع المستوطنين: وقد حدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والسلطات العسكرية على الفور وطبقت بالتدرج، من خطورة

الموقف، ثم انتهت بمعالجة أسباب هذا الوضع، حتى عودة الوضع إلى حالته الطبيعية.

وكما نرى في هذا النص (الذي يتحدث في فقرة أخرى عن 18 قتيلاً، واثني عشر جريحاً بين المستوطنين)، تقدم صورة مخففة عن تلك الحوادث التي وقعت بين المستوطنين والعرب، بتصويرها على أنها مجرد أضرار يسيرة مادية واقتصادية. ويعرض تقرير جوزيبي مينوتشي صورة مغايرة للحقيقة عن هذه الوقائع. فإذا أخذنا في الاعتبار الصفحات الاثنتي عشرة من التقرير (من إجمالي 70 صفحة) المخصصة لذكر الحوادث التي وقعت بين المستوطنين والعرب، وتطرقنا للحوادث الدموية الأشد خطورة، وإجمالاً لمشكلات عدم الاستقرار والأخطار التي تواجه السكان من الرعاية الإيطاليين، بسبب الضغوط التي تمارسها قبائل برقة، فإنه يتضح أن المشكلة الأكثر خطورة التي تواجه جماعة المزارعين في القرى الإيطالية هي العلاقة مع السكان العرب، التي زادت حدتها خلال فترة عدم الاستقرار التي تمت الإشارة إليها. ويمكن استخلاص النتيجة نفسها من مذكرات باولو سابيتا، التي يذكر فيها حوادث من اعتداءات عرب على المستوطنين، وتحرشات ضد النساء وسرقات يقوم بها الليبيون في منطقة باتيستي، لا نجد عنها أي ذكر في وثائق أخرى. وقد استغلت قبائل البدو الرحل الأسلحة التي غنموها من الاحتلال الإنجليزي لمحاولة العودة إلى أراضيهم الممتازة في مراعي الجبل، التي طردوا منها قبل ذلك التاريخ بعشر سنين، أولاً من خلال سياسة التهدة في برقة. فمن جهة ربما تعد هذه العودة نوعاً من انتقام الأهالي ضد انتزاع أراضيهم، ومن جهة أخرى الاستجابة المباشرة للحاجة الأساسية الملحة للعثور على غذاء لمواشيهم وماء للشرب في المناطق الصالحة

للرعي، والتي كانت أيضًا أفضل المناطق للزراعة الدائمة. وإذا تبيننا لغة ابن خلدون، ومن منظور أنثروبولوجي وسوسيولوجي للموضوع، يمكن القول إنه، ولمرة أخرى في تاريخ دول شمال أفريقيا، نشاهد الصراع بين الحضر والرحل، والذي يكون فيه النصر النهائي للأخير.

اثنا عشر (وربما 14) من المستوطنين الذين قتلوا خلال الاحتلال البريطاني قتلوا على أيدي أهال، حسب الوصف الذي أطلقه عليهم كاتب التقرير. بعض أعمال القتل كانت وحشية، وتم قتل المستوطنين رجماً بالحجارة أو بالسكاكين، وسجلت محاولات للخنق أو للرجم بالحجارة، ولكنها لم تؤدي إلى القتل: كان الجزء الأكبر من عمليات القتل قد تم بإطلاق الرصاص أو باستخدام أسلحة مختلفة من أسلحة الحرب، وكان المستوطنون يردون بالسلح أو القتل، وكان عدد الجرحى من الأهالي أقل من القتلى، في التقرير يذكر 11 قتيلا، ما يمكن أن يعد أحد مظاهر العنف التي اتسمت بها الهجمات.

وخلال هذه الصورة الدعائية المزيّنة، التي تصور الأهالي الليبيين مؤيدين للأجانب، تبين وثائق الأرشيف ذلك العنف الذي مورس ضد المستوطنين، وتآزم العلاقة بين المزارعين الإيطاليين والسكان الرعاة، التي نشأت بسبب انتزاع الأملاك في برقة، وما أدى إليه ذلك من الحوادث الدموية ومظاهر الكراهية.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت خلال الاحتلال الإنجليزي الأول، أسقطت ذلك القناع من الكذب الذي نسجته الدعاية خلال الفترة التي حكم فيه بالبو: فقد بدأت تتكشف قوة الصراع بين القبائل العربية والمستوطنين في منطقة الجبل، الذي كان حتى ذلك الوقت يختفي تحت وقع الإرهاب والضبط العسكري.

العاملون في الإدارة الاستيطانية أنفسهم سمحوا لأنفسهم بنوع من التأمل، كان على المدى البعيد يتسق كثيراً مع الحقيقة التاريخية حول ما وقع بالفعل في برقة، وعلى العموم على الروح المعنوية للسكان المحليين، تجاه الإيطاليين.

وعلى الرغم من ندرة الوثائق المتعلقة بالوضع الداخلي في ليبيا خلال هذه الفترة، تبرز وثيقة، هي حسب معلوماتنا، تتضمن تحليلاً لمدير الشؤون المدنية والسياسية في حكومة ليبيا، كامباني، ورد في رسالة أرسلت إلى محافظ بنغازي. هذه الوثيقة هي أيضاً، من وجهة نظري، فريدة من نوعها، لما اتسمت به من السخرية من الرؤية الدعائية، التي تصور برقة وقد تمت تهدئتها تماماً، بفعل سياسة بالبو.

في برقة كانت دائماً تنقص استمرارية العمل. صلابة العمل المصحوب بعاطفة جياشة، تبلغ حد العدوى. سياسات يتبعها القادة (حتى حين كان القادة الحقيقيون ضمن صفوف المتمردين)، نشأ عنها تدمير شبه تام مادي ومعنوي. قمع بلا رحمة للسكان المتعاطفين مع السنوسية، يتبعه بحث شبه مستحيل لإيجاد جماعتين كبيرتين متوازيتين. بموجب أوامر محددة بعدم الحديث عن الماضي أبداً، أو تذكر حرب ليبيا، أو النطق بكلمة مستعمرة.

ويبدو أنه على الرغم من كل هذا كان الوضع في برقة يصور على أنه مثالي، وكانت تقدم للحكومة صورة مشرقة بألوان زاهية: الكل سعداء، العرب الذي تحولوا إلى إيطاليين حقيقيين، وكات هناك حماسة عامة مؤيدة لما كانت الحكومة تفعله أو لا تفعله. اندفاع شديد نحو الـ G.A.I، كما لو أنه للتسجيل في المؤسسة الإسلامية للفاشية، وذلك لأن A.M.I تعني بالعربية (الأمل). كان

السكان العرب في بنغازي ييكون بالدموع عندما سمعوا أن العدو على الأبواب، وقد بات من المؤكد رحيل سلطاتنا. موظفون متميزون من الأهالي، ولم يعد لهم أمل إلا في الحصول على مساعدات سياسية كما حدث سنة 1911.

وإذا كانت هذه هي الصورة العامة التي أرادت الحكومة والسلطات المحلية إشاعتها، فإن الحقيقة كانت مختلفة تمامًا:

1- سكان وطنيون ييكون لنا عداوة راسخة، لأنه لم يتيق إلا عدد قليل من العائلات التي لم تفقد واحدًا منها أو من أقاربها مشنوقًا أو قتيلاً في المعارك التي خاضوها ضدنا.

2- أناس كانوا يؤمنون بأنهم تعرضوا لأضرار بالغة بسبب انتزاع ما كان لديهم من أرض أو ممتلكات، ذهبت كلها لمصلحة الاستيطان السكاني: إما أجبروا على ذلك جبرًا (منذ وقت طويل قبل الحرب)، أو حرمانهم من فوائد التجارة مع مصر، تحت ضغط عدد هائل من الإجراءات التي كان من شأنها الحد من نشاطهم التقليدية، ما كان يعرضهم لآلام بالغة، عندما أريد إجبارهم على تغيير أسمائهم، لإعادة تحرير معلومات السجل المدني.

3- تدمير أو تفكيك الجماعات الدينية التقليدية: تفرق القادة الذين كان يمكن أن يتولوا حكمهم لصالحنا.

4- موظفون من الأهالي لا كفاءة لهم مطلقًا، وتم تعيينهم غالبًا مجاملة لعائلاتهم، أو للقيام فقط بالإمساك بالسجلات، أو لأداء خدمات هامشية.

- 5- روح من الكراهية ضد المؤسسات الجديدة (G.A.L)، التي كان يؤمل أن ترفع المعنويات لدى الأهالي الذين لم يكن ممكناً أن يستوعبوا المعاني السامية للقواعد التي بنيت عليها أساليب معاملتنا لهم.
- 6- كراهية شديدة للجنسية الخاصة التي لم يتم أي أحد بطلب الحصول عليها، لأنها كانت تتضمن الخدمة العسكرية الإلزامية.
- 7- إرسال عناصر إيطالية إلى ليبيا لم يحسن اختيارها، غالباً بهدف التخلص من وجودهم في إيطاليا، حيث كان لهم سلوك سيئ.

ومن الطريف ما نشاهده في هذه الملاحظات، من القلب التام لحقيقة الإجراءات التي ما انفك إيتالو بالبو يكررها في كتاباته أو أبحاثه، حول الإنجازات الكبيرة التي حققتها حكومته في ليبيا (الجنسية الخاصة، المنظمات الفاشية مثل (G.A.L)، شباب الليتوريو العرب (المناظر للشباب الليتوريو الإيطالي، الانفتاح على الأهالي المسلمين، تطوير الإدارة)، هذا إضافة إلى السياسة الموضوعة لتحقيق الكسب النهائي لروح السكان الليبيين. وكان التقرير النهائي لكامباني يذهب إلى أبعد مما تجسده الحقائق، ويبحث عن حلول تنظيمية وسياسية. ويبدو أن المؤكد أن الهيكل الذي ظلت الشلة الاستيطانية توهم نفسها بأنها حققتها، بدا الآن أنه ينهار بشكل بائس:

بسبب مثل هذه السياسة تعرضت مكانتنا لضرر كبير، استمر مدة طويلة، وذلك أن عشرات وعشرات من الجنود الليبيين الذين تم أسرهم، أو تحول جزء منهم إلى عناصر شغب، أو يعودون يوماً ما وقد تشبعوا بالتمرد، وبمشاعر الوطنية والولاء للسبوسية وما أشبه ذلك.

وبات من المشكوك فيه جداً إمكان معالجة هذا الوضع بالعودة، ولو جزئياً، إلى سياسة الزعماء، لأن زعماء معروفين لم يعودوا يوجدون، ومن بقي منهم كانوا منهكين، ولم يعد لهم شأن في جماعاتهم القبلية، التي كانت قد تمزقت إلى الحد الذي جعل من المستحيل جمعهم من جديد، بسبب العديد من المشاكل الاقتصادية القائمة في البلاد، بسبب سياسة الاستيطان التي قضت بإبعاد الأهالي عن مواطنهم ومناطقهم التقليدية.

هذه الحوادث التي ذكرناها تشير بشكل مؤكد إلى عدم فعالية الإجراءات المتبعة لضبط حركة الأهالي العرب عن طريق المديرين، الذين تبين أن معظمهم إما غير أكفاء أو أنهم غير جديرين بالثقة، وكان من الضروري استبدالهم. ولكن: من سيملاً أماكنهم؟ وبالجمع بين الصبغة القبلية التقليدية، وتلك التي نشأت عن النظام الاستيطاني، كان يتم التفكير في الحل الآتي:

شيخ مدير: وتعني دعوة شخصيات من الأعيان لتولي هذه الوظيفة، ولو لم يكونوا متعلمين، يساعدهم عناصر تكون قد حصلت على نوع من الخبرة الإدارية، ويمكن اختيارهم من الكوادر الحالية من العاملين في الإدارة الليبية.

وكان من شأن تطبيق هذا التغيير أن يؤدي إلى إقالة العديد من الموظفين القدامى. ولكي تعالج هذه الحالة من التذمر لدى من تتم إقالتهم، يفقد ذلك المرتب الثابت، تم التفكير في اللجوء إلى الرصيد الموجود في صندوق الإعانة للأهالي المسلمين، وكانت الحكومة مستعدة للقيام بذلك. ولم يكن توزيع (البقشيش) الذي كان سائداً آنذاك للأشخاص أنفسهم، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج مختلفة: فقد كان من الضروري اتخاذ إجراءات ذات طابع ثابت، بهدف

تحسين الأوضاع المعنوية والمادية لشريحة كبيرة من السكان، لم تكن محددة تمامًا على أية حال. وعلى الرغم من ذلك الحجم الهائل من الأوراق المليئة بلغة بيروقراطية، لا تؤدي إلى أي نتيجة، تختم الوثيقة كلامها بتأكيد ضرورة حكم برقة، بكل الوسائل الممكنة المتاحة، وأن الحكومة مستعدة لأن تعمل بكل رحابة صدر على ترجمة المقترحات التي قدمتها كل الجهات المسؤولة في مختلف المناطق إلى إجراءات سياسية وإدارية.

وفي تقرير يعود إلى أغسطس 1941 حول الوضع في منطقة المرح، تظهر بوضوح شديد المشكلات التي نجمت عن حالة الحرب على مجتمعات الاستيطان الزراعي. فقد تعرضت الورشة التي كانت موجودة في المرح، ونقلت إلى مادالينا، لأضرار كبيرة خلال الاحتلال: فقد تقلص عدد العاملين، ثم عند عودة القوات الإيطالية، كان من الضروري العمل على إصلاح كل المعدات المعطلة. وكان يجب إعادة بناء الآبار التي دمرها الإنجليز. وكان الموسم قد بدأ على نحو سلبي، حتى قبل الاحتلال، بسبب نقص كمية الأمطار ورياح القبلي الحارة، ما أدى إلى دمار موسم حصاد القمح تماماً. وإلى تردي الموسم، أضيفت الخسائر في الحيوانات لدى العرب، التي اتجهت للرعي في المناطق المزروعة: ومع عودة القوات الإيطالية ابتعدت قطعان الماشية. وعلى الرغم من إنشاء محكمة في المرح لمحاكمة الليبيين الذين تلطخت أيديهم بجرائم أثناء مرحلة الاحتلال الإنجليزي، فإن المطالب التي وجهت إلى سلطات الاستيطان لاحترام الحدود المقررة للرعي لم تجد استجابة من القبائل التي ظلت تجول بقطعانها في المناطق المخصصة للاستيطان. وفي عدد من المجتمعات تعالت الشكوى من الضرر الذي وقع على المناطق المزروعة: فكان المحصول أقل حتى من البذور، وفي

كثير من الحالات تضرر المحصول من رياح القبلي الحارة، وانتهى بتقديمه علفا للحيوانات. وفي قرية بيرتا ولويجي دي سافويا تضررت حتى أشجار الكروم من الحيوانات: إذ تقول الإحصاءات أن حوالي نصف المحصول قد تضرر، وأن ما يقرب من عشر المناطق المزروعة بات بحاجة إلى إعادة بناء من جديد. ولم يكن الذنب يرجع فقط إلى الحيوانات، فقد أضيف إلى ما فعلته المعيز والإبل، ما فعله العربي، الذي يقدم على قتل النبتة أو يمنع عنها الماء لأنه يرى أنها تمثل وجودنا على هذه الأراضي التي كانت في الماضي كلها ملكا لهم. وقد أدى نقص الأعلاف إلى قرار بيع أو ذبح الأبقار، الذي أدى بدوره إلى تقليص أعمال الحرث.

ولم يكن الحال في جميع المستوطنات متشابهًا: فقد كان سكان المستوطنات التي أنشئت سنة 1938 يتمتعون بموارد غذائية أفضل، وذلك لإمكان جمع حصصهم التي توزع عليهم إلى ما تنتجه مزارعهم، ولكنهم يرفضون منح أي شيء من إنتاجهم إلى الغير. وكان المخزون منصوصًا عليه في عقد المشاركة، ولكن مدة العقد قد انتهت بالنسبة لعدد من المستوطنين في المرحلة الأولى، الذين كانوا، على الرغم من اعتراض المؤسسة، يبيعون منتجاتهم مباشرة إلى الحيش.

وقد كان الموقف بالنسبة للمستوطنين، الذين قدموا سنة 1938 و1939، أكثر صعوبة بكثير: فقد اقتصر المواد التموينية على الدقيق، وكانت الحصص المقررة كثيرًا ما تصل متأخرة جدًا. وقد أصبحت الحصص المقررة غير كافية، نظرًا للارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة، واختلاف عدد الأعضاء العاملين في العائلات، ما دفع هؤلاء للبحث عن عمل في مزارع أخرى، أو في المجمعات

العسكرية، للبحث عن دخل إضافي. وقد توقف التزويد بالمياه في العديد من المجمعات، وأخذت تسجل باستمرار حوادث تصادم مع السكان العرب بخصوص المراعي، حيث أصبح الرعاة العرب يقتربون كثيرًا بنجوعهم من مناطق الاستيطان.

ومع كل الأضرار التي وقعت، فبناء على التحليل الذي قام به موظفو وزارة أفريقيا الإيطالية، الذين أرسلوا إلى هناك بعد استعادة برقة، يبدو أن المستوطنين قد واجهوا صدمة الحرب بروح إيجابية جدًا: كان موقف عائلات المستوطنين في العموم جيدًا. وقد كان الفلاحون في المناطق الأكثر تضرراً (الجبل) هم من قدامى المستوطنين، ومن ثم كانت لديهم بعض الموارد في مزارعهم. في البداية شعروا وكأنهم مقاتلون، ولكنهم، في الوقت نفسه، كانوا يبحثون عن الحصول على ما يمكنهم الحصول عليه من منتجاتهم التي كانوا يبيعونها إلى الجيش. وخلال الاحتلال الإنجليزي تصرفوا، ولو باستثناءات قليلة، بنظام، ووفق الروح الإيطالية، ويمكن تأكيد أنه، بعد إعادة النظام، وفيما يتعلق بالتجاوزات المقلقة للعرب المسلحين، كان الموقف في عمومهم مرضيًا.

وقد ظلت العلاقات مع السكان العرب متوترة، وظلت تقع حوادث عصابات، على الرغم من قيام السلطات الإيطالية بجملة من الإجراءات العنيفة. وقد كانت السلطات راضية في العموم عن الطريقة التي تحمل بها المستوطنون والمؤسسة عواقب الاحتلال، على الرغم من أن التحقيق الذي تم حول الأحداث خلال الاحتلال وتصرفات المستوطنين قد كشف عن بعض نقاط الضعف. وقد أعد مفوضو PNF تقريراً تضمن أسماء بعض الأشخاص الذين ينصح بترحيلهم

لأسباب سياسية. وكان لازماً معاقبة من تركوا مواقعهم على الرغم من الأوامر التي تحظر ذلك: فتم نقل بعضهم إلى قرية مادالينا، في انتظار اتخاذ إجراءات تأديبية ضدهم. وقد شمل ذلك مينوتشي نفسه الذي كان يشغل منصب مدير منطقة المرج، واتهم بأنه نشر تقريره عن الحوادث في برقة، فتم عزله واستبداله. ولم يؤد تسليم مهامه إلى القائم بالأعمال جاي فيا إلى تجاوز سوء الفهم الذي نشأ مع أجهزة الحزب الفاشي، الذي كان يمارس ضغوطاً للدفع بموظفي المؤسسة لتحمل مهام سياسية. يستنتج هذا من عدد من الوثائق، التي تعالج الموقف بطريقة مقصودة، دون تحليل الأسباب بطريقة واضحة. وقد جاءت من روما تعليمات محددة موجهة إلى جياي فيا دي: إقامة علاقات وطيدة مع السلطات المدنية والسياسية والعسكرية في المستعمرة. توطيد العلاقات مع المستوطنين، وتقديم القدر الممكن من المساعدة لهم. وفعل المطلوب لجعل المؤسسة نقطة دعم للجميع، سواء المدنيين أو العسكريون في المستعمرة. أن تكون متعاوناً فعالاً للحزب، الذي كان في تلك الظروف يتحمل مسؤوليات كثيرة مهمة لتحقيق المصلحة العليا للوطن.

وقد أرسل أحد مستشاري المؤسسة، هو جوتيريس دي سبادافورا، إلى ليبيا لمحاولة إيجاد حلول للمشاكل المالية مع حكومة المستعمرة، لكن محاولته باءت بالفشل. لقد كان جزء من المشكلة يتعلق بالمراكز الزراعية المخصصة للمسلمين، ولذا لم تتمكن المؤسسة من استرجاع المصروفات المتصلة بالأعمال التي تم تنفيذها. وهذا يتصل بكل الأعمال التي نفذت في مجمع ألبا وفيوريتا، خاصة باثنتين وثلاثين عائلة كانت تعيش فيها في سبتمبر 1941، وكانت تمارس فيها حياة عادية، في قرية المحمرة، الأعمال التي أنجزت في 100 مزرعة، تمت

وسكنت فيها عائلات مسلمة، و32 مزرعة، اكتمل فيها بناء المساكن وشبكات المياه، ولكنها لم تسكن، و32 مزرعة لم يتم فيها سوى بناء المساكن. أما قرينا نعيمة وجديدة (أنشئت على التوالي 50 و80 بيتا استيطانياً) فالمعلومات عن المشكلات التي وقعت فيها ليست دقيقة. وحتى بالنسبة لخطط الاستيطان لسنة 1940 كان الخلاف مع حكومة المستعمرة كبيراً جداً. في الواقع لئن كانت الأعمال في إطار هذه الخطة قد توقفت بسبب توقع نشوب الحرب، فإن المؤسسة كانت قد أنجزت إنشاء مساكن وأعمال أخرى تم إيقاف سداد تكاليفها: ففي تاكنس - مثلاً - لم تكن قد أنشئت المزارع، وإنما اقتصر العمل على بناء 27 بيتاً استيطانياً، وتركز النزاع حول طريقة دفع التعويض عما تم إنجاز من الخطة ومداه، وما لم يتم إنجازه.

وخلال فترة الجمود الذي سببته الحرب فكرت وزارة أفريقيا الإيطالية أن تقترح ميزانية، في محاولة لتجاوز المصاعب المالية، وخاصة المشكلة العويصة المتعلقة بالتكلفة السياسية - الاجتماعية للاستيطان الزراعي، الذي، كانت المؤسسة ترى أنها يجب ألا تؤثر على أرصدها، وأنها يجب أن تتحملها حكومة الدولة. وكان أحد الحلول الممكن تصورها هو الفصل، عند حساب التكاليف، بين تلك التي كان يفترض أن تغطي من خلال سياسة اقتصادية بحتة، وتلك التي تتجاوز الحدود الاقتصادية للعمل، وصولاً إلى نوعين من النتائج النهائية: حسابات اقتصادية، وحسابات سياسية - اجتماعية لبرنامج الاستيطان.

وقد نجم عن هذه الإشكالية التي كان يمكن أن تعد مسألة جدال بيزنطي حول الجانب المادي، لا جدوى من ورائها، نتائج عملية مهمة: فحيث إنه لم

تتضح تماماً كل جوانب الموضوع، فلم يكن ممكناً تحديد التكاليف التي تم تحملها لإنشاء المزارع، ومن ثم فلم يكن ممكناً تنفيذ عملية نقل الملكية التي تم النص عليها في العقود.

وإضافة إلى المعضلة المالية التي نشأت بين المؤسسة والحكومة، كانت عملية تملك المستوطنين للأرض عملية معقدة، بسبب ما جاء في نصوص العقود، التي كانت تميز أحد الأطراف على بقيتها، على نحو كان يؤدي إلى السخط وعدم الرضا.

في الحقيقة، كان العقد المبرم مع العائلات الموجهة للمجمعات الأربعة الأولى (في 1933 و1934) ينص على بدء استرجاع الملكية بعد خمس سنوات من العمل بالمناصفة، متضمنة عائدات مالية. وفي نهاية السنة الخامسة، كما ينص على ذلك العقد، يتم تحديد الثمن المطلوب للمزرعة، متضمناً قيمة الأرض الأصلية، والمصاريف التي صرفت على استصلاحها، إضافة إلى قيمة بعض المصروفات العامة. وهكذا يكون المستوطنون قد حصلوا على الملكية، مع الالتزام بدفع قيمة التعويض، وفق خطة لسداد الأقساط المستحقة خلال عدد محدد من السنوات. وعلى أساس هذا العقد يصبح المستوطنون، بحلول سنة 1938، مالكين في مراكز بيضا ليتوريا ولويجي دي سافويا، ثم في سنة 1939 في راتسا وبيرتا، ولكن تم تأجيل الموعد المحدد لذلك: بادئ ذي بدء، ونظراً لعدم التزام الإدارة الاستيطانية بالإجراءات الإدارية التي كانت لازمة لإتمام نزاع ملكية الأراضي، كانت ما زالت تلزم إجراءات المسح العقاري، التي لم يكن ممكناً بدونها منح شهادة الملكية العقارية. من جهة أخرى لم يكن قد تم الاتفاق مع الحكومة

لتحديد قيمة التعويض عن الملكية، بسبب اختلاف التقدير حول التمويل، كما سبقت الإشارة، وأخيراً لم يكن قد تم بعد الاتفاق مع صندوق الادخار حول خطة تمويل القروض العقارية ومواعيد سدادها.

وقد كانت بنود العقود الموقعة مع المستوطنين في المجمع الخامس من المجمعات الزراعية المنشأة في برقة، وهو مجمع أمبيرتو مادالينا، الذي يقع، كما سبقت الإشارة، غير بعيد عن مدينة المرج، وكان قد تم إنجازه منذ سنة 1936. وفي هذه الحالة كان العقد ينص على مدة 10 سنوات، تقوم على تقاسم المحصول الناتج من الزراعة السنوية بين المستوطنين والمؤسسة: هذه الأخيرة كان عليها أن تتكفل بتغطية كل التكاليف المطلوبة، وأن تدفع للعائلات مقدماً نقداً، لضمان الحصول على دخل سنوي قدره 1500 ليرة، لكل وحدة إنتاجية. وفي نهاية السنة العاشرة تقسم المزرعة إلى قسمين: في القسم الأول يصبح المستوطن مالكا، بنفس الشروط التي اتبعت في المجمعات الأولى في الجبل، بينما يكون القسم الثاني ملكاً للمؤسسة، التي يمكنها أن تخصصها لعائلة استيطانية أخرى. وقد تم اعتماد هذا العقد مع أول 25 عائلة وصلت إلى مجمع مادالينا سنة 1937، ولكن، في سنة 1939، تم تعديل العقد بحيث تقلصت مساحة المزرعة من 50 هكتاراً إلى 25، من أجل تخصيص جزء من الأرض للمستوطنين من الموجة الثانية. ومن هنا لم يعد العقد القديم قابلاً للتنفيذ، وفي انتظار اعتماد صيغة عقد جديدة، اعتمد نظام المناصفة.

سنة 1936 تم إعداد صيغة عقد أكثر تفصيلاً، عرض على كل المستوطنين الجدد في طرابلس. وفي هذا العقد تم تحديد الزراعات المطلوب

إنجازها والمساحات المخصصة لها، والمرتببات التي تمنح لأفراد العائلة، ثم تقاسم المنتجات، المبالغ المدفوعة مقدماً لغرض تأثيث البيت وشراء الحيوانات. وكان هذا العقد ينص على أن على المستوطن أن يحافظ على كل ما يعهد به إليه في أحسن حال. كان جزء من المزرعة يخصص لزراعة الخضر، لتوفير ما تحتاجه العائلة، كما يسمح للمستوطن بتربية حيواناته المستأنسة في منطقة محددة، بحيث لا تحدث أي أضرار بالمزروعات. وفي نهاية السنتين الأوليين يوقف الراتب، ويتم تقدير قيمة الدين الكلي المطلوب من المستوطن. ومع بداية السنة الثالثة تواصل العائلة إدارة المزرعة دون الحصول على راتب، ولكن مع إمكانية الحصول على سلف في شكل سماد وبذور. وكذلك خصم القيمة المحصلة من بيع منتجات المزرعة، حسب أسعار السوق.

وفي نهاية السنة العاشرة يحصل المستوطن على الملكية الكاملة لنصف الأرض التي كانت قد خصصت له: أي نصف المساحة المخصصة لزراعة الأشجار، ونصف المساحة غير المزروعة، وكذلك المنزل وشبكة المياه اللازمة لإيصال الماء. وعند إتمام عملية تحويل الملكية يتم التسليم والاستلام، وتكون الأرض خاضعة لرهن يقضي بعدم إتمام نقل الملكية في حالة عجز المستوطن عن سداد ما عليه من ديون في الأجل المحدد. وفي جميع الأحوال كان يجب سداد الدين في مدة أقصاها عشرون سنة. وفي بنود أخرى ينص العقد على إمكانية قيام المستوطن بتأجير جزء الأرض الذي لم يكن من نصيبه، والشروط اللازمة لتحويل أعضاء آخرين من العائلة باستثمار تلك الأرض. وفي المقابل تتحمل المؤسسة المسؤولية عن العمل لجعل حياة المستوطنين تسير في أفضل

الأوضاع الممكنة، حتى فيما يتعلق بالحاجات الدينية وتوفير التعليم الابتدائي للأطفال.

كما أن الاتفاقات الموقعة في إطار خطة الاستيطان السكاني المكثف، ابتداء من سنة 1938، كانت مختلفة. فقد نصت هذه الاتفاقات على أن الدولة تتحمل كل نفقات الاستصلاح: فكل مزرعة ستتم إدارتها وفق خطة معدة مسبقاً (نظامية)، كانت تتضمن كل الأعمال التي يجب أن تنفذ، وتنظم العلاقة بين الدولة والمؤسسة، وبين المؤسسة والمستوطنين، سواء فيما يتعلق بالتمويل، أو ما يتعلق بإدارة المزرعة ومنتجاتها. وكان يرفق بكل خطة تحليل لتكاليف التحول في ملكية الأرض، إلى شكل مزرعة نموذجي: وعلى هذا الأساس تم النص على اقتضاء مساهمة الدولة من خلال القروض وفوائدها، التي تقدم مسبقاً من الـ ECL، ثم يسدها المستوطنون، في مدة تتراوح بين خمس وثلاثين وأربع وثلاثين سنة. ولحساب قيمة المزرعة يتم حساب المصروفات التي صرفت على استصلاح الأرض، إضافة إلى المصروفات العامة وتكاليف الإدارة.

ومن أجل تنظيم العلاقة بين المؤسسة والمستوطنين، في إطار مشروع الاستيطان البشري المكثف، تم إعداد عقد استيطان خاص، يميز بين المزارع المروية وغير المروية، بتحديد مدد مدفوعة الأجر: سنتان للنوع الأول، وثلاث سنوات للنوع الثاني. وخلال الفترة مدفوعة المرتب على المؤسسة أن تدفع صكوكاً شهرية لعائلات المستوطنين، بناء على وحداتها العاملة وأعمار أفرادها، وأن تتحمل كل مصاريفهم مقابل إعداد وإدارة الأرض. وخلال هذه الفترة تخصم أثمان المنتجات التي تنتجها المزارع من الثمن المقدر لها. وفي نهاية الفترة مدفوعة

الأجر يتم تحديد الثمن الذي سيحسب دينا على المستوطن، الذي يصبح في المراحل التالية (التي تمتد إلى ثلاث سنوات بالنسبة للأرض المروية، وخمس سنوات للأراض غير المروية)، شريكا بالنصف في الملكية. وخلال فترة المشاركة هذه تقسم واردات الأرض ومصاريها إلى قسمين متساويين بين المستوطن والمؤسسة. وفي نهاية نظام المناصفة تبدأ مرحلة التعويض، فتتحمل عائلة المستوطن كل المصروفات، وتتحصل على كل الواردات من استغلال الأرض. وعند نهاية فترة المشاركة تبدأ عملية سداد التعويض: فيتم خلال الخمسة عشر عاماً سداد ثلث الدين، ثم يتم سداد الثلثين الباقيين خلال الخمسة عشر عاماً التالية. وهكذا ستمنح الملكية النهائية للمستوطن ابتداء من السنة الثامنة عشرة من بداية التحول للملكية.

وبناء على القواعد المنصوص عليها في العقود الأولى التي كانت تتعلق بالمستوطنين الأوائل (وهم، كما يذكر، الذين وصلوا إلى برقة بين سنة 1933 و1934 في قرى بيضا ليتوريا وبريمافيرا ولويجي راتسا ولويجي دي سافويا وجوفاني بيرتا)، والتي تنص على أن المركز القانوني للإدارة يجب أن يتطور بالتدريج حتى يبلغ مستوى الملكية التامة. في الواقع، كما سبق القول، كان العقد ينص على أن المستوطنين سيعدون، خلال خمس السنوات الأولى، شركاء بالمناصفة، ثم سيصبحون، خلال الفترة التالية، متجهين إلى تولي الإدارة المباشرة للمزارع، ثم ملكيتها. وعلى كل حال في بداية سنة 1940 كانت الاتفاقات الموقع عليها في بداية 1933 و1934 قد انتهت مدتها القانونية، ولم يتم تعديلها، ما أدى إلى انتشار حالة من الغضب لدى المتسوطنين، الذين كانوا يطالبون بتنفيذها.

وقد طالبت حكومة المستعمرة بإعداد عقد جديد، واقرحت أن يمنح كل الدخل الوارد من الإنتاج الزراعي، خلال الفترة 1939-1940، للمستوطنين الذين يكونون قد قضوا في المزارع خمس سنوات. وقد كان هذا مستحيلا بالنسبة لـ ECL، سواء بسبب الموقف الإداري، أو لعدم قيام مصلحة السجل العقاري برسم حدود الأراضي. وكانت ثمة مشكلات عديدة تحول دون إعداد عقد جديد، من جهة أن التحول إلى الإدارة المباشرة كان يتطلب أن يقوم المستوطنون باستثمار الأرض على نفقتهم الخاصة. وبما أن كل التكاليف كانت، حتى ذلك الوقت، تتحملها المؤسسة، التي قامت إضافة إلى ذلك بدفع أموال مقدما لعائلات المستوطنين، حسب احتياجاتها، ولكي يمكن إعادة تعريف الموقف التعاقدى الجديد كان من الضروري تحديد قيمة الدين الذي كان على المستوطنين سداه قبل أن يصبحوا مالكين. وكان واضحا أنه كان على المستوطنين أن يسددوا، وفق مواعيد محددة، الدين المستحق عليهم، ولكن حتى تلك المرحلة لم يكن قد أصبح ممكناً حساب التكاليف التي تم دفعها لكل مزرعة، وكذلك حساب قيمة الديون الفردية: ولذا فلم يكن ممكناً صياغة عقود جديدة، قبل إجراء هذا الحساب.

وقد تم اقتراح مواصلة العمل وفق نمط عقود المشاركة، على الأقل حتى نهاية الحرب، وعودة الأمور إلى طبيعتها، مع اعتبار أنه لم تكن كل المزارع الاستيطانية قادرة على الاكتفاء الذاتي، وبشكل عام ربما كان ممكناً توقع فترة انتقال من نظام المشاركة إلى الإدارة المباشرة، وفق شروط أكثر إيجابية لصالح المستوطنين الذين يثبتون قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

حكومة المستعمرة لم تلح على صياغة عقد جديد، وتم إزاحة هذه المسألة جانباً. لكن العلاقات بين مديرية درنة ومراكز الشرطة كشفت عن وجود حالة من التذمر لدى عائلات المستوطنين، الذين كان يفترض أن يجدوا أنفسهم، ابتداء من سنة 1940، قد تخلصوا من وضعية المناصفة، وأصبحوا يحصلون على التعويض، شاعرين بأنهم قد تمت سرقة ثمرات عملهم. ومن ثم بدأت مرحلة حرب اقتصادية، قام فيها المستوطنون بامتلاك ما ينتجونه، من خلال قيامهم ببيعه مباشرة، دون جمعه لباقي المنتجات، كما تنص على ذلك عقود المناصفة. وإزاء عجز المؤسسة عن فعل أي شيء إزاء هذا الموقف، أخذت تشتكي أمام السلطات العليا، تطلب منها التدخل، ولو بالقوة إذا اقتضى الأمر، للدفاع عن مصالحها.

وكان مما زاد من ذلك الخلط، كما تقول سلطات الحكومة، عدم المعرفة الدقيقة بالموقف المالي والإداري لكل مزرعة، من حيث إن المستوطنين لم يكونوا يعرفون حجم الديون التي تراكمت عليهم. ومن ثم طلبوا صياغة جديدة لكتيبات الاستيطان، التي يجب أن تدون فيها الأرقام المتعلقة بالديون والأرصدة المتوفرة لكل عائلة: بما يمكن كل عائلة من معرفة موقعها. بيد أن أجهزة المحاسبة لم يكن بوسعها القيام بهذه المهمة، ما اعتبر نقصاً كبيراً. وقد اتخذت حكومة الاستيطان موقفاً لصالح المزارعين، بطلب إنهاء نظام المناصفة والمرور إلى التعويض: وحيث إن هذا لم يكن ممكن التنفيذ، لأسباب بيروقراطية، فقد كان من شأن اتفاق غير رسمي أن يضمن أن يصبح إنتاج المزارع، اعتباراً من موسم 1939-1940، لصالح المستوطنين.

ووفق نصوص العقود، كانت ستكون قد استوفت مقومات البدء في التعويض 294 عائلة في المجمعات الأولى في الجبل، وبالتحديد 80 في راتسا، و77 في بيضا ليتوريا، و77 في لويجي دي سافويا، و60 في بيرتا. وكانت هذه العائلة ستحصل على الملكية التامة لأراضيها قبل غيرها من العائلات، وكان بعض المستوطنين قد حصلوا على هذا الاعتراف: فالحقيقة أنه بمناسبة زيارة الملك فيتوريو إيمانويل إلى ليبيا، في 31 مايو سنة 1938، حصل ستة مستوطنين، من بين الأكثر جدارة وجدية في العمل على الملكية، خلال احتفال أقيم في مجمع بيرتا لتوريا. وفي حضور إيتالو بالبو قام الملك بنفسه بتسليم صكوك الملكية لستة من أرباب العائلات من هذا المجمع كانوا قد وصلوا إلى برقة في 1933، وقامت الصحف بدعاية واسعة لهذا الاحتفال.

وفي مواجهة الضغوط التي مارستها الحكومة اضطرت المؤسسة لقبول اتفاقات كانت تستجيب للهدف الذي كان يسعى إليه المستوطنون، لكن دخول إيطاليا الحرب وما نجم عنها من أحداث أدى إلى تأجيل اتخاذ القرار النهائي. وبينما كان ممكنا القول بأن النشاط الزراعي في برقة كان قد توقف تماماً، ابتداء من ديسمبر 1941، كان الوضع في طرابلس أقل خطورة. فقد كانت الأعمال في المجمعات تسير بانتظام، وعلى الرغم من وجود بعض مشكلات حقيقية ذات صبغة مادية، فإن الأعمال في كثير من المزارع كانت في أوضاع إيجابية جداً. ولهذا اقترحت حكومة وزارة أفريقيا الإيطالية، نظراً لقرب انتهاء المدة المقررة لنظام المناصفة، البدء في إجراءات نقل الملكية بالنسبة للمزارع التي كانت أصلاً مستقلة.

وقد كانت الوزارة تولي هذا الأمر أهمية سياسية كبيرة، في تلك الفترة الحرجة، ولو من حيث مغزاها الرمزي، فقد كانت النتيجة المرجوة، ولو على الصعيد النفسي، مهمة جدًا. فبالنسبة للمؤسسة كان من شأن التنازل عن الملكية أن يسهم إلى إعادة علاقة الثقة التي تأثرت سلبيًا بما قام به بعض المستوطنين، الذين، كما سبق القول، كانوا يشعرون أنهم قد تعرضوا لسرقة حق من حقوقهم المشروعة، ومن ثم قرروا عدم تسليم منتجاتهم. وما لم يتم تشديد الرقابة البوليسية (وهو ما كان البعض يتطلعون إليه، ولكنه في تلك الحالة من الاضطراب لم يكن مرغوبًا فيه بالنسبة للحكومة)، كان من الضروري التنازل والبحث عن نمط جديد من التوازن. وعموما تم قبول مقترح الحكومة: فتقرر أن يصبح المستوطنون في مزارع طرابلس التي اكتملت فيها الأعمال المخطط لها، بحلول شهر أبريل 1942، مالكين، مع الالتزام بمواصلة العمل للحفاظ على الأراضي في أتم حالات الصلاحية والجدوى، وسداد الديون المقررة على الأرض.

ولتقدير قيمة المزارع تم اعتماد متوسط للسعر: 150.000 ليرة لمزارع مجمعات بريفيليري وفندق تاجورا، و190.000 ليرة لمزارع أوليفيتي. وتم اعتماد الإجراءات الإدارية بسرعة، وفي 9 مايو 1942، تم منح الملكية في هذه المجمعات الثلاثة لست وخمسين مزرعة، ثم منحت الملكية لاثنتين وخمسين مزرعة أخرى في شهر أكتوبر من السنة نفسها.

وفد شهدت احتفالية تسليم صكوك الملكية في شهر مايو مشاركة الحاكم العام باستيكو، الذي قدم خاصة لحضور هذه المناسبة بالطائرة، من جبهة برقة: وقد خصصت الصحافة مساحة كبيرة لتغطية هذه العملية والاحتفالية التي أقيمت

بمناسبتها، بتعليقات حماسية. وقد قام باستيكو بتسليم الشهادات خلال احتفال أقيم في قرية أوليفيتي، ألقى فيه كلمة أيضاً المفتش التابع لـ PNF إندريك. وقد أكد باستيكو، وهو يذكر التحاق مئات من المقاتلين الذين لوحث بشرتهم حرارة الشمس، عندما كانوا يواجهون العدو، أكد "أن هذا الاحتفال اليوم يذكرنا بتقاليد روما القديمة، بإعادة الحياة إلى الأرض، والحصول منها على الثمار الوفيرة، فكان المستوطنون جنوداً أصيلين، ساهموا بجهودهم وعرقهم في تحقيق النصر. وبعد ظهيرة اليوم نفسه أقيم حفل آخر مشابه في مجمع بريغلييري. هناك أشاد مستشار الـ ECL جوتيريز دي سبادافورا بما قام به المستوطنون، وما اعتبره انتصاراً للروح ضد الغموض، وتأكيداً كبيراً للروح الإيطالية، وإنذاراً قوياً للعدو الذي يحيط بنا، ورمزاً لروح التمسك بتراث الاستيطان، الذي يحمل الحضارة بطبعه، ويستلهم قائده ورجاله من كل اتجاه. وكان الخطيب يعبر عن تأكده من نتيجة الحرب في جبهة برقة، مختتماً خطابه بهذه الكلمات: ولتصل في هذه الأثناء الأخبار إلى الدوتشي عن هذا الانتصار المتواضع، وليس أقل قرباً إلى قلبه، فتحرير الأرض، مصحوباً بالصرخة المدوية "سوف ننتصر".

وقد كان لتسليم المزارع للمستوطنين في طرابلس، في مايو 1942، نتائج إيجابية: فقد تم على الفور تسجيل زيادة في الإنتاج وفي العمل، وخلال الأشهر التالية أدى المالكون الجدد مقدماً جزءاً من قيمة الديون. وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى تغير في موقف عائلات المستوطنين تجاه العمل: فحتى النساء، اللاتي بقين في الماضي غائبات تماماً عن أي عمل زراعي، أصبحن يذهبن إلى الحقول، ما أدى إلى زيادة في العمالة في كل مزرعة. وقد أدى تسليم صكوك الملكية على المستوطنين إلى بث الحياة والحيوية والأمل في نفوسهم:

لم يعد هناك أي تمييز وفق العمر أو الجنس، فالجميع يتنافسون في العمل في الحقول. وحتى الأطفال شاهدناهم وهو يعودون من مدارسهم، فيركضون نحو الحقل، لتبادل العمل مع الأب خلف المحراث، وقيادته بمهارة خبير، وبنفس تميز الأستاذ، ناثرين باليد البذور في الأرض المحروثة.

ويبدو أن روح التشبث بالأرض لدى المالكين الجدد قد زادت قوة. فقد تمكن المستوطنون المالكون الجدد في مجمع بريفالييري من بيع بعض رؤوس الماشية محققين أرباحاً كبيرة. ودفعوا نصف ما كسبوه تقريباً لدفع جزء من الديون. وكان العام الزراعي تنبئ بأنها ستكون إيجابية جداً: فالأعلاف التي أصبحت متوفرة كانت أكثر من حاجة الاستهلاك، ما أدى إلى التفكير في بيع ما يفيض منها، بيد أن القمح لم يكن محصوله كافياً بسبب نقص الأمطار، وإن كان يكفي لاستهلاك العائلات: وكان محصول العنب مبشراً. واتجه المستوطنون الذين استلموا صكوك الملكية في مجمع فوندوكو إلى: وبالوصول على مزيد من العزة والكرامة، إضافة إلى إدراكهم لمراكزهم الحديدية، التي كانوا بطبيعة الحال سعداء بها وفخورين، سرعان ما تكيفوا مع صورة المالك المزارع مباشرة. وقد نشأت لديهم جميعاً تقريباً روح لطيفة من التنافس الشريف، لم تكن في الماضي موجودة لديهم. وجدير بالذكر أن عدداً من نساء صقلية، اللاتي لم يكن حتى ذلك الوقت يقبلن العمل في الحقول ولو مقابل ذهب الأرض، اتجهن للمرة الأولى للمشاركة في العمل إلى جانب أزواجهن، في موسم درس الحبوب.

وفي مجمع فوندوكو حصل شبان من أبناء المستوطنين في 17 و18 سنة من أعمارهم على أعمال في ورش في طرابلس، مقابل راتب يومي بين 45 و50

ليرة: وكانت العائلات التي تفقد بهذه الطريقة جزءاً من قوتها العاملة تعوضها بالعمالة المحلية، وتدفع لها جزءاً من أجورها نقداً والباقي كميات من إنتاج المزرعة. وحتى المستوطنون الذين لم يصبحوا بعد مالكين، صاروا ينظرون إلى المستقبل بكثير من الثقة، كما دل على ذلك تلك الحماسة للعمل، ومختلف مظاهر النشاط الداخلي.

فيما بعد طلب مستوطنون آخرون الانتقال إلى الملكية، ومن ثم تقرر زيادة عدد التخصيصات للمزارع في المجمعات نفسها. وقد كلفت المكاتب الفنية بتحديد قيمة الدين حسب المعايير التي اتبعت في العمليات السابقة. وبما أنه كان مقرراً أن تحول إلى الـ ECL المزارع التابعة للمعهد القومي الفاشي للتكافل الاجتماعي، من حيث إن عددًا من هذه المزارع كان في مرحلة متقدمة من التجهيز، فقد تقرر أن يتم تخصيصها بمناسبة الاحتفال التال المقرر في 28 أكتوبر في تلك السنة: ففي هذا التاريخ كان مقرراً أن توقع عقود ملكية جديدة، حتى لعدد من المزارع في منطقة العزيزية.

وقد طلبت 52 عائلة الحصول على ملكية مزارع: 10 في العزيزية، و6 في بريفيليري، 15 في فوندوكو، و21 في أوليفيتي. وقد كانت قلة الطلبات التي وصلت من مجمع بريفيليري نتيجة لسوء أحوال المناخ تلك السنة: وفي فندوكو بلغ عدد المزارع المملّكة 24 من مجموع 27 مزرعة في المجمع، وفي مجمع أوليفيتي 45 مزرعة من 49. وكان المتوقع أنه بحلول العام الزراعي التالي تصبح كل المستوطنين في هذين المجمعين مالكين. وحتى في مجمع كريسيبي، في منطقة مصراته، وصلت طلبات لتملك عشرة مزارع، ولكن إجراءات إعداد عقود

جديدة كانت المؤشرات تنبئ بأنها ستكون أطول مما كان متوقعًا، ولذا تقرر تأجيل التملك إلى السنة التالية. وقد تم في الأيام الأخيرة من شهر أكتوبر، في قرية بريفيلييري، خلال احتفال خاص، تسليم اثنتين وخمسين شهادة ملكية.

وكما سبقت الإشارة، حتى فيما يتعلق بالمزارع المنشأة في المجمعات القديمة في برقة (بيضا، راتسا، سافويا، بيرتا)، وضعت صيغ جديدة للعقود، ولا سيما ما يتعلق بحساب الدين: بيد أن عمليات الغزو الإنجليزية المتلاحقة فرض تأجيل اتخاذ أي إجراء، لإتاحة فرصة للمؤسسة لمعالجة ما وقع من أضرار.

وقد أثرت هذه المسألة حوالي منتصف سنة 1942، عندما تمت إعادة تنظيم الشركات، وحالت مشكلة فنية دون إيجاد حل لها: فقد كان ينقص الرفع المساحي لمناطق الشركات، وفي تلك الظروف كان حلها يتطلب الكثير من الوقت. ومن ثم تم البحث عن فتوى قانونية للتعجيل بالإجراء القانوني المطلوب: فاقترح صياغة "تعهد بالتخصيص"، بنفس المعايير والشروط التي تم على أساسها التملك، كما تم في مزارع طرابلس، ولكن بدون الرفع المساحي. وحالما يتم الرفع المساحي يتم صياغة التنازل النهائي عن الملكية، دون الحاجة إلى إجراء تغييرات أو إضافات مهمة. وبناء على هذا المعيار تم تقدير قيمة المزارع: فكان متوسط قيمة المزرعة 129.249 ليرة، وكان على المؤسسة أن تدفعها، مع الأخذ في الاعتبار أن القيمة الكلية للمزارع في المجمعات الأربعة يقرب من 38 مليوناً.

وقد كان الإلحاح على التعجيل بإنهاء هذا الإجراء، الوارد من وزارة أفريقيا الإيطالية، يقوم على التفكير في أن الملكيات الزراعية الصغيرة المنشأة في برقة

لن تكون لها القدرة على تحمل أي أعمال انتقامية، إذا ما كانت مآلات الحرب في غير صالح إيطاليا. ومن ثم تم تبادل عدة مراسلات وأفكار حول الطريقة المناسبة لتحقيق ذلك: منها تصميم صيغة لتمليك المزارع للمستوطنين الذي يستحقون ذلك، وتمت مناقشتها وإقرارها من الجهات المختصة، فتقرر أن تتم صياغة العقد الجديد الخاص بمجمعات بيضا وراتسا وسافويا وبيرتا في 28 أكتوبر تلك السنة.

وكان يفترض أن يدخل العقد الجديد حيز التنفيذ مع بداية السنة التالية. ما يعني بالضرورة أن العقود الماضية، التي تمتد مدة سريانها لخمس سنوات، قد تم بالضرورة تمديد مدة سريانها، من حيث إنها كانت في الواقع قد انتهت صلاحيتها سنة 1938 في مجمع بيضا وسافويا، وفي 1939 في مجمع راتسا وبيرتا: لكن هذا لم يرض المستوطنين، من حيث إنه لم يكن في مصلحتهم. في الحقيقة إن احترام المدد المنصوص عليها في العقد الأصلي يعني أن كل الإنتاج الذي تحققه المزرعة، ابتداء من السنة الخامسة المنصوص عليها في العقد، سيؤول للمالكين الجدد، ولكن في حالة تأخير المواعيد سيفقد المستوطنون حصتهم المنصوص عليها في عقود المناصفة، خلال المدة التي مرت قبل توقيع العقد الجديد. وبناء على طلب وزارة أفريقيا الإيطالية تقرر أن تحسب الحصص المقررة في عقود المناصفة بما يحقق مصلحة المستوطنين، من خلال تحديد قيمة الدين، بما ساعد بحلول 1941 على الوصول إلى اتفاق عام جديد.

في العقد الجديد، الذي يتضمن وعدا بالبيع، حدد متوسط قيمة المزرعة (مشملا على المنزل والإسطبل والحيوانات ومعدات العمل ومساحة من الأرض

تتراوح بين 25 و30 هكتاراً) بحوالي 130.000 ليرة، تسدد خلال 20 سنة، في شكل أقساط نصف سنوية، متضمنة نسبة من الفوائد. وكانت الأقساط تحسب بشكل متطور، ينص على أقساط أكبر، حسب تطور إنتاجية المزرعة. وفي نهاية هذه العملية يفترض أن تكون كل الأموال التي صرفت قد تم استرجاعها، بينما تكون الملكية مشترطة بأن تكون العائلة الاستيطانية قد احترمت خطة العمل الأصلية حتى الانتهاء من دفع القيمة، أو بمضي مدة لا تقل عن 15 سنة، إذا ما كان الدين قد تم دفعه مقدماً. وكان يفترض أن يتم تخصيص 234 مزرعة في منطقة الجبل، وفق هذا العقد، كما سبق القول، في 28 أكتوبر 1942، بمناسبة ذكرى المسيرة إلى روما، لكن اندلاع الحرب حال دون ذلك.

وكانت هناك مشكلة أخرى لم يتم حلها، بسبب اندلاع الحرب، وهي مسألة توحيد أنشطة الاستيطان الزراعي، التي كانت تقضي بأن تخصص لمؤسسة ECL حتى الأراضي التي كانت مخصصة لهيئة INEPS. فقد كانت أوضاع المجمعات التي تديرها المؤسسة تبدو غير مطمئنة، وكانت عملية الدمج تجد مبرراتها في أسباب عليا مختلفة، كانت توجه بتركيز كل أعمال الاستيطان السكاني في يد المؤسسة. وكان مقرر أن يتم نقل الإدارة بنهاية سنة 1942: وقد كلفت لجنة تقصي حكومية بتبين الموقف الحقيقي وتحديد الإجراء الذي يجب أن يتخذ لتصحيح الوضع. وقد أعلن وزير أفريقيا الإيطالية عن قراره تكليف الـ ECL بمهمة استكمال الأعمال التي كانت هيئة INEPS قد بدأت في تنفيذها في المجمعات التابعة لها، وإرسال ممثل عن اتحاد العاملين في الزراعة للمساهمة في إنجاز مهمة الاختيار التي ستفرض إعادة ذلك النظام الذي بات من الضروري، في ظل ظروف الحرب القائمة، فرض احترامه بكل شدة.

كانت حكومة ليبيا تؤيد هذا المشروع: ولكن كانت هناك مشكلة مهمة، ذات طابع اقتصادي. فالواقع أن هيئة INEPS لم يكن وارداً، من خلال عملية تحويل الملكية، أن تحصل على مكاسب، ولا أن تتحمل أضراراً، ومن ثم كان يجب أن تسدد لها كل المصروفات التي صرفتها حتى ذلك الوقت. وفي العموم كان يمكن أن يحسب أن الإدارة الحكومية مدينة لهيئة INEPS بحوالي 125 مليون ليرة، مقابل مساهمات وتأمينات. ويضاف إلى هذا الرقم تكلفة شراء الأراضي الخاصة (التي أنشئت عليها مجمعات أوليفيتي وحشان) وتكلفة مد شبكات المياه لمجمعات ماركوني وتاسولي. كذلك كان من الضروري أن يضاف إلى ذلك قيمة أنشطة أخرى، وإن لم تكن كلها واقعة في محيط مجمعات الاستيطان، ولكنها كانت تعد مكملة لازمة لأعمال الاستصلاح، مثل مركز الكهرباء وشبكة التوزيع الخاصة به، وكذلك المعدات والورش، والمباني والمشاتل، وشركة زراعية تحت إدارتها المباشرة، وغير ذلك من الممتلكات التي كانت ستنقل ملكيتها إلى المؤسسة، لأنها كانت لازمة لمشروع الاستيطان. وفي المجمل كان من الضروري توفير مبلغ كبير، حوالي 179 مليوناً، تضاف إليه المصروفات اللازمة لتشغيل العمال.

وقد تم أول حوار حول التمليك بين الهيئات المختصة في شهر يوليو 1942، ولكن لم يكن ممكناً التوصل إلى أي اتفاق لأن الـ INEPS لم تكن قد أنجزت بعد حساب المصروفات التي تحملتها في أعمال الاستيطان. وفي انتظار معرفة إجمالي هذه المصروفات، تم اتخاذ قرار بتأجيل البحث في الموضوع.

وإذا كان هناك فعلاً، في مجتمعات طرابلس التي كانت تديرها الـ INEP ، وضع صعب بين المستوطنين (إحباط، تقاعس عن الأعمال في الحقول)، فلم يكن الجميع يفكرون، كما كان يفكر موظفو الـ MAI، أن الموقف كان نتيجة إخطاء إدارية، وأنه كان سيحل مباشرة بنقل الإشراف على هذه المجتمعات للمؤسسة (ECL)، كما جاء في هذا التقرير:

لقد كان الموقف الأخلاقي السائد لدى جموع المستوطنين في مجتمعات الضمان، ناتجاً عن عوامل مختلفة يمكن تبينها، كان أهمها لا علاقة له بالنظام الداخلي للمؤسسة، ولكنه يرجع إلى حالة الحرب، وإلى الخلافات بين المؤسستين التي برزت في السنتين الأخيرتين. ففي بعض المجتمعات كانت ما زالت لا تتوفر المقومات الأساسية للحياة، كما في مجمع ماركوني وتاسولي، حيث لم يكن ممكناً، بسبب تلك المصاعب، إنجاز أعمال التأسيس المهمة (مثل مد شبكات مياه الري). وفي هذا الصدد يمكن أن يتجه البحث عن الأسباب التي تعود إلى هبوط الروح المعنوية، وحالة عدم الانضباط التي شاعت لدى جماعة المستوطنين. وربما كان من الممكن، من خلال إعادة تنظيم والمزيد من الضبط، أن يتم إقحام قسم من المستوطنين للعودة إلى ممارسة الحياة الطبيعية في الحقول، ولكن دون معالجة الأسباب الرئيسة لهذا الموقف، لم يكن أحد يوسعه أن ينجح في أي محاولة، وكان المتوقع أن يبقى الوضع في عدد من المجتمعات على ما هو عليه، حتى لو تغيرت الإدارة.

وفي صيف 1942 أكدت لجنة فنية، قامت بدراسة الموقف، هذه الانطباعات الأساسية: ففي ظل التعثر الناتج عن استحالة استكمال الأعمال

الأساسية اللازمة لبقاء المستوطنين في بعض المجمعات، لم يكن ثمة مفر من مواجهة آثار حالة الجفاف التي عمت في السنوات الأخيرة، التي أدت في بعض مناطق طرابلس إلى الإضرار بكل الأشجار المزروعة، ومن ثم بجموع المستوطنين. وقد كانت آثار حالة الحرب جسيمة على كل مستويات إدارة الأعمال الإدارية، فقد كان هناك نقص في الحيوانات اللازمة للأعمال والكثير من المعدات كانت عاطلة وغير قابلة للإصلاح، نقص الطاقة اللازمة لرفع المياه، هناك حيث كانت المياه متوفرة، وكذلك الأدوات اللازمة لإنشاء شبكات الري، ما كان يحول دون زيادة رقعة الأراضي المروية. والخلاصة أنه لم يكن ممكناً، في ظل استمرار حالة الحرب، التفكير في أي إنجازات وكانت النتائج التي توصل إليها البحث: مهما كانت الشروط المالية التي تتم بناء عليها عملية الضم، فالمؤسسة ستجد نفسها في مواجهة موقف صعب، لم يكن متوقعاً إلا أن يزداد سوءاً، في ظل استمرار حالة الحرب. فقد كان الأمر يعني إعادة تنظيم وتوجيه الأعمال في وقت كانت كل الظروف تدفع نحو المحافظة على ما يمكن المحافظة عليه.

إن تحويل ملكية الأراضي يمكن، في التحليل النهائي، أن يكون عملاً سلبياً، ذلك أنه لم يكن متوقعاً تحسن سريع في الوضع، خلال فترة الحرب. وفي جميع الأحوال المعاملة المالية لم يكن ممكناً أن تتم بسبب عدم توفر المعطيات الأساسية. وقد طلبت مؤسسة MAI، أكثر من مرة، إرسال فريق المحاسبة، ولكن يبدو أنه لم تكن هناك أي إجابة. لقد حالت أحداث الحرب دون أن يسير الأمر وفق المسار المقرر من قبل الأجسام الوزارية.

من جيش للعمل، إلى طبقة مالكة، في انتظار الانتصار المؤكد

إن الأحداث المأساوية التي وقعت خلال الاحتلال الإنجليزي الأول، أسقطت ذلك القناع من الكذب الذي نسجته الدعاية خلال الفترة التي حكم فيها بالبو: فقد بدأت تتكشف قوة الصراع بين القبائل العربية والمستوطنين في منطقة الجبل، الذي كان حتى ذلك الوقت يختفي تحت وقع الإرهاب والاضبط العسكري. العاملون في الإدارة الاستيطانية أنفسهم سمحوا لأنفسهم بنوع من التأمل، كان على المدى البعيد يتسق كثيراً مع الحقيقة التاريخية حول ما وقع بالفعل في برقة، وعلى العموم على الروح المعنوية للسكان المحليين، تجاه الإيطاليين.

وعلى الرغم من ندرة الوثائق المتعلقة بالوضع الداخلي في ليبيا خلال هذه الفترة، تبرز وثيقة، هي حسب معلوماتنا، تتضمن تحليلاً لمدير الشؤون المدنية والسياسية في حكومة ليبيا، كامباني، ورد في رسالة أرسلت إلى محافظ بنغازي. هذه الوثيقة هي أيضاً، من وجهة نظري، فريدة من نوعها، لما اتسمت به من السخرية من الرؤية الدعائية، التي تصور برقة وقد تمت تهدئتها تماماً، بفعل سياسة بالبو: في برقة كانت دائماً تنقص استمرارية العمل. صلابة العمل المصحوب بعاطفة جياشة، تبلغ حد العدوى. سياسات يتبعها القادة (حتى حين كان القادة الحقيقيون ضمن صفوف المتمردين)، نشأ عنها تدمير شبه تام مادي

ومعنوي. قمع بلا رحمة للسكان المتعاطفين مع السنوسية، يتبعه بحث شبه مستحيل لإيجاد جماعتين كبيرتين متوازيتين. بموجب أوامر محددة بعدم الحديث عن الماضي أبداً، أو تذكر حرب ليبيا، أو النطق بكلمة مستعمرة.

ويبدو أنه على الرغم من كل هذا كان الوضع في برقة يصور على أنه مثالي، وكانت تقدم للحكومة صورة مشرقة بألوان زاهية: الكل سعداء، العرب الذين تحولوا إلى إيطاليين حقيقيين، وكات هناك حماسة عامة مؤيدة لما كانت الحكومة تفعله أو لا تفعله. اندفاع شديد نحو الـ G.A.I، كما لو أنه للتسجيل في المؤسسة الإسلامية للفاشية، وذلك لأن A.M.I تعني بالعربية (الأمل). كان السكان العرب في بنغازي يبكون بالدموع عندما سمعوا أن العدو على الأبواب، وقد بات من المؤكد رحيل سلطاتنا. موظفون متميزون من الأهالي، ولم يعد لهم أمل إلا في الحصول على مساعدات سياسية كما حدث سنة 1911.

وإذا كانت هذه هي الصورة العامة التي أرادت الحكومة والسلطات المحلية إشاعتها، فإن الحقيقة كانت مختلفة تماماً:

1. سكان وطنيون يكتفون لنا عداوة راسخة، لأنه لم يتبق إلا عدد قليل من العائلات التي لم تفقد واحداً منها أو من أقاربها مشنوقاً أو قتيلاً في المعارك التي خاضوها ضدنا.

2. أناس كانوا يؤمنون بأنهم تعرضوا لأضرار بالغة بسبب انتزاع ما كان لديهم من أرض أو ممتلكات، ذهبت كلها لمصلحة الاستيطان السكاني: إما أجبروا على ذلك جبراً (منذ وقت طويل قبل الحرب)، أو حرمانهم من فوائد التجارة مع مصر، تحت ضغط عدد هائل من الإجراءات التي كان من شأنها الحد من

- مناشطهم التقليدية، ما كان يعرضهم لآلام بالغة، عندما أريد إجبارهم على تغيير أسمائهم، لإعادة تحرير معلومات السجل المدني.
3. تدمير أو تفكيك الجماعات الدينية التقليدية: تفرق القادة الذين كان يمكن أن يتولوا حكمهم لصالحنا.
4. موظفون من الأهالي لا كفاءة لهم مطلقاً، وتم تعيينهم غالباً مجاملة لعائلاتهم، أو للقيام فقط بالإمساك بالسجلات، أو لأداء خدمات هامشية.
5. روح من الكراهية ضد المؤسسات الجديدة (G.A.L)، التي كان يؤمل أن ترفع المعنويات لدى الأهالي الذين لم يكن ممكناً أن يستوعبوا المعاني السامية للقواعد التي بنيت عليها أساليب معاملتنا لهم.
6. كراهية شديدة للجنسية الخاصة التي لم يقدّم أي أحد بطلب الحصول عليها، لأنها كانت تتضمن الخدمة العسكرية الإلزامية.
7. إرسال عناصر إيطالية إلى ليبيا لم يحسن اختيارها، غالباً بهدف التخلص من وجودهم في إيطاليا، حيث كان لهم سلوك سيئ.

ومن الطريف ما نشاهده في هذه الملاحظات، من القلب التام لحقيقة الإجراءات التي ما نفاك إيتالو بالبو يكررها في كتاباته أو أحاديثه، حول الإنجازات الكبيرة التي حققتها حكومته في ليبيا (الجنسية الخاصة، المنظمات الفاشية مثل (G.A.L)، شباب الليتوريو العرب (المناظر للشباب الليتوريو الإيطالي، الانفتاح على الأهالي المسلمين، تطوير الإدارة)، هذا إضافة إلى السياسة الموضوعية لتحقيق الكسب النهائي لروح السكان الليبيين. وكان التقرير النهائي لكامباني يذهب إلى أبعد مما تجسده الحقائق، ويبحث عن حلول تنظيمية

وسياسية. ويبدو أن المؤكد أن الهيكل الذي ظلت الشلة الاستيطانية توهم نفسها بأنها حققتة، بدا الآن أنه ينهار بشكل بائس:

بسبب مثل هذه السياسة تعرضت مكانتنا لضرر كبير، استمر مدة طويلة، وذلك أن عشرات وعشرات من الجنود الليبيين الذين تم أسرهم، أو تحول جزء منهم إلى عناصر شغب، أو يعودون يوماً ما وقد تشبعوا بالتمرد، وبمشاعر الوطنية والولاء للسبوسية وما أشبه ذلك.

وبات من المشكوك فيه جداً إمكان معالجة هذا الوضع بالعودة، ولو جزئياً، إلى سياسة الزعماء، لأن زعماء معروفين لم يعودوا يوجدون، ومن بقي منهم كانوا منهكين، ولم يعد لهم شأن في جماعاتهم القبلية، التي كانت قد تمزقت إلى الحد الذي جعل من المستحيل جمعهم من جديد، بسبب العديد من المشاكل الاقتصادية القائمة في البلاد، بسبب سياسة الاستيطان التي قضت بإبعاد الأهالي عن مواطنهم ومناطقهم التقليدية.

هذه الحوادث التي ذكرناها تشير بشكل مؤكد إلى عدم فعالية الإجراءات المتبعة لضبط حركة الأهالي العرب عن طريق المديرين الذين تبين أن معظمهم إما غير أكفاء أو أنهم غير جديرين بالثقة، وكان من الضروري استبدالهم. ولكن: من سيملاً أماكنهم؟ وبالجمع بين الصبغة القبلية التقليدية، وتلك التي نشأت عن النظام الاستيطاني، كان يتم التفكير في الحل الآتي:

شيخ مدير: وتعني دعوة شخصيات من الأعيان لتولي هذه الوظيفة، ولو لم يكونوا متعلمين، يساعدهم عناصر تكون قد حصلت على نوع من الخبرة الإدارية، ويمكن اختيارهم من الكوادر الحالية من العاملين في الإدارة الليبية.

وكان من شأن تطبيق هذا التغيير أن يؤدي إلى إقالة العديد من الموظفين القدامى، ولكي تعالج هذه الحالة من التذمر لدى من تتم إقالتهم، بفقد ذلك المرتب الثابت، تم التفكير في اللجوء إلى الرصيد الموجود في صندوق الإعانة للأهالي المسلمين، وكانت الحكومة مستعدة للقيام بذلك. ولم يكن توزيع (البقشيش) الذي كان سائدا آنذاك للأشخاص أنفسهم، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج مختلفة: فقد كان من الضروري اتخاذ إجراءات ذات طابع ثابت، بهدف تحسين الأوضاع المعنوية والمادية لشريحة كبيرة من السكان، لم تكن محددة تماما على أية حال. وعلى الرغم من ذلك الحجم الهائل من الأوراق المليئة بلغة بيروقراطية، لا تؤدي إلى أي نتيجة، تختم الوثيقة كلامها بتأكيد ضرورة حكم برقة، بكل الوسائل الممكنة المتاحة، وأن الحكومة مستعدة لأن تعمل بكل رحابة صدر على ترجمة المقترحات التي قدمتها كل الجهات المسؤولة في مختلف المناطق إلى إجراءات سياسية وإدارية.

وفي تقرير يعود إلى أغسطس 1941 حول الوضع في منطقة المرج، تظهر بوضوح شديد المشكلات التي نجمت عن حالة الحرب على مجتمعات الاستيطان الزراعي. فقد تعرضت الورشة التي كانت موجودة في المرج، ونقلت إلى مادالينا، لأضرار كبيرة خلال الاحتلال: فقد تقلص عدد العاملين، ثم عند عودة القوات الإيطالية، كان من الضروري العمل على إصلاح كل المعدات المعطلة. وكان

يجب إعادة بناء الآبار التي دمرها الإنجليز. وكان الموسم قد بدأ على نحو سلبي، حتى قبل الاحتلال، بسبب نقص كمية الأمطار ورياح القبلي الحارة، ما أدى إلى دمار موسم حصاد القمح تماماً. وإلى تردي الموسم، أضيفت الخسائر في الحيوانات لدى العرب، التي اتجهت للرعي في المناطق المزروعة: ومع عودة القوات الإيطالية ابتعدت قطعان الماشية. وعلى الرغم من إنشاء محكمة في المرج لمحاكمة الليبيين الذين تلطخت أيديهم بجرائم، أثناء مرحلة الاحتلال الإنجليزي، فإن المطالب التي وجهت إلى سلطات الاستيطان لاحترام الحدود المقررة للرعي لم تجد استجابة من القبائل التي ظلت تجول بقطعانها في المناطق المخصصة للاستيطان. وفي عدد من المجمعات تعالت الشكوى من الضرر الذي وقع على المناطق المزروعة: فكان المحصول أقل حتى من البذور، وفي كثير من الحالات تضرر المحصول من رياح القبلي الحارة، وانتهى بتقديمه علفاً للحيوانات. وفي قرية بيرتا ولويجي دي سافويا تضررت حتى أشجار الكروم من الحيوانات: إذ تقول الإحصاءات أن حوالي نصف المحصول قد تضرر، وأن ما يقرب من عشر المناطق المزروعة باتت بحاجة إلى إعادة بناء من جديد. ولم يكن الذنب يرجع فقط إلى الحيوانات، فقد أضيف إلى ما فعلته المعيز والإبل، ما فعله العربي، الذي يقدم على قتل النبتة أو يمنع عنها الماء لأنه يرى أنها تمثل وجودنا على هذه الأراضي التي كانت في الماضي كلها ملكاً لهم. وقد أدى نقص الأعلاف إلى قرار بيع أو ذبح الأبقار، الذي أدى بدوره إلى تقليص أعمال الحرث.

ولم يكن الحال في جميع المستوطنات متشابهاً: فقد كان سكان المستوطنات التي أنشئت سنة 1938 يتمتعون بموارد غذائية أفضل، وذلك لإمكان جمع

حصصهم التي توزع عليهم إلى ما تنتجه مزارعهم، ولكنهم يرفضون منح أي شيء من إنتاجهم إلى الغير. وكان المخزون منصوباً عليه في عقد المشاركة، ولكن مدة العقد قد انتهت بالنسبة لعدد من المستوطنين في المرحلة الأولى، الذين كانوا، على الرغم من اعتراض المؤسسة، يبيعون منتجاته مباشرة إلى الجيش.

وقد كان الموقف بالنسبة للمستوطنين الذين قدموا سنة 1938 و1939 أكثر صعوبة بكثير: فقد اقتضت المواد التموينية على الدقيق، وكانت الحصص المقررة كثيراً ما تصل متأخرة جداً. وقد أصبحت الحصص المقررة غير كافية، نظراً للارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة، واختلاف عدد الأعضاء العاملين في العائلات، ما دفع هؤلاء للبحث عن عمل في مزارع أخرى، أو في المجمعات العسكرية، للبحث عن دخل إضافي. وقد توقف التوريد بالمياه في العديد من المجمعات، وأخذت تسجل باستمرار حوادث تصادم مع السكان العرب بخصوص المراعي، حيث أصبح الرعاة العرب يقترحون كثيراً بنجوعهم من مناطق الاستيطان.

ومع كل الأضرار التي وقعت، فبناء على التحليل الذي قام به موظفو وزارة أفريقيا الإيطالية، الذين أرسلوا إلى هناك بعد استعادة برقة، يبدو أن المستوطنين قد واجهوا صدمة الحرب بروح إيجابية جداً: كان موقف عائلات المستوطنين في العموم جيداً. وقد كان الفلاحون في المناطق الأكثر تضرراً (الجبيل) هم من قدامى المستوطنين، ومن ثم كانت لديهم بعض الموارد في مزارعهم. في البداية شعروا وكأنهم مقاتلون، ولكنهم، في الوقت نفسه، كانوا يبحثون عن الحصول على ما يمكنهم الحصول عليه من منتجاتهم التي كانوا يبيعونها إلى الجيش.

وخلال الاحتلال الإنجليزي تصرفوا، ولو باستثناءات قليلة، بنظام، ووفق الروح الإيطالية، ويمكن تأكيد أنه، بعد إعادة النظام، وفيما يتعلق بالتجاوزات المقلقة للعرب المسلحين، كان الموقف في عمومهم مرضياً. وقد ظلت العلاقات مع السكان العرب متوترة، وظلت تقع حوادث عصابات، على الرغم من قيام السلطات الإيطالية بجملة من الإجراءات العنيفة.

وقد كانت السلطات راضية في العموم عن الطريقة التي تحمل بها المستوطنون والمؤسسة عواقب الاحتلال، على الرغم من أن التحقيق الذي تم حول الأحداث خلال الاحتلال وتصرفات المستوطنين قد كشف عن بعض نقاط الضعف. وقد أعد مفوضو PNF تقريراً تضمن أسماء بعض الأشخاص الذين ينصح بترحيلهم لأسباب سياسية. وكان لازماً معاقبة من تركوا مواقعهم على الرغم من الأوامر التي تحظر ذلك: فتم نقل بعضهم إلى قرية مادالينا، في انتظار اتخاذ إجراءات تأديبية ضدهم. وقد شمل ذلك مينوتشي نفسه الذي كان يشغل منصب مدير منطقة المرج، واتهم بأنه نشر تقريره عن الحوادث في برقة، فتم عزله واستبداله. ولم يؤد تسليم مهامه إلى القائم بالأعمال جاي فيا إلى تجاوز سوء الفهم الذي نشأ مع أجهزة الحزب الفاشي، الذي كان يمارس ضغوطاً للدفع بموظفي المؤسسة لتحمل مهام سياسية. يستنتج هذا من عدد من الوثائق، التي تعالج الموقف بطريقة مقصودة، دون تحليل الأسباب بطريقة واضحة. وقد جاءت من روما تعليمات محددة موجهة إلى جياي فيا دي: إقامة علاقات وطيدة مع السلطات المدنية والسياسية والعسكرية في المستعمرة. توطيد العلاقات مع المستوطنين، وتقديم القدر الممكن من المساعدة لهم. وفعل المطلوب لجعل المؤسسة نقطة دعم للجميع، سواء المدنيين أو العسكريون في المستعمرة. أن

تكون متعاونًا فعالًا للحزب، الذي كان في تلك الظروف يتحمل مسؤوليات كثيرة مهمة لتحقيق المصلحة العليا للوطن.

وقد أرسل أحد مستشاري المؤسسة، هو جوتيريس دي سبادافورا، إلى ليبيا لمحاولة إيجاد حلول للمشاكل المالية مع حكومة المستعمرة، لكن محاولته باءت بالفشل. لقد كان جزء من المشكلة يتعلق بالمراكز الزراعية المخصصة للمسلمين، ولذا لم تتمكن المؤسسة من استرجاع المصروفات المتصلة بالأعمال التي تم تنفيذها. وهذا يتصل بكل الأعمال التي نفذت في مجمع ألبا وفيوريتا، خاصة باثنتين وثلاثين عائلة كانت تعيش فيها في سبتمبر 1941، وكانت تمارس فيها حياة عادية، في قرية المحمرة، الأعمال التي أنجزت في 100 مزرعة، تمت وسكنت فيها عائلات مسلمة، و32 مزرعة، اكتمل فيها بناء المساكن وشبكات المياه، ولكنها لم تسكن، و32 مزرعة لم يتم فيها سوى بناء المساكن. أما قريتنا نعيمة وجديدة (أنشئت على التوالي 50 و80 بيتاً استيطانياً) فالمعلومات عن المشكلات التي وقعت فيها ليست دقيقة. وحتى بالنسبة لخطط الاستيطان لسنة 1940 كان الخلاف مع حكومة المستعمرة كبيراً جداً. في الواقع لئن كانت الأعمال في إطار هذه الخطة قد توقفت بسبب توقع نشوب الحرب، فإن المؤسسة كانت قد أنجزت إنشاء مساكن وأعمال أخرى تم إيقاف سداد تكاليفها: ففي تاكنس - مثلاً - لم تكن قد أنشئت المزارع، وإنما اقتصر العمل على بناء 27 بيتاً استيطانياً، وتركز النزاع حول طريقة دفع التعويض عما تم إنجاز من الخطة ومداها، وما لم يتم إنجازه.

وخلال فترة الجمود الذي سببته الحرب فكرت وزارة أفريقيا الإيطالية أن تقترح ميزانية، في محاولة لتجاوز المصاعب المالية، وخاصة المشكلة العويصة المتعلقة بالتكلفة السياسية- الاجتماعية للاستيطان الزراعي، الذي، كانت المؤسسة ترى أنها يجب ألا تؤثر على أرصدها، وأنها يجب أن تتحملها حكومة الدولة. وكان أحد الحلول الممكن تصورها هو الفصل، عند حساب التكاليف، بين تلك التي كان يفترض أن تغطي من خلال سياسة اقتصادية بحتة، وتلك التي تتجاوز الحدود الاقتصادية للعمل، وصولاً إلى نوعين من النتائج النهائية: حسابات اقتصادية، وحسابات سياسية - اجتماعية لبرنامج الاستيطان.

وقد نجم عن هذه الإشكالية التي كان يمكن أن تعد مسألة جدال بيزنطي حول الجانب المادي لا جدوى من ورائها نتائج عملية مهمة: فحيث إنه لم تتضح تماماً كل جوانب الموضوع، فلم يكن ممكناً تحديد التكاليف التي تم تحملها لإنشاء المزارع، ومن ثم لم يكن ممكناً تنفيذ عملية نقل الملكية التي تم النص عليها في العقود. وإضافة إلى المعضلة المالية التي نشأت بين المؤسسة والحكومة، كانت عملية تملك المستوطنين للأرض عملية معقدة، بسبب ما جاء في نصوص العقود، التي كانت تميز أحد الأطراف على بقيتها، على نحو كان يؤدي إلى السخط وعدم الرضا.

في الحقيقة، كان العقد المبرم مع العائلات الموجهة للمجمعات الأربعة الأولى (في 1933 و 1934) ينص على بدء استرجاع الملكية بعد خمس سنوات من العمل بالمناصفة، متضمنة عائدات مالية. وفي نهاية السنة الخامسة، كما ينص على ذلك العقد، يتم تحديد الثمن المطلوب للمزرعة، متضمناً قيمة الأرض

الأصلية، والمصاريف التي صرفت على استصلاحها، إضافة إلى قيمة بعض المصروفات العامة. وهكذا يكون المستوطنون قد حصلوا على الملكية، مع الالتزام بدفع قيمة التعويض، وفق خطة لسداد الأقساط المستحقة خلال عدد محدد من السنوات. وعلى أساس هذا العقد يصبح المستوطنون، بحلول سنة 1938، مالكين في مراكز بيضا ليتوريا ولويجي دي سافويا، ثم في سنة 1939 في راتسا وبيرتا، ولكن تم تأجيل الموعد المحدد لذلك: بادئ ذي بدء، ونظرًا لعدم التزام الإدارة الاستيطانية بالإجراءات الإدارية التي كانت لازمة لإتمام نزع ملكية الأراضي، كانت ما زالت تلزم إجراءات المسح العقاري، التي لم يكن ممكناً بدونها منح شهادة الملكية العقارية. من جهة أخرى لم يكن قد تم الاتفاق مع الحكومة لتحديد قيمة التعويض عن الملكية، بسبب اختلاف التقدير حول التمويل، كما سبقت الإشارة، وأخيرًا لم يكن قد تم بعد الاتفاق مع صندوق الادخار حول خطة تمويل القروض العقارية ومواعيد سدادها.

وقد كانت بنود العقود الموقعة مع المستوطنين في المجمع الخامس من المجمعات الزراعية المنشأة في برقة، وهو مجمع أمبيرتو مادالينا، الذي يقع، كما سبقت الإشارة، غير بعيد عن مدينة المرج، وكان قد تم إنجازه منذ سنة 1936. وفي هذه الحالة كان العقد ينص على مدة 10 سنوات، تقوم على تقاسم المحصول الناتج من الزراعة السنوية بين المستوطنين والمؤسسة: هذه الأخيرة كان عليها أن تتكفل بتغطية كل التكاليف المطلوبة، وأن تدفع للعائلات مقدماً نقداً، لضمان الحصول على دخل سنوي قدره 1500 ليرة، لكل وحدة إنتاجية. وفي نهاية السنة العاشرة تقسم المزرعة إلى قسمين: في القسم الأول يصبح المستوطن مالكا، بنفس الشروط التي اتبعت في المجمعات الأولى في الجبل،

بينما يكون القسم الثاني ملكاً للمؤسسة، التي يمكنها أن تخصصها لعائلة استيطانية أخرى. وقد تم اعتماد هذا العقد مع أول 25 عائلة وصلت إلى مجمع مادالينا سنة 1937، ولكن، في سنة 1939، تم تعديل العقد بحيث تقلصت مساحة المزرعة من 50 هكتاراً إلى 25، من أجل تخصيص جزء من الأرض للمستوطنين من الموجة الثانية. ومن هنا لم يعد العقد القديم قابلاً للتنفيذ، وفي انتظار اعتماد صيغة عقد جديدة، اعتمد نظام المناصفة.

سنة 1936 تم إعداد صيغة عقد أكثر تفصيلاً، عرض على كل المستوطنين الجدد في طرابلس. وفي هذا العقد تم تحديد الزراعات المطلوب إنجازها والمساحات المخصصة لها، والمرتبات التي تمنح لأفراد العائلة، ثم تقاسم المنتجات، المبالغ المدفوعة مقدماً لغرض تأثيث البيت وشراء الحيوانات. وكان هذا العقد ينص على أن على المستوطن أن يحافظ على كل ما يعهد به إليه في أحسن حال. كان جزء من المزرعة يخصص لزراعة الخضر، لتوفير ما تحتاجه العائلة، كما يسمح للمستوطن بتربية حيواناته المستأنسة في منطقة محددة، بحيث لا تحدث أي أضرار بالمزروعات. وفي نهاية السنتين الأوليين يوقف الراتب، ويتم تقدير قيمة الدين الكلي المطلوب من المستوطن. ومع بداية السنة الثالثة تواصل العائلة إدارة المزرعة دون الحصول على راتب، ولكن مع إمكانية الحصول على سلف في شكل سماد وبذور. وكذلك خصم القيمة المحصلة من بيع منتجات المزرعة، حسب أسعار السوق.

وفي نهاية السنة العاشرة يحصل المستوطن على الملكية الكاملة لنصف الأرض التي كانت قد خصصت له: أي نصف المساحة المخصصة لزراعة

الأشجار، ونصف المساحة غير المزروعة، وكذلك المنزل وشبكة المياه اللازمة لإيصال الماء. وعند إتمام عملية تحويل الملكية يتم التسليم والاستلام، وتكون الأرض خاضعة لرهن يقضي بعدم إتمام نقل الملكية في حالة عجز المستوطن عن سداد ما عليه من ديون في الأجل المحدد. وفي جميع الأحوال كان يجب سداد الدين في مدة أقصاها عشرون سنة. وفي بنود أخرى ينص العقد إمكانية قيام المستوطن بتأجير جزء الأرض الذي لم يكن من نصيبه، والشروط اللازمة لتحويل أعضاء آخرين من العائلة باستثمار تلك الأرض. وفي المقابل تتحمل المؤسسة المسؤولية عن العمل لجعل حياة المستوطنين تسير في أفضل الأوضاع الممكنة، حتى فيما يتعلق بالحاجات الدينية وتوفير التعليم الابتدائي للأطفال.

كما أن الاتفاقات الموقعة في إطار خطة الاستيطان السكاني المكثف، ابتداء من سنة 1938، كانت مختلفة. فقد نصت هذه الاتفاقات على أن الدولة تتحمل كل نفقات الاستصلاح: فكل مزرعة ستتم إدارتها وفق خطة معدة مسبقاً (نظامية)، كانت تتضمن كل الأعمال التي يجب أن تنفذ، وتنظم العلاقة بين الدولة والمؤسسة، وبين المؤسسة والمستوطنين، سواء فيما يتعلق بالتمويل، أو ما يتعلق بإدارة المزرعة ومنتجاتها. وكان يرفق بكل خطة تحليل لتكاليف التحول في ملكية الأرض، إلى شكل مزرعة نموذجي: وعلى هذا الأساس تم النص على اقتضاء مساهمة الدولة من خلال القروض وفوائدها، التي تقدم مسبقاً من الـ ECL، ثم يسددها المستوطنون، في مدة تتراوح بين خمس وثلاثين وأربع وثلاثين سنة. ولحساب قيمة المزرعة يتم حساب المصروفات التي صرفت على استصلاح الأرض، إضافة إلى المصروفات العامة وتكاليف الإدارة.

ومن أجل تنظيم العلاقات بين المؤسسة والمستوطنين، في إطار مشروع الاستيطان البشري المكثف، تم إعداد عقد استيطان خاص، يميز بين المزارع المروية وغير المروية، بتحديد مدد مدفوعة الأجر: سنتان للنوع الأول، وثلاث سنوات للنوع الثاني. وخلال الفترة مدفوعة المرتب على المؤسسة أن تدفع صكوكاً شهرية لعائلات المستوطنين، بناء على وحداتها العاملة وأعمار أفرادها، وأن تتحمل كل مصاريفهم مقابل إعداد وإدارة الأرض. وخلال هذه الفترة تخصم أثمان المنتجات التي تنتجها المزارع من الثمن المقدّر لها. وفي نهاية الفترة مدفوعة الأجر يتم تحديد الثمن الذي سيحسب ديناً على المستوطن، الذي يصبح في المراحل التالية (التي تمتد إلى ثلاث سنوات بالنسبة للأرض المروية، وخمس سنوات للأرض غير المروية)، شريكاً بالنصف في الملكية. وخلال فترة المشاركة هذه تقسم واردات الأرض ومصاريفها إلى قسمين متساويين بين المستوطن والمؤسسة. وفي نهاية نظم المناصفة تبدأ مرحلة التعويض، فتتحمل عائلة المستوطن كل المصروفات، وتتحصل على كل الواردات من استغلال الأرض. وعند نهاية فترة المشاركة تبدأ عملية سداد التعويض: فيتم خلال الخمسة عشر عاماً سداد ثلث الدين، ثم يتم سداد الثلثين الباقيين خلال الخمسة عشر عاماً التالية. وهكذا ستمنح الملكية النهائية للمستوطن ابتداء من السنة الثامنة عشرة من بداية التحول للملكية.

وبناء على القواعد المنصوص عليها في العقود الأولى التي كانت تتعلق بالمستوطنين الأوائل (وهم، كما يذكر، الذين وصلوا إلى برقة بين سنة 1933 و1934 في قرى بيضا ليتوريا وبريمافيرا ولويجي راتسا ولويجي دي سافويا وجوفاني بيرتا)، والتي تنص على أن المركز القانوني للإدارة يجب أن يتطور

بالتدريج حتى يبلغ مستوى الملكية التامة. في الواقع، كما سبق القول، كان العقد ينص على أن المستوطنين سيعدون، خلال خمس السنوات الأولى، شركاء بالمناصفة، ثم سيصبحون، خلال الفترة التالية، متجهين إلى تولي الإدارة المباشرة للمزارع، ثم ملكيتها. وعلى كل حال في بداية سنة 1940 كانت الاتفاقات الموقع عليها في بداية 1933 و1934 قد انتهت مدتها القانونية، ولم يتم تعديلها، ما أدى إلى انتشار حالة من الغضب لدى المستوطنين، الذين كانوا يطالبون بتنفيذها.

وقد طالبت حكومة المستعمرة بإعداد عقد جديد، واقترحت أن يمنح كل الدخل الوارد من الإنتاج الزراعي، خلال الفترة 1939-1940، للمستوطنين الذين يكونون قد قضوا في المزارع خمس سنوات. وقد كان هذا مستحيلا بالنسبة لـ ECL، سواء بسبب الموقف الإداري، أو لعدم قيام مصلحة السجل العقاري برسم حدود الأراضي. وكانت ثمة مشكلات عديدة تحول دون إعداد عقد جديد، من جهة أن التحول إلى الإدارة المباشرة كان يتطلب أن يقوم المستوطنون باستثمار الأرض على نفقتهم الخاصة. وبما أن كل التكاليف كانت، حتى ذلك الوقت، تتحملها المؤسسة، التي قامت إضافة إلى ذلك بدفع أموال مقدما لعائلات المستوطنين، حسب احتياجاتها، ولكي يمكن إعادة تعريف الموقف التعاقدي الجديد كان من الضروري تحديد قيمة الدين الذي كان على المستوطنين سداه قبل أن يصبحوا مالكين. وكان واضحا أنه كان على المستوطنين أن يسددوا، وفق مواعيد محددة، الدين المستحق عليهم، ولكن حتى تلك المرحلة لم يكن قد أصبح ممكناً حساب التكاليف التي تم دفعها لكل مزرعة، وكذلك حساب قيمة

الديون الفردية: ولذا فلم يكن ممكناً صياغة عقود جديدة، قبل إجراء هذا الحساب.

وقد تم اقتراح مواصلة العمل وفق نمط عقود المشاركة، على الأقل حتى نهاية الحرب، وعودة الأمور إلى طبيعتها، مع اعتبار أنه لم تكن كل المزارع الاستيطانية قادرة على الاكتفاء الذاتي، وبشكل عام ربما كان ممكناً توقع فترة انتقال من نظام المشاركة إلى الإدارة المباشرة، وفق شروط أكثر إيجابية لصالح المستوطنين الذين يثبتون قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

حكومة المستعمرة لم تلح على صياغة عقد جديد، وتم إزاحة هذه المسألة جانباً. لكن العلاقات بين مديرية درنة ومراكز الشرطة كشفت عن وجود حالة من التذمر لدى عائلات المستوطنين، الذين كان يفترض أن يجدوا أنفسهم، ابتداء من سنة 1940، قد تخلصوا من وضعية المناصفة، وأصبحوا يحصلون على التعويض، شاعرين بأنهم قد تمت سرقة ثمرات عملهم. ومن ثم بدأت مرحلة حرب اقتصادية، قام فيها المستوطنون بامتلاك ما ينتجون، من خلال قيامهم ببيعه مباشرة، دون جمعه لباقي المنتجات، كما تنص على ذلك عقود المناصفة. وإزاء عجز المؤسسة عن فعل أي شيء إزاء هذا الموقف، أخذت تشتكي أمام السلطات العليا، تطلب منها التدخل، ولو بالقوة إذا اقتضى الأمر، للدفاع عن مصالحها.

وكان مما زاد من ذلك الخلط، كما تقول سلطات الحكومة، عدم المعرفة الدقيقة بالموقف المالي والإداري لكل مزرعة، من حيث إن المستوطنين لم يكونوا يعرفون حجم الديون التي تراكمت عليهم. ومن ثم طلبوا صياغة جديدة لكتيبات

الاستيطان، التي يجب أن تدون فيها الأرقام المتعلقة بالديون والأرصدة المتوفرة لكل عائلة: بما يمكن كل عائلة من معرفة موقفها. بيد أن أجهزة المحاسبة لم يكن بوسعها القيام بهذه المهمة، ما اعتبر نقصاً كبيراً. وقد اتخذت حكومة الاستيطان موقفاً لصالح المزارعين، بطلب إنهاء نظام المناصفة والمرور إلى التعويض: وحيث إن هذا لم يكن ممكن التنفيذ، لأسباب بيروقراطية، فقد كان من شأن اتفاق غير رسمي أن يضمن أن يصبح إنتاج المزارع، اعتباراً من موسم 1939-1940، لصالح المستوطنين.

ووفق نصوص العقود، كانت ستكون قد استوفت مقومات البدء في التعويض 294 عائلة في المجمعات الأولى في الجبل، وبالتحديد 80 في راتسا، و77 في بيبضا ليتوريا، و77 في لويجي دي سافويا، و60 في بيرتا. وكانت هذه العائلة ستحصل على الملكية التامة لأراضيها قبل غيرها من العائلات، وكان بعض المستوطنين قد حصلوا على هذا الاعتراف: فالحقيقة أنه بمناسبة زيارة الملك فيتوريو إيمانويل إلى ليبيا، في 31 مايو سنة 1938، حصل ستة مستوطنين، من بين الأكثر جدارة وجدية في العمل على الملكية، خلال احتفال أقيم في مجمع بيرتا لتوريا. وفي حضور إيتالو بالبو قام الملك بنفسه بتسليم صكوك الملكية لستة من أرباب العائلات من هذا المجمع كانوا قد وصلوا إلى برقة في 1933، وقامت الصحف بدعاية واسعة لهذا الاحتفال.

وفي مواجهة الضغوط التي مارستها الحكومة اضطرت المؤسسة لقبول اتفاقات كانت تستجيب للهدف الذي كان يسعى إليه المستوطنون، لكن دخول إيطاليا الحرب وما نجم عنها من أحداث أدى إلى تأجيل اتخاذ القرار النهائي.

وبينما كان ممكنا القول بأن النشاط الزراعي في برقة كان قد توقف تماماً، ابتداء من ديسمبر 1941، كان الوضع في طرابلس أقل خطورة. فقد كانت الأعمال في المجمعات تسير بانتظام، وعلى الرغم من وجود بعض مشكلات حقيقية ذات صبغة مادية، فإن الأعمال في كثير من المزارع كانت في أوضاع إيجابية جداً. ولهذا اقترحت حكومة وزارة أفريقيا الإيطالية، نظراً لقرب انتهاء المدة المقررة لنظام المناصفة، البدء في إجراءات نقل الملكية بالنسبة للمزارع التي كانت أصلاً مستقلة.

وقد كانت الوزارة تولي هذا الأمر أهمية سياسية كبيرة، في تلك الفترة الحرجة، ولو من حيث مغزاها الرمزي، فقد كانت النتيجة المرجوة، ولو على الصعيد النفسي، مهمة جداً. فبالنسبة للمؤسسة كان من شأن التنازل عن الملكية أن يسهم إلى إعادة علاقة الثقة التي تأثرت سلباً بما قام به بعض المستوطنين، الذين، كما سبق القول، كانوا يشعرون أنهم قد تعرضوا لسرقة حق من حقوقهم المشروعة، ومن ثم قرروا عدم تسليم منتجاتهم. وما لم يتم تشديد الرقابة البوليسية (وهو ما كان البعض يتطلعون إليه، ولكنه في تلك الحالة من الاضطراب لم يكن مرغوباً فيه بالنسبة للحكومة)، كان من الضروري التنازل والبحث عن نمط جديد من التوازن. وعموماً تم قبول مقترح الحكومة: فتقرر أن يصبح المستوطنون في مزارع طرابلس التي اكتملت فيها الأعمال المخطط لها، بحلول شهر أبريل 1942، مالكين، مع الالتزام بمواصلة العمل للحفاظ على الأراضي في أتم حالات الصلاحية والجدوى، وسداد الديون المقررة على الأرض.

ولتقدير قيمة المزارع تم اعتماد متوسط للسعر: 150.000 ليرة لمزارع مجمعات بريفيلييري وفندق تاجورا، و190.000 ليرة لمزارع أوليفيتي. وتم اعتماد الإجراءات الإدارية بسرعة، وفي 9 مايو 1942، تم منح الملكية في هذه المجمعات الثلاثة لست وخمسين مزرعة، ثم منحت الملكية لاثنتين وخمسين مزرعة أخرى في شهر أكتوبر من السنة نفسها.

وفد شهدت احتفالية تسليم صكوك الملكية في شهر مايو مشاركة الحاكم العام باستيكو، الذي حضر خاصة لحضور هذه المناسبة بالطائرة، من جبهة برقة: وقد خصصت الصحافة مساحة كبيرة لتغطية هذه العملية والاحتفالية التي أقيمت بمناسبةها، بتعليقات حماسية. وقد قام باستيكو بتسليم الشهادات خلال احتفال أقيم في قرية أوليفيتي، ألقى فيه كلمة أيضاً المفتش التابع لـ PNF إنديريك. وقد أكد باستيكو، وهو يذكر التحاق مئات من المقاتلين الذين لوحث بشرتهم حرارة الشمس، عندما كانوا يواجهون العدو، أكد "أن هذا الاحتفال اليوم يذكرنا بتقاليد روما القديمة، بإعادة الحياة إلى الأرض، والحصول منها الثمار الوفيرة، فكان المستوطنون جنوداً أصيلين، ساهموا بجهودهم وعرقهم في تحقيق النصر. وبعد ظهيرة اليوم نفسه أقيم حفل آخر مشابه في مجمع بريفيلييري. هناك أشاد مستشار الـ ECL جوتيريز دي سبادافورا بما قام به المستوطنون، وما اعتبره انتصاراً للروح ضد الغموض، وتأكيذاً كبيراً للروح الإيطالية، وإنذاراً قوياً للعدو الذي يحيط بنا، ورمزاً لروح التمسك بتراث الاستيطان، الذي يحمل الحضارة بطبعه، ويستلهم قائده ورجاله من كل اتجاه. وكان الخطيب يعبر عن تأكده من نتيجة الحرب في جبهة برقة، مختتماً خطابه بهذه الكلمات: ولتصل في

هذه الأثناء الأخبار إلى الدوتشي عن هذا الانتصار المتواضع، وليس أقل قرباً إلى قلبه، فتحرير الأرض، مصحوباً بالصرخة المدوية "سوف ننتصر".

وقد كان لتسليم المزارع للمستوطنين في طرابلس، في مايو 1942، نتائج إيجابية: فقد تم على الفور تسجيل زيادة في الإنتاج وفي العمل، وخلال الأشهر التالية أدى المالكون الجدد مقدماً جزءاً من قيمة الديون. وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى تغير في موقف عائلات المستوطنين تجاه العمل: فحتى النساء، اللاتي بقين في الماضي غائبات تماماً عن أي عمل زراعي، أصبحن يذهبن إلى الحقول، بما أدى إلى زيادة في العمالة في كل مزرعة. وقد أدى تسليم صكوك الملكية على المستوطنين إلى بث الحياة والحيوية والأمل في نفوسهم:

لم يعد هناك أي تمييز وفق العمر أو الجنس، فالجميع يتنافسون في العمل في الحقول. وحتى الأطفال شاهدناهم وهو يعودون من مدارسهم، فيركضون نحو الحقل، لتبادل العمل مع الأب خلف المحراث، وقيادته بمهارة خبير، وبنفس تميز الأستاذ، ناثرين باليد البذور في الأرض المحروثة. ويبدو أن روح التشبث بالأرض لدى المالكين الجدد قد زادت قوة. فقد تمكن المستوطنون المالكون الجدد في مجمع بريفالييري من بيع بعض رؤوس الماشية محققين أرباحاً كبيرة. ودفعوا نصف ما كسبوه تقريباً لدفع جزء من الديون. وكان العام الزراعي تنبئ بأنها ستكون إيجابية جداً: فالأعلاف التي أصبحت متوفرة كانت أكثر من حاجة الاستهلاك، ما أدى إلى التفكير في بيع ما يفيض منها، بيد أن القمح لم يكن محصوله كافياً بسبب نقص الأمطار، وإن كان يكفي لاستهلاك العائلات: وكان محصول العنب مبشراً. واتجه المستوطنون الذين استلموا صكوك الملكية في

مجمع فوندوكو إلى: وبالحصول على مزيد من العزة والكرامة، إضافة إلى إدراكهم لمراكزهم الجديدة، التي كانوا بطبيعة الحال سعداء بها وفخورين، سرعان ما تكيفوا مع صورة المالك المزارع مباشرة. وقد نشأت لديهم جميعاً تقريباً روحاً لطيفة من التنافس الشريف، لم تكن في الماضي موجودة لديهم. وجدير بالذكر أن عددًا من نساء صقلية، اللاتي لم يكن حتى ذلك الوقت يقبلن العمل في الحقول ولو مقابل ذهب الأرض، اتجهن للمرة الأولى للمشاركة في العمل إلى جانب أزواجهن، في موسم درس الحبوب.

وفي مجمع فوندوكو حصل شبان من أبناء المستوطنين في 17 و18 سنة من أعمارهم على أعمال في ورش في طرابلس، مقابل راتب يومي بين 45 و50 ليرة: وكانت العائلات التي تفقد بهذه الطريقة جزءاً من قوتها العاملة تعوضها بالعمالة المحلية، وتدفع لها جزءاً من أجورها نقداً والباقي كميات من إنتاج المزرعة. وحتى المستوطنين الذين لم يصبحوا بعد مالكين، صاروا ينظرون إلى المستقبل بكثير من الثقة، كما دل على ذلك تلك الحماسة للعمل، ومختلف مظاهر النشاط الداخلي.

فيما بعد طلب مستوطنون آخرون الانتقال إلى الملكية، ومن ثم تقرر زيادة عدد التخصيصات للمزارع في المجمعات نفسها. وقد كلفت المكاتب الفنية بتحديد قيمة الدين حسب المعايير التي اتبعت في العمليات السابقة. وبما أنه كان مقرراً أن تحول إلى الـ ECL المزارع التابعة للمعهد القومي الفاشي للتكافل الاجتماعي، من حيث إن عدداً من هذه المزارع كان في مرحلة متقدمة من التجهيز، فقد تقرر أن يتم تخصيصها بمناسبة الاحتفال التال المقرر في 28

أكتوبر في تلك السنة: ففي هذا التاريخ كان مقرراً أن توقع عقود ملكية جديدة، حتى لعدد من المزارع في منطقة العزيزية.

وقد طلبت 52 عائلة الحصول على ملكية مزارع: 10 في العزيزية، و6 في بريفيليري، 15 في فوندوكو، و21 في أوليفيتي. وقد كانت قلة الطلبات التي وصلت من مجمع بريفيليري نتيجة لسوء أحوال المناخ تلك السنة: وفي فندوكو بلغ عدد المزارع المملّكة 24 من مجموع 27 مزرعة في المجمع، وفي مجمع أوليفيتي 45 مزرعة من 49. وكان المتوقع أنه بحلول العام الزراعي التالي تصبح كل المستوطنين في هذين المجمعين مالكين. وحتى في مجمع كريسيبي، في منطقة مصراته، وصلت طلبات لتملك عشرة مزارع، ولكن إجراءات إعداد عقود جديدة كانت المؤشرات تنبئ بأنها ستكون أطول مما كان متوقعاً، ولذا تقرر تأجيل التمليك إلى السنة التالية. وقد تم في الأيام الأخيرة من شهر أكتوبر، في قرية بريفيليري، خلال احتفال خاص، تسليم اثنتين وخمسين شهادة ملكية.

وكما سبقت الإشارة، حتى فيما يتعلق بالمزارع المنشأة في المجمعات القديمة في برقة (بيضا، راتسا، سافويا، بيرتا)، وضعت صيغ جديدة للعقود، ولا سيما ما يتعلق بحساب الدين: بيد أن عمليات الغزو الإنجليزية المتلاحقة فرض تأجيل اتخاذ أي إجراء، لإتاحة فرصة للمؤسسة لمعالجة ما وقع من أضرار.

وقد أثّرت هذه المسألة حوالي منتصف سنة 1942، عندما تمت إعادة تنظيم الشركات، وحالت مشكلة فنية دون إيجاد حل لها: فقد كان ينقص الرفع المساحي لمناطق الشركات، وفي تلك الظروف كان حلها يتطلب الكثير من الوقت. ومن ثم تم البحث عن فتوى قانونية للتعجيل بالإجراء القانوني المطلوب:

فاقترح صياغة "تعهد بالتخصيص"، بنفس المعايير والشروط التي تم على أساسها التملك، كما تم في مزارع طرابلس، ولكن بدون الرفع المساحي. وحالما يتم الرفع المساحي يتم صياغة التنازل النهائي عن الملكية، دون الحاجة إلى إجراء تغييرات أو إضافات مهمة. وبناء على هذا المعيار تم تقدير قيمة المزارع: فكان متوسط قيمة المزرعة 129.249 ليرة، وكان على المؤسسة أن تدفعها، مع الأخذ في الاعتبار أن القيمة الكلية للمزارع في المجمعات الأربعة يقرب من 38 مليوناً.

وقد كان الإلحاح على التعجيل بإنهاء هذا الإجراء، الوارد من وزارة أفريقيا الإيطالية، يقوم على التفكير في أن الملكيات الزراعية الصغيرة المنشأة في برقة لن تكون لها القدرة على تحمل أي أعمال انتقامية، إذا ما كانت مآلات الحرب في غير صالح إيطاليا. ومن ثم تم تبادل عدة مراسلات وأفكار حول الطريقة المناسبة لتحقيق ذلك: منها تصميم صيغة لتمليك المزارع للمستوطنين الذي يستحقون ذلك، وتمت مناقشتها وإقرارها من الجهات المختصة، فتقرر أن تتم صياغة العقد الجديد الخاص بمجمعات بيضا وراتسا وسافويا وبيرتا في 28 أكتوبر تلك السنة.

وكان يفترض أن يدخل العقد الجديد حيز التنفيذ مع بداية السنة التالية. ما يعني بالضرورة أن العقود الماضية، التي تمتد مدة سريانها لخمس سنوات، قد تم بالضرورة تمديد مدة سريانها، من حيث إنها كانت في الواقع قد انتهت صلاحيتها سنة 1938 في مجمع بيضا وسافويا، وفي 1939 في مجمع راتسا وبيرتا: لكن هذا لم يرض المستوطنين، من حيث إنه لم يكن في مصلحتهم. في الحقيقة إن

احترام المدد المنصوص عليها في العقد الأصلي يعني أن كل الإنتاج الذي تحققه المزرعة، ابتداء من السنة الخامسة المنصوص عليها في العقد، سيؤول للمالكين الجدد، ولكن في حالة تأخير المواعيد سيفقد المستوطنون حصتهم المنصوص عليها في عقود المناصفة، خلال المدة التي مرت قبل توقيع العقد الجديد. وبناء على طلب وزارة أفريقيا الإيطالية تقرر أن تحسب الحصص المقررة في عقود المناصفة بما يحقق مصلحة المستوطنين، من خلال تحديد قيمة الدين، بما ساعد بحلول 1941 على الوصول إلى اتفاق عام جديد.

في العقد الجديد، الذي يتضمن وعدا بالبيع، حدد متوسط قيمة المزرعة (مشملا على المنزل والإسطبل والحيوانات ومعدات العمل ومساحة من الأرض تتراوح بين 25 و 30 هكتاراً) بحوالي 130.000 ليرة، تسدد خلال 20 سنة، في شكل أقساط نصف سنوية، متضمنة نسبة من الفوائد. وكانت الأقساط تحسب بشكل متطور، ينص على أقساط أكبر، حسب تطور إنتاجية المزرعة. وفي نهاية هذه العملية يفترض أن تكون كل الأموال التي صرفت قد تم استرجاعها، بينما تكون الملكية مشترطة بأن تكون العائلة الاستيطانية قد احترمت خطة العمل الأصلية حتى الانتهاء من دفع القيمة، أو بمضي مدة لا تقل عن 15 سنة، إذا ما كان الدين قد تم دفعه مقدماً. وكان يفترض أن يتم تخصيص 234 مزرعة في منطقة الجبل، وفق هذا العقد، كما سبق القول، في 28 أكتوبر 1942، بمناسبة ذكرى المسيرة إلى روما، لكن اندلاع الحرب حال دون ذلك.

وكانت هناك مشكلة أخرى لم يتم حلها، بسبب اندلاع الحرب، وهي مسألة توحيد أنشطة الاستيطان الزراعي، التي كانت تقضي بأن تخصص لمؤسسة

ECL حتى الأراضي التي كانت مخصصة لهيئة INEPS. فقد كانت أوضاع المجمعات التي تديرها المؤسسة تبدو غير مطمئنة، وكانت عملية الدمج تجد مبرراتها في أسباب عليا مختلفة، كانت توجه بتركيز كل أعمال الاستيطان السكاني في يد المؤسسة. وكان مقررًا أن يتم نقل الإدارة بنهاية سنة 1942: وقد كلفت لجنة تقصي حكومية بتبين الموقف الحقيقي وتحديد الإجراء الذي يجب أن يتخذ لتصحيح الوضع. وقد أعلن وزير أفريقيا الإيطالية عن قراره تكليف الـ ECL بمهمة استكمال الأعمال التي كانت هيئة INEPS قد بدأت في تنفيذها في المجمعات التابعة لها، وإرسال ممثل عن اتحاد العاملين في الزراعة للمساهمة في إنجاز مهمة الاختيار التي ستفرض إعادة ذلك النظام الذي بات من الضروري، في ظل ظروف الحرب القائمة، فرض احترامه بكل شدة.

كانت حكومة ليبيا تؤيد هذا المشروع: ولكن كانت هناك مشكلة مهمة، ذات طابع اقتصادي. فالواقع أن هيئة INEPS لم يكن وارداً، من خلال عملية تحويل الملكية، أن تحصل على مكاسب، ولا أن تتحمل أضراراً، ومن ثم كان يجب أن تسدد لها كل المصروفات التي صرفتها حتى ذلك الوقت. وفي العموم كان يمكن أن يحسب أن الإدارة الحكومية مدينة لهيئة INEPS بحوالي 125 مليون ليرة، مقابل مساهمات وتأمينات. ويضاف إلى هذا الرقم تكلفة شراء الأراضي الخاصة (التي أنشئت عليها مجمعات أوليفيتي وحشان) وتكلفة مد شبكات المياه لمجمعات ماركوني وتاسولي. كذلك كان من الضروري أن يضاف إلى ذلك قيمة أنشطة أخرى، وإن لم تكن كلها واقعة في محيط مجمعات الاستيطان، ولكنها كانت تعد مكملة لازمة لأعمال الاستصلاح، مثل مركز الكهرباء وشبكة التوزيع الخاصة به، وكذلك المعدات والورش، والمباني والمشاتل، وشركة زراعية تحت

إدارتها المباشرة، وغير ذلك من الممتلكات التي كانت ستنتقل ملكيتها إلى المؤسسة، لأنها كانت لازمة لمشروع الاستيطان. وفي المجمل كان من الضروري توفير مبلغ كبير، حوالي 179 مليوناً، تضاف إليه المصروفات اللازمة لتشغيل العمال.

وقد تم أول حوار حول التملك بين الهيئات المختصة في شهر يوليو 1942، ولكن لم يكن ممكناً التوصل إلى أي اتفاق لأن الـ INEPS لم تكن قد أنجزت بعد حساب المصروفات التي تحملتها في أعمال الاستيطان. وفي انتظار معرفة إجمالي هذه المصروفات، تم اتخاذ قرار بتأجيل البحث في الموضوع.

وإذا كان هناك فعلاً، في مجتمعات طرابلس التي كانت تديرها الـ INEP، وضع صعب بين المستوطنين (إحباط، تقاعس عن الأعمال في الحقول)، فلم يكن الجميع يفكرون، كما كان يفكر موظفو الـ MAI، أن الموقف كان نتيجة إخطاء إدارية، وأنه كان سيحل مباشرة بنقل الإشراف على هذه المجتمعات للمؤسسة (ECL)، كما جاء في هذا التقرير: لقد كان الموقف الأخلاقي السائد لدى جموع المستوطنين في مجتمعات الضمان، ناتجاً عن عوامل مختلفة يمكن تبينها، كان أهمها لا علاقة له بالنظام الداخلي للمؤسسة، ولكنه يرجع إلى حالة الحرب، وإلى الخلافات بين المؤسستين التي برزت في السنتين الأخيرتين. ففي بعض المجتمعات كانت ما زالت لا تتوفر المقومات الأساسية للحياة، كما في مجمع ماركوني وتاسولي، حيث لم يكن ممكناً، بسبب تلك المصاعب، إنجاز أعمال التأسيس المهمة (مثل مد شبكات مياه الري). وفي هذا الصدد يمكن أن

يتجه البحث عن الأسباب التي تعود إلى هبوط الروح المعنوية، وحالة عدم الانضباط التي شاعت لدى جماعة المستوطنين.

وربما كان من الممكن، من خلال إعادة تنظيم والمزيد من الضبط، أن يتم إقحام قسم من المستوطنين للعودة إلى ممارسة الحياة الطبيعية في الحقول، ولكن دون معالجة الأسباب الرئيسة لهذا الموقف، لم يكن أحد بوسعه أن ينجح في أي محاولة، وكان المتوقع أن يبقى الوضع في عدد من المجمعات على ما هو عليه، حتى لو تغيرت الإدارة.

وفي صيف 1942 أكدت لجنة فنية، قامت بدراسة الموقف، هذه الانطباعات الأساسية: ففي ظل التعثر الناتج عن استحالة استكمال الأعمال الأساسية اللازمة لبقاء المستوطنين في بعض المجمعات، لم يكن ثمة مفر من مواجهة آثار حالة الجفاف التي عمت في السنوات الأخيرة، التي أدت في بعض مناطق طرابلس إلى الإضرار بكل الأشجار المزروعة، ومن ثم بجموع المستوطنين. وقد كانت آثار حالة الحرب جسيمة على كل مستويات إدارة الأعمال الإدارية، فقد كان هناك نقص في الحيوانات اللازمة للأعمال والكثير من المعدات كانت عاطلة وغير قابلة للإصلاح، نقص الطاقة اللازمة لرفع المياه، هناك حيث كانت المياه متوفرة، وكذلك الأدوات اللازمة لإنشاء شبكات الري، ما كان يحول دون زيادة رقعة الأراضي المروية. والخلاصة أنه لم يكن ممكناً، في ظل استمرار حالة الحرب، التفكير في أي إنجازات وكانت النتائج التي توصل إليها البحث: مهما كانت الشروط المالية التي تتم بناء عليها عملية الضم، فالمؤسسة ستجد نفسها في مواجهة موقف صعب، لم يكن متوقعاً إلا أن

يزداد سوءاً، في ظل استمرار حالة الحرب. فقد كان الأمر يعني إعادة تنظيم وتوجيه الأعمال في وقت كانت كل الظروف تدفع نحو المحافظة على ما يمكن المحافظة عليه.

إن تحويل ملكية الأراضي يمكن، في التحليل النهائي، أن يكون عملاً سلبياً، ذلك أنه لم يكن متوقعاً تحسن سريع في الوضع، خلال فترة الحرب. وفي جميع الأحوال المعاملة المالية لم يكن ممكناً أن تتم بسبب عدم توفر المعطيات الأساسية. وقد طلبت مؤسسة MAI، أكثر من مرة، إرسال فريق المحاسبة، ولكن يبدو أنه لم تكن هناك أي إجابة. لقد حالت أحداث الحرب دون أن يسير الأمر وفق المسار المقرر من قبل الأجسام الوزارية.

الاحتلال الإنجليزي الثاني (ديسمبر 1941م - يناير 1942م)

في بداية ديسمبر سنة 1941 وصلت أنباء عن هجوم مضاد إنجليزي، وفي العاشر من ذلك الشهر استدعى محافظ بنغازي المدير الفني لمؤسسة (ECL) لوريس جاي فيا، وأبلغه بضرورة تجميع المستوطنين المتفرقين في القرى أو المزارع القريبة من الطرق المعبدة. ويفترض أن هذا الأمر قد صدر حالما ورد الخبر عن بدء انسحاب قوات المحور: وكان يؤمل أن يكون متاحًا للقوات ثلاثة أو أربعة أيام لتنفيذ الأوامر. ووفق خطة كانت معدة قبل ذلك، يفترض أن يتم إخلاء قرية بيرتا تمامًا وأن يرسل المستوطنون إلى قرية لويجي دي سافويا وببضا ليتوريا.

وفي 17 ديسمبر أصدر محافظ درنة ديللا بورتا تعميمًا إلى قادة قوات الشرطة وموظفي الحكومة يتضمن خطة حشد المستوطنين: تتولى أجهزة الشرطة المحافظة على الأمن العام، ولكن كانت هناك خشية من ألا تكون قواتهم كافية إذا ما تعرضوا لهجوم من العرب، ولهذا كان من المناسب القيام بتسليح المستوطنين. في 18 ديسمبر تبين أنه لم يعد هناك مفر من الانسحاب وصدر الأمر بالتحرك. لكن توزيع الأسلحة لم يكن ممكنًا بسبب عدم وجود وسائل نقل. وإضافة إلى إخلاء مجمع بيرتا، كان يجب أيضًا إخلاء مراكز فيلسي وساورو. أما المجموعات التي كانت منعزلة كثيرًا في المناطق الزراعية فكان لزامًا عليها

الانتقال: وكان على المستوطنين في منطقة دوميني الانتقال إلى مجمع باتيستي، بينما يتم نقل المجموعات التي كانت في سلنطة وشادن (Sciaden). وأخيراً كانت هناك عائلتان يجب إرسالهما إلى قرية راتسا من قرية ألبا: (عائلة ايوريلي)، وكذلك وعائلة المهندس الزراعي بيروزي.

بعض الموظفين، لم يستجيبوا للأوامر بالبقاء في أماكنهم، فقرروا الرحيل نحو طرابلس أو الهرب نحو الخطوط الخلفية. في 11 ديسمبر قامت الطائرات الإنجليزية بالقصف على قرية باتيستي، ما أدى إلى هدم بعض المباني ومقتل فردين وجرح ثمانية آخرين بين المستوطنين. وفي المجمعات المتباعدة بدأت عمليات من العرب المسلحين، كما حدث في نواحي قرية فيلسي، حيث قام حوالي مائة من العرب بنهب منازل المستوطنين التي هجرها أصحابها. وفي قريتي فيلسي وساورو أخذت المواجهات منحى درامياً، بمقتل مستوطنين، وتسببت الأمطار وما نشأ عنها من أحوال في تعطيل عمليات النقل عبر العربات. وأصبحت حوادث العدوان أكثر عدداً وتنظيماً، ولم تقتصر على الأماكن البعيدة، كما كان يمكن أن يفترض، ولكنها أصبحت تقع في الأماكن غير البعيدة عن المرج، في المنطقة الغربية من الجبل. في قرية ساورو، حيث الطرق لم تكن قابلة للاستخدام، تم تنظيم حملة حقيقية لتحرير المستوطنين، بمشاركة عشرات من القناصين والمسلحين ببنادق رشاشة: وعند الاقتراب من المجمع ووجهت الحملة بالمقاتلين العرب، وبعد تبادل قصير لإطلاق النار، تمكنوا من الوصول إلى بعض البيوت المهجورة والمنهوبة. فعادت الحملة أدراجها خائبة، وكان المستوطنون الذي لاذوا بالفرار على الأقدام قد وصلوا إلى قرية مادالينا: مبللين

وملطحين بالوحد، يرتجفون من شدة البرد، تغمر وجوههم ملامح الرعب والفرع، وكانت مشاهد النساء والأطفال تدمي القلب.

وحتى في قرية باراكا كان الموقف شديد الوطأة وبلغ حد اليأس: أصبح العرب يسيطرون على كل المجمع، وكانت مجموعات منهم توجد على بعد بضعة مئات من الكيلومترات عن القرية. وكان المستوطنون يتعرضون مباشرة للاعتداء عليهم ونهب ما لديهم، وكانوا ينقلون إلى خيم في الغابة، ليقوموا بجر العربات والحيوانات، من أجل البقاء على قيد الحياة. ولم تجد المحاولات لإيقاف العرب من خلال توزيع كميات كبيرة من القمح. وكان للغضب العربي ضحايا: 2 قتلى و4 جرحى.

ولم تكن أي من مناطق الاستيطان بمعزل عن هذه الحوادث: ففي أوبيردان تم نهب القرية، ونجم عن ذلك قتلان، وفي دانونزيو تمت مهاجمة التعاونية، التي كانت قد أفرغت من محتوياتها، وتمت مهاجمة أحد بيوت المستوطنين، وقتل اثنين من ساكنيها. وفي باتيستي كانت هناك خشية شديدة من أعمال انتقامية ضد مستوطنين، كانوا قد قتلوا اثنين من العرب أثناء عملية الاحتلال الإنجليزي الأولى.

في 22 ديسمبر غادرت آخر القوات الإيطالية المرج، حيث وصلت إليها في اليوم التالي أولى العربات الإنجليزية. ولحماية المستوطنين في المناطق التي كانت أكثر عرضة للهجمات، أرسل القائد الإنجليزي عربات مسلحة من الجنود الهنود نحو قريتي باراكا وأوبيردان، حيث كان الموقف حرجاً: وعلى طول الطريق كان يقابلهم مجموعات من الهاربين، مفزوعين، من بيوتهم، تحت المطر وعبر

الأحوال (نساء وأطفال، نصف عراة وحفاة، يرتجفون من البرد، يتحدثون عن وجود قتلى وجرحى، ويطلبون الحماية. لقد كانت مشاهد مؤلمة).

وكانت حصيلة 24 ديسمبر 4 قتلى و5 جرحى في أوبيردان، و3 قتلى في باراك. وفي ساونو أيضًا كان هناك قتيل. وفي يوم 25 تواصل الهروب من قرى سهل المرج: في قرية مادالينا تكس حوالي 1190 فردًا في الكنيسة، تحت عقود الأبواب وفي كل الأماكن التي كانت متاحة، وكانت الهجمات مستمرة وأعمال النهب، ولم تكن قوات الاحتلال قادرة على أي تدخل، بسبب تدهور حالة الطرق.

وقد شكلت القيادة الإنجليزية إدارة لمناطق العدو المحتلة، عين لرؤاستها في المرج الرائد توللوك (بصفته ضابط سياسي)، بينما كلف الملازم بيرد بمهمة عميد البلدية (وبعض الوثائق تقول إنه نيرد) (وكان هذا الأخير يتحدث الإيطالية بطلاقة ويعرف إيطاليا جيدًا، وخاصة فلورنسا). وكان سبق له أن وجد في برقة أثناء الاحتلال الأول.

في 28 ديسمبر تم في مادالينا توزيع البيان الأول المتعلق بالاحتلال البريطاني، الذي وقع في طبرق يوم 12 ديسمبر الجنرال نيل ماتيون ريتشي، وكان يكاد يكون طبق الأصل مع البيان المماثل الذي صدر أثناء الاحتلال الأول. وكان يطلب من السكان احترام النظام والالتزام بالهدوء، منذرًا بتوقيع عقوبات صارمة على المخالفين، ويؤكد استمرار أعمال الإدارة المدنية، التي كان سيتم استكمالها، دون استبدالها، بالسلطات العسكرية. وكان البيان يحث على احترام القوانين والملكيات واستمرار دفع الرسوم عن الخدمات والعقارات التي كانت ضرورية للأغراض العسكرية.

وبعد تنظيم شؤون الحياة العامة، كان من الضروري تقنين توزيع القمح، بمنح الفرد حصة قدرها 200 جرام في اليوم: وفي بعض الأماكن كان الوضع الغذائي في منتهى الصعوبة، فقد كان المخزون من المواد الغذائية شحيحاً، فوضع نظام الحصص للنازحين. وفي هذه الأثناء تواصلت الهجمات من العرب، الذين استهدفوا في 30 ديسمبر قرية دانونزيو، ما أسفر عن مقتل مستوطن، وسرقة مواشيه. وقد استخدمت في هذا الهجوم القنابل اليدوية لتفجير أبواب المساكن ونوافذها. في قرية دانونزيو لم يكن قد تبقى سوى 17 بيتاً مسكوناً، بينما لجأ الباقون من السكان إلى أماكن في القرية. وبعد هذه الحوادث أرسلت القيادة الإنجليزية فرقة من الهنود. وفي بداية يناير أخذت تحدث بعض حوادث العنف ضد النساء من قبل الهنود في قرية مادالينا.

وكان الموقف في منطقة درنة يبدو أكثر هدوءاً: وإن بينت بعض الأخبار الواردة أن قرية بيضا ليطوريا كانت أكثر الأماكن تعرضاً للتهديد من العرب، فقام قائد المنطقة أورويز نيكولاردي بتجنيد 17 شاباً من المستوطنين للقيام بالحراسة ليلاً ونهاراً. وفي قرى أخرى كان يتولى الحراسة بعض العرب مقابل مرتبات، وخاصة في قرى بيضا وراتسا وسافويا وباتيسيتي، وكانت الخدمة التي يقوم بها العرب مفيدة جداً: فوفق الحساب الختامي للمصروفات، ورد أن التكلفة الإجمالية لهذه الخدمة التي يدفع للعرب مقابل لها بلغت 245.000 ليرة، التي تعادل قيمة 30 زوجاً من الأبقار: وبدون هذه الترتيبات كانت أعداد الحيوانات الضائعة ستكون أضعاف ذلك خمس مرات.

ومع بض الاختلافات الطفيفة وقعت في كل المجمعات حوادث من العنف: فإضافة إلى الخسائر التي لحقت بالمنازل ونهب المصانع المهجورة، سجلت العديد من حوادث سرقة الحيوانات. وتعرضت بعض العائلات التي كانت تتجه نحو القرى بمتاعها، تنفيذًا لأوامر التجمع، لسلب ما كان لديها على يد عصابات مسلحة، ووصلوا إلى حيث يتجهون وهم شبه عراة وقد سلب منهم كل شيء. وكان الوضع من حيث توفر الغذاء صعبًا جدًا: وكان يمكن، بأسعار باهظة، شراء بعض الأشياء من العرب، ولكن بحلول 22 يناير لم يكن قد بقي ما يمكن طبخه سوى النخالة.

وكانت عدة قرى تتعامل سرًا مع جنود إيطاليين وألمان من الهاربين من معتقلات كانوا فيها، كما وقع في قرية أوبردان، حيث قام القائد الإنجليزي بعملية تفتيش، لم تؤد إلى أي نتائج مهمة. وقد صدرت أوامر باعتقال رجال الشرطة، ولكن عددًا منهم تمكنوا من الاختباء بين المستوطنين. وكانت تتم باستمرار عمليات تفتيش لانتزاع ما يوجد لدى البعض من سلاح أو ذخيرة، وللتعرف على الهاربين وعموما لم تكن عملية التعرف على المساجين سهلة، ومن ثم كانت نتيجة هذا التفتيش ضئيلة.

في قرية مادالينا أمرت السلطات الإنجليزية المستوطنين بمغادرة القرية، والعودة إلى مساكنهم، ولكنهم كلهم رفضوا خوفًا من مواجهة العرب. بعد ذلك قرر القائد الإنجليزي تنظيم ذلك بإنشاء دوريات، وتحديد عودة المستوطنين إلى المصانع غير المنعزلة والمكشوفة: وتقرر تسليم المستوطنين بندقية لكل مجموعة ضمن أربع مصانع، لإعطاء إشارة إنذار عند الضرورة، ولكن لم يتم في هذا

الصدد أي شيء، فقد برزت في تلك الأيام مؤشرات لوقوع هجوم مضاد إيطالي-ألماني. في 22 يناير أعلنت النشرة الإذاعية، للمرة الأولى، عن الهجوم الجديد، وفي 25 يناير تمت الإشارة إلى وجود معارك في اجدابيا وانتلات وسلوق. وفي 26 يناير بدأ الإنجليز في الرحيل، وفي الأيام التالية شوهدت طوابير ومركبات مصفحة وهي تتسحب. وفي 30 وصلت أخبار اقتراب قوات المحور من مادالينا، التي أصبحت: في عرس من الأعلام. وفي قرية أوبيردان خرج الأب فرانثيسكو من الكنيسة على رأس فرقة القرية الموسيقية، التي كانت تعزف مقطوعات البهجة. وبكثير من التأثر احتضنوا ذلك القسيس الإيطالي، الذي قدم هو ورفاقه الذين معه دلائل قوية على التفاني والاستهانة بالأخطار. ويطلق المستوطنون معي صيحات التحية للملك والدوتشي. في الأيام التالية بدأت تعود السلطات الإيطالية، وكذلك كمية من المواد الغذائية، التي كان من شأنها التخفيف من حدة الجوع.

وكانت محصلة عودة القوات الإيطالية-الألمانية، التي تم إجراؤها آنذاك، تؤكد أن الموقف كان حرجاً: فقد تأثرت سلباً الحالة الصحية للمستوطنين، بسبب سوء التغذية، وكان من الصعب تخمين استعادة من عانوا من الجوع صحتهم بسرعة، ولا سيما في ظل عدم توفر الحليب واللحم. فقد كان المخزون من المواد الغذائية قد نفذ: وكانت قد ضاعت تقريباً كل الحيوانات الأليفة والخنازير، ومن ثم فقد انعدمت تماماً أصناف الدهون والبروتينات. وفي المراكز التي تجمع فيها المستوطنون تم القيام بحملة نظافة جيدة، وتنظيم فرق لتنظيف الغرف، ورش أماكن النوم بالمبيدات: وهكذا تمت الوقاية من الأمراض المعدية، ولكن كثافة وجود الأشخاص في المكان، ونقص المياه اللازمة للنظافة الشخصية ولغسيل

الملابس سهل انتشار القمل، الذي أصبح يتكاثر في كل مكان. وأخذت توجد حالات من الجرب.

لم تكن ثمة معلومات دقيقة حول المراكز الاستيطانية البعيدة، ومن ثم كانت البيانات التي يمكن جمعها معلومات مؤقتة. أما فيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالبيوت الاستيطانية، فبعضها تم حرقها، وتعرضت البيوت التي هجرها أصحابها للنهب: تم تحطيم النوافذ والأبواب، وكثيراً ما كانت تؤخذ أو تحرق لتستخدم كحطب. وقد اختفت كل الموجودات من الأثاث في البيوت أو أصبحت غير صالحة للاستخدام، سرقت أو أحرقت أو خربت. حتى أدوات العمل سرقت، وأصبحت العربات والآلات الزراعية غير صالحة. وكل المجمعات، باستثناء بيضا وراتسا وسافويا، فقدت كل ما كان لديها من الحيوانات، تقريباً 2000 رأس من الأبقار و800 من الخيول. وقد تعرضت الزراعة لأضرار مختلفة، وخاصة زراعة الخضر، على الرغم من أن الموسم كان إيجابياً، فقد تضررت هذه الزراعة بسبب الحيوانات التي انطلقت ترعى فيها، أو لأنها لم تحصل على ما يلزم من العناية بسبب الاحتلال وعدم الرعاية.

وخلال الاحتلال الثاني تلقى برنامج الاستيطان ضربة موجعة. فقد كانت حالة العوز المادي والضعف المعنوي لدى المستوطنين رهيبة، وكثيرون منهم عبروا عن حالة من اليأس. فقد كانت العودة إلى المصانع المهجورة تعد مشكلة عويصة، وكان الراجح أنه سيكون من المستحيل عودة جميع السكان إلى المزارع. فالواقع أن البيوت لم تعد قابلة للسكنى أو إصلاحها، بسبب عدم وجود المواد، وكانت الورش والمعامل قد نهبت. وكان قسم كبير من السكان، وخاصة

الأطفال والنساء والشيخوخ، وكذلك المؤسسات الضعيفة التي تعرضت للضرر، لا قدرة لهم على مواجهة الموقف الصعب الذي يتعلق بتوفر الغذاء، بسبب عدم توفر اللحم والحليب والخضر. وكانت حالة الخوف التي كان يجدها المستوطنون، الذين تركوا بيوتهم تحت تهديد العرب، ما زالت قائمة، وكان من الصعب إقناعهم بالعودة إلى مزارعهم. ولم يكن ممكناً إنجاز بعض الأعمال المهمة، إلا في مجتمعات راتسا وبيضا وسافويا. مثل الحراثة، التي أمكن إنجازها في بعض أقسام المزارع، التي كانت ما زالت تملك حيوانات العمل: من جهة أن الجرارات لم تكن صالحة للعمل، وكانت سائر الآليات غير قابلة للإصلاح، بسبب عدم توفر قطع الغيار، ومن ثم لم يكن ممكناً فعل أي شيء في المجتمعات التي كانت أنشئت سنتي 1938 و1939.

من جهة أخرى بدأ التفكير، لأجل تقليل المصروفات، في إعادة المستوطنين الذين لم يعودوا قادرين على استئناف عملهم الإنتاجي، وخاصة العجزة والأطفال والنساء، ولا يبقى في المكان إلا الذكور فوق 15 سنة من العمر. وكان التفكير في توجيه هذه القوة العاملة من خلال تحويلهم إلى عسكريين، ونقلهم حسب الحاجة من مكان إلى آخر، أو بالأحرى تشغيلهم في الأعمال التي كانت لازمة للقوات المسلحة. وفي هذا الاتجاه كان سيفرغ تماماً من ساكنيه المركز الزراعي ماميلي، حيث كانت مساحة الأرض المحروثة صغيرة جداً، وكانت هناك أسباب كثيرة لعدم إمكان إعادتها صالحة للعمل: في الحقيقة لقد كانت المزارع في منطقة الوسط قليلة، ومتباعدة بعضها عن بعض، في مناطق مليئة بالغابات والأحراش، وتواجه مشكلات في إعادتها للحياة، ما يجعل من الصعب الوصول إليها. من

جهة أخرى كان المركز بعيدًا عن المجمعات الأخرى، ما يجعله منعزلًا تمامًا: ولذا كان يجب نقل المستوطنين إلى قرى أخرى.

وكان عدد من المستوطنين والموظفين قد تم اعتقالهم من قبل الإنجليز لأسباب مجهولة، أو لأنهم قاموا بأعمال سطو، ولكن الخلاصة الأكثر خطورة هي في الضحايا البشرية. فقد سجل بين المستوطنين 42 ضحية، 40 منه قتلوا على أيدي العرب، وقتيل واحد على يد جندي من الهنود، وآخر خلال تبادل إطلاق نار بالرشاشات، ويصبح عدد الضحايا 43، إذا أضفنا إلى الضحايا المستشار العقاري تونيا الذي قتل غدراً على أيدي العرب يوم 1941/12/24، في قرية (Sidi Alab del C.A. Sauro). وبلغ عدد الجرحى 26، منهم 24 على أيدي العرب، وواحد على يد جندي بولندي وآخر بانفجار لغم. كما تم تسجيل 18 حادث اعتداء على نساء، سبعة منها على أيدي جنود في الفرقة العربية، في قرية بيضا ليتوريا، و7 على أيدي عرب آخرين في قرى أخرى و4 على أيدي جنود هنود.

والحقيقة إن المعلومات حول حوادث القتل التي ارتكبت في بداية الاحتلال الثاني، وربما يمكن القول إن الدافع للقتل في بعض الحالات يرجع للرغبة في الانتقام من المستوطنين لأسباب تتعلق بملكية الأراضي. إحدى هذه الشهادات، وهي شهادة غير مباشرة، جاءت على لسان بعض المستوطنين الذين لم يكونوا شاهدين على المجزرة، تتعلق بعائلة سمانيتو، القادمة من منطقة أرتن في فونزانو، وكانت تتكون من الأب والأم واثنتين من الأبناء، في التاسعة عشرة والسابعة عشرة من عمرهما، وقد تم جر أفرادها إلى قرية ماميلي في الأيام

الأولى للاحتلال: لم تكن العلاقة بين عائلة سمانيوتو والعرب جيدة. لم يكونوا يتحملون قيام إبل البدو بالرعي في أراضيهم، فقام الأبْن الأصغر بقتل جمل ودفنه، وفي مرات أخرى قام بخياطة أفواه بعض الجمال، وجدها ترعى في أرضه، بأسلاك من الحديد. وبناء على هذه السوابق كان لدى عائلة سمانيوتو أسباب قوية للخشية من الانتقام، وخاصة بعد مغادرة أفراد الشرطة القرية. ولهذا فقد لجؤوا إلى الاختباء في منزلهم، بعد أن سدوا الأبواب والشبابيك بالحجر، تاركين فقط ثغرات يمكنهم من خلالها الرمي على أي معتدين. وكانت لديهم أسلحة وذخائر كافية، وكانوا يتوهمون أنهم يمكن أن يقاوموا.

في ليلة 23 ديسمبر هوجم البيت الاستيطاني بإطلاق نار استمر عدة ساعات. ولم يجرؤ أحد من الجيران، وهم يسمعون أصوات إطلاق النار، على الخروج لرؤية ما كان يحدث خلال ذلك الظلام: أقدمت عائلة لامارتينا، على أثر عائلة من مزرعة مجاورة، بالتوجه نحو بيت سمانيوتو، حيث وجدتهم أربعتهم مقتولين على امتداد الطريق التي تؤدي إلى القرية، على بعد 7 كيلومترات. ولم يمكن، إلا بعد عدة أيام، الذهاب لحمل الجثث ودفنها، وهناك تمكن القسيس الإيطالي والجنود الهنود في مركز ماميلي الذين كانوا معه، من الدخول إلى البيت، حيث وجدوا فيه عربياً قد استولى عليه.

وعقب مغادرة القوات الإنجليزية بينت التحقيقات التي تمت في القرى حالة الضيق الشديد التي كان يعاني منها المستوطنون. وقد وصل أومبيرتو ماروني من طرابلس إلى برقة، مكلفاً من الحكومة، بعد قليل من عودة قوات المحور، واطلع بنفسه على أن عدداً كبيراً من المستوطنين لقوا حتفهم على أيدي العرب،

أو هربوا من بيوتهم دون نظام، لذا كان سوء تنظيم المغادرة، والبطء الذي تم به، السبب الرئيس في المذابح التي وقعت. وذكر ماروني ما وقع على النحو التالي: وقد أدى التحفظ الشديد الذي يحوط العمليات العسكرية بالضرورة إلى بقاء المستوطنين وحدهم، ولم يتمكنوا إلا في اللحظات الأخيرة من الوصول إلى القرى. لقد كان هروبا حقيقيا، ومن ثم كان المستوطنون مضطرين لترك كل ما لديهم من ممتلكات وأثاث ومقتنيات خاصة. وكان مجموع عمليات القتل التي تعرض لها المستوطنون، 43 حالة، على أيدي الأهالي، وقد وقعت أثناء عمليات تجميع السكان في القرى. وعند إعداد هذا التقرير كانت إعادة احتلال برقة قد تمت قبل ذلك بأسبوع، لكن عائلات المستوطنين كانت لا تزال محتشدة في القرى، وتشغل كل الأماكن المتاحة، بما في ذلك الكنائس.

لقد كان المستوطنون يشعرون بإحباط شديد، ولكن على الرغم من حالة الاختلاط الشديد بين الموجودين وتدني مستوى النظافة في أماكن التجمع، فإن كل العائلات، باستثناء أولئك الذين كانت بيوتهم قريبة، كانوا يرفضون العودة إلى مزارعهم، من جهة لأنهم لم يعودوا يملكون أي شيء، ومن جهة أخرى خوفاً من وقوع هجمات جديدة. وإلى جانب حالة اليأس التي طغت على المستوطنين، من إمكانية تجاوزها إلا بعد مرور وقت طويل وجهود حثيثة لإعادة التنظيم عامة، هناك أيضاً استحالة إعادة تعويض ما تم تدميره وفقده: الحيوانات وما تنتجه المزارع. ومن ثم كان لازماً إجلاء السكان من برقة، باستثناء 200 عائلة تمكنت من استئناف العمل في المزارع الأكثر إنتاجاً. وكان الظن أن 60 عائلة يمكن أن تبقى في قرية بيضا وعدد مماثل في قريتي راتسا ولويجي دي سافويا، إضافة إلى 20 عائلة كان يمكن أن تبقى في مزارعها في مجمع مادالينا.

هذه العائلات، التي تجمعت في برقة في أوائل سنتي 1933 و1936، كانت توجد في المزارع التي كان الاستصلاح بها قد بلغ مستوى مميزاً. في هذه الحالات كان الأمر أيضاً يتعلق بمحاولة الحفاظ على رصيد مهم من العمل والجهد. وعلى كل حال كان يجب، بخصوص هذه العائلات، العمل على تأمين سلامتهم من أي تهديدات من الأهالي.

وبالنسبة لعائلات أخرى يبلغ عددها حوالي 1400 كان يجب العمل على الإخلاء: فمزارعهم، التي تعود كلها إلى الهجرة الجماعية التي تمت في 1938 و1939، تعرضت لتدمير كل ما زرعه، خلال عمليتي الاحتلال، بينما تحولت الأراضي التي بذرت بحبوب القمح لمراع للبدو، ومن ثم تعرض إنتاجها للخراب. وكان التفكير في الإبقاء على عدد محدود من المستوطنين الشباب في المراكز التي تقرر إخلاؤها لحراستها، في حين يرحل الباقون إلى طرابلس، حيث كان يفترض أن تتولى الحكومة الصرف عليهم. كان التفكير في أن يمنحوا مبالغ معينة، بمثابة تعويض عما تعرضوا له بسبب الحرب.

وتظهر أبعاد الموقف المأساوي الذي عاشه المستوطنون بعد الاحتلال الإنجليزي الثاني حتى في هذا التقرير الذي صدر في أبريل سنة 1942: وقد ازداد الموقف في برقة سوءاً كثيراً، أثناء الاحتلال الثاني للعدو، الذي تم، أساساً من قبل العرب، ونتاجت عنه أضرار كبيرة، من جهة أن أنشطة المؤسسة يمكن القول إنها قد شلت تماماً. المستوطنون في المراكز القديمة تمكنوا من المقاومة أكثر من أولئك الذين سكنوا في المراكز الجديدة، حيث كانت المساكن متباعدة كثيراً عن بعضها البعض. وهكذا فبينما كانت المزارع القديمة ما

زالت تحظى برعاية المستوطنين، غادر المستوطنون في المزارع الجديدة (التي أنشئت في إطار الاستيطان السكاني لسنة 1938-1939)، مزارعهم، للنجاة من العرب، وأصبحوا مضطرين للبقاء حتى ذلك الوقت مكسبين في القرى. كانت المؤسسة والحكومة تحاولان العمل على إعادة الأمور إلى طبيعتها، ولكن النشاط الزراعي كان قد توقف تمامًا.

وبكل تأكيد ستكون الأضرار الناجمة عن الاحتلال الثاني عندما يتم التأكد منها نهائياً، أكبر بكثير جداً من الأضرار التي نجمت عن الاحتلال الأول. وهكذا يظهر أن العاملين في برقة قد تم إنهاؤهم جميعاً، وكان ما يزيد الأمر سوءاً استحالة الاقتراب من الأماكن السابقة، وهو ما كان ضرورياً جداً من حيث إن عدد العاملين قد أصبح في حده الأدنى، مع شيوع فكرة استحالة التفكير في البقاء في ليبيا، بسبب عدم توفر مقاعد في الطائرات. كان الموقف في طرابلس أفضل كثيراً، فقد بقي المستوطنون، على الرغم من احتمال استئناف الحزب، يواصلون عملهم.

كانت المؤسسة تعمل على تجاوز المشاكل الصعبة، كي تعود الحياة في برقة إلى حالتها الطبيعية، حتى يتمكن المستوطنون من استئناف عملهم. وكان العمل يجري في هذه الأثناء لترتيب إرسال معدات وآليات لتنفيذ تلك الأعمال التي لم تعد الحيوانات، التي تم إنهاؤها، قادرة على القيام بها.

وقد أدت متطلبات اقتصاد الحرب إلى قلب مسار الأعمال المعتاد. كان الفلاحون يقبلون ما يعرض عليهم من وظائف، سواء من شركات أو أجهزة عسكرية، مقابل مرتبات أعلى بكثير، بسبب ما بات يحدث من ندرة اليد العاملة

بسبب حالة الحرب. في طرابلس بدأ الموقف يصبح حرجًا كما حدث في برقة، تم تجاوزه نسبيًا من خلال التنفيذ الحازم لقانون تجنيد المدنيين. وفي برقة تم أيضًا تجنيد كل المستوطنين في منطقة الجبل.

وفي مجتمعات جاريبالدي وكريسبي وجودا توقفت الأعمال الزراعية لبعض الوقت، وفي مجمع جودا، التي أصبحت تواجه مشكلات من الصعب حلها، وخاصة ما يتعلق بشبكات توزيع المياه، تم نقل 26 عائلة من المستوطنين إلى برقة. وفي طرابلس أصبحت 217 مزرعة مهجورة، بينما كان العدد في برقة أكبر بكثير، فقد بلغ 671 مزرعة. بعض المزارع المهجورة أعد لها نظام إدارة، كان عمله الأساسي المحافظة على ما تمت زراعته من أشجار: في مصراتة تولى شباب إيطاليون من المنظمة الرومانية المسؤولية عن إدارة بعض المراكز، ليتعرفوا على أصول العمل الزراعي. وفي برقة كان الاتجاه إلى تولية العناية بالأراضي المهجورة للقوات العسكرية (بالطبع ستنهب منتجاتها إلى القوات التي تتولى الأمر).

وفي برقة كانت آثار الاحتلال الإنجليزي الثاني خطرة بشكل خاص على المزروعات: فكان يقدر أن يكون ضروريا إعادة زراعة 50.000 شجرة زيتون ولوز، بينما في قرية لويجي دي سافويا أدت حالة البرودة الشديدة في السنوات الأخيرة إلى الإضرار بحوالي 60.000 من أشجار الكروم. وكان الموقف فيما يتعلق بالحيوانات أكثر حرجًا، فقد أدى إلى زيادة الأسعار لدى المربين الليبيين من 20 إلى 25.000 ليرة للرأس الواحدة من البقر، ومن 10 إلى 20.000 للخيول): وكان هذا يعني عدم قدرة المستوطنين المطلقة لشرائها. ومن بين

3.200 رأس من أبقار الحليب التي كانت موجودة قبل الاحتلال الثاني، 1800 منها سرقت، وحوالي 1000 رأس لم يكن ثمة بد من ذبحها بسبب عدم توفر الأعلاف.

وبعد عودة القوات الإيطالية كان من الضروري التأكد من المسؤولين عن السرقات: قام الجنرال بياتي بعمل حاسم للتأكد من المسؤوليات عن السرقات التي وقعت، متعهدًا بتقديم تعويضات مالية أو مادية. في 31 أكتوبر خصصت المؤسسة مبلغ 1.000.200 ليرة ثمنًا لتسع وثمانين بقرة، و22.000 لثلاثة خيول، و9.000 لسبع عشرة من رؤوس الضأن، كما تم تسليم 57 بقرة محلية و21 حصانًا. وظل الدفع مستمرًا. وبقي يلزم تعويض 1500 بقرة، كان ما زال مستمرًا العمل على التأكد من المسؤولين عن السرقات.

وكما حدث بعد الاحتلال الأول، حتى بعد الاحتلال الثاني تمت مراجعة تصرفات الموظفين الذين كانوا مسؤولين، في سياق محاسبة الإدارة أو السلطات في المستعمرة، واتخذت إجراءات لمعاقبة المذنبين عن حالات الفقد الأكثر خطورة. وبين التحقيق أنه، في معظم الحالات، كان الأمر يتعلق بالتخلي عن مواقع العمل دون إذن من الرؤساء، وإن كشف عن وجود شعور بعدم الثقة في نهاية إيجابية للأعمال الحربية، التي لم تكن قد تبينت بعد.

لم تكن حالة الإحباط لدى المستوطنين خافية: العديد من العائلات طلبوا العودة إلى الوطن، أو على الأقل الابتعاد عن المناطق الأكثر خطورة، بسبب الأعمال الحربية. هنا اقترح على الحكومة القيام بعمليات إخلاء، لكن الاقتراح تم رفضه لأسباب ذات طابع سياسي: فقد تقرر استئناف الأعمال وأن يبقى

المستوطنون في مواقعهم. وقد أكد الحاكم أن مستوطني الجبل يمكن أن يتم تسليحهم للتمكن من الدفاع عن أنفسهم أو المشاركة في القتال، ما يمهد بهذه الطريقة لتجنيدهم: ولم يسمح بالعودة إلى الوطن إلا للعائلات التي فقدت أحد أبنائها خلال الاحتلال الجديد، أو أولئك التي لم يكن ثمة مفر من عودتها لأسباب صحية أو لأية أسباب أخرى مقنعة. اقترح أن يتم إرسال الأطفال في المستوطنات المخصصة للشباب الإيطاليين في المنظمة الرومانية، بينما يتم استدعاء أولئك المتطوعين للخدمة. وقد تعهدت الحكومة بتغطية كل مصاريف العملية، وبدأت في اتخاذ الإجراءات لإرسال معدات إلى طرابلس من أجل استئناف الأعمال الزراعية.

وقد وضع قرار السلطات مسؤولي مؤسسة الـ ECL في الحرج؛ من جهة إنه أدى إلى زيادة المخاطرة بالإفلاس، من جهة أن أعمال استصلاح الأراضي كانت قد توقفت منذ زمن (وكان من الصعب توقع استئنافها)، بينما كان من الضروري مواصلة التكفل بالصرف على المنشآت وعلى المستوطنين. وقد ورد في رسالة بتاريخ نهاية فبراير تصوير للمخاطر التي كان يمثلها الموقف: الموقف في برقة تحسن قليلاً (منذ مرحلة إعادة الاحتلال). فقد توقفت الأعمال الزراعية، باستثناء المراكز القديمة. وحتى في المرحلة الماضية، منذ الاحتلال الأول، استمرت الأعمال ببطء شديد. وقد ظلت المؤسسة تدفع دون جدوى ملايين من الليرات في الشهر دون أن تتقدم الأعمال ولو خطوة واحدة، ودون الحصول على إنتاج يمكن أن يبرر، ولو جزئياً المبالغ التي صرفت. وحتى على فرض عودة المستوطنين إلى مزارعهم لم يكن ثمة ما يعطي الأمل في أن يعطي العمل نتائج ملموسة، سواء بسبب نقص المعدات والمواد اللازمة للقيام بأنشطة زراعية مفيدة،

أو بسبب أن العمل يعتمد على عناصر مهزوزة ومحبطة معنويًا. كان الموقف على درجة كبيرة من الخطورة، وكان يجب أن يستدعي من المؤسسة كل الاهتمام. كانت الأضرار الناتجة عن الحرب كبيرة جدًا، لكن الضرر غير المباشر كان بكل تأكيد أكبر وأخطر، ظهر في ضعف روح العمل لدى المستوطنين، التي دامت لمدة طويلة، ولم يكن ما يشير إلى إمكان انتهائها.

لقد تقلص وجود الفلاحين في برقة بشكل ملحوظ. فبين أكتوبر 1941 وأكتوبر من السنة التالية أدت عمليات الانتقال إلى طرابلس، أو العودة إلى الوطن، إلى تقليص العدد لما يقرب النصف: فبينما كان يوجد، سنة 1941، 1649 عائلة، مجموع أفرادها يبلغ 4268 فردًا، في السنة التالية تقلص الرقمان على التوالي إلى 1053 و4163. وفي أكتوبر 1942 كانت قرية ماميلى خالية تمامًا من السكان. وفي هذا التاريخ نفسه كانت المجمعات الأقل عدد سكان هي دانونزيو، وفيها 116 مستوطن، والمجمع الذي كان به عدد أكبر قليلًا هي باراكا وبها 677.

وعلى الرغم من تباطؤ الحكومة في التصريح بهجرة جماعية، عبرت المؤسسة عن موافقتها على السماح برحيل المستوطنين الذين قدموا طلبات بذلك، وخاصة لأجل تقليص عدد الأقل تأهلًا أو غير الموثوق فيهم، فقد كان هؤلاء يعدون جزءًا ميثيًا، وتبين أن موقف عدم الثقة فيهم كانت له أسباب وجيهة، من جهة أن الحرب قد شهدت على مدى سبعة أشهر خلطًا شديدًا في أوساط المستوطنين، وكانت الأغلبية منهم لم تثبت أي جدارة، في إدارة المزارع التي ضيق عليها الخناق منذ بداية العمل فيها مع بداية مظاهر الحرب، ومن ثم فقد

كان رحيلهم من شأنه أن يخفف من صعوبة الموقف الغذائي، الذي كان في بعض المناطق صعبًا جدًا.

وقد استمرت حالة التردد طويلًا، ولكن تغير الموقف في الحرب على الجبهة المصرية (حيث بدأت القوات الإيطالية والألمانية، في 4 نوفمبر، الانسحاب، بعد أن فشلت اختراق تحصينات الحلفاء في منطقة العلمين)، فغيرت السلطات الحكومية موقفها، واتجهت لاتخاذ إجراءات عاجلة: في 8 نوفمبر سنة 1942، تقرر في اجتماع تم بين كبار الموظفين ذوي العلاقة بالاستيطان والحاكم باستيكو، إجلاء كل المستوطنين من برقة.

وفي الحادي عشر من الشهر نفسه، وصلت إلى روما المعلومة أن عدداً من المستوطنين قد بدأ بالفعل الرحلة نحو طرابلس: وفي 14 جاء الخبر أن الانسحاب يشمل كل المستوطنين، الذين كان يفترض أن يسافروا براً: وكان المستوطنون من بيرتا وجزء من المستوطنين في باراكّا تم ترحيلهم جواً إلى إيطاليا. وفي 17 نوفمبر تم إبلاغ روما بتمام إجلاء كل المستوطنين من برقة. وبلغ عدد الفلاحين الذين وصلوا إلى طرابلس حوالي 4000، وتم توزيعهم في أماكن مختلفة، في إقليم مصراته وترهونة وإقليم طرابلس.

وكان الرئيس كوزيمو ماني قد أرسل بهذه المناسبة رسالة غاضبة إلى وزير أفريقيا والمفوض بشؤون الهجرة، للتعبير عن عدم موافقته على رحيل المستوطنين: إن الإجراءات التي اتخذت، وتتناقض كلياً مع تلك التي اتخذت في السابق عند وقوع احتلال العدو، تبدو مؤلمة وغير مفهومة لهذه المؤسسة، التي،

بناء على تعليمات الوزارة المذكورة، أصدرت حتى اليوم الأخير تعليمات خاصة، إلى جانب تزويد المستوطنين بمعدات أكثر فعالية للحفاظ على الرصيد الزراعي، في حالة حدوث عملية احتلال مؤقت من العدو. وفي هذا الصدد صدرت تعليمات للاتجاه إلى تخصيص مزارع لأفراد من المستوطنين، بحيث يجد العدو نفسه في مواجهة مالكين أفراد، يباشرون الزراعة بأنفسهم، في موقف لا يساعد على اتخاذ أي أعمال انتقامية.

ويذكر رئيس المؤسسة أن مثل هذه الحقيقة المؤلمة يمكن أن تكون لها عواقب خطيرة، مثل فقدان التام لرأس المال الذي صرف في تلك الأراضي، ناهيك عن الأموال التي صرفت لتمويلها.

وبعد وقت قصير ظهرت مشكلة المستوطنين في طرابلس، ولكن في هذه المناسبة كانت الحكومة قد اتخذت قرارًا بسلوك طريقة أخرى. في 30 نوفمبر أصدر الحاكم العام إيتوري باستيكو قرارًا جاء فيه: في حالة حدوث احتلال العدو للأرض، قررت الحكومة ألا يتغير شيء في التنظيم المتبع في مؤسستي الاستيطان في ليبيا، وأن تواصل ممارسة أعمالهما، سواء من حيث تقدير قيمة المزارع، أو من حيث تقديم المساعدات للمستوطنين. ويجب أن يوضع في الاعتبار بشكل خاص، عند وقوع ذلك الاحتمال، ضرورة المحافظة على ثمار العديد من السنوات التي شهدت أنواع المتاعب والمصروفات الكبيرة التي تكبدتها الحكومة ومؤسسات الاستيطان.

من برقة إلى طرابلس حساب ختامي

في النصف الثاني من سنة 1942 كان الموقف في ليبيا قد أصبح سيئاً جداً بالنسبة للقوات الإيطالية: في شهر ديسمبر من تلك السنة، توقعت إدارة ECL في روما احتمال وقوع كارثة، ومن ثم أصدرت في طرابلس التعليمات اللازمة لمواجهة أي أحداث طارئة. كان ضرورياً تأمين استمرار العمل، ودعم المستوطنين وتحمل المصاريف الضرورية لمواصلة الأنشطة. فيتم دفع المرتبات على أساس تماسك العائلات التي كانت بالفعل تعمل في المزارع: وألا يدفع أي شيء لمن غادروا، وأن تدعم الحكومة من أصبحوا بدون مأوى.

بعد الانسحاب من برقة، في شهر نوفمبر 1942، تراجع خط الدفاع للقوات الإيطالية الألمانية بالتدريج نحو الغرب. في طرابلس، تم في المجمعات في منطقة مصراته (جودا، كريسبي، جاريبالدي)، التي كانت في مقدمة المناطق التي هاجمها الاحتلال الإنجليزي، إجلاء المستوطنين من المزارع البعيدة والمنعزلة. وتم دعم مراكز الشرطة بتجنيد عشرة أعضاء لكل مركز، يتبعون القيادة. وقد ترك القمح الذي جمع في المراكز، وكان الظن أنه بهذه الطريقة يمكن أن يكون المخزون كافياً حتى شهر مايو من سنة 1943، بما يسمح بدعمه بمحصول الموسم التالي.

مع بداية شهر يناير بدا الموقف في مجمع بريفالييري، التي كانت قريبة من خط الدفاع، حرجًا: لم تكن هناك معلومات مؤكدة عن إخلاء المركز من قبل القيادة العسكرية، وكان مخزون القمح في مجتمعات أوليفيتي وعزيزية وفوندوكو محدودًا جدًا، لأن جزءًا منه قد استهلكته القوات المسلحة. وكان الموقف الأكثر خطورة في هذا الخصوص يتعلق بمجموعة اللاجئين الذين قدموا من برقة، وكانوا ينتظرون ترحيلهم إلى الوطن. وكان من الصعب جدًا نقل أكثر من بضعة مئات من اللاجئين إلى إيطاليا على متن سفن المستشفيات، وكانت مشكلة إعاشة الباقين غير قابلة للحل.

بعد انهيار خطوط الدفاع الإيطالية تقدم الجيش الإنجليزي بسرعة نحو الغرب، بينما كانت قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال لكليير يصعدون من الجنوب من تشاد مقتحمين القوات التي كانت متمركزة في فزان، وطاردين إياها نحو طرابلس. وفي بداية 1943 أخذ يتبين بوضوح المصير الكارثي للحرب: القوات الإيطالية الألمانية، في طريق تقهرها نحو تونس، كانت قد تركت الأرض الليبية، وفي 23 يناير 1943 دخلت القوات البريطانية طرابلس. وهكذا تم إلغاء أي اتفاق بين ليبيا وإيطاليا.

في روما ظلت أنشطة إدارة المؤسسة مستمرة، فعلى الرغم من انعدام أي معطيات محددة، قررت إعداد تقديرات لميزانية طوارئ لسنة 1943: كان يفترض أن تستجيب الميزانية للمطالب الملحة، دون التحضير لأية أنشطة غير تلك اللازمة لعمل المراكز الأساسية. وفي العموم نظرًا لتعادل المخرجات المتوقعة وما بقي من أرصدة من السنوات الماضية، كان الفارق بين المدخلات والمخرجات

في الميزانية يظهر فائضًا بلغ 95 مليون ليرة، تم تجنيبها في حساب طوارئ، انتظارًا للانتصار النهائي.

من هذا الرصيد سوف تخصص، في الوقت المناسب، لتسوية المصاريف التي تحملتها الإدارة في طرابلس في هذه المرحلة الحرجة، لا المصاريف التي ستكون لازمة لاستئناف برامجنا في مجال الاستيطان، التي ما زلنا حتى الآن، وعلى الرغم من الطوارئ الحالية، تملؤنا الروح نفسها، والإيمان الذي كان لدينا في الماضي. ولم يكن ممكنًا حدوث غير ذلك، لنقتنا في صمود إيماننا وثقتنا في العودة إلى أفريقيا التي ظلت، منذ أعماق تاريخ حضارتنا، كما لو أنه قانون طبيعي لا يمكن التحول عنه، بقينا ندور حوله دائمًا.

إن ما حققناه هناك، من خلال ذلك العمل المركب في مجال الاستيطان، الذي لم يفكر فيه أو ينجزه أي بلد آخر في العالم، إن التضحيات الكبيرة بالدم والعمل، التي كلفتنا إياها تلك الأراضي الأفريقية، تسمح لنا بأن ننثق في عودتنا إليها، بعد النصر الذي سيتوج قواتنا.

إن هذا التفاؤل والعبارات الصارخة تتجاهل تمامًا الكارثة التي انتهت إليها تلك العملية. فقد وجهت الحرب ضربة قاصمة لمشروع الاستيطان، أدى إلى فقدان القرى والأراضي في برقة، بل حتى في طرابلس، حيث أحدثت أضرارًا هائلة للسكان المزارعين، وللقرى والأراضي. وتعطينا التقارير التي أرسلت من ليبيا إلى روما صورة كاملة عن كل المجمعات الواقعة في طرابلس. وكانت الأضرار تصنف إلى: أضرار مباشرة (وهي تلك التي أدت إلى خسائر وأضرار

مادية)، وأخرى غير مباشرة (وهي التي تسببت في زيادة خطورة الوضع في القرى والمجمعات، أي خسائر اقتصادية، أو انعكاسات على الروح المعنوية، لدى المستوطنين). وكان الغالب أن تعد هذه الأخيرة أكثر خطورة من الأضرار المباشرة، لأنها أدت إلى حدوث تغير في العلاقة بين العاملين والأرض، وحالة من عدم التعاطف، يمكن أن تعوق في المستقبل العودة إلى ممارسة الأعمال المعتادة.

خاتمة

وبالرجوع اليوم إلى الذاكرة، نجد أن الأراضي التي كانت تحت أيدي المزارعين الإيطاليين، لمدة غير طويلة، ما زالت تحتفظ بآثار ذلك العمل الذي انقطع، ثم استؤنف في مجرى التاريخ. إن الأراضي الحمراء في سهل المرج، المحروثة تمهيداً لبزرها، وقطعان الماشية التي أخذت منها لونها (ومن الطريف رؤية قطعان الماشية ذات الصوف الأحمر: قد يكون هذا مبالغة: فذلك الصوف المحمر، الأقرب أن يكون من لون الأرض، وهي تستريح في بعض مواقع السهل، التي لم تكن قد عزقت بعد، وأرسلت فيها المواشي للرعي. تلك الزيتونات المتباعدة، التي فقدت ما كانت عليه من انتظام المسافات بينها، ويمكن تخمين أنها وجدت في ذلك السهل، في ضواحي البيضاء التي كانت في زمن ما تسمى (بيضا ليتوريا): شجرة سرو وحيدة، بقيت من الشجرتين اللتين كانتا مزروعتين يمينا وشمالاً، أمام مدخل بيت استيطاني، على امتداد الطريق القديمة شمال الجبل، وبقايا بيت يخمن أنه كان يوجد خلفه: يمتد الطريق الطويل المتشعب الضيق، الذي يتجه من مسة (كانت في الماضي تسمى بريمافيرا، ثم راتسا، وهي القرية التي ولدت بالقرب من النبع "عين مسة"، ثم ينطلق نحو الحقول في الشمال، خلال آثار بعض المقابر القديمة، التي تغطيها تماماً طبقة كثيفة من نبات اليوكالبتوس، ذلك الممر ذو التهوية الجيدة، وعلى جانبيه صفان من الجذوع الضخمة، يمينا وشمالاً (وتبدو خلال ظلمة المساء التي تهبط فجأة، وكأنها بقايا سنديانات)، ثم يصعد في انعطافة خلف القبة (سابقاً تسمى بيرتا)،

ويحف البوابة ذات الأعمدة الثمانية مربعة الأضلاع، بعضها مقحم في صخور الحافة الشمالية من الهضبة، حيث ينبع على ارتفاع 585 مترًا، النبع الرئيس لمياه ممتازة، بقدر 5 لترات في الثانية، وكما يرد في الدليل القديم لسنة 1928، ذلك الموقع الذي بقيت فيه آثار رومانية، تمر تحتها المياه، حتى تكون بحيرة صغيرة.

وعلى امتداد الطريق المعبد، تظهر، بناء على الثروة التي جاءت من خلال النفط، فيل وقصور، بالقرب من البيوت الاستيطانية القديمة المدمرة، وما زالت تظهر منها الأقواس في أبوابها الرئيسية، وأحيانًا تظهر أيضًا علامة (ECL)، وتحتها رقم، يعيد إلى حالة من البؤس القديم، أو لمستوى من التبسيط يبدو الآن وكأنه بالغ القدم وبالغ الدلالة على الفقر (ذلك الذي حمله المستوطنون معهم من إيطاليا). وهذه البقايا أصبحت الآن تستخدم مخازن للمعدات، وأحيانًا تبدو كأنها إسطبلات معدة للمقيمين الجدد. لكن العمل في هذه الأرض المسروقة، لم يذهب هباء، أو بالأحرى لم يذهب كله هباء، برحيل المستوطنين، فالأرض بقيت كما كانت دائمًا عظيمة، وهي الثروة الحقيقية لسكان برقة، وما عودة المالكين القدامى، مهما كان الذي حدث، ليست سوى نوع من العدالة التاريخية.

لم يحدث، كما كان البعض يخشون (وربما يتمنون، لتجسيد البربرية التي اتصف بها الأهالي، سابقًا ولاحقًا)، فقد أدت العودة إلى ممارسة حياة الرعي إلى تدمير ذلك العمل الشاق المبني على العلم الذي قام به الفلاحون القادمون من الشمال. بالطبع حدث تدهور إلى حالة من البؤس (فقد عادت ليبيا، بعد الحرب، وقبل اكتشاف النفط، لتكون إحدى أفقر بلاد العالم)، والتخلي عن سياسة

التحديث الزراعي، التي كانت تتطلب ميزانيات لم تعد متوفرة، ولكن الحياة لا تتوقف، والمسار كان قد تحدد.

وبعد وقت قصير من رحيل الفلاحين الإيطاليين، وبدون المصانع التي هجرت أثناء الاحتلال الإنجليزي الأول، وبدون مزارع الكروم والخضر، لم تعد الأرض تختلف عن تلك الأراضي التي كانت معدة لزراعة القمح، لأنها قد بنيت فيها بيوت ومنازل، وبعد قليل من رحيل الإيطاليين كتب أحد أوائل الضباط الإنجليز، الذين تنقلوا في أراضي برقة، التي قد وقعت نهائياً تحت سيطرتهم، واصفاً عودة كثير من العرب، الذين كانوا يملكون الأرض قبل أن يطردوا منها، ليحاولوا استثمارها بقدر استطاعتهم. في سهل المرج رأيت ثلاثة جرارات من نوع فوردسون، يستخدمها العرب لفلاحة الأرض. ومن المثير أنه لم تسجل أضرار كبيرة، ولم أرى سوى مرتين حيوانات ترعى في وسط مزارع الكروم.

هل كان الفلاحون الرعاة في برقة، بعد عودتهم إلى أراضيهم الأصلية، قادرين على العمل فيها كما كان يفعل الإيطاليون؟ الإجابة عن هذا السؤال لا يمكن إلا أن تكون بالسلب، لا لأسباب دينية فحسب، ولكن لأسباب عملية وواقعية. فمن أين لهم، حتى لو أرادوا، الحصول على المعدات والمواد لاستئناف إنشاء مشروعات زراعة الأشجار المثمرة؟ وكيف، وبأي تمويل، وبأي مهارات فنية، كان يمكنهم إعادة تشغيل البنية التحتية للمياه، التي دمرتها العمليات العسكرية، والتي بدونها لم يكن ممكناً أن تستمر تلك الزراعة؟.

وبالطبع لم تكن بريطانيا العظمى، خلال فترة الإدارة العسكرية (1942-1951)، التي بنيت على سياسة العناية والإدامة، التي كانت تستبعد أي

مصرفات خارج نطاق الضروريات اللازمة للبقاء على قيد الحياة وضبط الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، تتيح إمكانيات استئناف هذا النوع من الزراعة. من جهة أخرى، ظل السؤال: كيف ولماذا، بعد أن انهيار ذلك العمل، الذي كان هشا ولم يكتمل بعد، في إطار بناء الملكية الاستيطانية، وكان يتجه بشكل غير رسمي لوضع نمط لإدارة واستخدام الأراضي وفق تقاليد أخرى، وسلطات مختلفة، يمكن تخيل أن يتمكن أولئك الرعاة الفلاحون أن يقبلوا ذلك النظام الموروث عن المشروع العقاري الاستيطاني، الذي كان يمهد لذلك النمط من الزراعة. ويجب ألا ننسى أن ذلك النظام قد بني على نمط لتقسيم الأراضي المخصصة لإنشاء ملكيات فلاحية صغيرة، كما ورد في التشريع العقاري الإيطالي، وهو نمط غريب على مجتمع البلاد وتاريخها.

وأخيرا كيف ننسى أن أهالي برقة قد تم إقصاؤهم من مزايا الزراعة المتطورة المتبعة في مشروع الاستيطان، ولم تكن لديهم المعارف الفنية اللازمة لإدارته بطريقة صحيحة. لنذكر، على سبيل المثال، وليس من قبيل التناقض، زراعة الكروم، التي كان يجب أن تكون أحد أهم أسس الاقتصاد الاستيطاني، وظلت تحتفظ بمضمونها، وإن على نطاق محدود، حتى بعد رحيل المستوطنين الإيطاليين. وعلى الرغم من قلة ما نعرفه عن هذا الموضوع، فإنه يستحق الذكر. في المنطقة التي أقيمت فيها أولى القرى، وخاصة حول قرية بيضا، أنشأت مؤسسة الاستيطان مخزنا للنبيذ، يسع 10.000 هكتولتر، وكانت أعمال صناعة النبيذ قد بلغت درجة من التطور مهمة، عندما فقدت المستوطنة: ففي الشهور الأولى من سنة 1943، كان يمكن الحديث عن 250 مزرعة كروم، كان إنتاجها

يمكن أن يبلغ بضع آلاف من الهكتولترات من النبيذ. وبعد رحيل المستوطنين والفنيين الذين كانوا يقومون بذلك العمل، استؤنف العمل في مخزن قرية بيضا، التي لم تتعرض لأي أضرار خلال الحرب، بمبادرة من بعض الأساقفة الصقليين الذين بقوا في برقة: وقد كلفتهم مؤسسة BMA بإعادة تشغيلها في موسم جني العنب ذلك العام، وبلغ أول الإنتاج أكثر من 2.550 هكتولتر من أفضل أنواع النبيذ الأحمر.

كانت النتيجة ممتازة جدًا، من جهة أنها تأتي من مزرعة كروم بسيطة، لم تلق أي مستوى من العناية، بعد رحيل المستوطنين الإيطاليين. في الحقيقة إن الفلاحين العرب الذين حلوا محلهم لم تكن لديهم الخبرة الخاصة بزراعة الكروم، ومنشآت صناعة النبيذ كانت مستبعدة من مناطق الاستيطان الإيطالي، ومن ثم لم تتح لهم فرصة تعلم الحرفة، وكان عملهم لا يتعدى كونهم أيدي عاملة. في السنة التالية، تمت العناية بأشجار الكروم، وخاصة من ناحية الإنتاج والتقليم، من خلال رجال الدين أنفسهم، من جهة أن لهم خبرة في الموضوع، وربما يوصلونها إلى الفلاحين الليبيين، على الرغم من حدوث نتائج، كانت أحيانًا كارثية.

سنة 1944 خصصت مخازن النبيذ لمتعهد يهودي من بنغازي، هو إليا الجربي، الذي أخذ ينتج نبيذ (كشر)، وظل ينتج حتى سنة 1946، وربما حتى في السنوات اللاحقة، ولكن لم تعد هناك أي معلومات عنه بعد ذلك التاريخ. بعد الاحتلال الإنجليزي بقليل عاد عديد من الإيطاليين، ولكن ليس باعتبارهم مستوطنين: كانوا معتقلين، مع بعض الألمان، في معسكرات الاعتقال التي

ظهرت بالقرب من قرى لويجي دي سافويا (وهي القرية الكبرى، وفيها حوالي 300 جندي)، وقرىتا بيرتا ودانونزيو، في حين أن معسكرًا، يوجد فيه المعتقلون الإيطاليون، الذين قبلوا المشاركة في الحرب إلى جانب الإنجليز والأمريكان، أنشئ في قرية راتسا.

وقد فقدت القرى الزراعية، بعد إخلائها من سكانها وما كانوا يقومون به، الغرض الأصلي لإنشائها: فقد تم هجر كل المباني، وما بقي منها قيد الاستعمال تم تخصيصه لأغراض أخرى. وفي سنة 1947، تحولت قرية أوبيردان إلى مكان للتدريب مخصص للشرطة السنوسية: أما المستشفى الذي كان يوجد في دانونزيو فقد تحول إلى إسطول لخيول الشرطة، بينما لقيت قرى أخرى مع الوقت مصيرًا أفضل، فأصبحت منطلقًا لتأسيس قرى مهمة، وأحيانًا لمدن كبيرة. كانت هذه حالة قرية بضا ليتوريا، التي أصبحت، بعد رحيل الإيطاليين، مدينة البيضاء، وعلى الفور أقيمت فيها القيادة الإنجليزية، والحاكم العسكري في برقة، وكذلك كل الجهات الحكومية التابعة للإدارة المدنية المؤقتة. وبعد ذلك بوقت قصير جاء ليقيم فيها أيضاً إدريس السنوسي، الذي أصبح فيما بعد ملكًا لليبيا المستقلة، وكان يخطط لجعلها العاصمة الجديدة للمملكة، بدل طرابلس. وقد أصبحت البيضاء الآن إحدى أكثر مدن برقة سكانًا، بعدد سكان يبلغ 130.000 نسمة، وتوجد بها إحدى أهم الجامعات. في حالات أخرى كان مصير قرى الاستيطان متواضعًا، ولكن استعادت كلها مكانها كمدن، أكثر أو أقل أهمية، فعاد إليها السكان من جديد، وأخذوا يشاهدون ما أصبح يؤسس حول المدن من أحياء سكنية ومبان جديدة، وأحياء حديثة.

بعض السكان، الشيوخ، في القرى التي لم تعد لها تسمياتها القديمة، ظلوا يحتفظون بذكرياتهم عن تأسيسها من قبل الإيطاليين، وكثيرا ما يحدث أن يرد اسم محرف لأشياء أو أشخاص من زمن بعيد: مثل اسم (ماميليا) غير المفهوم، وهو اسم للقرية التي تحمل اليوم اسم (عمر المختار)، وهو اسم بكل تأكيد مألوف لسكان برقة أكثر من اسم (جوفريديو ماميلي).

من الصعب أن تشرح، عبر اللغة البدائية لذلك المسافر الذي سئل عن الأسباب التي جعلته يأتي إلى ذلك المكان الضائع، الذي كان من قبل يسمى (جوفريديو ماميلي)، ذلك الشاعر الأشقر الذي سقط وهو يغني في شوارع روما، وقد قتل وهو يقاتل من أجل فكرة عن وطن وحرية: وهي بالعودة إلى التاريخ أقرب إلى تسمية (عمر المختار)، منها إلى الأفكار التحررية التي كانت لدى الدوتشي وأركانه الفاشيست، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم وارثين للنهضة، وقد استعملوا اسمه كبذرة تزرع في تلك الأرض التي تم الاستيلاء عليها في إمبراطورية روما العائدة إلى الحياة. ولكن عودًا إلى نهاية المغامرة الاستيطانية الإيطالية في ليبيا، ومؤسسة الاستيطان.. ما كان مصيرها بعد الاحتلال الإنجليزي لبرقة؟.

في الاجتماع الأول لجمعية المساهمين، الذي تم بعد نهاية الحرب، سنة 1945، قام المدير الجديد جاكومو جاكويننتو بتلخيص ما حدث خلال السنتين الماضيتين، وإعادة صياغة الأحداث التي وقعت بين سقوط الفاشية والتحرير. في عرضه ذكر الحاضرين بحل مجلس الإدارة من قبل وزير أفريقيا الإيطالية، وتعيين مدير استثنائيًا، هو ديفيد فوسا، وحل محله فيما بعد فيليبو توتشي. ومع

ولادة الجمهورية، افتتح في بياشنسا مكتب لإيطاليا الوسط والشمال، مكلفًا بمهام مختلفة، منها رعاية عائلات الموظفين الذين بقوا في ليبيا، والمستوطنين السابقين الذين تم إعادتهم إلى الوطن في الشمال: هذا المكتب تم فيما بعد نقله إلى كاستيلفيترو بياشنتينو، ثم إلى لودي، ثم توقف عن العمل في 10 يونيو 1945، على أثر التحرير.

بعد التحرير قامت لجنة التطهير بإقالة الموظفين الذين كانوا من أكثر المتورطين في الأعمال الفاشية. بقي مقر المؤسسة في روما يقوم بأعماله، في مجال الأعمال الإدارية، وخاصة مساعدة المستوطنين الذين عادوا إلى الوطن، وتم بالتدريج تقليص عدد العاملين. وفي تقرير، أعد في وضع شديد الفقر، يذكر المدير ما كان يوجد من ثروات في الماضي: في نهاية سنة 1942 صرفت المؤسسة في برقة 310.850.428، وفي طرابلس 193.870.757 ليرة، ما يبلغ إجماليه أكثر قليلاً من 504 ملايين.

وحتى قبل الإخلاء النهائي لليبيا الشرقية، بقيت مكاتب المؤسسة والمجمعات تعمل في طرابلس. المعلومات كانت ضئيلة وغير مباشرة، ولكن علم أن السلطات البريطانية أصبحت تنظم وتشرف على أعمال الاستيطان: وقد أمر بذلك أحد الضباط الإنجليز، هو الرائد دي فيللا كلاري، مدير الخدمات الزراعية في برقة، باستمرار أنشطة المؤسسة في طرابلس، خلال إحدى زيارته إلى روما. وعلى الرغم من الطلبات التي قدمت إلى مكتب طرابلس، لم يكن ممكناً الحصول على معلومات أكثر دقة حول الوضع المحلي، فقد كانت السلطات البريطانية قد منعت أي تواصل مباشر مع إيطاليا.

وكان من آخر العلاقات بين المقر في روما ومفتشية طرابلس، رسالة أرسلها الرئيس أراني من روما، في 9 يناير 1943، طالبا إرسال مذكرة توضيحية حول الأعمال التي تمت خلال سنة 1942، لإرفاقها مع التقرير حول الميزانية النهائية لتلك السنة. لم تصل الإجابة بسرعة، بسبب تطور الأحداث، التي انتهت في نهاية يناير باحتلال طرابلس من قبل القوات الإنجليزية: في الحقيقة لم تستأنف العلاقات بين مفتشية طرابلس والإدارة العامة في روما إلا في الشهور الأولى لسنة 1945. وبعد وصول طلب من روما، في رسالة موجزة، تم الرد بأن السلطات الإنجليزية لا تسمح بإرسال أي وثائق تتعلق بأموال إلى إيطاليا. وحتى نهاية تلك السنة لم تكن قد أعيدت بعد خدمات البريد بين ليبيا وإيطاليا، وبقيت الرقابة على البريد. ومع ذلك فقد كان تبادل المراسلات الشخصية مسموحا به، وقد تضمنت أولى الرسائل التي وصلت إلى روما من ليبيا معلومات عامة تهدف إلى التهدئة حول وضع الإيطاليين في طرابلس.

بعد ذلك بأكثر من سنة ونصف، أي في منتصف سنة 1947، ظلت المعلومات حول الوضع في برقة قليلة جدًا، ولا توجي بالأمل في أي شيء جيد. وربما يمكن التعويض عن ذلك النقص في المعلومات بهذه الرسالة التي تتضمن نوعًا من الحنين والحسرة على تلك المرحلة الماضية: فيما يتعلق بمنطقة برقة، التي تم إخلاؤها تمامًا عند احتلالها نهائيًا من قبل قوات الحلفاء، لم تصل إلا أخبار قليلة وغير مؤكدة (بسبب الرقابة الشديدة التي كانت تفرضها قوات الاحتلال)، وهي للأسف لا تدع مجالًا للأمل حول مصير مجعانتا، التي تعرضت بعد العمليات العسكرية، لهجوم غير منظم من قبل عناصر أهلية، أدى

إلى إحداث أضرار جسيمة بما حققه العمل الدؤوب والمهارة المؤكدة لدى فنيينا ومستوطنينا، بظهور قرى مزدهرة، تعطي إنتاجًا غنيًا وتبني اقتصادًا قويًا، حيث كانت تغطي على المشهد السهول والصحراء.

وبقيت وثائق الأرشيف عن هذه الفترة نادرة: ومن ثم فلا يمكن إضافة الكثير حول ما حدث في السنوات الأخيرة من الحرب، والفترة التي لحقتها مباشرة. وفي وثائق تتعلق بالأشهر الأخيرة من عام 1944، تكشف عن وجود مشروع لنشر تقارير حول نتائج العمل البناء العظيم الذي قامت به إيطاليا في أفريقيا، سواء في ليبيا أو في الإمبراطورية، وكانت المؤسسة قد دعت للمشاركة فيه بإرسال تقرير حول الأعمال التي تمت، وخاصة إرسال صور فوتوغرافية تتصل بعمل الاستيطان.

وفي تقرير آخر ليس به تاريخ، ولكن يغلب الظن أنه من نهاية سنة 1945، يرد تلخيص للأحداث الرئيسية التي وقعت في طرابلس، منذ بداية 1943. كل المؤسسات التي كانت تعد رسمية (ECL, INFPS, ATI) وضعت تحت رقابة مصلحة الزراعة التابعة لمؤسسة BMA. ومن بعد انتقلت تحت إدارة مجلس الإشراف على المؤسسات: التأمين ومؤسسة ATI، وكان يشارك في إدارتها موظفون إنجليز وخبراء إيطاليون. وبعد ذلك تم حل هذا المجلس، وأنشئ مكتب خاص بالاستيطان السكاني، يتبع وزارة الزراعة. وقد تولى المكتب البريطاني مهام الإدارات الإيطالية في الفترة السابقة للحرب، وكان لازماً الحصول على موافقتها على أي إجراء يمكن أن يتم. وكانت الأعمال المصرفية، بعد الاحتلال الإنجليزي، قد جمدت، وابتداءً من أبريل 1943 كان التمويل يتم من

خلال مؤسسة BMA، وفقًا لميزانيات تقديرية سنوية. وقد وضع كل شيء برؤية اقتصادية ضيقة، فقد تم تقليص شديد لعدد الموظفين، وكانت المعاملة المالية غير مناسبة على الإطلاق. تم إيقاف ما نصت عليه عقود العمل في المزارع، وتم تحويل ثلاثة أرباع المستوطنين إلى الشروط المباشرة: وهكذا فقدوا المستخلصات الغذائية، ما وفر للمؤسسة خفضًا مهمًا للمصروفات. ومن 1062 مزرعة أنشئت في طرابلس، لم يبق سوى 820 مزرعة مستغلة. وتم التخلي عن المزارع الأخرى، قبل وقوع الاحتلال البريطاني، بسبب الأعمال الحربية وغيرها من المصاعب، مثل تلك المتعلقة بشبكات المياه في كريسبي وجاربالدي. وقد وصل إلى طرابلس من برقة 900 عائلة استيطانية: بعضها نجح في السفر إلى إيطاليا، وآخرون استقروا في مزارع طرابلس، وآخرون عملوا في شركات خاصة أو استخدموا في أعمال عامة وعسكرية. وإذا أمكن القول إنه في نهاية سنة 1943 لم يعد ثمة مشكلة بطالة، فإن هذه المشكلة ظهرت من جديد في نهاية 1945، بعد توقف الأعمال العسكرية، واتجهت الشركات الخاصة إلى تقليص العمالة لديها. ما أدى إلى أن 100 عائلة من تلك التي كانت في برقة أصبحت في حالة مزرية. وأخيرًا الطبيعة نفسها لم تكن رحيمة خلال السنتين الأخيرتين: ففي 1944 وفي 1945 وقع هجوم من الجراد، أدى في السنة الأولى إلى تدمير المحصول في قرية بريفيلييري تمامًا، في السنة التالية كانت الأضرار أقل، وإن كانت كبيرة إلى حد ما.

كانت ترد من برقة معلومات طفيفة، ومع ذلك يمكن القول إن كل المجمعات تم احتلالها من قبل الرعاة العرب، الذين كانوا يستعملون البيوت الاستيطانية اسطبلات لحيواناتهم. ووفق معلومات غير مباشرة يمكن القول إنه تم

إنقاذ بعض الأعمال الزراعية في مجتمعات مادالينا وبيضا وراتسا وسافويا. لم يكن ثمة إمكانية لإيجاد وسيلة لإقامة علاقات مع برقة لاستعادة المعدات والمواد: فقد أصبح تقسيم البلاد إلى إدارتين عسكريتين مستقلة إحداهما عن الأخرى يجعل أي محاولة في هذا الصدد تصبح مستحيلة. لكن فيما يتعلق بطرابلس كان ممكناً الحصول على بعض المعلومات: فقد تم الحديث عن أن سنة 1946 كانت سنة زراعية جيدة، وأن الإنتاج بات يسمح بتحقيق نوع من العيش الميسر لجماعة المستوطنين، باستثناء نسبة معينة من العائلات التي كانت مزارعها تعيش أوضاعاً سيئة. وكان لمنع السلطات الإنجليزية عودة الشبان الذين كانوا رحلوا أثناء الحرب: فقد كان يمكن أن يكون لعودة هؤلاء الشباب تأثير إيجابي، في إطار السعي لاستئناف العمل في المزارع. وكان يذكر أيضاً هشاشة الوضع الأمني في الأرياف، مع استمرار الاعتداءات، والسرقات من قبل السكان العرب، التي لم يكن أحد يتصدى لها.

سنة 1947 كانت في الواقع سنة رهيبة بالنسبة للزراعة، بسبب الأحوال المناخية: كانت المحاصيل قد تعرضت للضرر على نحو غير قابل للعلاج، وكانت المراعي متدنية الكفاءة، بما كان ينبغي بمواجهة سنة من البؤس والقحط، من شأنها أن تقلب كل اقتصاد البلد رأساً على عقب. وفي هذه السنة نفسها (1947)، تم في 10 فبراير في باريس معاهدة السلام التي نصت في مادتها السابعة عشرة على أن تتخلى إيطاليا عن كل أراضيها المستعمرة. وعلى الرغم من توقيعها على المعاهدة فإن الحكومة الإيطالية لم تكن تخفي طموحاتها في العودة للسيطرة على ليبيا: الشاطئ الرابع، تحت مظلة مختلفة عن تلك التي

كانت عليها أيام الاستيطان، وخلال التطورات التي لحقت ذلك خلال المفاوضات الدولية، حاولت تقديم ترشحها للحصول على تخويل من الأمم المتحدة. وكان طلبها قد بني، إلى جانب مقدمات خاطئة وليس لها أي مصداقية تاريخية فيما يتعلق بصواب ما قامت به حكومة الاستيطان الإيطالي تجاه السكان العرب، وعلى أساس وجود جماعة إيطالية، تمثل طليعة مميزة في مجالات المقاولات والأعمال والإدارة، بما يؤهلها لأن تكون أساسية في المستقبل المنظور للمنطقة. وعلى كل حال، لم يكن قد بقي شيء من الوجود الإيطالي في برقة، كما سبق أن ذكرنا، وكان يقتصر على الشريط الساحلي في طرابلس، حيث كان يوجد في المدينة نفسها وفي القرى الزراعية ما يقرب من 45.000 إيطالي، كان الفلاحون الذين كانوا يعيشون في أراضيهم في المجمعات التي تديرها الـ ECL و الـ INFPS قلة، تبلغ حوالي 9.000 فرد.

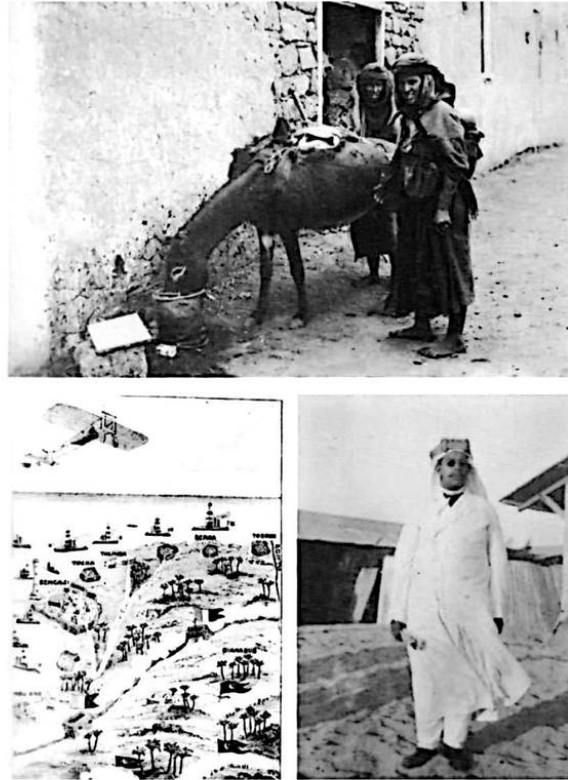
وكان البعض في إطار السياسي الإيطالي يظنون أن باستطاعتهم العودة حتى لامتلاك الأراضي الزراعية في برقة. وقد تبين أن هذا لم يكن ممكناً واقعياً في ضوء تطور المفاوضات الدولية، عندما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح وجود دولة مستقلة في ليبيا. وفي ظل هذا الموقف الجديد لم يعد ممكناً الدفاع عن ذلك الإرث الاستيطاني، الذي تم في معظمه عبر مصادرة الأراضي ونزع الملكية، وعموماً عبر عملية سرقة حقيقية وفعلية تجاه قبائل برقة. وفي محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه (مثل الممتلكات التي كانت ما زالت في أيدي الإيطاليين)، عبرت الحكومة الإيطالية عن استعدادها للتخلي عن ممتلكات مؤسسة الاستيطان في برقة، لصالح الدولة الليبية القادمة.

وعقب الإعلان عن الاستقلال (25 ديسمبر 1951)، كانت لا تزال مطروحة مسألة الملكيات الزراعية لمؤسسة الاستيطان في طرابلس، التي نص قرار الأمم المتحدة على أن تسوى في إطار اتفاق بين الحكومة الإيطالية وحكومة الدولة المستقلة الجديدة. كان النقاش محتدماً: سنة 1956 تم الوصول إلى اتفاق على أن يستمر التدخل المالي الإيطالي المتعلق بأراضي الاستيطان السكاني: وعند بلوغ الاكتفاء الذاتي، تصبح المزارع ملكاً للمستوطنين. وقد تم فعلاً تنفيذ هذا الاتفاق في السنوات اللاحقة، وعندما ينتهي التدخل الحكومي، يصبح بوسع المالكين الجدد التمتع التام بأراضيهم: وقد أنجزت إيطاليا الجمهورية، بالنسبة لفلاحى الاستيطان السكاني ذلك الانتقال من صفة (ممارس العمل) إلى (طبقة مالكة)، وهو ما كانوا يحلمون به منذ يوم وصولهم إلى الشاطئ الرابع.

كثيرون من هؤلاء المالكين الجدد قرروا فيما بعد بيع أراضيهم ومغادرة البلد. وفي سنة 1964 لم يعد يوجد سوى 120 عائلة إيطالية في المزارع القديمة للاستيطان السكاني في طرابلس. ثم تم طرد الباقين بعد الانقلاب العسكري للضباط الأحرار، الذين انقلبوا على الملكية السنوسية. وفي سنة 1970 تمت مصادرة أراضيهم، ثم طردوا من البلاد هم ومن كان تبقى منهم.

وإزاء الحقيقة التاريخية، تحطم نهائياً ذلك الحلم بالاستيطان السكاني وإقامة الإمبراطورية الفاشية. وبات من الممكن إضافة وصية أخرى إلى الوصايا العشر: لا للرجبة في أرض الآخرين.

ملحقات الصور



في الأعلى: نساء بدويات في أحد شوارع مرسى سوسة (أبولونيا)، عام 1913م (القوات الجوية الإيطالية، المكتب التاريخي).

إلى اليسار: "مواقنا في برقة"، صورة للدعاية الحربية، حوالي عام 1915م؟ (القوات الجوية الإيطالية، المكتب التاريخي).

الأسماء على الخريطة: مواقع المدن الإقليمية (بنغازي، توكرة، طلميثة، درنة، طبرق، الجغبوب، الحدود المصرية).

إلى اليمين: السيد إدريس السنوسي، حوالي عام 1917م (؟) (الأرشيف الفوتوغرافي للمعهد الإيطالي لإفريقيا والشرق).



(في الأعلى) معسكر اعتقال سلوق، 1931م (الأرشيف الفوتوغرافي للمعهد الإيطالي لأفريقيا والشرق).

(في الأسفل) الشيخ عمر المختار "مكبلاً بالسلاسل عند أبواب سجن بنغازي (12 سبتمبر 1931م)".



(في الأعلى) إيتالو بالبو يتحدث إلى "الفينتميللا" (المهاجرين العشرين ألفاً) بعد افتتاح تمثال الدوتشي (موسوليني) في ساحة القلعة في طرابلس، 3 نوفمبر 1938م
(في الأسفل) الحاكم بالبو يودع عائلة من المستعمرين المغادرين إلى البيضاء (بيدا ليتوريا)، نوفمبر 1938م (الأرشيف الفوتوغرافي للمعهد الإيطالي لأفريقيا والشرق).

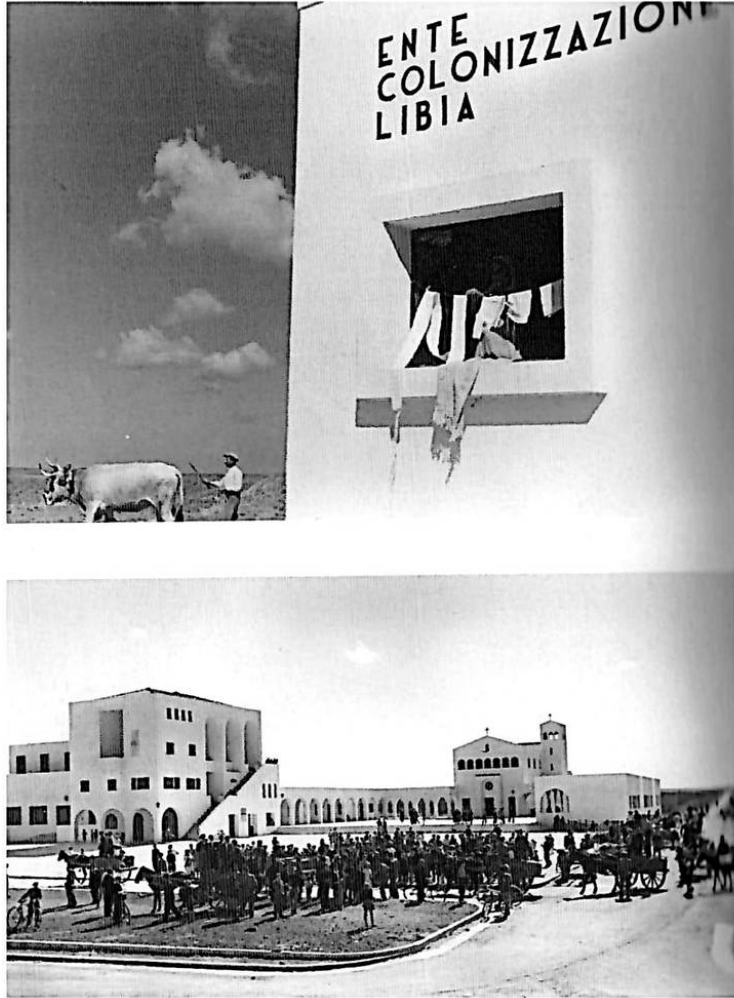


(في الأعلى) إيتالو بالبو وموكب المسؤولين والأعيان العرب يوم افتتاح القرية الزراعية ألبا/الفجر، 1939م (الأرشيف الفوتوغرافي للمعهد الإيطالي لأفريقيا والشرق).
(في الأسفل) الحاكم بالبو في حوار مع مشايخ قبيلة العبيدات (عبد القادر بريدان ويلييه علي حامد العوكلي وبنهما المترجم علي أسعد الجربي) في فيوريتا/الزهراء، 1939م (الأرشيف الفوتوغرافي للمعهد الإيطالي لأفريقيا والشرق).



النصوص المكتوبة داخل الصور (الافتات): اللافتة العلوية البيضاء: " VIL FONDATEORE DELL'IMPERO" الترجمة: "مؤسس الإمبراطورية" (تشير إلى بنيتو موسوليني). الكتابة على الأعمدة والأسوار: "DUX" و "DUCE" الترجمة: "الدوتشي" (لقب بنيتو موسوليني ويعني القائد أو الزعيم).

(في الأسفل) دخول موكب السيارات إلى درنة خلال زيارة موسوليني إلى ليبيا، 1937م (من مجلة "ليبيا"، المجلد الأول، العدد 2، 1937م).



(هيئة استعمار ليبيا)

(في الأعلى) العائلة، المنزل، العمل، والأرض في مزرعة تابعة لهيئة استعمار ليبيا (ECL)، عام 1938م أو 1939م (مختبر الأبحاث والتوثيق التاريخي والأيقوني التابع لكلية العلوم السياسية في جامعة روما تري).
(في الأسفل) يوم احتفال في قرية "باراكا-المرج" (الأرشيف الفوتوغرافي للمعهد الإيطالي لأفريقيا والشرق).

